

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

# القول الكريم الجنب

تأليف

## مستمدة الحبر وميتة

الشيخ عبد الله بن محمد بن علي النجدي الثاني  
المتوفى ١٢٢٢ هـ

دراسة وتحقيقه

د. محمد صالح المنجد

دار الفکر  
بيروت - دمشق  
تأليفه ومؤلفه

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

القول كثر الجنيتهما  
متممة الحجرومية

عنوان الكتاب: الفواكهة الجنية على متممة الاجرومية  
تأليف: جمال الدين بن احمد بن علي الفاكهي  
رقم التصنيف: 415  
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2008 / 05 / 1407  
الموضوع الرئيسي: قواعد اللغة / اللغة العربية  
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى، 2009 - 1430

حقوق الطبع محفوظة

**دار الفكر**   
ناشرون وموزعون

[www.daralfiker.com](http://www.daralfiker.com)

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان

ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري

هاتف: +962 6 4621938 فاكس: +962 6 4654761

ص.ب: 183520 عمان 11118 الأردن

بريد الكتروني: [info@daralfiker.com](mailto:info@daralfiker.com)

بريد المبيعات: [sales@daralfiker.com](mailto:sales@daralfiker.com)

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمع بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق من الناشر.

ISBN: 9957- 07- 582- 8

# القول الكبير الجنيب

على

## متممة الحجرومية

للشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المالكي الشافعي  
المتوفى ٩٢٢ هـ

دراسة وتحقيق

علاء الدين محمد بن حسين

الطبعة الأولى

٢٠٠٩ م - ١٤٣٠ هـ

دار الفكر

ناشرون وموزعون





## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستغفره، ونستعينه، ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي، وإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل من محدثة بدعة، وكل ضلالة في النار، أما بعد:

لقد هيا الله لهذه اللغة الأسباب التي ساعدت على نهوضها بشرف حمل الرسالة المحمدية، وجعلها لغة القرآن، كما هيا علماء وجهابذة جمعوا واستقرأوا الأدلة، ثم قعدوا لها القواعد، حالها حال الكثير من العلوم الشرعية الأخرى، كعلم الجرح والتعديل والأصول والعقيدة وغيرها، فآلفوا فيها مؤلفات كثيرة لا تحصر، فأغنوا المكتبة العربية الإسلامية، حتى ليتيقن المطلع على هذه التأليف أنها اللغة الأولى من حيث التأليف، إذ اشتهرت كتب كثيرة لهؤلاء العلماء، فمنها المطولات ومنها المتون الميسرة، ومنها التعليقات والحواشي.

لقد تألف هذا الكتاب من ثلاثة متون مهمة لاقت صدى واسعاً بين العلماء، وهي (المقدمة الجرومية) للشيخ النحوي المقرئ أبي عبدالله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم (ت ٧٢٣هـ)، وهذا المتن من المتون المهمة التي تلقاها العلماء بالقبول، فآلفوا عليها الشروح، إذ نالت هذه المقدمة منزلة سامقة بين المتون، واهتم العلماء بها اهتماماً متقطع النظر، فقد شُرحت شروحاً كثيرة تجاوزت العشرات، ونظمت على شكل منظومات شعرية، وطُبعت طبعات متعددة في البلاد العربية والأوروبية، بل تجاوز هذا الاهتمام حداً إلى أنها ترجمت إلى لغات أخرى كالإنكليزية والفرنسية ولغات أخرى.

أما المتن الثاني فهو (متممة الجرومية) من تأليف العارف بالله الفقيه الأصولي شمس الدين أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن حسين الطرابلسي المكي المالكي الشهير بالحطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ)، صاحب التأليف الكثيرة في الفقه

واللغة والتفسير، حيث أتم في هذا المتن المقدمة الجرومية، وأضاف إليها ما رآه مناسباً ومتمماً لمعلومات النحو من أبواب وفصول، إذ جاءت على أتم شكل وأوضح صورة.

أما المتن الثالث فهو (الفواكه الجنية) من تأليف العلامة الشيخ عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي الشافعي (ت ٩٧٢هـ)، نحوي كبير من علماء الشافعية، شهد له بالعلم والدين والفضل والمكانة الرفيعة بين أقرانه، على الرغم من المعلومات القليلة التي ذكرها مترجموه إلا أن الذي يطلع على كتبه ككتابه هذا، أو مجيب النداء، أو شرح الحدود النحوية، يستشف منها أنه كان عالماً ونحويّاً كبيراً، ملماً بكثير من المعلومات النحوية، ولا بد من الإشارة إلى أنه نشأ وترعرع في أسرة ذات علم ودين، إذ كانت هذه النشأة لها الأثر في نفس المؤلف.

يعد هذا الكتاب من الكتب التي احتوت على ثلاثة متون مهمة في علم النحو لثلاثة من العلماء الأجلاء، وهذا سبب رئيس لاختياري لهذا المخطوط، أما السبب الثاني فتكمن أنه لم يحقق أي كتاب شرح متممة الجرومية، فلا يعرف الكثير عن كتاب المتممة، ولا من صاحبه؟، فارتأيت أن يظهر هذا الكتاب محققاً مصححاً، بصورة جيدة تليق به، وكذلك ارتأيت إغناء المكتبة بهذا الكتاب، لعل الله ينفع به المسلمين، وليكون لي الشرف في إغناء المكتبة العربية الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي.

انتشرت نسخ الكتاب المخطوط في كثير من المكتبات في البلاد العربية الإسلامية، إلا أنني لم استطع الوقوف عليها كلها، فقد اعتمدت ثلاث نسخ هي: نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وثانية من دار صدام للمخطوطات، وثالثة في المكتبة القادرية. ولكي يكون عملي في التحقيق على أكمل صورة يراد لها، فقد قسمت البحث قسمين:

الأول: للدراسة إذ تناولت بالتدريب بأعلام المتون الثلاثة، وهم: ابن أجروم (صاحب المقدمة الجرومية)، والخطاب الرعيني (صاحب متممة الجرومية)، وكذلك بالفاكهي (صاحب الفواكه الجنية).

وتناولت دراسة تحليلية للكتاب، إذ تناولت اسم الكتاب وتوثيق نسبه، وتاريخ تأليفه، ومنهج المؤلف في الكتاب، وموارده، ومذهبه النحوي، وشواهد ذلك فقد تناولت فيه الدور التي تحتوي على نسخ الكتاب، ووصف النسخ المعتمدة، ومنهجي التحقيق.

أما القسم الثاني فهو تحقيق المخطوط (الفواكه الجنية على متممة الجرومية):  
لا بد لي أخيراً أن أذكر ما تكبده أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يونس أحمد السامرائي من العناء والمشقة والجهد في سبيل ظهور هذا الكتاب بصورة جيدة، وأشكره على ما أبداه من ملاحظات ومساعدة أسداها إليّ، فجزاه الله عني ألف خير.  
وأقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، ولكل من أعانني ومد لي يد المساعدة، وأشكر القائمين على دار صدام للمخطوطات، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد، والمكتبة القادرية والمكتبة المركزية، ومكتبة كلية الآداب، ومكتبة الدراسات العليا، ومكتبة قسم اللغة العربية في كلية الآداب.  
فالله أسأل أن يجزيهم من فضله، وأن يحفهم بعنايته، وأن يجعلهم من أهل الخير والصلاح وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث





## في أصول كتاب (الفواكه الجنية)

إن الكتاب قد احتوى على ثلاثة متون مهمة في علم النحو، وهذه المتون اشتهرت شهرة واسعة آنذاك، وهو كتاب يهتم ويبحث في أبواب النحو المختلفة، وهو ثمرة جهود نفر من العلماء، كان لهم الفضل في وضع الأصول التي بناها مؤلفه عليها. إن هذا الكتاب شرح على متن مهم عنوانه (متممة الجرومية) للحطاب الرعيني، وهذه (المتممة) هي شرح لمتن مهم قد ذاع صيته، ألا وهو المقدمة المشهورة (بالمقدمة الجرومية) لأبي عبد الله الصنهاجي المعروف بابن أجروم. لقد رأيت من تمام الإيضاح في البحث التعريف بالأعلام الذين كان الكتاب ثمرة جهودهم، ليفضي بي الكلام المفصل على كتاب (الفواكه الجنية)، فأقول:

### ١- ابن أجروم صاحب (المقدمة الجرومية):

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، النحوي المقرئ<sup>(١)</sup>، المشهور بابن أجروم - بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة - ومعناه بلغة البربر الفقير الصوفي، وقيل يعرف بأكروم<sup>(٢)</sup>.

قال السيوطي: «قال الحلاوي في شرحه للجرومية: وكان مولد مؤلف الجرومية

(١) ينظر، بغية الوعاة ٢٣٨/١ وشذرات الذهب ٦٢/٦، وكشف الظنون ١٧٩٦/٢ وهدية العارفين ١٤٥/٢ ومعجم المؤلفين ٢١٥/١١، والأعلام ٢٦٣/٧.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢٣٨/١، وشذرات الذهب ٢٦/٦، وكشف الظنون ١٧٩٦/٢.

«قال صاحب المقتطف في شهر مارس سنة ١٩١١م، ص ٢٣٨: يظهر لنا أن كلمة أجرومية بالعربية هي نفس كلمة اغراما اليونانية أو غرامايا اللاتينية. نعم، إن الزبيدي قال في تاج العروس: إن مؤلف الأجرومية هو ابن أجروم فنسب اليه، ولكن المأثور أن مؤلفها هو الشيخ أبو عبدالله محمد بن داود الصنهاجي، ولا ذكر لأجروم في ترجمته». ينظر: هامش معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٥. قوله - ولا ذكر لأجروم في ترجمته - سهو من صاحب المقتطف، إذ كل من ترجم له ذكر هذه الشهرة.

عام اثنتين وسبعين وستمائة، وكانت وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في شهر صفر الخير، ودفن في داخل باب الحديد بمدينة فاس ببلاد المغرب. انتهى<sup>(١)</sup>.

نال ابن أجروم مكانة مرموقة بين أقرانه، ونالت مقدمته المشهورة بالجرومية أهمية كبيرة من بين المؤلفات آنذاك لانتفاع المبتدئين منها، ولكونها يسرت معلومات النحو وجعلتها سهلت التناول بين طلاب العلم المبتدئين.

المقدمة النحوية المشهورة بالجرومية كتاب صغير ومتن من المتون المهمة في علم النحو، إذ هي مقدمة ألقت للمبتدئين ليتفعلوا بها وتتألف من أبواب:

هي: باب أقسام الكلام، وباب الإعراب، وباب علامات الإعراب، وباب الأفعال، وباب مرفوعات الأسماء، ويتألف هذا الباب من:

باب الفاعل، وباب المفعول الذي لم يسم فاعله، وباب المبتدأ والخبر، ثم يأتي باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وباب النعت، وباب التوكيد، ثم باب منصوبات الأسماء، ويتألف من:

باب المفعول به، وباب المصدر، وباب ظرف الزمان والمكان - أي المفعول فيه - وباب الحال، وباب التمييز، وباب لا التي لنفي الجنس، وباب المنادى، وباب المفعول من أجله، وباب المفعول معه، لينتهي هذا المتن بباب مخفوضات الأسماء.

كان ابن أجروم يذهب مذهب الكوفيين في النحو ويرى مقالتهم، يقول السيوطي: «وهنا شيء آخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو، لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما، والجزم رأيهم، وأنكره البصريون»<sup>(٢)</sup>.

لقد أثنى عليه العلماء ثناءً كبيراً وشهدوا له بالصلاح والإمامة، قال السيوطي: «وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما، بالإمامة في النحو، والبركة

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٣٩. وينظر: شذرات الذهب ٦/ ٦٢.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته<sup>(١)</sup>.

وكذلك ذكر السيوطي أنه لقب بالأستاذ، يقول: «... إلا أنني رأيت في تاريخ غرناطة في ترجمة محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي، أنه قرأ بفاس على هذا الرجل، ووصفه - أعني هذا الرجل - بالأستاذ»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال: «ثم رأيت بخط ابن مكتوم في تذكرته فقال: محمد بن محمد الصنهاجي أبو عبد الله من أهل فاس... نحوي مقرر، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب، وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات...»<sup>(٣)</sup>.

ونقل ابن العماد ما ذكره السيوطي عن ابن مكتوم<sup>(٤)</sup>.

قال ابن العماد: «... المشهور بالبركة والصلاح، ويشهد لذلك عموم النفع بمقدمته»<sup>(٥)</sup>، وغيرهما من أقوال العلماء<sup>(٦)</sup>.

من أهم مؤلفاته التي يشار إليه بالبنان «المقدمة الجرومية»<sup>(٧)</sup>، ومنهم من سماه بـ«المقدمة الأجرومية»<sup>(٨)</sup>.

يقول السيوطي: «وذكر الراعي أنه ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة»<sup>(٩)</sup>.

ويقول حاجي خليفة: «وهي مقدمة نافعة للمبتدئين، ألفها بمكة المكرمة، كذا قال

(١) بغية الوعاة ٢٣٨/١. وينظر: شذرات الذهب ٢٦/٦.

(٢) بغية الوعاة ٢٣٨/١.

(٣) بغية الوعاة ٢٣٩/١.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٦٢/٦.

(٥) شذرات الذهب ٦٢/٦.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين ٢١٥/١١، والأعلام ٢٦٣/٧، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٥.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ٢٣٨/١، وشذرات الذهب ٦٢/٦.

(٨) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢، وهدية العارفين ١٤٥/٢.

(٩) بغية الوعاة ٢٣٨/١.



الشارح أبو عبد الله<sup>(١)</sup>.

شُرحت هذه المقدمة شروحاً كثيرة. حتى إن الذي يرى هذه الشروح ليستيقن أنها كانت لها منزلة في نفوس العلماء، ومن أهم شروحها هي:

١- الأنوار البهية في شرح الآجرومية: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغربي ت ١٠١٦هـ<sup>(٢)</sup>.

٢- تحفة البرية في حل ألفاظ الآجرومية: لإبراهيم البطويسي<sup>(٣)</sup>.

٣- الجواهر المضية في حل الألفاظ الآجرومية: لأحمد بن محمد بن عبد السلام، ولد سنة ٨٤٧هـ<sup>(٤)</sup>.

٤- الجوهرة المعنوية على الآجرومية: لأبي الحسن علي بن محمد بن علي المالكي الشاذلي ت ٩٣٩هـ<sup>(٥)</sup>.

٥- الدرر المضية: لأبي الحسن محمد بن علي المالكي الشاذلي ت ٩٣٠هـ<sup>(٦)</sup>.

٦- الدرّة النحوية في شرح الآجرومية: لشهاب الدين أحمد بن علي الحديدي ت ٨٦٨هـ<sup>(٧)</sup>.

٧- الدرّة النحوية في شرح الآجرومية: لمحمد بن أحمد بن يعلي الحسيني<sup>(٨)</sup>.

٨- رشف الشربات السنية من مزاج ألفاظ الآجرومية: لابن ظهيرة المكي علي بن جار الله<sup>(٩)</sup>.

(١) كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون ٥٤١/٢.

(٣) ينظر: إيضاح المكنون ٥٤١/٢.

(٤) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٥) ينظر: إيضاح المكنون ٥٤١/٢.

(٦) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٧) ينظر: إيضاح المكنون ٥٤١/٢.

(٨) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٩) ينظر: إيضاح المكنون ٥٤٢/٢.

٩- شرح الآجرومية: للشيخ خالد الأزهرى ت ٩٠٥هـ<sup>(١)</sup>، طبع بيولاى سنة ١٢٧٥هـ، وفي القاهرة بمطبعة التقدم العلمية سنة ١٣٢٥هـ<sup>(٢)</sup>.

١٠- شرح الآجرومية: للشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ت ٨٠٧هـ<sup>(٣)</sup>، وطبع في القاهرة بمطبعة عبد الرزاق ١٣٠٩-١٨٩١م، وفي القاهرة بمطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٢٧م<sup>(٤)</sup>.

١- شرح الآجرومية: للشيخ الدين أبي العزم محمد بن محمد الحلاوي المقدسي ت ٨٨٣هـ<sup>(٥)</sup>.

١٢- الكواكب الضوئية في حل ألفاظ الآجرومية: لأبي الحسن محمد بن علي المالكي الشاذلي ت ٩٣٠هـ<sup>(٦)</sup>.

١٣- المستقبل بالمفهومية في شرح ألفاظ الآجرومية: لأبي عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي الأندلسي النحوي المغربي ت ٨٥٣هـ<sup>(٧)</sup>.

١٤- النخبة العربية في حل ألفاظ الآجرومية: لأحمد بن محمد بن عبد السلام ولد سنة ٨٤٧هـ<sup>(٨)</sup>.

وهناك شروحات كثيرة جداً أخرى، لم أذكرها مخافة الإطالة<sup>(٩)</sup>.

ولم يكتف الاهتمام بالمقدمة لهذا الحد، بل تجاوزه إلى أن نظموا وشرحوها،

(١) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/٢٣٨، كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٤) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١/٢٣٩، وكشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٦) ينظر كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/٢٣٨، وكشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٨) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٩) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢ - ١٧٩٧، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١، ٥٤٢، فهرست الكتب النحوية المطبوعة: ٣٧، ٥٥، ٦٨، ٧٧، ٨٢، ٩١، ١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٣٦، ١٤١، ١٦٤، ١٦٥، ٢١٠.

وأهمها:

- ١- الدرة البرهانية: برهان الدين والي المقدسي ٩٦٠هـ<sup>(١)</sup>.
- ٢- الدرة البهية في نظم الأجرومية: لشرف الدين يحيى بن نور الدين بن موسى العمرطي ت بعد ٩٨٩هـ، طبع بالهند سنة ١٢٩٠هـ، ضمن مجموع مهمات المتون. وفي القاهرة بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠٢هـ، بهامش فتح رب البرية على الدرة البهية لإبراهيم الباجوري<sup>(٢)</sup>.
- ٣- الدرة اليتيمة: لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي، طبع في مكة المكرمة، بمطبعة الترقى سنة ١٣٣٢هـ، وفي القاهرة بمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٤٤هـ، وفي القاهرة بمطبعة مصطفى الحلبي ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م، معه متن الأجرومية<sup>(٣)</sup>.
- ٤- الكواكب الجلية في نظم الأجرومية: لعبد السلام النبراوي، في بولاق سنة ١٢٩٨هـ، بهامش شرحه الموسوم بـ: فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية لمحمد بن عمر النووي البتني<sup>(٤)</sup>.
- ٥- المنظومة السنية لما يسمى متن الاجرومية: لعلي السني المصراطي، طبع في القاهرة: بالمطبعة الشريفة. سنة ١٣٠٧هـ<sup>(٥)</sup>.
- ٦- نظم الأجرومية: للسيد إبراهيم الرياحي التونسي<sup>(٦)</sup>.
- ٧- نظم الأجرومية: لعلي بن حسن الشافعي الشهير بالسنهوري<sup>(٧)</sup>.
- ٨- نظم الأجرومية: لعلاء الدين علي بن نعمان بن محمود الألوסי البغدادي الحنفي

(١) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٦/٢.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٩٧-٩٨.

(٣) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٩٨.

(٤) ينظر: نفسه ١٦٥-١٦٦.

(٥) ينظر: نفسه ٢٠٢-٢٠٣.

(٦) ينظر: إيضاح الظنون ٥٤٢/٢.

(٧) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٨/٢.

الأديب<sup>(١)</sup>. طبع في بيروت بالمطبعة الأدبية سنة ١٣١٨ هـ<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الحطاب الرعيني (صاحب متممة الجرومية):

هو شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الطرابلسي الأصل، المكي المالكي، المعروف بالحطاب الرعيني<sup>(٣)</sup>.

ولد بمكة المكرمة سنة ٩٠٢ هـ، وتوفي في طرابلس الغرب سنة ٩٥٤ هـ<sup>(٤)</sup>، عرف بالعلم والمعرفة، وأثنى عليه العلماء ثناء كبيراً.

ألف الحطاب تصانيف كثيرة في الأصول والفقه واللغة والنحو وفي التفسير، وأهمها:

١- البشارة الهنية بأن الطاعون لا يدخل مكة والمدينة<sup>(٥)</sup>.

٢- تحرير الكلام في مسائل الالتزام<sup>(٦)</sup>.

٣- تحرير المقالة في شرح الرسالة «لابن غازي»<sup>(٧)</sup>: وسمي بـ«تحرير المقالة شرح رجز ابن غازي في نظائر الرسالة»<sup>(٨)</sup> وسمي أيضاً بـ«شرح نظم رسالة القيرواني لابن غازي»<sup>(٩)</sup>.

٤- تفريج القلوب بالخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: كشف الظنون ١٧٩٨/٢.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٢٢٠.

(٣) ينظر: كشف الظنون ١٦٢٨/٢، وهدية العارفين ٢٤٢/٢، وإيضاح المكنون ٢٣٣/١، ٢٣٤.

(٤) ينظر: كشف الظنون ١٦٢٨/٢، وهدية العارفين ٢٤٢/٢، وإيضاح المكنون ٢٣٣/١.

(٥) ينظر: هدية العارفين ٢٤٢/٢، وإيضاح المكنون ١٨٣/١.

(٦) ينظر: هدية العارفين ٢٤٢/٢، وإيضاح المكنون ٢٣٣/١، الأعلام ٢٨٦/٧، معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧٧٩.

(٧) ينظر: هدية العارفين ٢٤٢/٢.

(٨) ينظر: إيضاح المكنون ٢٣٤/١، معجم المؤلفين ٢٣٠/١١.

(٩) ينظر: الأعلام ٢٨٦/٧.

(١٠) ينظر: هدية العارفين ٢٤٢/٢، إيضاح المكنون ٣٠١/١، معجم المؤلفين ٢٣٠/١١، الأعلام ٢٨٦/٧.



- ٥- تفسير القرآن: لم يكمل<sup>(١)</sup>، وسمي بـ «تفسير الخطاب»<sup>(٢)</sup>.
- ٦- ثلاث رسائل في استخراج أوقات الصلاة بالأعمال بلا آلة<sup>(٣)</sup>: وقد ذكر في غيره بـ «رسالة في استخراج أوقات الصلاة بالأعمال الفلكية بلا آلة»<sup>(٤)</sup>.
- ٧- جزآن في اللغة<sup>(٥)</sup>.
- ٨- عمدة الراوين في أحكام الطوايع<sup>(٦)</sup>.
- ٩- قرة العين بشرح الورقات لإمام الحرمين: في الأصول<sup>(٧)</sup>، وسمي أيضاً بـ (شرح الورقات)<sup>(٨)</sup>، وبـ (قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين)<sup>(٩)</sup>، وبـ (قرة العين شرح ورقات إمام الحرمين)<sup>(١٠)</sup>.
- ١٠- القول المتين في أن الطاعون لا يدخل البلد الأمين<sup>(١١)</sup>.
- ١١- القول الواضح في بيان الجوائح<sup>(١٢)</sup>: وسماه بعضهم بـ «المقول الواضح في بيان الجوائح»<sup>(١٣)</sup>.
- ١٢- الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية: طبع في القاهرة بمطابع محمد

(١) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون ١/٣٠٤.

(٣) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢.

(٤) ينظر: الأعلام ٧/٢٨٦.

(٥) ينظر: الأعلام ٧/٢٨٦.

(٦) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/١٢١.

(٧) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/٢٢٣، معجم المؤلفين ١١/٢٣٠.

(٨) ينظر: إيضاح المكنون ٢/٧٠٤.

(٩) ينظر: الأعلام ٧/٢٨٦.

(١٠) معجم المطبوعات العربية والعربية ٧٨٠.

(١١) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/٢٥٢.

(١٢) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢.

(١٣) ينظر: إيضاح المكنون ٢/٢٥٦.

أفندي سنة ١٣٠٢هـ، وبهامشه متممة الأجرومية للشارح نفسه<sup>(١)</sup>.

١٣- متممة الأجرومية في علم العربية<sup>(٢)</sup>: طبع بالمطبعة الميمنية في القاهرة سنة ١٣١٢هـ، بهامش الفواكه الجنية للفاكهي<sup>(٣)</sup> وطبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة بهامش الفواكه الجنية أيضاً وبمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، ط ٢، في القاهرة، بهامش الكواكب الدرية للأهدل<sup>(٤)</sup>.

١٤- مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل: في فروع الفقه المالكي<sup>(٥)</sup> في ثلاث مجلدات<sup>(٦)</sup> وقيل في ست مجلدات<sup>(٧)</sup>، وسماه بعضهم بـ«مواهب الجليل في شرح مختصر خليل»<sup>(٨)</sup>، وسمي بـ«مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل» وطبع بهامش التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف أبي عبد الله العبدى الشهير بالمواق<sup>(٩)</sup>.

١٥- هداية السالك المحتاج لبيان فعلى المعتمر والحاج<sup>(١٠)</sup>: وسماه بعضهم بـ«هدية السالك المحتاج في مناسك الحج»<sup>(١١)</sup>.

شُرحت (متممة الجرومية) شروحاً عديدة، منها:

١- الكواكب الدرية في شرح متممة الاجرومية: وهي لمؤلف المتممة الحطاب

(١) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٦.

(٢) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/٤٢٦، معجم المؤلفين ١١/٢٣٠.

(٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧٨٠، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٧٤.

(٤) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٧٤-١٧٥.

(٥) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢، معجم المؤلفين ١١/٢٣٠.

(٦) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢، كشف الظنون ٢/١٦٢٨.

(٧) ينظر: الأعلام ٧/٢٨٦.

(٨) ينظر: كشف الظنون ٢/١٦٢٨، الأعلام ٧/٢٨٦.

(٩) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧٨٠.

(١٠) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢.

(١١) ينظر: الأعلام ٧/٢٨٦.

الرعي، طبع في القاهرة بمطابع محمد أفندي سنة ١٣٠٢هـ<sup>(١)</sup>.

٢- الفواكه الجنية على متممة الجرومية: وسيأتي ذكرها لاحقاً.

٣- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية: لمحمد بن أحمد بن عبد الباري نغ في سنة ١٢٢٨هـ، طبع في بولاق سنة ١٣١٢هـ، وفي القاهرة بمطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، وبهامش متممة الأجرومية<sup>(٢)</sup>.

٣- عبد الله الفاكهي (صاحب الفواكه الجنية)<sup>(٣)</sup>:

هو عبد الله بن أحمد<sup>(٤)</sup> بن «علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر»<sup>(٥)</sup> الفاكهي الشافعي المكي<sup>(٦)</sup>، ولقبه جمال الدين<sup>(٧)</sup>، وذكر بعضهم أنه شهاب الدين<sup>(٨)</sup>.

أما ولادته فقد أشارت الكتب إلى أنه ولد في مكة المكرمة سنة «٨٩٩هـ»<sup>(٩)</sup>.

تربى الفاكهي في كنف أسرته، التي كانت تمتاز بمزيد فضل وعلم ودين، وعند النظر والتدقيق في حال أسرته نرى أنه نشأ في جو مشحون بالعلم والمعرفة، فإن والده

(١) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٦.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٦.

(٣) لقد سبقني إلى دراسة حياته كل من الدكتور زكي فهمي الألوسي في تحقيقه كتاب «شرح الحدود النحوية»، ومحمد أمين عواد الكبيسي في رسالة الدكتوراه الموسومة بـ (موجب النداء إلى شرح قطر النداء/ دراسة وتحقيق) ولقد أفدت منهما إفادة كبيرة.

(٤) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٣٦٦/٨، وهدية العارفين ٢٧٤/١، وإيضاح المكنون ٢٠٢/٢.

(٥) تاريخ النور السافر ٢٠٠.

(٦) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٣٦٦/٨، وهدية العارفين ٢٧٤/١.

(٧) ينظر: هدية العارفين ٢٧٢/١، ومعجم المؤلفين ٢٨/٦.

(٨) ينظر: إيضاح المكنون ٢٩٦/١، وهدية العارفين ١٤٥/١، وكشف الظنون ١٣٥٢/٢.

(٩) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، شذرات الذهب ٣٦٦/٨، هدية العارفين ٢٧٢/١. الأعلام ١٩٣/٤.

وأخويه كانوا يمتازون بمنزلة مرموقة وذوي حظ كبير من العلم والدين، وهذا لا بد أنه قد أثر في نفسية الفاكهي تأثيراً إيجابياً، وظهر ذلك جلياً في نبوغه وسطوع نجمه، إذ يعد من العلماء القليلين الذين شهد له بالعلم بين أقرانه، فقد لقب بـ (سيويه) عصره<sup>(١)</sup>.

وللتعرف على منزلة أسرته ومدى هذا التأثير سأتناول بشي من التفصيل حياة أسرته: فأما أبوه فهو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر الفاكهي الأصل المصري المكي الشافعي، ولد في شعبان سنة ٨٦٨هـ بمكة ونشأ بها، فحفظ القرآن والأربعين النووية لشرف الدين النووي والإرشاد لابن المقرئ، وألفية ابن مالك، وعرض على برهان الدين ابن ظهيرة، ومحيي الدين الطبري، وقال علم الدين السخاوي: سمع مني بمكة والمدينة أشياء، بل قرأ عليّ بالقاهرة في سنن أبي داود، وهو حاذق فطن منور. تزوج بأم عبدالله الفاكهي وهي حبشية، وأخرى مكية وثالثة من المدينة، وكان كثير الدخول إلى القاهرة ومخالطة الأكابر مع الحرص على تحصيل الوظائف، وخلف عبد الله - صاحب الفواكه - وعبد القادر وعمر وأبا السعادات.

توفي في عصر يوم الخميس تاسع عشر المحرم سنة ٩٣٦هـ، ودفن جوار الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

أما أخوة المؤلف فكانوا ثلاثة هم: عبد القادر وأبو السعادات وعمر، برز منهم عبد القادر وأبو السعادات والمؤلف.

أما الأول: فهو عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، كان مولده في شهر ربيع الأول من عام ٩٢٠هـ، وتوفي سنة ٩٨٢هـ، وله مصنفات كثيرة، من أهمها شرحان على البداية للغزالي أحدهما أكبر من الآخر، وكان يشبه جلال الدين السيوطي

(١) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٣٦٦/٨.

(٢) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٠٠-٢٠١.



ت ٩١١هـ في كثرة مؤلفاته<sup>(١)</sup>.

وأما الثاني: فهو أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الحنبلي. ولد سنة ٩٢٣هـ، وكانت له اليد الطولى في جميع العلوم. وقرأ في المذاهب الأربعة، ومن شيوخه أبو الحسن البكري وشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، والشيخ محمد الخطاب وآخرون من أهل مكة وحضرموت وزيد، وكان يحفظ القرآن العظيم، والأربعين النووية، والعقائد النسفية، والمقنع في فقه الحنابلة، وجمع الجوامع في أصول الفقه، وألفية ابن مالك، والشاطبية، وتلخيص المفتاح ونور اليقين في السير، من تصانيفه: شرح مختصر الأنوار في فقه الشافعية، ورسالة في اللغة، ورحل إلى الهند وأقام بها ثم حج وعاد إلى الهند في سنة ٩٦٠هـ<sup>(٢)</sup>.

قال العيدروسي: «ومن العجائب أن المشايخ عبد الله وعبد القادر وأبو السعادات كلهم كانوا أهل فضل وعلم، وكل واحد من الثلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين، فكان أولهم موتاً الشيخ عبد الله، وآخرهم أبو السعادات»<sup>(٣)</sup>.

إن من يطالع كتب الفاكهي ليجد أنه كان على علم وافر، وإمكانية لها منزلتها يومذاك، ففي كتابه هذا مثلاً - وغيره - يتضح أمر هو أنه قد ألم - قدر استطاعته - بمعلومات النحو. وألمّ بالمسائل الخلافية في النحو، واطلع على كتب كثيرة في النحو.

إن من يحاول أن يستقصي حياة المؤلف، أو يحاول أن يجمع عنها شيئاً لا يتيسر له ذلك، إذ إن معظم كتب التراجم لم تذكر عنه إلا معلومات قليلة، وهذه المعلومات في أغلبها متشابهة ومتكررة، إذ لا يزيد أحدها على الآخر شيئاً، فلم تذكر هذه التراجم عن نشأته وطفولته، أو الأوضاع التي عاش فيها، أو الأحداث التي شهدتها، أو أحوال أسرته. ولم تحدثنا عن مراحل تعليمه، وما أخذ من العلوم التي كانت منتشرة آنذاك.

(١) ينظر: تاريخ النور السافر ٣٥٣.

(٢) ينظر: نفسه ٤٠٨-٤٠٩.

(٣) نفسه ٤١٠.

إن ما ذكره مترجموه من أسطر قليلة عنه تدل على نبوغ ودراية وفهم، إذ له باع وقدر جليل في أنفس العلماء الذين جاءوا بعده والذين عاصروهم، والدليل على نبوغه ما ترويه التراجم من أنه صنف كتاب «مجيب النداء» في سنة ستة عشر وتسعمائة وهو ابن الثامنة عشرة من عمره<sup>(١)</sup>. وهذه الرواية إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المؤلف - رحمه الله تعالى - نال حظاً كبيراً من العلم والمعرفة، والله يودع علمه فيمن يشاء من عباده.

كان المؤلف كثير الأسفار والترحال من مكة إلى مصر، وقد أقام فيها مدة من الزمن<sup>(٢)</sup>. وهذه الأسفار لابد أنها ساعدته على الالتقاء بعلماء مصر آنذاك، ولابد أنه أخذ عنهم وأخذوا عنه، إلا أن كتب التراجم لا تذكر تفاصيل تلك الأسفار، فلم تذكر متى سافر إلى مصر؟ وكم أقام فيها؟!.

فقد «حكى أنه حضر في الجامع الأزهر، وقارئ يقرأ شرح القطر على بعض المشايخ، فأشكل عليهم بعض العبارات فيه فحلها المذكور<sup>(٣)</sup>، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البيئة على ذلك، وشهد له من كان هنالك من أهل مكة بذلك»<sup>(٤)</sup>.

إن هذه الرواية لتدل على أن هذا الكتاب كان له أثر كبير وصدى واسع بين الشيوخ والتلاميذ آنذاك، فلولا أن له منزلة شهدت له بالرصانة العلمية والمعلومات النحوية لما درس، ونال هذا الاهتمام والسمعة الجيدة، وهذا يدل على شيء آخر هو أن المؤلف كان عالماً جليلاً له منزلة سامية بين جهاذة عصره، كما أن منزلة الكتاب تتأتى من منزلة صاحبه.

إن من المسلم به أن لكل عالم أو شيخ علماء أو مشايخ أخذ عنهم العلم، ولابد أن

(١) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، شذرات الذهب ٨/٣٦٧.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ٨/٣٦٨.

(٣) أي الفاكهي.

(٤) تاريخ النور السافر ٢٧٨، وينظر: شذرات الذهب ٨/٣٦٨.

له تلاميذ، إلا أن صاحبنا لم يذكر له شيخ أو عالم أخذ عنه النحو أو الفقه، ولم يذكروا تلاميذ ولا أشخاصاً أخذوا عنه النحو والفقه، ولم يذكر سوى أنه درس الناس وانتفعوا به<sup>(١)</sup>.

أما منزلته العلمية فقد ذكر مترجموه أنه كان عالماً جليلاً ومن كبار العلماء، وله مؤلفات تدل على نبوغه ومنزلته، يقول العيدروسي: «كان من كبار العلماء مشاركاً في جميع العلوم... وبالجملّة فإنه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله، حتى قيل أنه سيويّه عصر - رحمه الله -»<sup>(٢)</sup>، ونقل ابن العماد الحنبلي ما ذكر العيدروسي<sup>(٣)</sup>.

وذكر أنه «اشتغل بالعلم على والده وغيره، وانتفع به الناس، وكان مشاركاً في جميع العلوم، وألف كتباً مفيدة. وكتبه تدل على غزارة علمه ودقة فهمه»<sup>(٤)</sup>.

توفي الفاكهي في مكة سنة ٩٧٢هـ<sup>(٥)</sup>، بعدما ترك العديد من المؤلفات المختلفة التي كان لها أثر فيمن بعده، فنهلوا منها العلم، ومن أهمها:

١- حدود النحو: وسماه صاحب الهدية ومعجم المؤلفين بـ«تعريف الحدود النحوية»<sup>(٦)</sup>.

٢- حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل<sup>(٧)</sup>: طبع بمكة المكرمة سنة (١٣١٦هـ)، بهامش الإتحاف بحب الأشراف للشيخ عبد الله الشبراوي، وبهامش خلاصة الوفا للسهمودي<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية المعربة ١٤٢٣.

(٢) تاريخ النور السافر.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٣٦٧/٨.

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤٣٢.

(٥) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٣٦٧/٨، وهدية العارفين ٢٧٤/١، وإيضاح المكنون ٢٠٢/٢.

(٦) ينظر: هدية العارفين ١٤٥/١، ومعجم المؤلفين ٢٩٦/١.

(٧) ينظر: الأعلام ١٩٣/٤، ومعجم المطبوعات ١٤٣٢.

(٨) ينظر: معجم المطبوعات ١٤٣٢.

- ٣- شرح الآجرومية: ذكره غير واحد ممن ترجم للمؤلف<sup>(١)</sup>.
  - ٤- شرح الحدود النحوية: وهو شرح لكتاب (حدود النحو)<sup>(٢)</sup>، وسماه بعضهم بـ«شرح تعريف الحدود»<sup>(٣)</sup>، وحققه الدكتور زكي فهمي الألوسي، وأصدره بعنوان «شرح الحدود النحوية» وطبع بدار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل ١٩٨٨ م.
  - ٥- الفواكه الجنية على متممة الجرومية: وهو موضوع الدراسة.  
 طبع بالمطبعة الشرقية بمصر سنة ١٢٩٨، وبهامشه متممة الآجرومية في علم العربية للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب<sup>(٤)</sup>، وطبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (١٣١٢هـ).  
 وطبع باسم «شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية» بمطابع عيسى البابي الحلبي (١٣٤٢هـ) بالقاهرة، وبهامشه متن الآجرومية لابن آجروم ومتممة الآجرومية لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي<sup>(٥)</sup>.
  - وطبع في دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة وبهامشه: متممة الآجرومية في علم العربية، تأليف شمس الدين محمد الرعيني الشهير بالحطاب<sup>(٦)</sup> ولم اعتمد هذه النسخ، وارتأيت الاستغناء عنها، والاكتفاء بالمخطوطات الثلاثة التي سيأتي وصفها.
  - ٦- كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب: شرح فيه المؤلف «ملحّة الإعراب» للحري (٥١٦هـ)<sup>(٧)</sup>، وسمي أيضاً بـ«شرح الملحّة»<sup>(٨)</sup>، وقد طبع هذا الكتاب
- 
- (١) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشنرات الذهب ٣٦٧/٨.
  - (٢) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشنرات الذهب ٣٦٧/٨، والأعلام ١٩٣/٤.
  - (٣) ينظر: هدية العارفين ١/١٤٥، ومعجم المؤلفين ٢/٢٩٦.
  - (٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤٣٢.
  - (٥) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٢٣.
  - (٦) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٤٥.
  - (٧) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، ومعجم المطبوعات ١٤٣٢، والأعلام ١٩٣/٤.
  - (٨) ينظر: شنرات الذهب ٣٦٧/٨، وهدية العارفين ٤٧٢/١.

بالمطبعة الميمنية سنة (١٣٢٧هـ)<sup>(١)</sup> وطبع أيضاً بمطابع دار الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٢٧هـ<sup>(٢)</sup>.

٧- معجب الندا إلى شرح قطر الندى: قام بتحقيقه محمد أمين عواد الكبيسي في رسالة الدكتوراه التي قدمها إلى كلية الآداب في جامعة بغداد سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. ومما نسب إليه خطأ كتاب (مكة وأخبارها في الجاهلية والإسلام)<sup>(٣)</sup> وهو كتاب ذكره الدكتور زكي الألويسي في تحقيقه لكتاب (شرح الحدود النحوية)، ولم أقف عليه فيمن ترجم له، وقد أحال المحقق إلى كتاب الفهرست لابن النديم، وهو سهو من المحقق - رحمه الله - لما بين ابن النديم (ت ٣٣٩هـ) والفاكهي (ت ٩٧٢هـ) من سنين<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية ١٤٣٢.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٤.

(٣) مؤلف هذا الكتاب هو محمد بن إسحاق بن عباس الفاكهي، أبو عبد الله المكي الاخباري المتوفى في حدود سنة (٢٨٥هـ)، ينظر: هدية العارفين ٢٠/٦.

(٤) ينظر: معجب الندا ٩.

## دراسة الكتاب

رَفَع  
عبد الرحمن (الفرجاني)  
أسكنه الله الفردوس

اسم الكتاب وتوثيق نسبه:

لقد ألف الحطاب الرعيني ت ٩٥٤هـ «متممة الجرومية»، وهو من كتب النحو التي نالت منزلة كبيرة بين مؤلفات النحو.

وشرحت «متممة الجرومية» شروحاً عديدة من أهمها «الفواكه الجنية»، وأهم ما يثبت إسم هذا الكتاب قول مؤلفه في مقدمة كتابه هذا فقال: «... وسميته الفواكه الجنية على متممة الجرومية»<sup>(١)</sup>، إلا أن جميع ممن ترجم للفاكهة سمي هذا الكتاب بالفواكه الجنية على متممة الأجرومية<sup>(٢)</sup>، وربما اختصروه وسموه بـ«شرح متممة الأجرومية»<sup>(٣)</sup>.

إذ أطلق خطأ تسمية الأجرومية على المقدمة الجرومية، إذ إن بعض ممن ترجم لابن آجروم سماها بالمقدمة الجرومية، فهذا السيوطي يقول: «محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحوي المشهور بابن آجروم... صاحب المقدمة المشهورة بالجرومية...»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «قال الحلاوي في شرحه للجرومية... وكان مولد مؤلف الجرومية»<sup>(٥)</sup>.

وكذلك سماها بذلك ابن العماد الحنبلي: «... أبو عبد الله محمد بن محمد بن

(١) الفواكه الجنية ١.

(٢) ينظر: هدية العارفين ١/٤٧٢، وإيضاح المكنون ٢/٢٠٢، والأعلام ٤/١٩٣، ومعجم المؤلفين ٢٨/٦.

(٣) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشنرات الذهب ٨/٣٦٧.

(٤) بغية الوعاة ١/٢٣٨.

(٥) بغية الوعاة ١/٢٣٩.

داود الصنهاجي... صاحب المقدمة المشهورة بالجرومية<sup>(١)</sup>.

كما ورد لفظ (الجرومية) في عنوان النسخ الثلاث (أ، ب، ج) فسمى كتابه كما في مقدمة الكتاب (الفواكه الجنية على متممة الجرومية)، كما ورد في (مجيب الندا) للمؤلف نفسه بلفظ (شرح الجرومية) لعلي الفاكهي جد المؤلف نقلاً عن مخطوط الأصل المكتوبة في زمن المؤلف<sup>(٢)</sup>.

ولكن كثيراً ممن ترجم لابن آجروم سماها بالمقدمة الآجرومية<sup>(٣)</sup>، وممن ترجم للحطاب الرعيني ذكر من مصنفاته متممة الآجرومية<sup>(٤)</sup>. والراجع ما ذكرت من أن الكتاب اسمه «الفواكه الجنية على متممة الجرومية» للفاكهي كما ذكرت آنفاً.

### تاريخ تأليفه:

لم نشر التراجم إلى تاريخ تأليف الفاكهي للكتاب إلا ما ذكره بعضهم أنه فرغ من تبييض نسخته سنة «٩٥٦هـ»<sup>(٥)</sup>، كما أن بعض مخطوطات الكتاب التي توجد في البلاد العربية ذكر ناسخوها أنه فرغ من تبييضها سنة «٩٥٦هـ»، إذ توجد نسخة في دار الكتب المصرية برقم [٤٧٦] ذكر فيها أنه فرغ من تبييضها في يوم الأحد العاشر من شهر رجب سنة «٩٥٦هـ»<sup>(٦)</sup>، وثانية في المكتبة الأزهرية برقم [٢٠٦٠] ٢٤٧٤٠ ذكر فيها أنه فرغ من تبييضها سنة «٩٥٦هـ»<sup>(٧)</sup>، وثالثة في مكتبة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم [٥٣٠٩] ذكر فيها أن مؤلفه انتهى منه سنة «٩٥٦هـ»<sup>(٨)</sup>.

(١) شذرات الذهب ٦/٦٢.

(٢) ينظر: مجيب الندا: ٥.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/١٧٩٦، وهدية العارفين ٢/١٤٥، ومعجم المؤلفين ١١/٢١٥، والأعلام ٧/٢٦٣.

(٤) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٤٢، وإيضاح المكنون ٢/٤٢٦، ومعجم المؤلفين ١١/٢٣٠.

(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤٣٢.

(٦) ينظر: فهرس دار الكتب المصرية ٢/١٤٨.

(٧) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية ٤/٢٩٤.

(٨) ينظر: فهرست مخطوطات النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢١٣.

## منهج المؤلف في الكتاب:

عند الكلام عن أبواب وفصول الكتاب وترتيبها لابد من التقرير بأن المؤلف لم يخرج عما أراده الخطاب المتممة، ولم يخالفها، في منهجه الذي اختاره لترتيب تلك الأبواب والفصول، إذ نراه يتبع صاحب المتممة في عرضه لأبواب الكتاب وشرحها.

إن الخطاب الرعيني قد قسم متممته بصورة لم تكن عند المتقدمين أمثال سيويه أو المبرد أو غيره من المتقدمين، حيث يتبدأ متممته بمقدمة يعرف بصاحب الجرومية وأنه تصدى لها لكي يتممها، ثم أقسام الكلام، ثم الإعراب والبناء، ثم علامات الإعراب، ثم المثنى والجمع والمذكر والأسماء الستة والأمثلة الخمسة، ثم الإعراب التقديري فالممنوع من الصرف، ثم النكرة والمعرفة، ثم بعد ذلك يقسم أبواب الكتاب إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ثم إعراب الأفعال المضارعة، ثم التوابع، ثم الأسماء العاملة عمل الفعل، ثم التنازع فالتعجب فالعدد، وينهي الكتاب بباب صرفي هو الوقف، وهو في ذلك قد أهمل بعض الأبواب النحوية، كباب نعم وئش.

إن متابعة الفاكهي للخطاب في هذا التقسيم، إذ لم يزد عليها باباً أو فصلاً والتزم التزاماً شديداً بما في متن المتممة من أبواب، يبين أنه أراد أن يكون الشرح والتمن كتاباً واحداً لا فرق بينهما، إلا ما نراه من وضع خط أعلى متن المتممة لكي يتبين ما للخطاب وما للفاكهي.

ولابد من الإشارة أن متن المتممة جاء مدمجاً مع الشرح، وكأنه كتاب واحد ومتن واحد لا فرق بينهما، فلم يهمل نص المتن كعادة بعض الشراح كان يأتي ببعض ما يريد ويترك غيره، بل جاء به تاماً كاملاً لم ينقص منه ولم يزد عليه، وهذه إن كانت فهي في صالح المؤلف، مخافة الإخلال.

إن في دراسة منهج ما لمؤلف ما لابد أن يتناول البحث حدوده النحوية لأبواب النحو، وصاحبنا هذا معلوم عليه شغفه بالحدود النحوية، إذ اعتنى بها عناية فائقة في هذا الكتاب، فلم يفتح باب من أبواب النحو إلا حد له حداً نحوياً، ووضع له تعريفاً،



ونرى ذلك جلياً واضحاً، ويظهر هذا الاهتمام انه كان على علم بالمنطق، ويدل ذلك تأليفه لحدود النحوية، ثم شرحه في كراريس<sup>(١)</sup>.

من ذلك قوله: «فالاسم وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً»<sup>(٢)</sup>.

ونراه لا يغفل عن تعريفات ممن سبقه من العلماء، إذ نراه ملماً بتعريفاتهم وحدودهم من ذلك قوله: «والخبر وهو الجزء الذي تتم به الفائدة مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً مع المبتدأ غير الوصف المستغني عن الخبر... وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وعرفه - أي التوكيد - في شرح الكافية بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهرة»<sup>(٤)</sup>.

وهو عندما يتعرض لحد أو تعريف أو مسألة لا يدع فيها شكاً، فهو يفصلها، ويذكر فيها الأقوال، ويوضحها بصورة جيدة، كما في الإعراب عندما تعرض له، إذ قال: «... ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الإعراب معنوي وعليه كثيرون... وقيل إنه لفظي، واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المحققين... قال المرادي وهو أقرب للصواب...»<sup>(٥)</sup>.

وكما كان المؤلف مهتماً بالحدود النحوية أو ما يطلق عليه بالحدود الاصطلاحية، لم يغفل عن المعنى اللغوي، إذ كان حريصاً على إيرادها، إذ يعرض للمعاني المختلفة التي ترد بها اللفظة كما في قوله: «الإعراب مصدر أعرب، يجيء لغة لمعان منها الإبانة والتحسين والتغير»<sup>(٦)</sup>. وهو عندما يورد هذه المعاني المعجمية، لا يأتي بشواهد شعرية

(١) ينظر: ما كتب آنفاً عن مؤلفاته.

(٢) الفواكه الجنية ٨.

(٣) نفسه ١٢١.

(٤) نفسه ٢٤٧.

(٥) نفسه ١٧.

(٦) الفواكه الجنية: ١٧.

تؤيد ذلك، وإنما يوردها مجردة من الشواهد، ويبدو - والله أعلم - أنه لكثرة تردها في كتب النحو التي سبقته لم يورد تلك الشواهد، فكأنها من المسلم بها.

ومن ذلك قوله: «(مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم ويفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي، ويحتمل أن يكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي»<sup>(١)</sup>.

ومن منهجه الذي ظهر بصورة جلية في كتابه هذا التعليل النحوي، أو ما يسمى بالعلة النحوية، إذ كان يعلل كل ما يراه أنه يحتاج إلى تعليل تعليلًا منطقيًا فلسفيًا.

- من ذلك قوله: «... وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدًا للتعادل: لأن الاسم خفيف إذ مدلوله بسيط، والفعل ثقل إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان، والسكون أخف من الحركة، فأعطي الخفيف الثقل، والثقل الخفيف، لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة، ويعادل ثقل الفعل خفة السكون»<sup>(٢)</sup>.

- وقوله: «وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع، لأن المثنى أكثر دوراناً من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع»<sup>(٣)</sup>.

وقد عبر الفاكهي عن «الجرومية» بلفظ «الأصل» ويشير إليها وبنه عليها بهذا الاسم، وربما أراد من ذلك أن يفرق - عند الإشارة والتعقيب - بين متن المتممة ومتن الجرومية، لأنه أراد أن ينبه القارئ لذلك الفرق.

- من ذلك قوله: «... وعدل عن عبارة الأصل لما فيها من التجوز...»<sup>(٤)</sup>.

- وقوله: «... ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث»<sup>(٥)</sup>.

(١) نفسه ٤.

(٢) نفسه ١٨.

(٣) نفسه ٤٥.

(٤) نفسه ٢٩.

(٥) نفسه ٤٣.

من مميزات منهج المؤلف في الكتاب السمة التعليمية التي طغت على الكتاب ونالت منه حيزاً كبيراً، ومن هذه السمة يتبين أنه ألف هذا الكتاب للمبتدئين، ولطلاب العلم، وتظهر هذه السمة من خلال اهتمامه بإعراب الأمثلة، وتعقبها إعراباً وتوضيحاً بصورة دقيقة.

- من ذلك قوله: «(إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)»، إن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وعدة الشهور اسمها، وعند الله ظرف متعلق بالاسم، واثنان عشر خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملاً له على المثني إذ لا مفرد له، وشهراً تمييزاً<sup>(١)</sup>.

- وقوله: «(وَتَرَى الْجِبَالَ)»، ترى فعل فاعل، والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير منصوب...»<sup>(٢)</sup>.

كما جاءت في هذا الكتاب بعض المسائل الصرفية التي جاء بها المؤلف، فتبناها وبين ما أشكل منها، من ذلك قوله: «والآل... أصله عند سيبويه أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة، ثم الهمزة ألفاً، والقلب شاذ سهله الثاني، وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل إليه يؤول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها»<sup>(٣)</sup>.

ومثله: «أما نحو اشتروا ودعوا فالأصل اشتريوا بياء مضمومة. ودعوا بواوين أولهما مضمومة ثم تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين»<sup>(٤)</sup>.

يعد هذا الكتاب مصدراً من المصادر التي تعنى بالشواهد والأمثلة، وإعرابها بصورة مفصلة، كذلك يعد من الكتب التي تهتم بالمسائل الخلافية، ولقد أجاد الفاكهي في شرح الكتاب إجادة كبيرة.

(١) الفواكه الجنية ٢٩.

(٢) نفسه ٣٠، وغيرها من المواضع الأخرى.

(٣) نفسه ٣.

(٤) نفسه ٢٥.

### مذهبه النحوي:

لقد صار معلوماً لكل دارس وباحث في نحو اللغة العربية أن علماء العربية قد نهجوا مذهبين، إما بصرياً أو كوفياً، وصار من ضروريات دراسة أي شخصية نحوية دراسة مذهب النحوي.

ولكي نتعرف على مذهب أي شخصية نحوية لابد لنا أن نتعرض لموقفه من المسائل الخلافية، فهي التي تظهر ميل العالم لأي مذهب من المذهبين، ومن المعروف أن المسائل الخلافية في النحو العربي كثيرة، ولكل من المذهبين رأي فيها.

إن المؤلف عالم جليل ذو بصيرة وفهم ثاقب، فلم تكن عصبية المذهب هي التي تطفئ عليه، وإنما كان يتناول المسائل الخلافية بصورة علمية دقيقة، وكذلك كان يرجح ويصوب ما يراه المنهج العلمي هو الصواب، فكان يوافق الجمهور تارة، والبصريين تارة، والكوفيين تارة أخرى.

فمن موافقة للجمهور:

- أن عسى وليس فعلين، لا اسمين<sup>(١)</sup>.
- وأن خبر كان وأخواتها ما عدا ليس يجوز تقدمه عليهن ولو كان جملة<sup>(٢)</sup>.
- وأن التوكيد بأجمع وأخواتها يكون بتقديم أجمع فافتح فابضع فاتبع<sup>(٣)</sup>.

ومن موافقته للبصريين:

- أن فعل الأمر مبني على السكون<sup>(٤)</sup>.
- وأن العامل في الخبر المبتدأ<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الفواكه الجنية ١٢.

(٢) ينظر: نفسه ١٣٢.

(٣) ينظر: نفسه ٢٥١-٢٥٢.

(٤) ينظر: نفسه ٢٣.

(٥) ينظر: نفسه ١٢٤-١٢٥.

- وأن أداة الشرط لا تدخل على الاسم، وإنما على الفعل<sup>(١)</sup>.
- وأن رب تدخل على ضمير غائب ملازم للإفراد وإن كان التمييز مثنى أو مجموعاً<sup>(٢)</sup>.
- وأن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وأخواتها وجوباً<sup>(٣)</sup>.
- وأن الاسم المتنازع فيه عاملان الثاني أحق بالعمل وفقاً للبصريين<sup>(٤)</sup>.
- ومن موافقته للكوفيين:
- أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم<sup>(٥)</sup>.
- وجواز نيابة غير المفعول به مع وجوده في باب النائب عن الفاعل<sup>(٦)</sup>.
- وربما يذكر ما يراه البصريون والكوفيون فيذكر مقررات المسألة الخلافية، فيصف منها موقف المحايد من دون إبداء للرأي فيها، فيتركها غفلاً من دون ترجيح، من ذلك أن المصدر ينعت به، فهو عند البصريين على تقدير مضاف، وعند الكوفيين مؤول بالمشق<sup>(٧)</sup>.
- وبعد المصطلح النحوي من ضروريات تحليل مادة الكتاب والوقوف على المذهب النحوي للمؤلف وعلامة له، إذ من المعلوم أن لكل مدرسة من المدرستين البصرية والكوفية مصطلحاتها الخاصة بها، ونرى الفاكهي قد فرق بين مصطلحات المدرستين في كتابه هذا يدل على الغاية التعليمية تقتضي استخدام المصطلح الأكثر شهرة بين علماء العربية من دون إغفال للمصطلحات الأقل شهرة، بل يذكرها حتى يعرف

(١) ينظر: نفسه ١٠٤.

(٢) ينظر: نفسه ٢٠٨.

(٣) ينظر: نفسه ٢١٥-٢١٦.

(٤) ينظر: نفسه ٢٦٨.

(٥) ينظر: نفسه ٢١٥.

(٦) ينظر: نفسه ١١٦.

(٧) ينظر: الفواكه الجنية ٢٣٣.

القارىء بها.

- من ذلك استخدام مصطلح الجبر ويسميه الكوفيون الخفض<sup>(١)</sup>.
- واستخدامه أيضاً مصطلح النائب عن الفاعل، ويسميه الجمهور (ما لم يسم فاعله). أو (المفعول الذي لم يسم فاعله)، أما مصطلح النائب عن الفاعل فمصطلح أطلقه ابن مالك<sup>(٢)</sup>.
- كذلك استخدامه مصطلح ضمير الفصل وهو مصطلح بصري، وذكر أن الكوفيين يسمونه عمداً. قال: «...» وسمي بذلك لفصل الخبر عن احتمال الصفة... والكوفي يسميه عماداً...<sup>(٣)</sup>.
- كذلك استخدامه مصطلح لا النافية للجنس وهو مصطلح بصري، وأشار إلى أنها تسمى لا التبرئة، وهو مصطلح كوفي<sup>(٤)</sup>.
- واستخدامه مصطلح التمييز وهو مصطلح بصري، وأشار إلى أنه يسمى التفسير والتبيين والتكرير وهذه كلها مصطلحات كوفية<sup>(٥)</sup>.
- واستخدامه أيضاً مصطلح المفعول فيه مصطلح بصري، ويسمى عند الكوفيين المحل أو الصفة<sup>(٦)</sup>.

مما سبق يتبين أن المؤلف لم يكن متعصباً لمذهب معين، وإن كان يميل إلى المذهب البصري، لكن هذا ليس دليلاً كافياً على بصريته، إذ أنه رجح في بعض المسائل ما يراه الكوفيون كما هو مبين آنفاً، كما نرى تلك الأمانة العلمية في طرحه وعرضه للمادة النحوية، وتتجلى تلك الأمانة في عدم إغفاله المصطلحات الكوفية،

(١) ينظر: نفسه ٩.

(٢) ينظر: نفسه ١١١.

(٣) ينظر: نفسه ١٤٩.

(٤) ينظر: نفسه ١٥٥.

(٥) ينظر: نفسه ١٩٣.

(٦) ينظر: نفسه ١٨١.

وهذا يدل دالة واضحة على أنه أراد من شرحه هذا أن يكون نافعا للمتعلمين موضحاً ومبيناً ما يشكل عليهم من المسائل النحوية.

### موارده:

لقد استعان المؤلف على شرحه هذا بموارده سواء كانت أعلاماً أو كتباً، وقسمت موارده إلى قسمين:

### أولاً: الأعلام:

وهي كالآتي:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي «ت ١٧٠هـ»، وقد ذكره مرتين<sup>(١)</sup>.
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه «ت ١٨٠هـ» وقد ذكره ثلاث عشرة مرة<sup>(٢)</sup>.
- يونس بن حبيب الضبي البصري «ت ١٨٣هـ»، وقد ذكره مرتين<sup>(٣)</sup>.
- علي بن حمزة الكسائي «ت ١٨٩هـ»، وقد ذكره خمس مرات<sup>(٤)</sup>.
- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء «ت ٢٠٧هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٥)</sup>.
- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش «ت ٢١٥هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٦)</sup>.
- أبو عثمان بكر بن محمد المازني «ت ٢٤٧ أو ٢٤٩هـ»، وقد ذكره مرتين<sup>(٧)</sup>.
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد «ت ٢٨٥هـ»، وقد ذكره ثلاث مرات<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: ٩٨، ١٩٤.

(٢) ينظر: ٣، ٦٣، ٧٤، ٨٤، ٩٨، ١٣٩، ١٨٤، ٢٠٩، ٢٣٦، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٠.

(٣) ينظر: ١٥٤، ١٧٦.

(٤) ينظر: ٣، ١١٣، ١٩٧، ٢٦٩، ٢٠٤.

(٥) ينظر: ٥٠، ١١٢، ٢٢٣، ٢٦٩.

(٦) ينظر: ٤، ١٥٤، ١٦٥، ١٦٨.

(٧) ينظر: ١٩٧، ١٩٨.

(٨) ينظر: ١٤١، ١٩٧، ١٩٨.

- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي «ت ٣٣٧هـ»، وقد ذكره مرتين<sup>(١)</sup>.
- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي «ت ٣٦٨هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٢)</sup>.
- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي «ت ٣٧٧هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٣)</sup>.
- الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني «ت ٥٠٢هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.
- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري «ت ٥٣٨هـ»، وقد ذكره خمس مرات<sup>(٥)</sup>.
- أبو علي عمر بن محمد بن عمرو الشلوين «ت ٦٤٥هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٦)</sup>.
- أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب «ت ٦٤٦هـ»، وقد ذكره أربع عشرة مرة<sup>(٧)</sup>.
- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي «ت ٦٤٦هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٨)</sup>.
- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي «ت ٦٦٩هـ»، وقد ذكره مرتين<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) ينظر: ١٢٩، ٥٠.
- (٢) ينظر: ١٤١.
- (٣) ينظر: ١٨٤، ١٤١، ١٣٤، ٦٢.
- (٤) ينظر: ١٨٠.
- (٥) ينظر: ١٩٦، ١٦٧، ١٥٤، ٦٥، ٤٧.
- (٦) ينظر: ١٤١.
- (٧) ينظر: ٢٣٠، ٢١٢، ٢٠٨، ٢٠٣، ١٩٨، ١٨٨، ١٨٠، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٤٥، ٦٦.
- (٨) ينظر: ٢٧٦، ٢٦٥.
- (٩) ينظر: ٢٤٢.
- (٩) ينظر: ٢٧٦، ٢٠٣.



- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك «ت ٦٧٢هـ»، وقد ذكره أربع وعشرين مرة<sup>(١)</sup>.

- أبو الفضائل محمد بن الحسن الرضوي الاستريادي «ت ٦٨٦هـ»، وقد ذكره أربع عشرة مرة<sup>(٢)</sup>.

- بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك «ت ٦٨٦هـ»، وقد ذكره مرتين<sup>(٣)</sup>.

- بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس «ت ٦٩٨هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.

- شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي «ت ٧٠٩هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٥)</sup>.

- محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن أجروم «ت ٧٢٣هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٦)</sup>.

- أبو إسحاق محمد بن إبراهيم السفاسي «ت ٧٤٢هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.

- أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي «ت ٧٤٥هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٨)</sup>.

- الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم «ت ٧٤٩هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: ١٠، ١٥، ١٧، ٦٤، ٥٠، ٩٦، ١١١، ١١٦، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٦،

١٨٤، ١٩٧، ٢١٢...

(٢) ينظر: ١٣، ٧٤، ١٠٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٠، ٢٠٣، ٢١١،

٢٣٠....

(٣) ينظر: ٧٤، ٢٢٣.

(٤) ينظر: ٥٧.

(٥) ينظر: ٢٧٤.

(٦) ينظر: ٥، ٥٠، ١٦٨، ٢٣١.

(٧) ينظر: ١٠٧.

(٨) ينظر: ١١٦، ١٦٨، ٢٠٤، ٢٢٣.

(٩) ينظر: ١٧، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٦.

- أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالشهاب الحلبي «ت ٧٥٦هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(١)</sup>.

- أبو عبدالله محمد بن يوسف بن هشام الانصاري «ت ٧٦١هـ»، وقد ذكره سبع عشرة مرة<sup>(٢)</sup>.

- إبراهيم بن محمد الغرناطي الشاطبي «ت ٧٩٠هـ»، وقد ذكره مرتين<sup>(٣)</sup>.

- مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني «ت ٧٩١هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.

- أبو زيد عبدالرحمن بن صالح المكودي «ت ٨٠١هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٥)</sup>.

- محمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بالدمامي «ت ٨٣٨هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٦)</sup>.

- شمس الدين محمد بن محمد الرعيني المعروف بالحطاب المالكي «ت ٩٥٤هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.

- النجم السعيد: وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٨)</sup>.

وبعد أن وردت أسماء العلماء الذين أخذ منهم، رأيت أن أذكر ما أبهم من موارده مثل إحالته على بعضهم أو منهم... ألخ، وقد رتبته حسب الكثرة فإن تساوى رتبته حسب حروف المعجم:

- بعضهم<sup>(٩)</sup>: واستطعت الوقوف على ما أمكن منهم، وقد نهيت على ذلك في

(١) ينظر: ٧٢.

(٢) ينظر: ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٨٤، ١٠٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٥، ١٨٢، ...

(٣) ينظر: ١٠٨، ٢٥٦.

(٤) ينظر: ١٢٣.

(٥) ينظر: ١٩١.

(٦) ينظر: ١٩٦، ٢٣١، ٢٤٨، ٢٥١.

(٧) ينظر: ٢.

(٨) ينظر: ٢١١.

(٩) ينظر: ١٥، ٩٣، ١١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠٥، ٢١١،

هوامش التحقيق.

- البصريون: وقد ذكره عشر مرات<sup>(١)</sup>.

- الجمهور: وقد ذكره أربع مرات<sup>(٢)</sup>.

- الكوفيون: وقد ذكره ثمان مرات<sup>(٣)</sup>.

- البصري والكوفي: وقد ذكره ثلاث مرات<sup>(٤)</sup>.

- بعض شراح الألفية: وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٥)</sup>.

- صاحب الإرشاد، لم أقف عليه<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: الكتب:

لم يعتمد الفاكهي عند شرحه متممة الجرومية على ما أورده من أعلام فحسب، بل أشار إلى عدد من الكتب والمؤلفات النحوية التي استقى منها علمه، وقد أكثر من اعتماده على كتب ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام وغيرهم وتعد مؤلفات هؤلاء الأعلام من أهم الكتب التي اعتمد عليها المؤلف، مضافاً إليها الكتب الأخرى، وهي كالتالي:

- الكشف: للزمخشري «ت ٥٣٨هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.

- المفصل: للزمخشري، وقد ذكره مرتين<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: ١١، ٦٢، ٧٤، ١٣٢، ١٤٢، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٨.

(٢) ينظر: ٨٩، ١٥١، ١٦٧، ١٦٩.

(٣) ينظر: ١١، ١١٦، ١٦٥، ٢٠٨، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٦٨.

(٤) ينظر: ٩٤، ١٤٩، ٢٣١.

(٥) ينظر: ١٥١.

(٦) ينظر: ٥٨.

(٧) ينظر: ٦٥.

(٨) ينظر: ٦٥.

- الكافية: لابن الحاجب «ت٦٤٦هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(١)</sup>.
- الأمالي النحوية: لابن الحاجب، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٢)</sup>.
- التسهيل: لابن مالك «ت٦٧٢هـ»، وقد ذكره أربع مرات<sup>(٣)</sup>.
- الألفية: لابن مالك: وقد ذكره أربع مرات<sup>(٤)</sup>.
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك: وقد ذكره مرتين<sup>(٥)</sup>.
- شرح عمدة الحفاظ: لابن مالك، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٦)</sup>.
- المجيد في أعراب القرآن المجيد: للسفاسي «ت٧٤٢هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.
- ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي «ت٧٤٥هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٨)</sup>.
- اللمحة البدرية: لأبي حيان الأندلسي، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٩)</sup>.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للشهاب الحلبي «ت٧٥٦هـ»، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(١٠)</sup>.
- مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري «ت٧٦١هـ»، وقد ذكره إحدى عشرة مرة<sup>(١١)</sup>.
- أوضح المسالك: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره سبع مرات<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) ينظر: ٢١٠.
  - (٢) ينظر: ٢٩٣.
  - (٣) ينظر: ٢٧٧، ٢٤٢، ١٣٩، ٥٦.
  - (٤) ينظر: ١٢٠، ٩٤، ٨٥، ٦٨.
  - (٥) ينظر: ٢٤٧، ١٦٧.
  - (٦) ينظر: ١٩٧.
  - (٧) ينظر: ١٠٧.
  - (٨) ينظر: ٢٢٣.
  - (٩) ينظر: ١٣٨.
  - (١٠) ينظر: ٧٢.
  - (١١) ينظر: ٢٧٨، ٢٦٧، ٢٥٨، ٢٤٢، ٢٤٠، ٢٠٨، ٢٠٤، ١٢٦، ١٢٤، ١٢٠، ٩٢.
  - (١٢) ينظر: ٢٥٢، ١٨٨، ١٧٨، ١٦٦، ١٢١، ٧٣، ٤٦.

- شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرتين<sup>(١)</sup>.
  - شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرتين<sup>(٢)</sup>.
  - شرح القطر: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرتين<sup>(٣)</sup>.
  - القطر: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.
  - الجامع الصغير: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٥)</sup>.
  - مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: للفاكهي «٩٧٢هـ»، وقد ذكره سبع مرات<sup>(٦)</sup>.
  - الحدود النحوية وشرحها: للفاكهي، وقد ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.
- لقد تعددت وتنوعت طرق النقل عن موارده، سواء كانت كتباً أم أعلاماً فمن هذه الطرق طريقة النقل بالمعنى، من ذلك قوله: «ونحو في الدار رجل، إنما وجب تقديمه لأنه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم، أو لدفع إلباس الخبر بالصفة على ما في المغني»<sup>(٨)</sup>، ومثله: «قال الدماميني: وما صرح به في المغني من أنه إنما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التأكيد بكل سهو»<sup>(٩)</sup>.
- ومن هذه الطرق أيضاً طريقة النقل بالنص، من ذلك قوله: «ويدلك لذلك قول صاحب التسهيل: «ونصب مفعول علمت زيدا أبو من هو؟، أولى من رفعه»<sup>(١٠)</sup>، ومنه قوله: «وعطف الحرف على الحرف غريب»<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: ١٣٩، ١٦٦.

(٢) ينظر: ١٤٠، ٢٧٨.

(٣) ينظر: ١٨٨، ٢٦٣.

(٤) ينظر: ١٣٨.

(٥) ينظر: ١٨٢.

(٦) ينظر: ٢٥، ٤٩، ٨١، ١٢٦، ١٤٥، ٢١٨، ٢٦٣.

(٧) ينظر: ١٢١.

(٨) الفواكه الجنية ١٥٢ - ١٦٢.

(٩) نفسه: ٢٥١.

(١٠) نفسه: ١٦٦.

(١١) نفسه: ٢٤٦.

أما أساليبه في النقل عن موارده فمتعددة، فهو قد يذكرها بأسمائها مع ذكر مؤلفيها، من ذلك: «... ورجحان النصب فيما ذكر هوما في التوضيح، وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه، وكذا ابن هشام في شرح القطر، وقال: إنه الأصح»<sup>(١)</sup>، ومنه أيضاً: «ولهذا لا يجوز توكيد النكرة بها عند البصريين مطلقاً...، وعليه جاء قوله:

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ.

بخلاف صمت زماناً كله، لإنتفاء الشرط الأول، وبخلاف نحو صمت شهراً نفسه لإنتفاء الشرط الثاني...، وصححه ابن هشام في توضيحه»<sup>(٢)</sup>.

وقد يكفي بالإشارة إلى اسم الكتاب من دون ذكر المؤلف، من ذلك: «وأما لا النافية للوحدة والجنس ظاهراً... وأكثر عملها واقع في الشعر، ولا يختص به، وهذا مخالف لما في القطر والملحة...»<sup>(٣)</sup>، ومنه أيضاً: «... ولا النافية في جواب القسم كما في التوضيح والشذور...»<sup>(٤)</sup>.

مما ذكر آنفاً يتبين أن الفاكهي كان ملماً بموارده مبنياً وموضحاً ما ينقله من نصوص ونقول، إذ إنه نقل عن كثير من العلماء والكتّاب، إما ضمناً أو تصريحاً، واستعان بموارده لكي يخرج هذا الشرح على أكمل وجه يريده له مؤلفه.

شواهد الكتاب:

## ١ - القرآن الكريم وقراءاته:

لقد كان القرآن الكريم وما زال وسيبقى المنهل العذب والمورد الصافي، الذي ينهل منه العلماء في كل العلوم بلا استثناء وليس حصراً على العلوم الشرعية، فقد ظهرت في العصر الحديث معجزاته في علوم مختلفة.

(١) نفسه ١٨٨.

(٢) نفسه ٢٥٢.

(٣) نفسه ١٣٨.

(٤) نفسه: ١٦٦.

من تلك العلوم الشرعية علم اللغة العربية، إذ يعد العمود الفقري لها والركن الأساس في الاستشهاد، ويحتل المكانة الأولى والمنزلة الأعلى في ذلك، إذ احتل المنزلة الأولى من أمثلة المؤلف.

من أهم ما يظهر في أمثلة السمة التعليمية التي تبدو بصورة جلية، وأكثرها وضوحاً في الآيات القرآنية، من ذلك قوله: «... ومثل ذلك ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ [النازعات: ٢٦]، فيقضي ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الاستثقال، وفي الثاني التعذر<sup>(١)</sup>.

وقد يعرب آية قرآنية جاء بها الحطاب الرعيني في المتممة شاهداً، ويبين ذلك بصره مفصلة، من ذلك قوله: «... (نحو) ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول، ومسلمين مفعول ثان، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه<sup>(٢)</sup>.

وعندما يأتي صاحب المتممة بآية قرآنية شاهداً فقد يكملها المؤلف تميناً للفائدة، من ذلك قوله: «... (أو جمع التفسير نحو) ﴿يَعْمَلُونَ لَكُم مَّا يَشَاءُ﴾ (مِنْ تَحَرِّيبٍ) وَتَمَثِيلٍ﴾ [سبأ: ١٣]، فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه<sup>(٣)</sup>.

وقد يأتي بعض العلماء بآية مستشهداً بها على مسألة نحوية، ويقوم المؤلف بإيراد ذلك والرد عليهم معترضاً عليهم ومبيناً ذلك الاعتراض:

- من ذلك قوله: «... ، وقد يكون التقدم واجباً... ، (إلا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياساً... ، ولا حجة للمجيز في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ

(١) الفواكه الجنية ٢٨.

(٢) الفواكه الجنية ٣٣.

(٣) الفواكه الجنية: ٣٨.

مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴿١﴾، لجواز أن يكون يوم مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل، أو منصوباً بفعل مقدر ﴿١﴾.

- وقوله: «...»، وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير أن بغير نفي... ولا حجة له في قراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَرُ﴾ [المدر: ٦] ﴿٢﴾.

وقد يحكم على عامل إلى أنه لم يأت عاملاً في غير آيتين فقط مستدلاً بقول عالم من العلماء، من ذلك قوله: «وقد ورد القرآن بإعمالها كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هُيَ أَهْلِيهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ولم يقع في القرآن إعمال ما صريحاً في غير هاتين الآيتين، قاله ابن هشام ﴿٣﴾.

وقد بين ويوضح آية جاء بها صاحب المتمة، ويذهب الإشكال منها، من ذلك قوله: «...» (نحو) ﴿لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، فجملة ونحن عصبه من الذنب مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عودة إلى صاحب الحال، وقد استشكل بعضهم وقوع الحال هذه الجملة حالاً مع أنها ليست مبنية لهيأة الفاعل أو المفعول بل لهيأة زمن الفعل ﴿٤﴾.

أما القراءات القرآنية فقد جاءت في الكتاب متناثرة في كثير من أبواب الكتاب، سواء كانت استشهاده من الخطاب أم المؤلف، ويتبين أن المؤلف قد كان على علم بالقراءات القرآنية، فهو قد يأتي بالقراءة القرآنية شاهداً على لغة لهجية أو مسالة صرفية:

- من ذلك قوله: «وقرىء ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، بنصب نشرح، واستدل بعضهم على أن لم تنصب في لغة ﴿٥﴾.

(١) نفسه ١٣٢.

(٢) الفواكه الجنية: ٢٢٦.

(٣) الفواكه الجنية: ١٣٧.

(٤) الفواكه الجنية: ١٩٢-١٩٣.

(٥) الفواكه الجنية: ٢٢٤.



- وقوله: «ولك أيضاً إشمام الكسرة الضمة، ومعنى الإشمام هنا خلط الكسرة - أي شوب الكسرة - فاء الفعل بشيء من صوت الضمة... وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض»<sup>(١)</sup>.

وقد يعقب على صاحب المتممة بأن يصف قراءة ذكرها صاحب المتممة بالشذوذ أو بالضعف أو بذكر من قرأ بها:

- من ذلك قوله: «... وقرئ ( في الشواذ ﴿وَلَا تَجِيَنَّ مَنَاصِرَ﴾ [ص: ٣]...»<sup>(٢)</sup>.

- وقوله: «... (وقرئ ﴿رَبَّ السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٣] - بضم الباء - وهي ضعيفة جداً»<sup>(٣)</sup>.

- وقوله: «... (النهي نحو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ [هود: ٨١] بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير...»<sup>(٤)</sup>.

- وقوله: «... (ويجوز إثباتها) أي الياء، كقراءة ابن كثير...»<sup>(٥)</sup>.

وقد يوضح معنى آية ما على وفق قراءة معينة قرأ بها أحد القراء، من ذلك قوله: «ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، بتخفيف أن وكسرهما لالتقاء الساكنين، ونصب عباد بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الإنسانية، والمثبت في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية، فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردتهما على محل واحد فاندفع الاعتراض»<sup>(٧)</sup>.

(١) الفواكه الجنية: ١٢٠.

(٢) الفواكه الجنية: ١٤٠.

(٣) الفواكه الجنية: ١٧٦.

(٤) الفواكه الجنية: ٣٨.

(٥) نفسه: ٢٨٠.

(٦) سورة الأعراف: ١٩٤.

(٧) الفواكه الجنية: ١٣٩.

وهو عند ما يريد أن يثبت قراءة يأتي بقول أحد علماء النحو، من ذلك قوله: «...» وألحق الفراء الترجي بالتمني، وتبعه ابن مالك، وقال ابنه: «ويجب قبوله لثبوته سماعاً كقراءة حفص عن عاصم نحو: ﴿لَعَلِّي أَلْمُحُ الْأَسْبَدَ﴾ (١) أَسْبَدَ السَّمَكَاتِ فَأَطْلَعَ» [غافر: ٣٦-٣٧]، بالنصب...» (١).

ومما سبق يتضح أن المؤلف قد كان عالماً بالنحو حافظاً للقرآن على علم بالقراءات المتواترة والشاذة، متبعاً لآراء النحاة عالماً باللغات واللهجات، أميناً في طرح المادة العلمية.

## ٢- الحديث النبوي الشريف:

يعد الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، إذ استقى علماء الشريعة أصولهم، ويعد من مصادر الاستشهاد الأصولية، لكنه ظل نقطة خلاف ونقاش بين علماء العربية من حيث كونه شاهداً في المسائل النحوية (٢)، إذ تباينت آراء العلماء لاسيما المتأخرين منهم على ثلاثة مذاهب هي:

- المذهب الأول: أجاز الاستشهاد بالحديث كله، وعلى رأسه ابن خروف ت: ٦٠٩هـ، وابن مالك ت ٦٧٢هـ.

- المذهب الثاني: اتخذ من المحايدة سبيلاً له، وأجاز الاحتجاج بالحديث الذي عني بنقل وضبط روايات ألفاظه، وعلى رأسه الإمام الشاطبي ت ٧٩٠هـ.

- المذهب الثالث: منع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وعلى رأسه ابن الصائغ ت ٦٨٠هـ، وأبو حيان ت ٧٤٥هـ (٣).

على الرغم من استخدام المؤلف الحديث دليلاً نحوياً، وإيراده له بكثرة، لكنه

(١) الفواكه الجنية ٢٢٣.

(٢) ينظر: مجيب الندا ٤٨.

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٩.

لا يعد ممن يرجحون الاستشهاد به ، إذ على الرغم من انه جاء بالحديث إلا أنه أشار إلى أنه لا يقاس عليه كما في قوله: «كقولهم «عليه مائة بيضاً»، وفي الحديث: «فصلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً»، ولا يقاس عليه»<sup>(١)</sup>.

كما أورد المؤلف الحديث دليلاً على مسألة لهجية، مستنداً على هذه اللغة بهذا الحديث، قال: «(وتبدل) لام إلى المعرفة (ميماً في لغة حير) قبيلة من العرب، وقد نطق النبي ﷺ بها، قال: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر»<sup>(٢)</sup> ونقلت هذه اللغة عن طيء...»<sup>(٣)</sup>.

وعند النظر في الكتاب نراه قد أورد حديثاً، وهو دليل احتج به بعض العلماء على مسألة نحوية معينة، ثم رد ذلك عليه، ووضح ما يلبس منها:

ـ من ذلك قوله: «(وللفاعل أحكام) كثيرة (منها: أنه لا يجوز حذفه) وحده، ... ، وقد أجازوه بعضهم محتجاً بخبر: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»<sup>(٤)</sup>، إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميراً يعود على الزاني، لأنه خلاف المعنى المراد، فتعين أن يكون فاعله محذوفاً وهو الشارب، واجيب بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه، لأن يشرب يستلزم شارباً، وحسن ذلك تقدم نظيره في: لا يزني الزاني»<sup>(٥)</sup>.

ـ وقوله: «ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه... ، وخالف الكسائي في هذا الشرط... محتجاً بقوله عليه السلام نحو: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(٦)</sup>، فإنه لا يصح تقدير (لا)، فيه مع أنه ورد

(١) الفواكه الجنية ١٩٢.

(٢) مسند الإمام أحمد ٣٦٢/٥، وفي النسائي ١٧٥/٤ «ليس من البر الصيام في السفر».

(٣) الفواكه الجنية ١٠٠.

(٤) صحيح البخاري ٢٧١/٣، صحيح مسلم ٧٦/١.

(٥) الفواكه الجنية ١٠٣.

(٦) صحيح البخاري ٩٠/٩، صحيح مسلم ٨٢/١.

مجزوياً، وهذا ونحوه محمول عند غيره محمول على إبدال الفعل من الفعل<sup>(١)</sup>.  
وقد يأتي بالحديث دليلاً على مسألة خلافية، وفيها آراء مختلفة، ويجعل الحديث دليلاً وحيداً على هذه المسألة، نحو: «(و) الفعل الماضي (منه نعم ويش) على الأصح لقبولهما التاء المذكورة، ففي الحديث: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل»<sup>(٢)</sup> وفيه أيضاً: «وأعوذ بك من الخيانة فإنها بثست البطانة»<sup>(٣)</sup>، وقيل إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما...»<sup>(٤)</sup>.

وهو عندما يورد الحديث ربما يأتي بالأوجه الإعرابية التي يحتملها الحديث، تبياناً وتوضيحاً للقارىء، كما أنه يوردها كي لا يغفل عنها القارىء، من ذلك قوله:

«... (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»<sup>(٥)</sup>، فحذفت كان مع اسمها أيضاً، والتقدير إن خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، وهذا الذي ذكره من نصب الأول ورفع الثاني هو ارجح الأوجه في مثل هذا التركيب، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني، ورفعهما، ونصبهما...»<sup>(٦)</sup>.

وقد لاحق المؤلف أمثلة صاحب المتمة من الأحاديث التي أوردها، وتعقبها تفسيراً وإعراباً، من ذلك قوله: «... (الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»<sup>(٧)</sup>، فملائكة فاعل يتعاقبون، وقد ألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر...»<sup>(٨)</sup>.

(١) الفواكه الجنية ٢٢٦.

(٢) سنن أبي داود ٩٦/١، سنن الترمذي ٣٦٩/٢.

(٣) سنن أبي داود ٩٣/٢، سنن النسائي ٢٦٣/٨.

(٤) الفواكه الجنية ١٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١٣٠/١، مجمع الأمثال ٣٨٧/٣.

(٦) الفواكه الجنية ١٣٥.

(٧) صحيح البخاري ٢٣١/١، صحيح مسلم ٤٣٩/١، سنن النسائي ٢٤٠/١.

(٨) الفواكه الجنية ١٠٥.

## ٣- الشواهد الشعرية:

تعد الأبيات الشعرية من أصول الاستنباط والتأصيل عند علماء العربية للقاعدة النحوية، وتسمى هذه الأبيات الشعرية بالشواهد الشعرية، ونجد هذه الشواهد في كل كتب النحو ابتداء من بواكير التأليف الذي تتمثل بكتاب سيبويه وحتى عصر المؤلف، إذ نجد أن علماء العربية قد قعدوا قواعد استنبطت التي تعد من أهم أصول التقعيد بعد القرآن الكريم.

لقد اعتمد المؤلف في شرحه هذا على الشواهد الشعرية، إذ لا بد أنها استقاها من كتب النحو التي سبقتها، وكان له في ذلك شأن كبير، فنراه يأتي بجزء من الشاهد فقط من ذلك قوله: «كما في قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي.

وقوله: لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «... كما في قوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتَ الْخَدْرَ خَدْرَ عُنِيزَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

ويظهر في الأبيات الشعرية أنه لا ينسبها إلى قائلها، وإنما يتركها غفلاً من دون الإشارة إلى قائلها. كما هو ظاهر في كثير من هذه الشواهد، إلا ما نسب من تلك الشواهد وهي نادرة، من ذلك قوله: «... وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله وجهه:

أَنَا الَّذِي سَمَنْتِي أُمِّي حَيْدَرَةَ

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق:

وَأَنْتَ الَّذِي تَلَوِي الْخَيُْولُ رُؤُوسَهَا إِلَيْكَ وَلِلْأَيْتَامِ أَنْتَ طَعَامُهَا»<sup>(٣)</sup>

(١) الفواكه الجنية ٤١.

(٢) نفسه ٦٩.

(٣) الفواكه الجنية ٩٦.

وقوله: «...»، وقول أبي النجم:

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفْيٍ مَسَلَمْتُ      مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتِ  
كَأَنْتَ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَصَلَمَتِ      وَكَأَدَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تَدَّعِي أَمْتُ<sup>(١)</sup>.

كما جاء المؤلف بأبيات شعرية هي شواهد على لغات ولهجات، وذلك انه أراد إن يأتي على هذه اللغة أو تلك. ليكون كلامه له مسنداً وشاهداً. من ذلك قوله: «وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع، والذين الياء في حالتي النصب والجر، كقوله:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

وهي لغة عقيل وهذيل، وعلى هذه اللغة يكون معرباً ويكتب بلامين....»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «ومن العرب من يجزم بها - أي أن المصدرية - كقوله:

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ<sup>(٣)</sup>.

وقد يستدرك على صاحب المتممة فينسب البيت إلى قائله، من ذلك قوله:

«... قول الشاعر:

اجْمَعْ، وَزَنْ عَادِلًا، أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ      رَكِبْ، وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

أي قد كمل به عدها، والألف للإطلاق، وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس<sup>(٤)</sup>. وعندما يأتي بالشاهد الشعري يقوم بتفسير الشاهد، وذكر ما يراه يستوجب وذلك لإزالة الإشكال، من ذلك قوله: «... نحو قوله:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنُهُ بِهِ

أي الذي الله مؤليكه فضل<sup>(٥)</sup>»

(١) الفواكه الجنية ٢٨٧.

(٢) نفسه ٩٠.

(٣) نفسه ٢١٦. وينظر: ١٠٠.

(٤) نفسه ٥٧.

(٥) نفسه ٩٧.

ومن الأمور التي تظهر عند استشهاده بالبيت الشعري أنه يذكر الروايات التي ورد بها البيت الشعري، وذلك أمانة منه تعريفاً بتلك الروايات، من ذلك قوله: «...»، وقوله: **بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ.**

وروي ذهباً.....»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «... كقول الفرزدق:

**وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَلْغُ قَصْدُهُ.**

برفع قصده، ويروي بنصبه أيضاً على الأصل.....»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «...»، (نحو ليتما زيدا قائم بنصب زيد رفعه)، وقد روي بهما قوله:

**قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ فَقَدِ**

على إهمال ليت، وينصبه على أعمالها، هذا مذهب الجمهور...»<sup>(٣)</sup>.

وقد يأتي بالشاهد النحوي شاهداً على مسألة نحوية خلافية، مبيناً ذلك الخلاف، وترجيح المسألة فيها؛ من ذلك قوله: «...»، وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وإن وجد المفعول به، وأشار بقوله: (غالباً) إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده، واختاره ابن مالك لورد السماع به كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقول الشاعر:

**أَتِيحَ لِي مِنَ الْعَدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيَتِ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا**

أجيب بأن القراءة شاذة، والبيت ضرورة....»

كما جاء المؤلف ببيت شعري فيه شاهد لم يسبق إليه من مثل به قبله، من ذلك قوله: «...». (كقولك: عالماً كان زيد) مثال تقدم الخبر على الناسخ، ومثاله قوله:

(١) نفسه ١٣٧.

(٢) نفسه ١٤٢.

(٣) نفسه ١٥١، وينظر، ١٥٤، ١٥٨، ٢١٠.

(٤) سورة الجاثية: ١٤.

اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا<sup>(١)</sup>.  
 كان المؤلف عالماً بحال البيت الشعري وذلك أنه قد يحكم عليه بأحكام منها  
 الضرورة، من ذلك قوله: «...»، وأما قوله:  
 ..... قَدْ ضَمَنْتُ إِسْمَ الْأَرْضِ .....  
 فضرورة<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «...»، وأما قوله:  
 تَمَنَّى ابْتِئَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا  
 فضرورة إن قدر ماضياً<sup>(٣)</sup>.  
 أو الحكم بالندور عليه، ومن ذلك قوله: «...»، وأما قوله:  
 أَنْكَرْتُهُ بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضِينَ لَنَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِرَانُ جِيرَانًا.  
 فنادر<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «...»، ونذر تقدمه على الفعل المتصرف، قوله:  
 وما كان النفس بالفراق تطيب<sup>(٥)</sup>.  
 أو حكمه بالشذوذ عليه، من ذلك قوله:  
 «.....»

وإذا تصبك خصاصة فارح الغنى وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب.  
 وهو أيضاً شاذ للمنافاة بين إذا وإن الشرطية. وذلك أن كلمات الشرط إنما تجزم  
 لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة إذا موضوعة للتحقيق

(١) الفواكه الجنية ١٣٣.

(٢) نفسه ٧٩.

(٣) نفسه ١٠٧.

(٤) الفواكه الجنية ١٣٨.

(٥) الفواكه الجنية ١٩٧.



فهما متنافيان»<sup>(١)</sup>.

ومثل المؤلف بيتاً لأبي فراس الحمداني، وأظنه في ذلك تابع ابن عقيل والأشموني. حيث ذكرا هذا البيت عند شرحهما لألفية ابن مالك، حيث قال: «.....» وقوله:

نتح الريع محاسناً ألقنها غير السحاب»<sup>(٢)</sup>  
استخدم الفاكهي أبياتاً شعرية هي الغاز، وجاء بها نوعاً من التمثيل والاستئناس بها: من ذلك قوله: «.....» قال شاعرهم:

ومهفّف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرام  
أي: هو تميمي، فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن أن يصرح بنسبة، ويقول: أنا تميمي»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «.....» وقد اشتهر القول بين النحويين إن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات، حتى جعله المعري لغزاً، فقال:

أنحوي هذا العصر، ما هي لفظة؟ جرت في لساني جرهم ثمود  
إذا استعملت في صورة النفي أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود»<sup>(٤)</sup>.

لقد اهتم المؤلف بإعراب البيت الشعري أهمية كبيرة، وأولها عناية كبيرة، وذلك لل غاية التعليمية ولتيسير وتوضيح ما يشكل في موضع الشاهد، كقوله: «ويجوز في خبر هذه الأفعال كلها إن يتوسط بينها وبين اسمها.....» ومثله قول الشاعر:

سلي - إن جهلت - الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول.  
فسواء خبر ليس، وقد توسط بينها وبين أسمها وهو عالم وما عطف عليه»<sup>(٥)</sup>.

(١) الفواكه الجنية ٢٣١.

(٢) نفسه ١٠٥.

(٣) نفسه ١٣٨.

(٤) نفسه ١٤٣.

(٥) الفواكه الجنية ١٣٢.

كما إن المؤلف أتم شواهد المتن وأكملها، تميماً للفائدة، وذلك نحو قوله: «...»  
(... كقول الشاعر:

يا ابن أمي وباشقيق نفسي) أنت خلقتني لدهر شديد.  
... (... كقوله:

يا ابنة عما لا تلومني واهجعي) فليس يخلو منك يوما مضجعي<sup>(١)</sup>.  
وربما يذكر الردود التي جاء بها على الشاهد اللغوي، وبما أوجب عليه، ومن ذلك  
قوله: «...» (لا يجوز إلغاء العامل المتقدم).... (خلافا للكوفيين) والأخفش في  
إجازة ذلك استدلالاً بنحو قوله:

إني وجدت ملاك الشيمة الأدب.

وأوجب إن ذلك من التعليق على إضمار لام الابتداء، ومن الإعمال على جعل  
المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- الشواهد النثرية:

لقد جاءت الشواهد النثرية سواء كانت أمثالاً أم أقوالاً للنحاة أم أمثلة مصنوعة،  
متناثرة في أبواب الكتاب، وهو في ذلك يتبع من قبله من النحاة، إذن لم يأت بجديد،  
بل يأتي بالشاهد النثري على المسألة النحوية، وقد كانت هناك شواهد نثرية في المتن.  
إن المؤلف استخدم التأويل في الشاهد النثري، من ذلك الأوجه المحتملة فيه من  
ذلك قوله: «وأما قولهم «الليلة الهلال» بنصب الليلة، و«اليوم الخمر»، ونحو ذلك مما  
ظاهر أنه اخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول)، بتقدير مضاف إلى اسم  
الذات، أي رؤية الهلال، وشرب الخمر، ليكون المعنى، وقيل لا حاجة إلى تقدير في  
مثال المتن، لشبهه الهلال اسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر<sup>(٣)</sup>.

(١) نفسه ٧٨، وينظر: ٢٠٩، ٢٠٤.

(٢) نفسه ١٦٥، وينظر: ٢٥٦.

(٣) نفسه ١٢٤.

- وقوله: «وأما قولهم «قضية لا أبا حسن لها» فمؤول على حذف مضاف -، أي، ولا مثل أبي حسن لها»<sup>(١)</sup>.

- وقوله: «وأما «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، فعل حذف إن أو على تنزيل الفعل فمترلة المصدر»<sup>(٢)</sup>.

وقد يتعقب أمثلة المتن شرحاً وتبياناً وتأويلاً، وذلك لتتميم الفائدة من الشرح وليبين للقارئ ما ذكر في هذا الشاهد، من ذلك قوله: «(ولله دره فارساً)، وهو در فروسيته، وهو مدح له بكمال فروسيته، والدر في الأصل مصدر در اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه دراً وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، أي ما أعجب فعله، ويحتمل التعجب من لبنة الذي ارتضعه من ثدي أمه، أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في الصفة»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «...» (ولا تأكل السمك وتشرب اللبن)، بنصب تشرب، أي لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن»<sup>(٤)</sup>.

أما نسبة الشاهد الثري فهو يأتي به منسوباً إلى من حكاه من النحاة، أو إلى عبارة فيها عموم كقوله: قولهم أو بعضهم أو من العرب.  
من ذلك قوله:

- «وحكى سيبويه: أما العسل فأنا شراب، وإنه لمنحار بوائكها»<sup>(٥)</sup>.

- وقوله: «وحكى الفراء: أفطرنا خمساً»<sup>(٦)</sup>.

(١) نفسه ١٥٩.

(٢) الفواكه الجنية ٩.

(٣) نفسه ١٩٦.

(٤) نفسه ٢٢٢.

(٥) نفسه ٢٦٢.

(٦) نفسه ٢٧٦.

- وقوله: «... قولهم: على التمرة مثلها زيدا»<sup>(١)</sup>.

- وقوله: «... كقولهم: دفن البناء من المكرماء»<sup>(٢)</sup>.

- وقوله: «... لما سمع من العرب: ما أحسن بالرجل أن يصدق»<sup>(٣)</sup>.

وعندما يأتي بالشاهد الشري قد يتطرق إلى إعرابه تيسيراً للقارئ وتعليماً له، من ذلك قوله: «... ونحو: السمن منوان بدرهم، فالسمن مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثان، وتخصيصه بصفة محذوفة، أي: السمن منوان منه بدرهم»<sup>(٤)</sup>.

أما الأمثلة المصنوعة فقد جاءت في كل باب من أبواب الكتاب، حيث أكثر المؤلف منها، ومن هذه السمة تظهر السمة التعليمية التي ابتغاها المؤلف، إذ عند تصفحك الكتاب ترى هذه الأمثلة المصنوعة قد جاءت بصورة واسعة جداً.

## ٥- اللغات واللهجات:

الاحتجاج باللغات واللهجات كثير العدد في الكتاب إذ تجاوز اثنين وثلاثين موضعاً. فترى هذه اللغات واللهجات متشرة في ثنايا الكتاب وأبوابه حيث استطاع أن يحدد شيئاً من معالم لغات العرب، وكان شديد الحرص على نسبة اللهجة إلى القبيلة الناطقة بها والتمسك بعرضها بشكل دقيق.

وهو في سوقه اللغة ربما ينسبها إلى القبيلة الناطقة بها، من ذلك قوله: «وأما ذو... فخاصة بلغة طيء - قبيلة من العرب... والمشهور عنهم أفرادها وتذكيرها وبنائها»<sup>(٥)</sup>، وكذلك قوله: «وقد يقال اللذن بالواو في حالة الرفع، واللذين بالياء في حالة النصب والجر... وهي لغة عقيل أو هذيل...»<sup>(٦)</sup>.

(١) نفسه ١٩٤.

(٢) نفسه ٢٨١.

(٣) نفسه ٢٧٤.

(٤) نفسه ١١٩.

(٥) الفواكه الجنية ٩٢.

(٦) نفسه ٩٠.

وقد يترك اللغة غفلاً من دون نسبتها إلى قبيلة معينة، أو يقول أنه من العرب من يقول كذا، كما في قوله: «ومن العرب من يجزم بأن، كقوله: تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَخْطُبُ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة...، واستدل بعضهم على أنه لم تنصب في لغة»<sup>(٢)</sup>.

وربما يصف في بعض حالاته لغة أو لهجة بأوصاف كأنها قليلة مثلاً، كقوله: «... وفي كلامه إشارة إلى أن إعراب الهن بالحروف لغة قليلة»<sup>(٣)</sup>. أو أنه لا يصرح بأسماء القبائل إذا تعددت فيها اللغات في نطق كلمة معينة، نحو قوله: «كهيهات - مثلث التاء - وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل، وكلها بمعنى بُعد»<sup>(٤)</sup>.

### وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

لقد وقفت على ثلاث نسخ من الكتاب هي نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ونسخة دار صدام للمخطوطات، ونسخة المكتبة القادرية، وهي كالآتي:

#### ١- النسخة أ:

وهي نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ورقمها [١٣٩٠]، وعدد صفحاتها (٢٠٤) صفحة، وقياسها (٢٢ X ١٥) ستمتراً، وعدد سطورها (٢٢) سطراً، ويتراوح عدد الكلمات بين (١٣-١٥) كلمة في السطر الواحد، وعليها تملك: «قد دخل هذا الكتاب في ملك الفقير الحقير المقر بالذنب والتقصير وتراب أقدام الصالحين حاجي أحمد بن حاجي يوسف بن عبدالله بن محمد بن مصلح بن عبد القادر الكواري الشافعي والشاذلي غفر الله لهم ولوالديهم ولجميع المسلمين، والحمد لله رب

(١) نفسه ٢١٦.

(٢) نفسه ٢٢٤.

(٣) نفسه ٥٠.

(٤) نفسه ٢٦٤.

العالمين، أمين». وعليها ختم اهداء لم أتمكن من قراءته، وقد كتبت عبارة: «بسمك الله الرحمن الرحيم»، وكتبت أيضاً أبيات من الشعر، ومنها:

سنورنا في سواد الليل قا ريقا      وديكنا في ضياء الصبح قا فولا  
لقد فرق الناسخ بين متن متممة الجرومية وبين الشرح بأن وضع خطأ علوياً فوق متن المتممة، وترك الشرح من دون خط، ليتبين للقارئ المتن من الشرح، وسقطت من هذه النسخة صفحتان كاملتان من الربع الأخير، وتخصيصاً من باب التنازع، وقد استدركتنا من النسختين الآخريتين، وعليها حواشي وتعليقات واستدراكات وكتبت بخط النسخ المقروء، أما الفراغ من نسخها فكان عشية الأحد ١٩ من شهر جمادى الأول سنة خمسين ومائة وألف على يد الفقير حاجي محمد بن ناصر بن خريم النجدي.

## ٢- النسخة ب:

وهي نسخة دار صدام للمخطوطات، ورقمها [ ١٧٤٣ ]، وعدد صفحاتها (١٦٨) صفحة، وقياسها (٢٠ X ١٤) ستمتراً، وعدد سطورها ٢٥ سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين (١٣-١٤) كلمة، كتب على الصفحة الأولى عنوان «كتاب الفواكه الجنية»، وعليها إهداء «أهدي هذا الكتاب إبراهيم منيب الباجه جي إلى الأب انتاس ماري الكرمل، وذلك في ٣ نيسان سنة ١٩١٧م»، وعليها ختم غير واضح بعض الشيء، وعليها حواشي وتعليقات واستدراكات، وكذلك عليها تملك: «تملكته وأنا الفقير تراب أقدام الصالحين حسين بن حاجي يوسف آغا».

لقد فرق بين المتن والشرح بأن وضع خط علوي فوق المتن، وقد كتبت بخط جيد مقروء، وكتب في آخرها: رب تفضل واقل يا كريم، أنها مؤلفة تبيضاً، في ٢٣ ج سنة ١١٥٣، ولم يذكر اسم الناسخ.

## ٣- النسخة ج:

وهي نسخة المكتبة القادرية، ورقمها [ ٩٥٦ ]، وعدد صفحاتها (٢٣٠) صفحة،

وقياسها (٢٠،٥ x ١٤،٥) ستمترا، وعدد سطورها (٢٢) سطرا، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين (١٢ - ١٣) كلمة، وكتب عليها «كتاب الفواكه الجنية شرح لمتمة لمسائل الجرومية تأليف الشيخ الإمام العالم عبد الله الفاكهي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته»، وعليها تملك للسيد ناصر آل السيد حسين مختار.

وفي الصفحة الأولى كتب في أعلاها حديث للرسول ﷺ: «إن لكل شيء شرة ولكل شرة فترة، فإن صاحبها سدد وقارب فارجوه، وإن اشير إليه بالأصابع فلا تعدوه، أخرجه الترمذي، جامع الأصول».

وفرق أيضاً بين المتن والشرح بأن وضع خط علوي فوق المتن، وعليها ختم قد خرق فأصلح، وعليها أيضاً «قد استعرت هذا الكتاب المسمى بالفواكه الجنية، وأنا الأقل محمد بن الحاجي محمود»، سقط شيء من آخرها بخط أحدث على الجهة اليمنى قوله تعالى: ﴿وإن يكاد الذين كفروا﴾، وفي أعلى الصفحة «لو يوزن هذا الكتاب بالدر والذهب معاً لكان البائع مغبوناً»، وفي هذه النسخة تعليقات وحواشي قيمة، وقد كتبت بخط جيد مقروء، وقد سقطت كلمات قليلة من الورقتين الأخيرتين فأبقى الناسخ مكانها بياضاً، ولم يذكر اسم الناسخ ولا سنة الفراغ من نسخها.

توزعت نسخ المخطوط في البلاد العربية، ولم استطع الوقوف عليها، وهي كالآتي:

١- مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود:

وفيها نسخة واحدة برقم [٥٣٠٩] <sup>(١)</sup>.

٢- المكتبة الأزهرية:

وتوجد فيها سبع نسخ، وهي بالأرقام الآتية: [٢٠٦٠] [٢٤٧٤٠] [٣٦٨٥] [٤٩٥١٠] [٣٧٢٦] [٥١٠٢٣] [٢٦٦٦] [٣٣٦٨٧] [٢٦٦٧] [٢٦٦٧] [٣٣٦٨٨] [٢٨٨٣] [٣٨١٤٣] [٣١٤٩] [٤١٠٦٠] <sup>(٢)</sup>

(١) فهرس مخطوطات النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢١٣.

(٢) فهرس الكتب في المكتبة الأزهرية ٢٩٤/٤.

## ٣- دار الكتب المصرية:

وتوجد فيها عشر نسخ بالأرقام الآتية: [ ٤٧٦ ]، [ ٦٩٧ ]، [ ٧٥٧ ]، [ ٧٥٨ ]، [ ٨٣١ ]، [ ٨٣٢ ]، [ ٩٣٤ ]، [ ٩٣٥ ]، [ ١٥١٧ ]، [ ٥٨ م ]<sup>(١)</sup>.

## منهج التحقيق:

لقد حصلت على ثلاث نسخ فرمزت لكل منها برمز، فرمز لنسخة مكتبة الأوقاف بـ (أ)، ونسخة دار صدام للمخطوطات بـ (ب)، ونسخة المكتبة القادرية بـ (ج)، أما منها فقد وضعته بين قوسين بهذا الشكل [ ]، وأظهرت النص وفقاً للقواعد الإملائية المتعارف عليها اليوم، من ذلك (احديهما)، كما وضعت متن (متمة الجرومية) للحطاب الرعيني بين قوسين بهذه الصورة ( )، وخرجت الآيات القرآنية ووضعتها بين قوسين زهرين، وقمت بتخريج القراءات القرآنية من مظانها سواء كانت متواترة أم شاذة، وذكرت ما جاء من قراءات لم يذكر قراءها فأشرت إلى من قرأ بها، وخرجت الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها، ووضعتها بين قوسين بهذا الشكل « »، وخرجت الأمثال وأقوال النحاة من كتب النحو واللغة والأمثال، وترجمت للأعلام التي وردت في الكتاب، وخرجت أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، فإن لم أجدها خرجتها من كتب النحو الأخرى، وخرجت الشواهد الشعرية من مظانها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وذكرت قائلها، مستعيناً بـ (معجم الشواهد العربية) لعبد السلام هارون، وقمت بصنع فهرس للكتاب، تيسيراً لعملية البحث فيه، فصنعت فهرساً للآيات القرآنية، وثانياً للأحاديث النبوية الشريفة، وثالثاً للأمثال والأقوال، ورابعاً للأرجاز والأشعار، وخامساً للأعلام. كما أن ما تراه من عنوانات هي من وضع الباحث.

(١) فهرس دار الكتب المصرية ١٤٨/٢.





رَفَعَ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الفردوس

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الإعانة<sup>(١)</sup>

[وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه<sup>(٢)</sup> وسلم]<sup>(٣)</sup>، أحمد الله على نعمه، وأشكره على مزيد فضله وكرمه<sup>(٤)</sup>، وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله، وصحبه كنوز علومه ومعادن<sup>(٥)</sup> حكمه وقصده<sup>(٦)</sup>، وبعد:

فهذا<sup>(٧)</sup> تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي<sup>(٨)</sup> المالكي، تغمده الله برحمته قصدت<sup>(٩)</sup> فيه تقرير معانيها وتحريير مبانيها مع فوائد جمّة وزوائد مهمة وسميته «الفواكه الجنية على متممة الجرومية» والله أسأل ان ينفع به إنه قريب مجيب. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قال مؤلفها: (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بموجب<sup>(١٠)</sup>

- 
- (١) به الإعانة: ساقطة من ب جـ.  
 (٢) وعلى، وأصحابه: ساقطة من أ.  
 (٣) ما بين المعقوفين ساقطة من جـ.  
 (٤) في ب: أكرمه، تحريف.  
 (٥) في أب: معالم.  
 (٦) وقصده: ساقطة من أ.  
 (٧) في ب: فهذه، تحريف.  
 (٨) في ب: الملكي، تحريف.  
 (٩) في ب: قد صلت، تحريف.  
 (١٠) في أ: بوجوب، في ب: بالوجوب.

حديث الابتداء<sup>(١)</sup>، والحمد لغة<sup>(٢)</sup> الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا؟، وجملة الحمد لله خبرية لفظاً أنشائية معنى، إذ المراد بها إيجاد الحمد لا الإعلام<sup>(٣)</sup> بمضمونها من أنه مالك ومستحق لجميع الحمد من الخلق، وكذا قوله فيما بعد: (والصلاة والسلام). وأثر الجملة الاسمية على الفعلية لدالتها على الدوام والثبات. (رب العالمين) أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم، إذ كل منها<sup>(٤)</sup> يطلق عليه عالم، وغلب في جمعه بالواو والنون أولو العلم على غيرهم، وقيل إنه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم<sup>(٥)</sup> لأنه لو كان جمعاً لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع. لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى، والعالمين اسم<sup>(٦)</sup> خاص [أ] بالعقلاء، وعطف على الجملة قوله: (والصلاة) وهي<sup>(٧)</sup> من الصلاة المأمور بها<sup>(٨)</sup>، وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالتعظيم، ويختص لفظها بالأنبياء والملائكة فلا يقال لغيرها إلا تبعاً. (والسلام) أي: التحية وجمع بينهما امثالاً لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وحذراً من كراهية إفراد أحدهما عن الآخر (على سيدنا)<sup>(٩)</sup> من ساد

(١) ينظر: صحيح مسلم ٥٩٣/٢، سنن النسائي ٨٩/٦.

(٢) ينظر: اللسان مادة. «حمد».

(٣) في ب، للإعلام، تحريف.

(٤) منها: ساقطة من ب.

(٥) في أ: العالم، تحريف.

(٦) اسم: ساقطة من أ.

(٧) وهي: ساقطة من ج.

(٨) في حاشية ج: «أي قوله تبارك تعالى: (صلوا عليه وسلموا تسليماً).

(٩) في حاشية ج: «قوله على سيدنا متعلق بالسلام بناء على اختيار البصريين لقربه وهو مطلوب للأول معنى أي من حيث المعنى ولا يجوز تعلقه به أي لا يصح متعلق على سيدنا بالأول يعني بالصلاة وعلل بوجوب ذكر متعلق السلام إذ حذفه يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه وذلك لا يجوز إلا ضرورة كقوله:

قومه يسودهم فهو سيد، وأصله سيود قلبت الراو أو ياء وأدغمت في الياء<sup>(١)</sup>، وإطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقروناً بـ «أل» أم<sup>(٢)</sup> لا؟، وعلى سيدنا متعلق بالسلام، وهو مطلوب للأول<sup>(٣)</sup> معنى ولا يجوز تعلقه به. (محمد)<sup>(٤)</sup> عطف بيان أو بدل لا نعت لأن العلم لا ينعت به، وهو علم منقول من اسم مفعول المضاعف للمبالغة سمي به نبينا محمد<sup>(٥)</sup> ﷺ لكثرة خصاله الحميدة<sup>(٦)</sup>.

(وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب، وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل أحد<sup>(٧)</sup> مؤمن لخبر ضعيف فيه<sup>(٨)</sup>.

= والقاعدة النحوية أن يضم في الثاني ما يحتاجه من ضمير فلينظر. ومفعول ومجرور نحو بنى واعتدبا عبدك، ضربني وضربته، زيد قام ومررت به عمرو، وقوله أساء ولم أجزه عامر. ومقتضى قول ابن مالك: واعمل المهمل في ضمير ما تنازعا. وروي عن السيرافي وأختاره ابن الحاجب أن يجاء بضمير الفصل مع الثاني كما مر، لكن لم يجز حذفه لمفهوم قوله: والتزم ما التزم من امتناع حذفه عمدة، أو من مطابقتها ولم يلتزم ذكره غير عمدة فيجوز ضربني وضربت زيد، مربي ومررت عمرو، وقول الشاعر:

يرنو إلي وأذنو كي أصارحه

وبعضهم خصه بالضرورة لما تقدم، فقد تناقض قولهم مع تجويز حذفها فحققه بارك الله فيك.

(١) ينظر: اللسان مادة «سود».

(٢) في ب: أو.

(٣) في ب: الأول.

(٤) في حاشية أ: «بالإلهام من الله تعالى كما روي في السراي قيل لحبه عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه، قيل له لم سميت ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ قال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق رجاءه كما سبق في عمله».

(٥) محمد: ساقطة من جـ.

(٦) في ب: الحميد، تحريف.

(٧) أحد: ساقطة من أب.

(٨) ينظر: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ١٥٣/٤-١٥٤: «وآل محمد ﷺ عند الشافعي وأحمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة وذهبت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنه أمة محمد ﷺ، وقالت طائفة من الصوفية إنهم الأولياء من أمته، وهم المؤمنون المتقون في ذلك حديث ضعيف لا يثبت» وينظر ٢٤/٤، و ٥٩٤-٥٩٥، وأرود ابن قيم الجوزية الخلاف في هذه =

(والآل) اسم جمع لا واحد له من لفظه، وأصله عند سيبويه<sup>(١)</sup> أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفاً<sup>(٢)</sup> والقلب شاذ سهلته الثاني<sup>(٣)</sup>، وعند الكسائي<sup>(٤)</sup> أول بواو مفتوحة من آل<sup>(٥)</sup> إليه يوؤل لتصغيره على أهيل قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٦)</sup>، قيل وهو<sup>(٧)</sup> الظاهر، ولا يستعمل إلا في الأشراف بخلاف أهل، وإنما قيل آل<sup>(٨)</sup> فرعون لتصوره بصورة الأشراف، وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح<sup>(٩)</sup>، كما استعمله المصنف<sup>(١٠)</sup>.

(وصحبه) اسم جمع لصاحب<sup>(١١)</sup> عند سيبويه<sup>(١٢)</sup> وجمع له<sup>(١٣)</sup> عند الأخفش<sup>(١٤)</sup>، والصحابي من اجتمع مؤمناً بالنبي ﷺ ولو لحظة ومات مؤمناً وإن لم يره ولم يرو

= المسألة في جلاء الأفهام ١١٥-١١٩ حيث ذكر أربعة أقوال منها القول الرابع الذي ذكره الشارح وهو أن آله هم الأتقياء من أمته حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة واحتجوا بما رواه الطبراني في معجمه عن أنس بن مالك قال: سئل رسول الله ﷺ من هم آل محمد؟ فقال: كل تقى وتلا النبي ﷺ (إن أوليائه إلا المتقون)، ورواه البيهقي. ثم قال ابن القيم ١٢٦: «والصحيح هو القول الأول ويليهِ الثاني، وأما القول الثالث والرابع فضعيفان».

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٢٦، بغية الوعاة ٢/٢٢٩.

(٢) في ب: الفاء، تحريف.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٩١.

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، ت ١٨٩هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٥٦، غاية النهاية ١/٥٣٥، بغية الوعاة ٢/١٦٣.

(٥) آل: ساقطة من ب.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٢٩.

(٧) في أ: هو، تحريف.

(٨) في ب: آله، تحريف.

(٩) في حاشية ج: «قوله وإضافته الضمير جائزة على الأصح، أي على القول الأصح».

(١٠) في ج: المؤلف. وفي حاشية أ (خ المؤلف).

(١١) في أ: صاحب.

(١٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٠٣.

(١٣) جمع له: ساقطة من أب.

(١٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، ت ٢١٥هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٦، بغية الوعاة ١/٥٩٠، وينظر رأيه في ارتشاف الضرب ١/١٩٢.

عنه<sup>(١)</sup>، وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم. (أجمعين) توكيد معنوي [أب] مفيد للإحاطة والشمول.

(وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الإضافة، أي وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام. (فهذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة وإلى معقول إن تقدمت عليه، والإتيان بالفاء على تقدير أما إذ الأصل أما بعد لتضمنها معنى الشرط<sup>(٢)</sup>، ولكون<sup>(٣)</sup> أصلها ذلك لزمها الفاء في حيزها غالباً. (مقدمة)

(١) ذكر ابن كثير الخلاف في تعريف الصحابي في كتابه الباعث الحثيث ١٣٣: «والصحابي من رأى الرسول ﷺ في حال إسلام الراوي وإن لم تطل صحبته وإن لم يرو عنه شيئاً هذا قول الجمهور خلفاً وسلفاً، وقد نص على أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة البخاري وأبو زرعة وغير واحد ممن صف في أسماء الصحابة كلبن عبد البر وابن مندة وإبي موسى المدني وابن الأثير في كتابه (اسد الغابة في معرفة الصحابة) وهو أجمعها وأكثرها فوائد وأوسعها أثابهم الله أجمعين. قال ابن الصلاح: وقد شأن ابن عبد البر كتابه (الاستيعاب) بذكر ما شجر بين الصحابة مما تلقاه من كتب الإخباريين وغيرهم. وقال آخرون: لا بد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروي حديثاً أو حديثين. وعن سعيد ابن المسيب: لا بد من أن يصحبه سنة أو سنتين، أو يغزو معه غزوة أو غزوتين وروى شعبة عن موسى السبلاني وأنتى عليه خيراً، قال: قلت لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال ناس من الأعراب رأوه فأما الصحبة فلا، رواه مسلم بحضرة أبي زرعة. وهذا إنما نفى فيه الصحبة الخاصة، ولا ينفي ما اصطلاح عليه الجمهور من ان مجرد الرؤية كافف في إطلاق الصحبة لشرف رسول الله ﷺ وجلالة قدره وقدر من رآه من المسلمين ولهذا جاء في بعض ألفاظ الحديث: «تغزون فيقال: هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لكم» حتى ذكر الحديث بتمامه. وقال بعضهم: في معاوية وعمر بن عبد العزيز: ليوم شهده معاوية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من عمر بن عبد العزيز وأهل بيته». قال ابن حجر العسقلاني في الإصابة ١ / ٤-٥: «أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فدخل فيه من لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى... وهذا التعريف مبني على الأصح عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل وغيرهما... وأطلق جماعة أن من رأى النبي فهو صحابي وهو محمول على من بلغ سن التميز، إذ من لم يميز لا تصح نسبة الرؤية إليه، نعم، يصدق أن النبي ﷺ رآه فيكون صحابياً من هذه الحيثية ومن الرواية يكون تابعياً».

(٢) لتضمنها معنى الشرط: ساقطة من أ.ج.

(٣) في أ: ويكون: تحريف.

بكسر<sup>(١)</sup> الدال سم فاعل من قدم اللزم بمعنى تقدم ويفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي. ويحتمل أن يكون هنا بكسر الدال من قدم<sup>(٢)</sup> المتعدي<sup>(٣)</sup>، لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه (في علم العربية) أي علم النحو، هو لغة<sup>(٤)</sup> القصد واصطلاحاً<sup>(٥)</sup> علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً وموضوعه الكلمات، لأنه يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام<sup>(٦)</sup> الله وسنة<sup>(٧)</sup> رسول الله. وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه.

وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أن علياً رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي<sup>(٨)</sup> أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب، قال: انح هذا النحو يا أبا<sup>(٩)</sup> الأسود<sup>(١٠)</sup>، فسمي بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له<sup>(١١)</sup>،

(١) في ب: بالكسر، تحريف.

(٢) في ب: تقدم، تحريف.

(٣) ينظر: اللسان مادة «قدم».

(٤) ينظر: اللسان مادة «نحا».

(٥) ينظر: التعريفات: ١٣١، شرح الحدود النحوية: ٣٠.

(٦) في ب: الكلام، تحريف.

(٧) سنة: ساقطة من جـ.

(٨) هو ظالم بن عمرو بن سفيان تابعي بصري، ت ٦٩ هـ. ينظر إنباء الرواة ١/ ١٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٢.

(٩) في ب: أبي، تحريف.

(١٠) تنظر هذه الرواية في طبقات النحويين واللغويين: ١٤ وما بعدها، إنباء الرواة ١/ ٥.

(١١) في حاشية أ: «اعلم - وفقك الله - أن للنحو معنيين لغة واصطلاحاً بدء بتعريف النحو وهو لغة يطلق على أحد معانٍ بمعنى القصد وبمعنى البيان وبمعنى الجانب المقدار وبمعنى الشك وبمعنى البعض وبمعنى قريب، وجمعها قول بعض الفضلاء:

نحونا نحو دارك يا حبيبي  
وجدناهم جياً نحو كلب تمنوا منك نحواً من شريب.

(متممة)<sup>(١)</sup> هذه المقدمة<sup>(٢)</sup> (لمسائل الجرومية) نسبة لابن آجروم<sup>(٣)</sup> (تكون واسطة بينها وبين غيرها من الكتب المطولات) لاشتغالها على ما لم يشتمل عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أي بهذه<sup>(٤)</sup> المقدمة الطالب<sup>(٥)</sup> لها فانه لا يخيب<sup>(٦)</sup> من اعتمد عليه ولجأ في مهماته إليه (كما نفع بأصلها في الحياة) بأن<sup>(٧)</sup> يلهمه الاعتناء بها تفهماً وحفظاً<sup>(٨)</sup> (وبعد الممات) بالفوز إلى دار السلام (إنه قريب) ممن سأل ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات) أي دعوات<sup>(٩)</sup> [١٢] الداعي بإنالته ما سأل.

واعلم أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الإعراب الذي يعرف به<sup>(١٠)</sup> صواب<sup>(١١)</sup> الكلام من خطئه. والإعراب لا يوجد إلا فيما يقع فيه<sup>(١٢)</sup> التركيب الإسنادي الذي لا يوجد إلا في الكلام بدأ المصنف<sup>(١٣)</sup> رحمه الله بتعريف الكلام وإن كان الأولى البداء بالكلمة لأنها جزؤه والشيء إنما يُعرف بعد معرفة أجزائه فقال:

«الكلام وما يتألف منه:

(الكلام) لغة<sup>(١٤)</sup> عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، واصطلاحاً<sup>(١٥)</sup> ما جمع

- (١) في ب: تنمة.
- (٢) في ب: هذا لمقدمته، تحريف.
- (٣) هو محمد بن داود الصنهاجي ت ٧٢٣ هـ، ينظر، بغية الوعاة ١/ ٢٣٨ شذرات الذهب ٦/ ٦٢.
- (٤) بهذه: ساقطة من أ.
- (٥) في ب: لطالب، تحريف.
- (٦) في ب: يتخيب، تحريف.
- (٧) في أ: ان، تحريف.
- (٨) في ج: تحفظاً.
- (٩) في ب: الدعوات، تحريف.
- (١٠) به: ساقطة من ب.
- (١١) في ب: جواب، تحريف.
- (١٢) فيه: ساقطة من ب.
- (١٣) في ج: المؤلف.
- (١٤) ينظر: اللسان مادة «كلم».
- (١٥) ينظر: التعريفات ١٠٤، شرح الحدود النحوية ٣٢.



قيوداً أربعة وهي<sup>(١)</sup> المشار إليها بقوله:

(اللفظ) أي: الصوت<sup>(٢)</sup> المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديرًا دل على معنى أم لا؟، وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول<sup>(٣)</sup>. (المركب) من كلمتين فأكثر<sup>(٤)</sup> تركيباً إسنادياً أفاد أم لا؟. (المفيد) بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به، كما يكون مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس، وهو بهذا المعنى يستلزم المركب، لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاماً إذ<sup>(٥)</sup> المقصود من الحد بيان الماهية، وهي لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها تصريحاً. (بالوضع) أي: بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به إفادة السامع.

فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي، وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي.

إذا علمت ذلك فالقيود الأول وهو اللفظ بمنزلة الجنس، واحتترز به عن الخط<sup>(٦)</sup> ونحوه مما ليس بلفظ وهو مفيد، وباقي القيود بمنزلة الفصل. فالمركب يخرج المفرد، والمفيد يخرج ما لا فائدة فيه كإن قام زيد. والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم، والجملة المقصودة لغيرها [٢ب].

(١) في أ: هي، تحريف.

(٢) جاء في حاشية أ: «وحد الصوت غرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرثة إلى خارجها من النفس مستطبلاً متصلاً ومنفصلاً بمقطع من مقاطع أحرف الحلق واللسان والشفنتين. والمراد بالمقطع المخرج أي محل خروج الحروف، وإطلاقها عليه من إطلاق الحال على المحل والمقطع حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقى والفارابي في كتاب الألفاظ والحروف».

(٣) ينظر: اللسان مادة «لفظ».

(٤) في أ: أو أكثر.

(٥) في أ: إذاً.

(٦) في أ: الحفا، تحريف.

واعلم أن صور تأليف الكلام ست<sup>(١)</sup>: اسمان، فعل واسم، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه. (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكماً (نحو زيد قائم) فأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في الثنية والجمع<sup>(٢)</sup> (أو من فعل واسم نحو قام زيد) وإنما لم<sup>(٣)</sup> يتألف من فعلين أو من<sup>(٤)</sup> حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لأن الكلام لا بد فيه من التركيب. والتركيب العقلي<sup>(٥)</sup> من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يجيء منها إلا ما ذكره المؤلف رحمه الله<sup>(٦)</sup>، لأن الكلام لا يتحقق بدون إسناد والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما، وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسماً وفعلًا، وأما المنادى مع حرف النداء كيازيد فلقيامه مقام الفعل لغرض الإنشاء أو تقديره أنادي زيداً.

(والكلمة)<sup>(٧)</sup> بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما<sup>(٨)</sup> (قول) أي لفظ موضوع لمعنى، والمراد به هنا اسم المفعول أي مقول حقيقة

(١) في ج: ستة.

(٢) في أ: أو الجمع.

(٣) لم: ساقطة من أ.

(٤) من: ساقطة من ب ج.

(٥) جاء في حاشية ج: «والتركيب العقلي بين الكلمات الثلاث ينتهي إلى ستة أقسام إذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وحرف وفعل وحرف، وأما إذا روعي الترتيب فينتهي إلى تسعة أقسام لأنقسام كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين، ولا يتيسر الكلام إلا عن النوعين المذكورين لأنه يحتاج إلى الإسناد والإسناد يحتاج إلى المسند والمسند إليه. ولا يوجدان إلا في النوعين المذكورين، والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المسند إليه. وكذا الحرف مع الحرف لعدمهما، وكذا الاسم مع الحرف لعدم المسند إليه أو المسند وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند إليه وأما قولهم يا زيد، فإنما أفاد الحرف مع الاسم مقدراً بالفعل».

(٦) رحمه لله: ساقطة من ب ج.

(٧) جاء في حاشية أ «وهي لغة نقال للجملة المفيدة كقوله تعالى: (وكلمة الله هي العليا) وغير ذلك من الآيات وفي الحديث عن النبي».

(٨) في أ: فيها، تحريف. ينظر اللسان مادة «كلم».

كزيد وحكماً كالضمير المستتر<sup>(١)</sup> في إضرب<sup>(٢)</sup> فإنه من حيث وقوعه محكوماً عليه ومؤكداً أو<sup>(٣)</sup> معطوفاً عليه في حكم الملفوظات الحقيقية (مفرد) هو ما لا يدل جزؤه<sup>(٤)</sup> على جزء معناه كرجل فإن كلا من أجزائه<sup>(٥)</sup> التي هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت جملته، بخلاف<sup>(٦)</sup> غلام زيد فإنه مركب لأن كلا من أجزائه<sup>(٧)</sup> دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنساً تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها أشار إلى بيان ذلك بقوله<sup>(٨)</sup>:

(وهي اسم وفعل وحرف)<sup>(٩)</sup> أي الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكلّي<sup>(١٠)</sup> إلى جزئياته فيصح إطلاق المقسوم على كل من<sup>(١١)</sup> أقسامه وبهذا<sup>(١٢)</sup> اندفع ما قيل من<sup>(١٣)</sup> أن العطف بواو [أ٣] الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة على ما قيل إن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة لا

(١) جاء في حاشية جـ «قوله كالضمير المستتر أي وجوباً أو جوازاً فإن قلت قد جرى على السنة المعربين إن في نحو اضرب وقام من زيد قام ضميراً مستتراً وجوباً في الأول وجوازاً في الثاني فقط لفظ بالضمير المستتر قلت الملفوظ به ليس هو عين المستتر وإنما هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به عن المستتر تسهيلاً على المتعلم ومن ثم كان في نحو اضرب أنت، وزيد قام هو تأكيد للمستتر والله أعلم».

(٢) في اضرب: ساقطة من أ.

(٣) في ب: و.

(٤) في أ: جزء لفظه.

(٥) في أ: جزئيه.

(٦) بخلاف: ساقطة من أ.

(٧) في ب جـ: جزئيه.

(٨) بقوله: ساقطة من أ.

(٩) قال أبو حيان في الإرشاد ١/ ١٢: «وأقسامها اسم وفعل وحرف، وزاد بعضهم وخالفة»، وينظر:

همع الهوامع ٧/ ١.

(١٠) في أ: الكلمة، تحريف.

(١١) من: ساقطة من أ.

(١٢) في جـ: لهذا.

(١٣) من: ساقطة من أ.

محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة. وحيثُ أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أو<sup>(١)</sup> لا؟، الأول<sup>(٢)</sup> الحرف، والثاني إما أن يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا؟، الأول<sup>(٣)</sup> الفعل والثاني الاسم.

وقيد الحرف بقوله: (جاء لمعنى) لإخراج حرف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالة على معنى، وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج إليه.

وقد عدل المصنف رحمه الله<sup>(٤)</sup> عن عبارة الأصل<sup>(٥)</sup> فجعل هذه الثلاثة أقساماً للكلمة لا للكلام، إذ لا يصح جعلها أقساماً له لا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته وهو ظاهر، ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه، والكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد في الأسماء فقط، ومنها ومن الأفعال. وقدم الاسم في الذكر لسموه على قسميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه ولأصالته في الإعراب، واتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام<sup>(٦)</sup>، ولحلولة محل الاسم ودخول الإعراب في بعض أنواعه وإذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة.

## الاسم

(فالاسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً<sup>(٧)</sup>. (يعرف) أي: يميز عن قسميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالإسناد<sup>(٨)</sup> إليه)

(١) في أ: أم.

(٢) في ب: أول، تحريف.

(٣) في ب: أول، تحريف.

(٤) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.

(٥) قال ابن آجروم ٢٨٦: «وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى».

(٦) في أ: للكلام، تحريف.

(٧) ينظر: التعريفات ٢١، شرح الحدود النحوية ٤٦.

(٨) في ب: بالإسنادي، تحريف.

كون الاسم مسنداً إليه سواء كان المسند فعلاً كقام زيد، أم اسماً كأننا مؤمن، أم جملة نحو أنا قمت. فهذه العلامة أنفع علامات الاسم، وبها استدل على اسمية التاء من قولك ضربت - بثليثها - وعلى اسمية ما في قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]. وانما اختص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً [٣ب] فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه، واما «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»<sup>(١)</sup> فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر.

(و) يعرف أيضاً (بالخفض) المعبر عنه أيضاً بالجـ<sup>(٢)</sup> وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفاً أو<sup>(٣)</sup> اسماً، واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث<sup>(٤)</sup>، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها<sup>(٥)</sup> فنقصوه ما لا<sup>(٦)</sup> يكون<sup>(٧)</sup> معمول الفعل وهو العجر، و<sup>(٨)</sup> أعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب.

(و) يعرف أيضاً (بالتنوين)<sup>(٩)</sup> وهو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطأ وهو بجميع

(١) هذا مثل قاله المنذر بن ماء السماء يضرب لمن حسن صوته وقبحت صورته، ويروى بروايات أخرى، ينظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧، جمهرة الأمثال ١/ ٢٢٦.

(٢) العجر مصطلح بصري والخفض مصطلح كوفي، ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٩، معاني القرآن ١/ ٣، شرح جمل الزجاجي لابن عضفور ١/ ٤٦٨.

(٣) في ب جـ: أم.

(٤) في أ: الثلاثة.

(٥) في أ: منهما، تحريف.

(٦) في أ: لم.

(٧) في ب: يكن.

(٨) في ب: أو.

(٩) جاء في حاشية أ: «وجمعها في قوله: أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تقسيمهم من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم أو أحك اضطر وغال وما همزا»

اقسامه<sup>(١)</sup> أي الأربعة<sup>(٢)</sup> مختص بالاسم، فتتوین التمكن<sup>(٣)</sup> وضع للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والإعراب كزيد أي على رسوخ قدمه فيهما<sup>(٤)</sup> أي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وتوین التكنير لانه<sup>(٥)</sup> يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه وصه، والفعل لا يكون إلا نكرة فلم<sup>(٦)</sup> يحتج إلى الفارق، وتوین المقابلة لانه الداخلة على الجمع المؤنث السالم كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم، فإنه<sup>(٧)</sup> لا يتحقق في غير الاسم، وتوین العوض لأنه في الغالب يكون عوضاً عن المضاف إليه كيومئذ أي يوم اذ كان كذا والمضاف اليه<sup>(٨)</sup> لا يكون إلا اسماً.

(و) يعرف أيضاً (بدخول الألف واللام) عليه من أوله ويعبر عنهما بـ «أل» وهو أولى سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل ام زائدة كما في قوله:  
١- رأيت الوليد بن يزيد مباركاً.<sup>(٩)</sup>

(١) في أ: أنواعه، جاء في حاشية جـ: «قوله: وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فيه أن تتوین الترنم والغالي غير مختص به، ويجب أن الأول لما كان مبدلاً من حرف الإطلاق والثاني مشتقاً من الغلو وهو زيادة لم يعتبرهما من أقسامه، ولذا لم يذكرهما، إذ المراد تعريف الاسم ولا راحة تعريف فيهما».

(٢) أي الأربعة: ساقطة من ب جـ.

(٣) في ب: التمكن، تحريف.

(٤) في ب: فيهما.

في حاشية جـ: «قوله فيبنى الفاء فيها للسببية والفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف للتعذر».

(٥) لأنه: ساقطة من ب.

(٦) فلم: ساقطة من ب.

(٧) في أ: وذا.

(٨) اليه: ساقطة من ب.

(٩) وعجزه «شديداً بأعباء الخلافة كاهله»، قاله ابن ميادة في مدح الوليد بن يزيد، وهو من الطويل، شعر ابن ميادة ٨١.

أم موصولة كالضارب، ولا تدخل على الفعل إلا في ضرورة خلافاً<sup>(١)</sup> لابن مالك<sup>(٢)</sup>. واختصت به لأن المعرفة وضعت لتعين الذات والموضوع للذات هو الاسم، وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة اعطينا حكمها.

(و) يعرف أيضاً بدخول [أ٤] حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان اسماً صريحاً كمررت بزيد أم مؤولاً به كعجبت من إن قمت، فإن قمت وإن كان ليس باسم في الظاهر<sup>(٣)</sup> فهو في التقدير اسم لأنه في معنى قيامك، وأما قولهم: «ما هي بنعم الولد» و«على بش العير» فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامه<sup>(٤)</sup>، وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجر معاني الأفعال التي لا تتعدى<sup>(٥)</sup> بنفسها إلى الأسماء، فلا جرم إن امتنع دخولها إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظاً أو تقديرًا وسيأتي الكلام على حروف الخفض<sup>(٦)</sup>. ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره<sup>(٧)</sup> أخذ يتكلم على ما يميز الفعل إجمالاً، فقال:

- (١) ينظر: اللامات للزجاجي ٤٠، العجنى الداني ٢٢٢، مغني اللبيب ٧١/١.
- (٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك، ت ٦٧٢ هـ، ينظر: البلغة ٢٠١، بغية الوعاة ١٣٠/١.
- ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١/٣٠٠، التسهيل ٣٤، شرح التسهيل ١/٢٢٦.
- (٣) في أ: في الظاهر ليس باسم.
- (٤) في حاشية أ: «أي مقول فيه نعم الولد، وعلى مقول فيه بش العير، فحذف الموصوف والصفة وأقيم مقامه معموله، والله أعلم». ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٩٨، شرح الكافية الشافية ٢/١١٠٢.
- (٥) في ب: تتعد، تحريف.
- (٦) ينظر الفواكه الجنية [١٧٧].
- (٧) في أ: من غير، تحريف.

## الفعل واقسامه

(والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً<sup>(١)</sup>.  
(يعرف) أي يميز عن قسيميه بثلاث علامات (بقد) الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي تارة<sup>(٢)</sup> لإفادة تقريره من الحال نحو: «قَدَ قَامَتِ الصَّلَاةُ»<sup>(٣)</sup>، أو تحقيقية نحو: «وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدَ صَدَقْتَنَا» [المائدة: ١١٣]، وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو: «قَدَ يَعْلَمُ اللَّهُ» [النور: ٦٣]، أو<sup>(٤)</sup> التقليل نحو «إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ»<sup>(٥)</sup>، ولا يخفى أن هذه<sup>(٦)</sup> المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال ولا تدخل قد على فعل الامر أصلاً.

(والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للإستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم، وإنما اختصا به لأنهما وضعاً لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى<sup>(٧)</sup>، وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكي<sup>(٨)</sup> على الفتح اسماً. وأما السين فمعرب غير محكي، ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل<sup>(٩)</sup> اللام على السين دون سوف بل حكي على صورته [٤ ب] تحقيقاً للشبه<sup>(١٠)</sup>، (وتاء التأنيث الساكنة)<sup>(١١)</sup> كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي

(١) ينظر: التعريفات ٩٦، شرح الحدود النحوية ٤٨.

(٢) في ب: تارة على الماضي.

(٣) صحيح البخاري ١/٢٥٠، سنن الترمذي ٢/٤٨٨.

(٤) في ب: و.

(٥) مجمع الأمثال ١/٢٥.

(٦) في ب: هذا، تحريف.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١١٩، ٤٣١.

(٨) في ب: محكي.

(٩) في أ: دخل. جاء في حاشية ج: «قوله بين سوف وسوف أي بين الاسم والمسمى».

(١٠) في ب: بالشبه، تحريف.

(١١) جاء في حاشية ج: «ولو قال رحمه الله كما أفاده فيما اعترض به على المصنف كقام وشرب لكان =



اشعاراً بتأنيث الفاعل. (وهو) أي الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين<sup>(١)</sup> بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة:

### الماضي

(ماضي) وأصله ماضي استقبلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين، وهو ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية<sup>(٢)</sup>. وقدمه لمجيئه على الأصل أو هو متفق على بنائه وحيث قدمه كان الأولى له أن يتبعه بالأمر لما<sup>(٣)</sup> قلنا. (ويعرف) أي يميز<sup>(٤)</sup> عن المضارع والأمر (بناء التأنيث الساكنة) وضعاً للدلالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل وتلحقه متصرفاً كان (نحو قامت) هند (وقعدت) أو جامداً كما سيأتي، ولا يقدح في ذلك عدم إلحاقها ببعض<sup>(٥)</sup> الأفعال الماضية كأفعال<sup>(٦)</sup> الاستثناء، لأنهم التزموا تذكير فاعلها. وخرج بالساكنة المتحركة فإنها خاصة بالأسماء، وربما دخلت في بعض الحروف، واختصت الساكنة بالفعل لثقله، والمتحركة بغيره طلباً<sup>(٧)</sup> للتعادل ولو قال نحو قام وقعد<sup>(٨)</sup> لكان أولى، لأنه الذي يقبل التاء<sup>(٩)</sup> فيميز بها.

= أولى، إذ هو الذي يقبل التأنيث الساكنة فسبحان من لا يسهو.

(١) ينظر: الكتاب ٢/١، معاني القرآن ١/٤٦٩، معجم الهوامع ٢٦/١.

(٢) ينظر: التعريفات ١١٠، شرح الحدود النحوية ٤٩.

(٣) في أ: كما.

(٤) في ب: يتميز، تحريف.

(٥) في ب: لبعض، تحريف.

(٦) في أ: كالأفعال، تحريف.

(٧) طلباً: ساقطة من ب جـ.

(٨) قعد: ساقطة من ب.

(٩) التاء: ساقطة من ب.

(و) الفعل الماضي (منه نعم وبش) على الأصح<sup>(١)</sup> لقبولهما التاء المذكورة، ففي الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمْتُ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»<sup>(٢)</sup>، وفيه أيضاً: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بَشَتْ الْبِطَانَةَ»<sup>(٣)</sup>، وقيل<sup>(٤)</sup> إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم: «ما هي بنعم الولد» و«نعم السير على بش العير» والجواب يعلم<sup>(٥)</sup> مما مر. (و) كذا منه<sup>(٦)</sup> (ليس وعسى على الأصح)<sup>(٧)</sup> لقبولهما التاء أيضاً، نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة، ولاتصالهما [٥ أ] بضمائر<sup>(٨)</sup> الرفع نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾، ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، وقيل<sup>(٩)</sup> إنهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث<sup>(١٠)</sup> والزمان، ولتوقف إفادة معناه على غيرهما كسائر الحروف، وأجيب<sup>(١١)</sup> بأن عدم الدلالة عارض وإن<sup>(١٢)</sup> توقف الإفادة على ذكر الغير إنما هو لشبههما بالحرف في عدم

(١) وفقاً للبصريين، ينظر: الكتاب ٣٠١/١، شرح جمل الزجاجي ٥٩٨/١، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢.

(٢) سنن أبي داود ٩٦/١، سنن الترمذي ٣٦٩/٢.

(٣) سنن أبي داود ٩٣/٢، سنن النسائي ٢٦٣/٨.

(٤) وفقاً لجماعة من الكوفيين والفراء، ينظر: معاني القرآن ٥٦/١، شرح الكافية ٣١٢/٢، شرح اللمحة البدرية ٢٦١/٢.

(٥) في أ: يعرف. يقول ابن هشام في شرح القطر ٤٨ «وإما ما استدلل بها الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة الصفة مقامها، والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على بش العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا، وكما قال الآخر:

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه

أي بليل مقول فيه نام صاحبه».

(٦) منه: ساقطة من ب.

(٧) ينظر: الكتاب ٢١/١، المقتضب ٨٧/٤، الجني الداني ٣٥٩، ٤٣٤.

(٨) في ب: بضمير.

(٩) وفقاً للفارسي وابن السراج، ينظر: الجني الداني ٤٥٩، ٤٣٤، مغني اللبيب ٢٠١/١، ٣٨٧.

(١٠) في ب: الحديث، تحريف.

(١١) في أ: أجب، تحريف.

(١٢) في أ: بان.

التصرف فاعطياً<sup>(١)</sup> حكمه في التوقف المذكور، ولا يقدح في فعلية الثلاثة: الأول خروجها في الظاهر عن<sup>(٢)</sup> أوزان الفعل لأن أصلها فعل - بفتح الفاء<sup>(٣)</sup> وكسر العين - لا فعل - بفتحها - أيضاً، ولا فعل - بضمها -.

### المضارع

(ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمني الحال<sup>(٤)</sup> والاستقبال ويتخلص لأحدهما بقرينة<sup>(٥)</sup>، وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم في اعتوار المعاني عليه<sup>(٦)</sup>، وقيل لمشابهته لهس في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم<sup>(٧)</sup> الفاعل وسكناته<sup>(٨)</sup>.

(ويعرف) أي يميز عن الماضي والأمر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم)، وقد مر أنه يميز أيضاً بدخول حرف<sup>(٩)</sup> التنفيس عليه، وإنما اقتصر<sup>(١٠)</sup> المصنف<sup>(١١)</sup> على لم لأن لها امتزاجاً بالفعل بتغيير<sup>(١٢)</sup> معناه إلى الماضي

(١) في ب: فاعطيتا، تحريف.

(٢) في ب: على.

(٣) الفاء: ساقطة من ب.

(٤) في ب: الاحال، تحريف.

(٥) ينظر: التعريفات ١٢١، شرح الحدود النحوية ٥٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/١، المقتضب ١/٢، أسرار العربية ١٢٦.

(٧) في ب: الاسم، تحريف.

(٨) في أ: سكاته، تحريف. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٧/٢، شرح التسهيل ٣٦/١، ارتشاف الضرب ١/٤١٤.

(٩) في أ: ما في.

(١٠) في أ: اقتصرت.

(١١) في أ: المؤلف.

(١٢) في ب: بتغير.

حتى صارت كجزئته قاله الرضي<sup>(١)</sup>، ولو قال نحو يقوم لكان أولى لأنه الذي يقبل لم، (ولا بد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) و<sup>(٢)</sup> المسماة بأحرف المضارعة (وهي الهمزة والنون والياء) المثناة من<sup>(٣)</sup> تحت (والتاء) المثناة من فوق. (يجمعها) أي يجمع<sup>(٤)</sup> تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) أو أنيت<sup>(٥)</sup> أو أتيت أو نأتي، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي، وخصوصاً<sup>(٦)</sup> الزوائد<sup>(٧)</sup> به لأنه مؤخر الزمان عن الماضي، والأصل عدم الزيادة فأخذه المقدم، وإنما<sup>(٨)</sup> لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضاً لوجودها في أول الماضي كأكرم وتعلم ونرجس ويرئاً وإنما ذكرها توطئة وتمهيداً لقوله: (ويضم أوله) أي الحرف<sup>(٩)</sup> المفتوح به المضارع [هـ ب] (إن كان ماضيه على<sup>(١٠)</sup> أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولاً (كدحرج) فإنه ماضٍ أصلي الحروف فتقول في مضارعه (يدحرج) - بضم أوله - أو بعضها زائدة<sup>(١١)</sup> (وذلك) نحو (أكرم) فإن الهمزة فيه زائدة، فتقول في مضارعه (يكرم) - بضم أوله - (و) كذا تقول في مضارع (فرح) - بتشديد الراء - (يفرح) - بضم أوله - لزيادة تكرير<sup>(١٢)</sup> العين أي الراء

(١) هو محمد بن الحسن الرضي الاستربادي، ت ٦٨٦ هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٢١، شذرات الذهب ٣٩٥ / ٥.

(٢) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٢.

(٣) من: ساقطة من ب.

(٤) في أ: بجميع، تحريف.

(٥) أنيت: ساقطة من أ. قال ابن هشام في شرح القطر ٥٣: «وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة».

(٦) في ب: خص.

(٧) في أ: الزيادة.

(٨) في ب: وان، في حاشية أ: «خ مضارعه».

(٩) في ب: حرف.

(١٠) على: ساقطة من ب.

(١١) في ج: زائداً.

(١٢) في ب: تكرار.

في ماضيه<sup>(١)</sup>. (و) في مضارع (قاتل يقاتل) - بضم أوله - لزيادة الألف<sup>(٢)</sup> في ماضيه .  
 (ويفتح) أوله (في ما سوى ذلك) أي : فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان  
 ما فيه ثلاثياً (نحو ينصر) - بفتح أوله - او خماسياً (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول في  
 مضارعه (ينطلق) - بفتح أوله - أيضاً، أو سداسياً (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في  
 مضارعه (يستخرج) - بفتح أوله - أيضاً، والأولى أن تجعل هذه الأحرف علامة ثانية<sup>(٣)</sup>  
 للمضارع، ولا نسلم وجودها في أول الماضي، لأننا نعني بها الهمزة التي أي للمتكلم  
 وحده والتون التي له مع غيره والياء التي للغائب المذكر مطلقاً أو لجمع<sup>(٤)</sup> المؤنث  
 الغائب، والتاء التي للمخاطب مطلقاً أو للغائبة أو للغائنين مطلقاً.

### الأمر

(و) فعل (أمر) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال<sup>(٥)</sup>، (ويعرف)  
 أي يميز عن المضارع والماضي (بدلالته) وضعاً<sup>(٦)</sup> (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة)  
 المؤنثة، وذلك نحو<sup>(٧)</sup> (قومي واضربي) فأن كلا منهما<sup>(٨)</sup> دال<sup>(٩)</sup> على الطلب، وفيه ياء  
 المخاطبة، فلا بد فيه من مجموع الأمرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل  
 الياء فهي اسم فعل كترالٍ أو مصدر كضرباً زيداً أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي

(١) في أب: مضارعه.

(٢) في أ: لزيادة، تحريف.

(٣) في ب: ثالثة.

(٤) في ب: الجمع، تحريف.

(٥) ينظر: التعريفات ٢٦، شرح الحدود النحوية ٥٠.

(٦) وضعاً: ساقطة من ب جـ.

(٧) نحو: ساقطة من ب.

(٨) في ب: منها، تحريف.

(٩) في ب جـ: دل، تحريف.

فعل مضارع كتقومين<sup>(١)</sup> ولو قال نحو<sup>(٢)</sup> قم واضرب لكان أولى لأنه الذي يقبل ياء المخاطبة.

(ومنه) أي من فعل الأمر (هات) - بكسر التاء - إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فإنه حيثئذ يضم<sup>(٣)</sup> نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) - بفتح اللام<sup>(٤)</sup> - لا غير (على الأصح)<sup>(٥)</sup> [٦ أ] فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما، فالمحذوف من هات الياء كما في ارم ومن تعال الألف كما في اخش، فإن امرت بهما مؤثراً كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتي وتعالى بالياء فيهما، إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه، وذهب بعضهم<sup>(٦)</sup> إلى أن هات وتعال اسماء فعلين للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل.

## الحرف

(و) أما (الحرف) وهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط، فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمية، وهو انه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أي واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أي واحد من علاماته أيضاً فترك العلامة له علامة<sup>(٧)</sup>، ونظير ذلك كما قال

(١) في جـ: كيقوم، تحريف.

(٢) نحو: ساقطة من ب.

(٣) في حاشية جـ: «الظاهر أن هذه الضمة ضمة بناء».

(٤) قال ابن هشام في شرح القطر ٥١: «وان آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تعال يازيد وتعالى يا هند وتعاليا يا زيدان وتعالوا يازيدون وتعالين ياهندات، كل ذلك بالفتح... ومن ثم لحنوا من قال:

تعالى افاسمك الهموم تعالى

بكسر اللام».

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٠/٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٩.

(٦) هو الزمخشري، ينظر: المفصل ١٥١.

(٧) ينظر: التعريفات ٥٢، شرح الحدود النحوية ٥١.

ابن مالك<sup>(١)</sup>: ج خ ح فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء مهملة عدم النقطة.

قال بعضهم: وإنما لم تجعل له علامة وجودية كقسيميّه لأنه في نفسه علامة، فلو جعلت له علامة لزم الدور والتسلسل، فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف؟، فاعرض عليها علامات الأسماء أولاً فإن قبلت شيئاً منها فاسم وإلا فاعرض عليها علامات الأفعال فإن قبلت شيئاً منها ففعل، وإلا فأحكم بحرفيتها إذ لا تخرج<sup>(٢)</sup> عن ذلك كما دل عليه الاستقراء<sup>(٣)</sup>.

ثم الحرف ثلاثة أقسام لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال لم يعمل (كهل) وإنما عملت ما النافية مع أنها لا تختص حملاً لها على ليس، وإن اختص بالأسماء عمل فيها الجر كمن (وفي) أو الرفع والنصب كان وأخواتها، وإنما لم تعمل أل المعرفة<sup>(٤)</sup> مع اختصاصها بالأسماء لتتزلها<sup>(٥)</sup> من مدخولها منزلة الجزء، ومن ثم تخطاها<sup>(٦)</sup> العمل، وإن اختص<sup>(٧)</sup> بالأفعال عمل فيها الجزم كلما<sup>(٨)</sup> النافية [٦ ب] (ولم) أو النصب كلن.

(١) ينظر: شرح العمدة ١٠٦.

(٢) في جـ: مخرج.

(٣) في حاشية جـ: «أي التبع».

(٤) المعرفة: ساقطة من جـ.

(٥) في أ: لتتزلها.

(٦) في حاشية جـ: «أي ومن أجل تتزلها من مدخولها منزلة الجزء تخطاها العامل».

(٧) في حاشية جـ: «عطف على قوله إن اختص بالأسماء عمل».

(٨) في أ: كلا.

## الإعراب والبناء

(باب بيان الإعراب والبناء) اللذين لا يخلو آخر الكلمة من<sup>(١)</sup> أحدهما. وبدأ بيان الإعراب لشرفه وشرف محله فقال: (الإعراب) هو مصدر أعرب يجيء لغة<sup>(٢)</sup> لمعان منها الإبانة والتحسين والتغيير فهذا<sup>(٣)</sup> أنسب بالمعنى الاصطلاحي<sup>(٤)</sup> المشار إليه بقوله: (تغيير أو آخر الكلمة) حقيقة أو حكماً، والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه إذ لا يعرب من الكلمات سواهما وتغيير أو آخره هو<sup>(٥)</sup> صيرورتها<sup>(٦)</sup> مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك مما يقتضيه<sup>(٧)</sup> العامل كما يرشد إليه<sup>(٨)</sup> قوله:

(لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي على الكلمة لفظاً أو تقديرًا، بخلاف التغيير<sup>(٩)</sup> الحاصل في الآخر بغير<sup>(١٠)</sup> عامل كتغيير<sup>(١١)</sup> دال ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]<sup>(١٢)</sup> بحركة النقل<sup>(١٣)</sup> في قراءة ورش<sup>(١٤)</sup>، والتغيير الحاصل بحركة

(١) في أ: عن.

(٢) لغة: ساقطة من ب، ينظر: اللسان مادة «عرب».

(٣) في أ: وهذا.

(٤) ينظر: التعريفات ٢٤، شرح الحدود النحوية ٧٦.

(٥) هو: ساقطة من ب.

(٦) في ب: صيرورتها، تحريف.

(٧) في أ: تقتضيه.

(٨) في ب: إلى ذلك.

(٩) في أ: تغيير.

(١٠) في ب جـ: لغير.

(١١) في أ: كالتغيير، تحريف.

(١٢) ينظر: التيسير ٣٥، النشر ٤٠٨/١.

(١٣) في ب: الفعل، تحريف.

(١٤) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، ت ١٩٧ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٢٧/١، غاية

النهاية ٢٠٥/١.



الاتباع<sup>(١)</sup> أو التخلص من التقاء الساكنين فإنه لا يسمى إعراباً لأنه ناشئ عن غير عامل، والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الأواخر<sup>(٢)</sup> واحداً بعد واحد، والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جزم<sup>(٣)</sup>، ثم التغيير المذكور يكون في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظاً أو تقديرًا).

فالأقسام أربعة لفظي وتقديري في الاسم ومثل ذلك في الفعل، فاللفظي ما يظهر في آخر الكلمة كما في آخر زيد من<sup>(٤)</sup> نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد، وآخر يضرب في نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب، والتقديري ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوي كالمنوي في آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، وآخر يخشى في نحو زيد يخشى ولن يخشى ولم يخش<sup>(٥)</sup>، وآخر يكن في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٦)</sup>، وأو للتقسيم وليس دخولها في الحد مما يفسده، ونما يفسده إذا كان المراد بها الشك.

= النقل عند ورش هو تحريك كل حرف ساكن وقع في آخر الكلمة التي هو فيها وكان صحيحاً بتحريك هذا الحرف بحركة الهزمة التي بعده وهي واقعة في أول الكلمة التي بعد الحرف الساكن سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة مع حذف حركة الهمز بعد نقل حركته إلى الساكن قبله. ينظر الوافي في شرح الشاطبية ٨٥.

(١) جاء في حاشية جـ: «قوله والتغيير الحاصل بحركة الاتباع، وقد مثل له بالحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام كما قرأ الحسن البصري، ورد بانه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة، وهي لغة بني تميم لأن حركة الدال إعراب وهي أقوى وحركة اللام قراءة فالأولى أن يكون الأقوى متبوعاً لا تابعاً».

(٢) في ب: الأواخر.

(٣) في ب: جر، ينظر: شرح الحدود النحوية ٨٤.

(٤) من: ساقطة من أ.

(٥) لم يخش: ساقطة من ب جـ.

(٦) سورة البينة: ١. جاء في حاشية جـ: «نحو (لم يكن الذين كفروا) أو الحكاية نحو من زيدا بالنصب جواباً لمن قال رأيت زيدا، قال الشاعر: (سمعت الناس يتجعون غيثاً) برفع الناس للراوية، وكان سمع قائل يقول يقول الناس يتجعون غيثاً حكاه كما سمع».

ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الإعراب معنوي وعليه كثيرون<sup>(١)</sup>، ويتضح [٧ أ] عليه ان يقال للرفع مثلاً علامات، وقيل<sup>(٢)</sup> إنه لفظي، واختاره ابن مالك<sup>(٣)</sup>، ونسبه إلى المحققين، فالإعراب ما اختلف به آخر الكلم<sup>(٤)</sup> المعرب<sup>(٥)</sup> قال المرادي<sup>(٦)</sup>: وهو أقرب للصواب لقول المحققين أنواعه رفع... الخ كما يأتي، ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني والتمييز إنما يكون بالاثار لا بالتغيير، وأما الإضافة في قولهم حركات الإعراب وعلاماته فمن إضافة العام إلى الخاص كخاتم فضة.

(واقسامه) أي أنواع الإعراب (أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بذلك<sup>(٧)</sup> أو بحذف<sup>(٨)</sup> (وخفض) بحركة أو بحرف<sup>(٩)</sup> (وجزم) بسكون أو بحذف<sup>(١٠)</sup>، وجعل هذه الأربعة أنواعاً للإعراب أنسب بمن جعله لفظياً، وإنما كانت أربعة لأنه إما سكون وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة.

وقدم الرفع لان الكلام لا يستغني عنه ولأن المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لأن عامله قد يكون فعلاً والعمل له أصالة فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور<sup>(١١)</sup>، ثم الخفض لاختصاصه بالأشرف، (فللأسماء) المتمكنة وهي السالمة

(١) في أ: كثير، قال السيوطي في همع الهوامع ٤١/١ «ذهب جماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ونسب لظاهر قول سيويه ورجحه أبو حيان»، ينظر: الكتاب ٣/١، ارتشاف الضرب ٤١٣/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤١٣/١، شرح الألفية للمرادي ٤٨/١.

(٣) ينظر التسهيل ٧، شرح العمدة ١٠٨.

(٤) في ب: الكلمة، تحريف.

(٥) المعرب: ساقطة من ب ج.

(٦) هو أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي ت ٧٤٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥١٧/١، شذرات الذهب ١٦٠/٦، ينظر رأيه في شرح الألفية للمرادي ٤٨/١.

(٧) في حاشية ج: «قوله ونصب بذلك أي بحركة أو حرف فالأول نحو أن زيداً لن يضرب ولن يخشى الفتى والهنديات والثاني نحو رايت أباك والزبدن والعمرين».

(٨) في ب: حذف، تحريف.

(٩) في ب: حرف: تحريف، في حاشية ج: «أما الألف وذلك في الاسم المثني فقط وأما واو في جمع المذكر السالم والأسماء الستة بشرطها وأما نون في الأمثلة الخمسة كما سيأتي ذلك مفصلاً».

(١٠) في ب: حذف، تحريف.

(١١) في ب: إلى المجرور.

من شبه الحرف المقتضي للبناء (من ذلك) أي<sup>(١)</sup> من تلك الأربعة (الرفع) لفظاً أو تقديرأ (والنصب) كذلك (ولا جزم فيها) أي في الأسماء. (وللأفعال) المضارعة العارية مما يوجب بناءها<sup>(٢)</sup> (من ذلك الرفع) لفظاً أو تقديرأ (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أي في الأفعال. وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل لأن الاسم خفيف إذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان، والسكون أخف من الحركة، فاعطي الخفيف الثقيل<sup>(٣)</sup> والثقل الخفيف<sup>(٤)</sup> لتعادل<sup>(٥)</sup> خفة الاسم ثقل الحركة ويعادل ثقل الفعل خفة السكون.

وقد افهم كلامه أن هذه الأربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام: ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض، وما [٧ب] هو خاص بالأفعال وهو الجزم، فيحصل<sup>(٦)</sup> لكل من صنف المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب.

(والبناء) هو لغة<sup>(٧)</sup> وضع شيء على شيء [على صفة يراد بها الثبوت]<sup>(٨)</sup>، واصطلاحاً<sup>(٩)</sup> ضد الإعراب<sup>(١٠)</sup>، وهو (لزوم أواخر الكلم)<sup>(١١)</sup> حالاً واحداً لفظاً أو

(١) أي: ساقطة من ب جـ.

(٢) في ب: بناؤه، تحريف.

(٣) في أ: للثقل.

(٤) في أ: للخفيف.

(٥) في أ: ليعادل، تحريف.

(٦) في أ: فتحصل، تحريف.

(٧) ينظر: اللسان مادة «بني».

(٨) ما بين المعقوفين ساقطة من ب جـ.

(٩) ينظر: التعريفات ١١١، شرح الحدود النحوية ٧٨.

(١٠) جاء في حاشية جـ: «قوله وهو ضد الاعراب على هذا تلزم الواسطة وكون الاسم لا معرب ولا مبني كالمضاف إلى ياء المتكلم كما قاله بعضهم، ولا اعتداده، ولعمري لو يعتبر ما اعتبره ابن هشام في متن القطر كان أولى كما لا يخفى».

(١١) في جـ: آخر الكلمة.

تقديرأ (حركة) أو حرفاً (أو سكوناً) أو حذفاً لغير عامل، وهذا التعريف بناء على القول بأن البناء معنوي<sup>(١)</sup>، وهذا الإعراب<sup>(٢)</sup> مناسب لمن جعل الإعراب معنوياً كالمؤلف، (وأنواعه) المعبر عنها أيضاً بالألقاب (أربعة ضم) كحيث (وفتح) كأين (وكسر) كامس (وسكون) ككم، ويسمى وقفاً<sup>(٣)</sup>.

وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف كما سيأتي في النداء<sup>(٤)</sup>، والفرق بين هذه وبين أقسام<sup>(٥)</sup> الإعراب أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه، ولهذا<sup>(٦)</sup> عبر عن هذه بما يدل<sup>(٧)</sup> على اللزوم ومن تلك بما يدل على الانتقال.

(والاسم) بعد التركيب<sup>(٨)</sup> (ضربان) لأنه اما ان يختلف آخره بسبب العوامل أو لا، فالأول: (معرب وهو الأصل) لأن الإعراب أصل في الأسماء<sup>(٩)</sup>، لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب ولهذا قدمه (وهو ما تغير آخره) بأن يتصف الحرف الذي هو آخر<sup>(١٠)</sup> المعرب بصفة أخرى بأن تتبدل حركة بحركة أخرى حقيقة أو حكماً، ان كان إعرابه بالحركة بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً إن كان إعرابه بالحروف، ولا بد في هذا التغير<sup>(١١)</sup> أن يكون (بسبب) اختلاف

(١) بأن البناء معنوي: ساقطة من أ.

(٢) هذا الإعراب: ساقطة من ج.

(٣) ينظر: اوضح المسالك ٢٧/١.

(٤) ينظر الفواكه الجنية [٦٥ ب].

(٥) اقسام: ساقطة من ب.

(٦) في أ: فهذا، تحريف.

(٧) بما يدل: ساقطة من أ.

(٨) التركيب: ساقطة من أ.

(٩) وفقاً للبصريين، ينظر: شرح الكافية للرضي ١٦/١، ارتشاف الضرب ١/٤١٤.

(١٠) اخر: ساقطة من أ.

(١١) في أ: التغير، تحريف.

(العوامل الداخلة عليه) في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر .  
ثم التغير المذكور (اما) أن يكون تغييراً (لفظياً)<sup>(١)</sup> وذلك (كزيد وعمرو) فإن كلا منهما  
إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظاً كما<sup>(٢)</sup> في نحو جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمراً  
ومررت بزيد وعمرو، (وأما)<sup>(٣)</sup> تغييراً (تقديراً) وذلك (نحو موسى والفتى)<sup>(٤)</sup> مما  
يتعذر ظهور الإعراب في آخره، فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يفرض وينوي أن  
آخره قد تغير، وإن لم يوجد تغيير<sup>(٥)</sup> في اللفظ لمانع يمنع<sup>(٦)</sup> من ظهوره لفظاً.

(و) الثاني (مبني) أصله مبني اجتمعت [٨ أ] الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون  
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء<sup>(٧)</sup>، (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله<sup>(٨)</sup>، ومن  
ثم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف في الوضع<sup>(٩)</sup> أو المعنى أو الاستعمال، قيل: أو شابه  
مبني الأصل، ويكفي في بناء الاسم شبهه<sup>(١٠)</sup> بالحرف من وجه واحد بخلاف منع  
الصرف فلا بد من شبهه الفعل من وجهين. (وهو) بخلاف المعرب أي<sup>(١١)</sup> (ما لا  
يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم  
طريقة واحدة لأن البناء ضد الإعراب، فهما متقابلان تقابل الضدين. وتقسيم الاسم  
إلى معرب ومبني هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقاً، لا من تقسيم

(١) في ب: لفظاً، تحريف.

(٢) كما: ساقطة من ب.

(٣) في ب ج: أو.

(٤) في: الشيء، تحريف.

(٥) في ب ج: تغير.

(٦) في ب: يمتنع.

(٧) في ب: بالياء.

(٨) في أ: الأصل.

(٩) في حاشية أ: «انه».

(١٠) في حاشية ج: : «أسماء الأفعال مثل صه».

(١١) أي: ساقطة من ب.

الشيء إلى ما هو أعم منه<sup>(١)</sup> كما توهمه بعضهم<sup>(٢)</sup>، إذ التقسيم من<sup>(٣)</sup> ضم مختص إلى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقاً من المقسم.

(كالمضمرات) متصلها ومنفصلها فإنها مبنية لشبهها<sup>(٤)</sup> بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة، وقيل في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليه<sup>(٥)</sup>.

(وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما<sup>(٦)</sup> وأين وأيان فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط، وقد وضع لكل منهما حرف يؤدي به. نعم، يستثنى مما ذكر أي فإنها معربة لضعف الشبه فيها<sup>(٧)</sup> بما عارضه من مجيئها غالباً ملازمة<sup>(٨)</sup> للإضافة التي هي من خواص الأسماء.

(وأسماء الإشارة) كذا وذو وثم وهؤلاء فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفاً يؤدي به كما وضعوا للتمني والترجي.

(وأسماء الأفعال) كصه وآمين وإيه وهيت فإنها بنيت لشبهها بالحرف<sup>(٩)</sup> في الاستعمال فإنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عامل يؤثر فيها فأشبهت من الحروف ليت [ب] ولعل مثلاً فأنهما نائبان عن أتمنى وأترجى<sup>(١٠)</sup>، ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما.

(١) منه: ساقطة من ب.

(٢) في أ: توهمهم، تحريف.

(٣) من: ساقطة من ب ج.

(٤) في أ: لشبهها.

(٥) في أ: عليها.

(٦) في أ: لما.

(٧) فيها: ساقطة من أب.

(٨) في أ: ملازمته، تحريف.

(٩) في ب: الحروف.

(١٠) في أ: وارتنجي، تحريف.

(وأسماء الموصولات) كالذي والتي والذين واللاتي فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضاً، لأنها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى ما يتم معناها وهو الصلة فأشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها.

ويستثنى من إطلاقه أي الموصولة فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفاً<sup>(١)</sup>، ثم إن المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كما يُستفاد من قوله: (فمنه ما يبنى على الفتح كأمين) هو اسم<sup>(٢)</sup> استفهام يسأل به عن المكان. (ومنه ما يبنى على الكسر كأمرس) هو اسم لليوم الذي قبل يومك، (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) ظرف مكان. وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل<sup>(٣)</sup> التقاء الساكنين، ويقال - حوث وحات - بثلاث الناء - فيهما أيضاً، فهذه تسع لغات<sup>(٤)</sup>.

(والأصل في) الاسم (المبني) بل وفي غيره<sup>(٥)</sup> أيضاً (أن يبنى على السكون) لخفته واستصحاباً للأصل الذي هو عدم الحركة، فلا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب<sup>(٦)</sup> يقتضي العدول، وحيث إذ جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنياً فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله، ثم إن جاء مبنياً على السكون فلا يسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة يسأل عنه سؤالان، لم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنياً على السكون سئل عنه سؤال واحد، لم بني؟ أو على حركة سئل عنه ثلاثة<sup>(٧)</sup> أسئلة، لم بني؟ ولم عدل إلى الحركة، ولم<sup>(٨)</sup> كانت الحركة كذا؟.

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٩٨، مغني اللبيب ١/١٠٧، شرح التصريح ١/١٣٥.

(٢) اسم: ساقطة من ب.

(٣) أصل: ساقطة من أ.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٤٨، ٣٣٤، المقتضب ٣/١٧٥، ارتشاف الضرب ٢/٢٦١، مغني اللبيب ١/١٧٦.

(٥) في حاشية ج: «من فعل وحرف».

(٦) في ب: بسبب، تحريف.

(٧) في ج: ثلاث، تحريف.

(٨) لم: ساقطة من ب.

(والفعل) أيضاً (ضربان) ضرب (مبني وهو الأصل)؛ لأن البناء أصل في الأفعال، لأنها تتورثها معان مختلفة تقتقر في تمييزها إلى الإعراب لاختلاف صيغها<sup>(١)</sup> باختلاف معانيها. وإن حصل لبس في بعض المواضع [٩ أ] بقبولها بصيغة واحدة معاني مختلفة، كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم. (و) ضرب<sup>(٢)</sup> (معرب) لشبهه بالاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله وسيأتي.

(والمبني) من الأفعال (نوعان أحدهما الفعل الماضي) وقدمه للاتفاق على بنائه<sup>(٣)</sup>، (وبناؤه على الفتح) ثلاثياً كان أو رباعياً مجرداً كان أو مزيداً فيه كضرب ودحرج وانطلق<sup>(٤)</sup> واستخرج وضربك وضرباً، وأما نحو رمى وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والأصل رمي وعفو قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وكان القياس أن يبنى<sup>(٥)</sup> على السكون لأنه الأصل في البناء، ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركة وكانت فتحة طلباً للخفة (إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم آخره نحو ضربوا) للمناسبة لا ضم بناء كما هو ظاهر عبارته، وأما نحو اشتروا ودعوا<sup>(٦)</sup> فالأصل اشتريوا بياء مضمومة<sup>(٧)</sup> ودعوا بواوين أولهما مضمومة ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبنا الفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن آخره) تسكين بناء (نحو ضربت) - بثلاث<sup>(٨)</sup> التاء - (وضربنا) بإسكان الباء، والنسوة ضربن، وجزم في

(١) لاختلاف صيغها: ساقطة من أ.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣١٥/٢، شرح الألفية للمرادي ٤٠/١.

(٣) وانطلق: ساقطة من ب جـ.

(٤) في ب: تبنى.

(٥) في أ: وأودعوا، تحريف.

(٦) بياء مضمومة: ساقطة من أ.

(٧) في أ جـ: مثلث.



التوضيح<sup>(١)</sup> بأن السكون فيه عارض كالضم فيما قبله، وبني على السكون لأنه<sup>(٢)</sup> الأصل في البناء ولاستقلال<sup>(٣)</sup> توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل، وخرج بضمير الرفع ضمير النصب نحو<sup>(٤)</sup> ضربك، وبالمتحرك<sup>(٥)</sup> ضمير الرفع الساكن نحو ضرباً، ففي هاتين الحالتين يبنى<sup>(٦)</sup> على الفتح الذي هو الأصل فيه كما إذا تجرد كما أشرنا إلى ذلك فيما مر.

(و) النوع (الثاني فعل الأمر) مبني على الأصح<sup>(٧)</sup> (وينأؤه على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) أو<sup>(٨)</sup> اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) ياهندات (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف [٩ ب] النون) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربا واضربوا واضربي) أم معتلأ نحو اغزوا واغزوا واغزي، فهذه الأمثلة الستة مبنية على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها، ولو أخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى، (وإلا المعتل منه) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به<sup>(٩)</sup> ما<sup>(١٠)</sup> تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخش واغز وارم) فاخش فعل مضارع مبني على حذف الألف واغز على حذف الواو وأرم على حذف الياء.

(والمعرب من الأفعال الفعل المضارع) على خلاف الأصل فيرفع بحركة أو حرف،

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢٧/١.

(٢) في أ: لأنها، تحريف.

(٣) في أ: الاستقلال، تحريف.

(٤) نحو: ساقطة من أ ج.

(٥) في ب: المتحرك.

(٦) في ب: بني.

(٧) خلافاً للكوفيين، ينظر: الكتاب ٤/١، معاني القرآن ٤٧٦/١، شرح الكافية للرضي ٦٨/٢، ارتشاف الضرب ٣١٥/١.

(٨) في ب: وإذا.

(٩) في أ: بها.

(١٠) ما: ساقطة من أ.

وينصب بحركة أو حذف<sup>(١)</sup> حرف<sup>(٢)</sup> ويجزم بحذف حركة أو حرف، لكن (بشرط إلا يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد المباشرة) أي المتصلة به من غير حاجز لا لفظاً ولا تقديرًا ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح الآخر فإنه يرفع بضمة ظاهرة. (و) نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فإنه يرفع بضمة مقدرة (فإن اتصلت به نون الإناث بني) معها على الأصح<sup>(٣)</sup> (على السكون) وذلك (نحو: ﴿وَأُولَٰئِكَ يُرِضُّنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل<sup>(٤)</sup> في محل رفع على أنها خبر المبتدأ، وبني معها لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح<sup>(٥)</sup> جانب<sup>(٦)</sup> الفعلية فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو البناء، وبني على السكون لأنه الأصل في البناء حملاً على الماضي المتصل بها<sup>(٧)</sup>، (وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظاً أو تقديرًا (بني) معها على الأصح<sup>(٨)</sup> (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو) ﴿لَيْسَ جَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢] أو خفيفة (نحو) ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢] لتركبه<sup>(٩)</sup> معها تركيب خمسة عشر، ولهذا لو فصل بينهما فأصل لم يحكم بينائه، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، وبني على الفتح لخفته، فإن لم تبشره أعرب نحو: ﴿لَتَبْلُوكَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿وَلَا يَصُدُّكَ﴾ [القصص: ٨٧]<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ب: بحذف، في حاشية ج: «بحركة أو حرف».

(٢) حرف: ساقطة من ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٦/١، شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٩، شرح التصريح ١/٨٧، في حاشية ج: «أي المضارع».

(٤) والفاعل: ساقطة من أ.

(٥) في ب: رجحت.

(٦) جانب: ساقطة من ب ج.

(٧) بها: ساقطة من أ.

(٨) ينظر: الكتاب ٦/١، شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٩، شرح التصريح ١/٨٧.

(٩) في ب: لتركيبه.

(١٠) جاء في حاشية ج: «قوله نحو (تبلون)، (ولا يصدنك)، اصل تبلون لتبلون بواو لام الكلمة =

(وإنما اعرب المضارع) [١٠ أ] على خلاف الأصل (لمشابهته الاسم) في ان كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها الا<sup>(١)</sup> الإعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها<sup>(٢)</sup> بغيره أيضاً كإظهار الناصب أو الجازم جعل الإعراب أصلاً في الاسم فرعاً في المضارع.

(وأما الحروف فمبنية كلها) احادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا يزيد على<sup>(٣)</sup> ذلك إذ ليس فيها مقتضى الإعراب<sup>(٤)</sup> فإنها<sup>(٥)</sup> لا تتصرف ولا يعتقب<sup>(٦)</sup> عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب، ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل، وعلى الفتح كلعل وليت، وعلى الكسر كلام الجر وبائه، وعلى الضم كمنذ في لغة من جر بها<sup>(٧)</sup>.

= وإخرى لام الجماعة ونون للرفع استقلت الضمة على الواو فحذفت وتبعها إحدى الواوين لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى الساكنان الواو والنون فلم يمكن حذف الواو لعدم دليل يدل عليها لأنها مفتوحة والفتحة لا تدل على الواو، ولا يمكن حذفها لفوات الفائدة الحاصلة مع التوكيد فحركناها بحركة من جنسها فصار لتبلون، وأصل لا يصدنك فدخل الجازم وحذف النون فصارت يصدوك فأكد الفعل بالنون فالتقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لأن الضمة قبلها فصار هكذا، وفيه نظر لأن العلة الصرفية أنه ان التقى ساكنان وكان الأول ساكن والثاني مدغم لا يضر لانه التقاء الساكنين على حده كما في دابة وخويصة وهنا كذلك انه لا يحذف الواو.

(١) الا: ساقطة من ب.

(٢) في ب: تمييزها.

(٣) على: ساقطة من أ.

(٤) في أب: للإعراب.

(٥) في ب: فاء، تحريف.

(٦) في ب: يتعقب.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/٤٥، المقتضب ٣/٣١، الجنى الداني ٤٤٦، مغني اللبيب ١/٤٤١.

## علامات الإعراب

(باب معرفة علامات) أقسام (الإعراب) أصالة ونيابة، و<sup>(١)</sup> العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك، وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه، فقال (لرفع) وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظياً أو معنوياً، وهذا هو القسم الأول من أقسام الإعراب (أربع علامات) أحدها (الضمة وهي الأصل)، ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها<sup>(٢)</sup>، وإنما كانت أصلاً لغيرها لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف فلهذا قدمها (و) الثلاثة الآخر (الواو والألف والنون وهي) فرع<sup>(٣)</sup> لأن كلا منها (ناثبة عن الضمة) أما الواو فلكونها<sup>(٤)</sup> متولدة منها فهي بتتها<sup>(٥)</sup> عند الإشباع أقيمت مقامها والألف اختها<sup>(٦)</sup> إذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملاً على اختها. والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فأقيمت مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار إليها مبتدئاً بالأصل بقوله: (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) أصالة (في أربعة مواضع) لا زائد عليها:

الأول: (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة<sup>(٧)</sup> (منصرفاً كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان خلافه<sup>(٨)</sup>، فالأول (نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾

(١) و: ساقطة من أ.ج.

(٢) في ب: تعذر.

(٣) في أ: فروع.

(٤) في أ: فكونها.

(٥) فهي بتتها: ساقطة من ب.ج.

(٦) جاء في حاشية ج: «قوله والألف اختها إذ هما من حروف المد واللين، أقول: لو علل بأنها من علامات الأسماء والنون من علامات الأفعال والأسماء مقدمة وجوداً فكذا علاماتها إذ الفعل أثر الفاعل فهو مؤخر لكان وجه وجهه ولكن لم أر من علل بذلك».

(٧) في ب: أسماء، في ب.ج: الخمسة.

(٨) في أ: بخلافه.

[آل عمران: ٥٥] فالاسم الكريم مرفوع<sup>(١)</sup> على الفاعلية وعلامة رفعه<sup>(٢)</sup> الضمة في آخره [١٠ب]، والثاني نحو: ﴿وَلِذَٰلِكَ يُزَيِّدُكُمُ﴾ [البقرة: ١٢٦] فإبراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره، ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهراً فيه الإعراب كما مر أو مقدراً كما في نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر، إذ الألف لا تقبل الحركة لذاتها.

(و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفردة تحقيقاً أو تقديرًا بزيادة أو نقص أو تبديل شكل<sup>(٣)</sup> (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو: ﴿قَالَ أَصْحَبُ مُوسَىٰ﴾ [الشعراء: ٦١] فأصحاب جمع تكسير مفردة صحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره، وموسى مضاف إليه علامة جره الفتحة، والثاني نحو ﴿وَمَسْكَنُ تَرْضَوْنَهَا﴾<sup>(٤)</sup> فمسكن جمع تكسير مفردة مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع<sup>(٥)</sup> بالعطف على (آبَاؤُكُمْ) الذي هو اسم كان، وجملة ترضونها في محل رفع على أنها نعت له. ولا فرق في رفعه بالضمة<sup>(٦)</sup> أيضاً بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر، أو مقدراً كما في نحو: ﴿وَمِنْ مَّائِنَةٍ الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢] فالجواري جمع تكسير مفردة جارية مرفوع على أنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها<sup>(٧)</sup> الاستئصال لأنه منقوص، ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم.

(١) في حاشية أ: «خ مرتفع».

(٢) في ج: الرفع.

(٣) شكل: ساقطة من أ.

(٤) سورة التوبة: ٢٤، في حاشية ج: «أي المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه غير مضاف للعلمية والعجمة».

(٥) في ب: مرفوعة.

(٦) بالضمة: ساقطة من ب.

(٧) في ب: ظهور، تحريف.

(و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) [وهو ما سلم فيه بناء مفردة]<sup>(١)</sup> سواء كان اسماً أم صفة، ولوعبر بالجمع بالألف والتاء لكان أولى لما سيأتي. (و) في<sup>(٢)</sup> (ما حمل عليه) مما هو<sup>(٣)</sup> اسم جمع أو جمع مسمى به، فالأول (نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة<sup>(٤)</sup> ظاهرة في<sup>(٥)</sup> آخره، وهو جمع مؤنث سالم، ولا يقدح فيه سقوط التاء لأنها كلمة جيء بها للدلالة على التأنيث. وليست من بنية الكلمة، والثاني نحو: ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ﴾<sup>(٦)</sup> فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والأحمال مضاف إليه، وخبره الجملة الاسمية من قوله: ﴿أَجْلِهِنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup>.

(و) الموضع الرابع [١١] (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتل، (الذي لم يتصل بآخره شيء) يوجب بناء أو ينقل<sup>(٨)</sup> إعرابه ورفعه بالضممة يكون تارة لفظاً وتارة تقديراً فالأول: (نحو: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ فترفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً. ودرجات مفعوله ومن اسم موصول في محل جر<sup>(٩)</sup> بالإضافة، وجملة

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.

(٢) قي: ساقطة من ب ج.

(٣) مما هو: ساقطة من ب.

(٤) في ب: ضم.

(٥) ظاهرة في: ساقطة من ب.

(٦) سورة الطلاق: ٤. في حاشية ج: «مبتدأ وأن يضعن في تأويل مصدر في محل رفع خبر لأجلهن وجملة أجلهن جملة اسمية في محل رفع خبر للمبتدأ الأول الذي هو أولات والعائد مكرر ثلاث مرات».

(٧) سورة الطلاق: ٤. في حاشية ج: «فعل مضارع - أي يضعن - مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة محله النصب والنون منها الفاعل».

(٨) في حاشية ج: «كاتصال الف الثانية فيه أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإن الاعراب فيما اتصل به ذلك دل من لام الكلمة إلى ما بعد هذه المذكورات وليس معرباً بل بالنون كما ستقف عليه».

(٩) في حاشية ج: «أي على قراءة غير الكوفيين ويعقوب واما على قراءةهم».

نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الإعراب، والثاني نحو<sup>(١)</sup> ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء، ويدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، وإلى دار السلام جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل، والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية. ومثل ذلك ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾<sup>(٢)</sup>، فيقضي ويخشى<sup>(٣)</sup> كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الأول الاستثقال وفي الثاني التعذر. وقيد الفعل بعلم اتصال شيء به لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإنان كان مبنياً أو اتصل به ضمير تشبيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه، وهذا هو<sup>(٤)</sup> الذي عناه المؤلف بالشيء.

ولما فرغ من مواضع<sup>(٥)</sup> الضمة ائشار إلى مواضع ما ناب عنها من الأحرف فقال:

(وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين) لا ثالث لهما، الأول: (في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده سواء كان واحده علماً أو صفة (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور<sup>(٦)</sup>، فالأول (نحو): ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم بناؤه وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع [١١ب] مذكر سالم. والظرف متعلق بالفعل وإذا مضاف إليه<sup>(٧)</sup>، والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة، ومثله: ﴿قَرِّحَ الْمُخَلَّفُونَ

(١) نحو: ساقطة من ب.

(٢) سورة النازعات: ٢٦، في حاشية ب: «لعبرة».

(٣) فيقضي ويخشى: ساقطة من ب.

(٤) هو: ساقطة من ب ج.

(٥) في ب: علامة.

(٦) في ب: المذكر.

(٧) وإذا مضاف إليه: ساقطة من ب ج.

يَمَقْعَدِهِمْ ﴿[التوبة: ٨١] وَ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ [التوبة: ٩٠]، والثاني نحو ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] فعشرون محمول على الجمع المذكور إذ لا واحد له، ومثله ثلاثون وأربعون إلى تسعين بإدخال الغاية، وهو مرفوع بيكن على أنه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وصابرون صفة له، ومنكم جار ومجرور [في محل نصب على أنه] <sup>(١)</sup> خبر مقدم ليكن.

(و) الموضع الثاني (في الأسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهي أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف، ولو قال: وحموها لكان أولى لأنه قريب زوج المرأة، (وفوك وهنوك وذو مال) أي صاحبه، فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية، (نحو ( قَالَ أَبَوْهُمْ ) <sup>(٢)</sup> )، فابوهم فاعل قال ومضاف إليه وعلامة رفعه بالواو من الأسماء الستة، (و) نحو ﴿لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا﴾ <sup>(٣)</sup>، ليوسف مبتدأ واخوه معطوف عليه وهو مرفوع لأن المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، وأحب هو الخبر، والى أيننا جار ومجرور متعلق به، ولو صرح المؤلف <sup>(٤)</sup> بما قدرناه لكان أولى. (و) نحو (جاء حموك) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه الواو، (وهذا فوك وهنوك)، فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وفوك خبره مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع. ﴿وَالَّذِي لَدُو عَلِيٍّ﴾ [يوسف: ٦٨] أن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والضمير المتصل بها في محل نصب على أنه اسمها، ولذو علم خبرها ومضاف إليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء.

(واما الألف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثني) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن متعاطفين من لفظه مذكراً كان [١١٢] أو مؤنثاً معرفة كان أو نكرة، وعدل

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) سورة يوسف: ٩٤.

(٣) سورة يوسف: ٨. في حاشية جـ: «نحو ( ليوسف وأخوه أحب إلى أيننا ) ليوسف مبتدأ واخوه معطوف».

(٤) في أ: المصنف، في حاشية جـ: «الظاهر أن الذي هو قوله المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم».



عن عبارة الأصل لما فيها من التجوز (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى، فالأول (نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، (و) الثاني: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] إن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وعدة الشهور اسمها، وعند الله ظرف متعلق بالاسم<sup>(١)</sup>، واثنا عشر خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملاً له على المثنى إذ لا مفرد له، وشهراً تمييز، ﴿فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الألف لأنه مما حمل على المثنى إذ لا واحد له<sup>(٢)</sup> أيضاً وعيناً تمييز.

(واما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير الثنية) سواء كان حاضراً أو غائباً، فالأول نحو<sup>(٣)</sup> أثمنا تقومان، والثاني (نحو: ﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦] فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير ثنية وهو الألف وهو مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ. (أو) اتصل به (ضمير جمع) حاضراً كان أو غائباً، فالأول نحو<sup>(٤)</sup> ﴿أَتَبْنُونَ يَكُلَّ رِيعَ مَائَةٍ نَعْبُدُونَ﴾ [٢٢٨] وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلَدُونَ [الشعراء: ١٢٨-١٢٩] فتبنون فعل مضارع خال<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> الناصب والجازم فهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو [وكذا ما بعده من الأفعال والثاني]<sup>(٧)</sup> (نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(٨)</sup> فيؤمنون فعل

(١) في أ: الفعل.

(٢) في أ: لها.

(٣) نحو: ساقطة من ب.

(٤) نحو: ساقطة من ب.

(٥) في أ: حال، تصحيف.

(٦) في أ: منه.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٨) سورة البقرة: ٣. في حاشية ج: (نحو) (الذين يؤمنون بالغيب) الذين اسم موصول بمعنى الذي =

مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد<sup>(١)</sup> اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وهو الذين والموصول في محل جر صفة [١٢ ب] لما قبله أو بدل منه، وباليغيب متعلق بيؤمنون، (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٧٣] فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهي<sup>(٢)</sup> الياء، ومن أمر الله متعلق به.

ولما أنهى<sup>(٣)</sup> الكلام على علامات<sup>(٤)</sup> القسم الأول من أقسام الإعراب وهو الرفع أصالة ونيابة، اخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أصالة ونيابة، فقال:

(وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلاً أو اسماً أو حرفاً (خمس علامات) احداها<sup>(٥)</sup> (الفتحة وهي الأصل) لما مر، ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما، ومن ثم قدمها. (و) الأربعة الباقية هي (الألف والكسرة والياء وحذف النون وهي) فرع عن الفتحة لأن كل علامة منها (نايبة<sup>(٦)</sup> عن الفتحة)، اما الألف فلأنها<sup>(٧)</sup> تنشأ عنها فقامت مقامها، والياء اخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها<sup>(٨)</sup>، والكسرة أصل الياء

= ويؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وهو الذين في محل جر صفة لما قبله أو بدل منه متعلق بيؤمنون.

(١) قد: ساقطة من ب جـ.

(٢) في أ: وهو.

(٣) في أ: انتهى.

(٤) علامات: ساقطة من ب جـ.

(٥) في أ: احداها.

(٦) في ب جـ: نيابة.

(٧) في أ: فانها.

(٨) كأختها: ساقطة من ب.

فأقاموها مقام الفتحة كاختها<sup>(١)</sup> حملاً على فرعها<sup>(٢)</sup>، وحذف النون أقيم مقام الفتحة لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب و<sup>(٣)</sup> أما مواضعها فإشار إليه مبتدئاً بالأصل، بقوله<sup>(٤)</sup>:

(فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها:

الأول: أن يكون علامة للنصب (في الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف)، فالأول (نحو ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩] فأتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، ومثله ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوَرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، والثاني نحو ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ فوهبنا فعل وفاعل، وله جار ومجرور متعلق به، وإسحاق منصوب لأنه مفعول به<sup>(٥)</sup> وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة، وكذلك يعقوب [١١٣] منصوب لأنه معطوف على إسحاق، وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر، ومقدرة كما في ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١] فوعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها تلحق تحريك الألف، ومثله: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٥٣].

(و) الموضع الثاني: أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع التفسير) المتقدم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف)، فالأول (نحو ﴿وَنَزَى الْجِبَالَ﴾ ترى فعل وفاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به<sup>(٦)</sup> وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير منصرف، والثاني نحو ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَقَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [الفتح: ٢٠] وعد<sup>(٧)</sup> فعل

(١) كاختها: ساقطة من أ.ج.

(٢) في ب: فروعها:

(٣) و: ساقطة من أ.

(٤) في أ: فقال.

(٥) في أ: مفعوله، ب: مفعول.

(٦) به: ساقطة من ب.ج.

(٧) في أ: وعدكم.

ماضي<sup>(١)</sup> والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول، والاسم الكريم فاعل، ومغانم مفعول ثانٍ<sup>(٢)</sup> وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير لمغنم<sup>(٣)</sup> غير منصرف للجمعية المكررة. ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهراً فيه كما مر، أو مقدراً كما في نحو: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿[النور: ٣٢] انكحوا فعل وفاعل والأياى منصوب بانكحوا على أنه مفعول به<sup>(٥)</sup> وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه مقصور وهو جمع تكسير لأيم وهي من ليس لها زوج بكرة كانت أو ثيباً<sup>(٦)</sup>.

(و) الموضع الثالث: أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم<sup>(٧)</sup> معتله، (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره)<sup>(٨)</sup> شيء) يوجب بناءه<sup>(٩)</sup> أو ينقل إعرابه كما تقدم في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة، فالأول (نحو) ﴿لَن يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧] لن حرف نفي ونصب، وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره، والاسم الكريم منصوب على التعظيم، ولحومها فاعل مؤخر، ولا دماؤها معطوف عليه، والثاني في الفعل المضارع المعتل [١٣ب] بالألف نحو ﴿لَن رَّبِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فترى<sup>(١٠)</sup> فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه

(١) في ب: ماضي، تحريف.

(٢) في ب: ثاني، تحريف.

(٣) في أ: لمغانم، ج: المغنم.

(٤) منكم: ساقطة من ب ج.

(٥) به: ساقطة من ب ج.

(٦) ينظر: اللسان مادة «أيم».

(٧) في ب: أو.

(٨) في أ: باخره مع ذلك.

(٩) في أ: بناؤه.

(١٠) في ب ج: فتراني.

فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر، ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى .

ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار إلى مواضع ما ناب عنها بقوله :

(وإما الألف فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأسماء الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]) فما حرف نفي وكان فعل ماضٍ<sup>(١)</sup> ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، ومحمد اسمها وأبا أحد منصوب بالألف خبرها لأنه من الأسماء الستة، ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لأحد، ونحو ﴿ وَتَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ [يوسف: ٦٥] نحفظ فعل وفاعل، وأخانا منصوب بالألف على أنه مفعول لأنه من الأسماء الستة، ومثله نحو: ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَتَآبَانَا ﴾ [يوسف: ٨١]، و<sup>(٢)</sup> تقول رأيت حماك) بكسر الكاف (وهناك) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالألف على أنه مفعول، وكذا هناك لأنه معطوف عليه . (و) قال تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ [القلم: ١٤] كان فعل ماضٍ ناقص، واسمها مستتر فيها، وذا مال خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء<sup>(٣)</sup> الستة .

(وإما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدين سواء كان جمعاً لمؤنث ام لمذكر سالم كان أم ذا تغيير<sup>(٤)</sup>، ولو عبر به لكان أولى (و) في (ما حمل عليه)، فالأول (نحو: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] خلق فعل ماضٍ، والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به أو مطلق حملاً للنصب على الجر قياساً على أصله وهو جمع المذكر السالم لثلاث يلزم للفرع زيادة مزية على أصله<sup>(٥)</sup>، ومثله ﴿ إِنَّ

(١) في جـ: ماضي، تحريف .

(٢) و: ساقطة من أ .

(٣) في ب: أسماء .

(٤) في أ: تغيير .

(٥) في حاشية جـ: «أي إنما حمل النصب على الجر قياساً لثلاث يلزم للفرع الذي جمع بالألف والتاء زيادة مزية على أصله أعني جمع المذكر فأعرب هذا الفرع بحركتين كما أعرب أصله بحرفين» .

أَلْحَسَنَتِ يَدَهُنِ السَّيِّئَاتِ ﴿ [هود: ١١٤]، والثاني نحو ﴿وَلَنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ﴾<sup>(١)</sup> فأولات خبر كُنَّ وهو منصوب بالكسرة، واسمها النون المدغمة<sup>(٢)</sup> بها نون كُنَّ، وأصل كُنَّ كون [١٤] - بضم الواو - وبعد النقل إلى باب فعل - بضم<sup>(٣)</sup> العين - لإسناده إلى ضمير رفع فاستقلت الضمة على الواو ونقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(وَأما الياء فتكون علامة النصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث لهما:

الأول: (في المثنى) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه)، مثال المثنى (نحو) ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول، ومسلمين مفعول ثانٍ<sup>(٤)</sup> وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر<sup>(٥)</sup> لاشتراكهما في كون كل<sup>(٦)</sup> منهما فضلة مستغنى عنه. (و) مثال ما حمل عليه (نحو): ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] أرسلنا فعل وفاعل، واليهما متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنى لما مر، ونحو ﴿رَبَّنَا آمَنَّا أَثْنَيْنِ﴾ [غافر: ١١] ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء، وأمتنا فعل وفاعل ومفعول، واثنين منصوب نعت لمصدر محذوف [حذف موصوفه واقیم مقامه]<sup>(٧)</sup> وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنى لما مر.

(و) الموضع الثاني (في الجمع)<sup>(٨)</sup> المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضاً ثم، (و) في

(١) في أ: سورة الطلاق: ٦.

(٢) في أ: المدغم.

(٣) في حاشية ج: «اذ هو قبل النقل من باب - فعل يفعل - بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ثم نقل إلى ما ذكر لما ذكر».

(٤) في ب: ثاني، تحريف.

(٥) في ب: الاجر، تحريف.

(٦) في ب: كلا.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.

(٨) في ب: جمع.

(ما حمل عليه)، مثال الأول (نحو ﴿تُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] تنجي فعل وفاعل، والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجر كالمنشئ لما مر، ومثله نحو: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤]. ومثال الثاني نحو: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] واعدنا فعل وفاعل، وموسى مفعول أول، وثلاثين مفعول ثانٍ على حذف مضاف أي انقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء حملاً له على الجمع إذ لا مفرد له، وليلة تمييز.

(وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبوت النون) إذا دخل<sup>(١)</sup> عليها ناصب، ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة كما [١٤ب] سيأتي. (نحو: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَائِنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠] فإن حرف مصدري ونصب، وتكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم، وملكين هو الخبر، ومثله ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا﴾ [النساء: ١٢٨]، ونحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فإن حرف مصدري ونصب<sup>(٢)</sup> وتصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لما مر، وأن والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ وخبره خير لكم، ومثله نحو: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ونحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ١-٢]. (و) نحو (لن تقومي)، فلن حرف نفي ونصب وتقومي فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لما مر، وفي الحديث «تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ»<sup>(٣)</sup>.

ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أخذ يتكلم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب أصالة ونيابة، فقال:

(١) في ب: عليه، تحريف.

(٢) في ب: نصب مصدري.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ٢٢٤٤، سنن الترمذي ٣/ ٤٢٧، سنن النسائي ٦/ ٩٣.

(وللخفض) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لا زائد عليها. أحدها (الكسرة وهي الأصل) في بابها لما مر ولهذا<sup>(١)</sup> قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لأنهما (نابتان عن الكسرة). أما الياء فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها. وأما الفتحة فلأن الكسرة نائبة<sup>(٢)</sup> عنها في ما جمع بألف وتاء فتعاضتا<sup>(٣)</sup>، ولكل منها مواضع تخصصها، وبدأ بالأصل فقال:

(فأما الكسرة فتكون علامة للخفض (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها:

الأول: أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما دخله التنوين على ما مر سواء كان الخفض بالحرف (نحو): ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أم بالمضاف نحو ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] أم بالتبعية على رأي<sup>(٤)</sup> نحو ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧] وقد اجتمعت [١٥]، الثلاثة في<sup>(٥)</sup> (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالباء، والله مجرور بالمضاف، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية، وعلامة خفض الجميع<sup>(٦)</sup> كسرة ظاهرة في الآخر<sup>(٧)</sup>، ولا فرق في خفضه<sup>(٨)</sup> بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر، أو مقدراً نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾ [البقرة: ٥] فأولئك اسم إشارة في محل رفع على الابتداء، وهدى مجرور بعلی، وعلامة جره الكسرة مقدرة في الألف لم تظهر تعذراً وهو في محل رفع خبر المبتدأ، ومثله ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٥]، ونحو ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٧].

(١) في حاشية جـ: «من أن الأصل في المعرب أن يعرب بالحركات».

(٢) في أ: نابت.

(٣) في أ: فتعاضتا، في ب: فتعاضدا.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٦٨، شرح اللمحة البدرية ٢/١٨٥.

(٥) في: ساقطة من ب.

(٦) في أ: الجمع، تحريف.

(٧) في أ: آخر، تحريف.

(٨) في أ: خفضها، في ب: حفظه، تحريف، في حاشية أ: «ظ خفضه».



(و) الموضع الثاني: أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكراً كان أو مؤنثاً (نحو ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبُوا﴾ [النساء: ٣٢] فنصيب مبتدأ<sup>(١)</sup> مؤخر والرجال خبر مقدم<sup>(٢)</sup> وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه الكسرة ظاهرة في آخره، وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لإخراج<sup>(٣)</sup> غير المنصرف منهما لأن خفضه بالفتحة كما سيأتي.

(و) الموضع الثالث: أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفاً (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول نحو ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥] (ونحو ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النور: ٣١] قل فعل وفاعل، والمؤمنات جمع مؤنثة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. (و) مثال الثاني نحو (مررت بأولات الأحمال) مررت فعل وفاعل، بأولات الأحمال جار ومجرور ومضاف إليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة في آخره حملاً له على الجمع إذ لا واحد له من لفظه.

(و) أما الياء فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة (في ثلاثة<sup>(٤)</sup> مواضع) لا رابع لها: الأول: أن تكون علامة للخفض (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة<sup>(٥)</sup> بالحرف أم بغيره؟، (نحو ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، ونحو ﴿يَحْمِلْ لَكُمْ وَجْهَ آبَائِكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، فارجعوا فعل وفاعل وأبيكم مجرور في الأول بالحرف [١٥ب] وفي الثاني بالمضاف<sup>(٦)</sup> وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء

(١) في أ: مبتدي، تحريف.

(٢) في أ: مقدم.

(٣) في ب: للإخراج، تحريف.

(٤) في ب: ثلاث، تحريف.

(٥) في ب: تخفض.

(٦) في حاشية أ: «خ بالاضافة».

السته، ونحو ﴿كَمَا أَمْسَكْتُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، ونحو ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ﴾<sup>(١)</sup>، فأخيه مجرور في الأول بالحرف وفي<sup>(٢)</sup> الثاني بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر، وهو في الأول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية (و) تقول (مررت بحميك) بكسر الكاف (وهنيك وفيك)<sup>(٣)</sup> مررت فعل وفاعل، وحميك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر، وكذا ما بعده لأنه معطوف عليه. وقال تعالى: ﴿عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠] فذي العرش مكين<sup>(٤)</sup> مجرور بالمضاف وهو عند، وقال: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] فذي صفة لما قبله وعلامة جره فيهما<sup>(٥)</sup> الياء لما مر، والقربى مضاف إليه في الثاني والعرش في الأول.

(و) الموضع الثاني: أن تكون علامة للخفض (في المشئ) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضاً بالحرف أم<sup>(٦)</sup> بغيره؟، (و) في (ما حمل عليه)، مثال الأول نحو ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] ففتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لأنه مشئ [و] (نحو): ﴿حَتَّىٰ أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠] فالبحرين مجرور بالمضاف الذي هو مفعول أبلغ وعلامة خفضه الياء لأنه مشئ<sup>(٧)</sup>. (و) مثال الثاني نحو (مررت باثنين) رجلين (واثنين) امرأتين، فاثنتين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملاً له على المشئ واثنين عطف عليه

(و) الموضع الثالث: أن تكون علامة للخفض (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسماً كان أو صفة مخفوضاً بالحرف أم<sup>(٨)</sup> بغيره؟، (و) في (ما حمل عليه). مثال

(١) يجره: ساقطة من جـ.

(٢) في: ساقطة من ب جـ.

(٣) في أ: وفيك وهنيك.

(٤) العرش مكين: ساقطة من أ.

(٥) فيهما: ساقطة من ب جـ.

(٦) في حاشية أ: «ظ أو باضافة».

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٨) في ب جـ: أو.

الأول نحو ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنين: ٣٠]، ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٨١]، فالمؤمنين والمرسلين مجروران بالحرف الأول باللام والثاني بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لأنه جمع مذكر سالم وهو ما سلم فيه بناء مفردة، ومنه نحو ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصِيدًا﴾ [الكهف: ٥١]، ونحو ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ﴾ [الكهف: ٥٥] فالمضلين جمع مضل و<sup>(١)</sup> الأولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر في كل منهما الياء. (و) مثال الثاني نحو ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] فستين مخفوض [١٦] بإضافة المبتدأ إليه وعلامة خفضه<sup>(٢)</sup> الياء حملاً<sup>(٣)</sup> له على الجمع اذ لا مفرد له، ومسكيناً تمييز. وخبر المبتدأ محذوف، ومنه ﴿سَلِّمْ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩]. ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥] فالعالمين مجرور في الأول بالحرف<sup>(٤)</sup> وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء حملاً له على الجمع لما مر.

(وأمّا<sup>(٥)</sup> الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مخفوضاً بحرف أم بغيره حملاً للخفض على النصب (مفرداً كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣] وحينما فعل وفاعل، وإلى إبراهيم جار ومجرور، وإسماعيل معطوف عليه، وكل منهما اسم<sup>(٦)</sup> مفرد ومجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو: ﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مَنَآءٍ﴾ [النساء: ٨٦] حيوا فعل وفاعل، وأحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة<sup>(٧)</sup>

(١) و: ساقطة من ب.

(٢) في أ: جره.

(٣) في أ: وحمله.

(٤) في ب: بالأحرف، تحريف.

(٥) في ب: فاما.

(٦) في أ: وكل اسم منهما.

(٧) في ب: للوصفية.

و<sup>(١)</sup> وزن الفعل، ومنه نحو: ﴿مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٥] فإبراهيم<sup>(٢)</sup> مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا نحو ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨]. (أو جمع تكسير نحو) ﴿يَعْمَلُونَ لَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَعَثِيلٍ﴾ [سبأ: ١٣] فمحارب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه، وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (إلا إذا اضعيف) إلى ما بعده فإنه حيثئذ يجر بالكسرة<sup>(٣)</sup> على الأصل نحو ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] فأحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لإضافته إلى ما بعده، وكذا إذا تلا أَل كما أشار إليه بقوله:

(أو دخلت عليه أَل) معرفة أو موصولة أو زائدة نحو: ﴿وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوهُ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فأنتم مبتدأ، وعاكفون خبره، والمساجد غير منصرف<sup>(٤)</sup> مجرور بالكسرة لدخول أَل عليه، وإنما جر بالكسرة على الأصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الإضافة وأَل، فلم يتصور سقوطه حتى يتصور<sup>(٥)</sup> سقوط تابعه.

واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسألتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنه باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة [١٦ب]، وفي المسألة ثلاثة أقوال أقواها<sup>(٦)</sup> أنها إن زالت إحدى عليته بأَل أو بالإضافة فمنصرف، وإلا فممنوع من الصرف<sup>(٧)</sup>، ففي مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما<sup>(٨)</sup> ذكرنا<sup>(٩)</sup>، وفي نحو مررت بأحمدكم مصروف

(١) و: ساقطة من أ.

(٢) فإبراهيم: ساقطة من ب.

(٣) في حاشية ج: «ظاهرة كانت كما مثل به أو مقدرة نحو سلمى وحبلى».

(٤) غير منصرف: ساقطة من ب.

(٥) في ب: يصح.

(٦) في أ: أقربها.

(٧) في حاشية ج: «قوله والا فممنوع من الصرف أي وإن لا تزل إحدى عليته فممنوع الصرف أي فهو ممنوع الصرف وذلك كالمساجد والحمرى والحبلى والسكران، إلا أنه يجر بالكسرة الظاهرة أو المقدرة وإذا جعل نحو أحمر وعطشان علماً فسيبويه يمنعه من الصرف والاختفش يصرفه».

(٨) في ب: لما.

(٩) في حاشية ج: «وذلك نحو الآخر وعلبك وإبراهيم وعمر لأن العدل يزول والعلمية ترتفع بالإضافة أو اللام».

لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف .

ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذي <sup>(١)</sup> هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الإعراب أصالة ونيابة لا ثالث لهما، فقال:

(وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتان) أصالة ونيابة لا ثالث لهما، إحداهما <sup>(٢)</sup> (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابه ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لأنه (نائب عنه) لما تقدم من أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك <sup>(٣)</sup> الأصل، ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئاً بالأصل، فقال:

(فاما السكون فيكون علامة للجزم) أصالة لفظاً أو تقديرأ (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس في آخره حرف علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما مر (نحو: ﴿لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُولَدْ﴾ <sup>(٤)</sup> وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤٠﴾ [الإخلاص: ٣-٤] فهذه الأفعال الثلاثة معزومة بلم وعلامة جزمها سكون آخرها، وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ومن الثالث لالتقاء الساكنين، واحد اسم يكن، وكفوأ خبره، وله متعلق بكفوأ. وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل، وحكمه سيأتي، وبكونه لم يتصل بآخره شيء [لأنه لو اتصل بآخره شيء] <sup>(٤)</sup> مما مر من علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك. (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون في موضعين لا ثالث لهما:

(١) الذي: ساقطة من أ.

(٢) في أ: أحدهما ب: أحدها، تحريف.

(٣) ذلك: ساقطة من ب ج.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

الأول: (في الفعل المضارع المعتل الآخر) [بإضافة معتل إلى الآخر]<sup>(١)</sup> إضافة لفظية أي الذي اعتل آخره، والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض<sup>(٢)</sup>، وكان ينبغي أن يقيد بما قيد به [١٧] ما قبله اذ لا فرق. (وهو) اصطلاحاً (ما آخره حرف علة) بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف<sup>(٣)</sup> فإنه عندهم ما أحد أصوله حرف علة. (وحروف العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازاً (الألف والواو والياء) سميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض. وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله، وتسمى أيضاً أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد<sup>(٤)</sup>، فإن لم يكن ما قبلها من جنسها سميت أحرف لين لا مد هذا في الواو والياء. وأما الألف فحرف مد أبداً (نحو ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨] لم حرف نفي وجزم، ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الألف والفتحة قبلها تدل عليها. وإلا حرف استثناء، والاسم الكريم منصوب على أنه مفعول به، ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٣] فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو والضممة قبلها تدل عليها والظرف متعلق به، (و) نحو ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٧٨] فيهد فعل مضارع مجزوم باسم<sup>(٥)</sup> الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء<sup>(٦)</sup>، والكسرة قبلها تدل عليها، وأما نحو ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ﴾<sup>(٧)</sup> [يوسف: ٩٠]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) ينظر: اللسان مادة «علل».

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٧٨، في حاشية جـ: «أي في اصطلاح النحاة».

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٤١١، المقتضب ١/ ٢١٠.

(٥) باسم: ساقطة من ب.

(٦) في حاشية جـ: «هذا الكلام كله إنما يتمشى مع مذهب ابن مالك بناء على مذهب سيويه كما هو التحقيق».

(٧) قرأ الباقر بالحذف، ينظر: التيسير ١٣١، النشر ٢/ ٢٩٧.

قال في مشكل اعراب القرآن ١/ ٣٩١-٣٩٢: «قوله (إنه من يتق ويصبر) من شرط رفع بالابتداء و (فإن الله) وما بعده خبر والجملة خبر ان الاولى والهاء للحدث (ويصبر) عطف على (يتق). فأما رواية قبل عن ابن كثير انه قرأ يتقي بياء مجازه انه جعل (من) بمعنى الذي فرفع يتقي لانه صلة لمن وعطف =

بإثبات الياء في قراءة قبل<sup>(١)</sup>، فالياء فيه<sup>(٢)</sup> تولدت من إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم. أو إنه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف<sup>(٣)</sup> الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث تراعي الحركة المقدرة فتحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة<sup>(٤)</sup>، كما في قول الشاعر:

٢- أَلَمْ يَأْتِيكَ<sup>(٥)</sup> وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِّي<sup>(٦)</sup>.

وفي<sup>(٧)</sup> قوله:

٣- لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ<sup>(٨)</sup>.

= (يصبر) على معنى الكلام لأن (من) وإن كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط ولذلك تدخل الفاء في خبرها أكثر المواضع فلما كان فيها معنى الشرط عطف (ويصبر) على ذلك المعنى فجزمه كمال قال تعالى: (فأصدق وأكن) فجزم (وأكن) حملة على معنى (فأصدق) لأنه بمعنى (أصدق) مجزوما لأنه جواب التمني. وقد قيل إن (من) في هذه القراءة للشرط والضممة مقدرة في الياء من (يتقي) حذفت للجزم كما قال: أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِّي. وفي هذا ضعف لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر. وقد قيل إن (من) بمعنى الذي (ويصبر) مرفوع على العف على يتقي لكن حذفت الضمة استخفافاً وفيه بعد أيضاً.

(١) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن خالد، قارئ أهل مكة، ت ٢١١هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٨٦، غاية النهاية ٢/١٦٥.

(٢) فيه: ساقطة من ب جـ.

(٣) في أ: بخلاف، تحريف.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٥٩، معاني القرآن ١/١٦١، ارتشاف الضرب ١/٤٢٣، همع الهوامع ١/١٧٩.

(٥) في أ: يأتك، تحريف.

(٦) وعجزه «بما لاقت لبون بني زياد»، قاله زهير بن جزيمة، وهو من الوافر. الكتاب ٢/٩٥، الخصائص ١/٣٣٣، شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٠، مغني اللبيب ١/١٤٦.

(٧) في: ساقطة من أ.

(٨) البيت بتمامه «هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع».

ينسب لابي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق، ثم اعتذر منه، وهو من البسيط. معاني القرآن ١/١٦٢، شرح التصريح ١/٨٧، همع الهوامع ١/١٧٩.

(و) الموضع الثاني في (الأفعال) الخمسة<sup>(١)</sup> (التي رفعها بثبات<sup>(٢)</sup> النون) إذا دخل عليها الجازم نحو ﴿إِنْ نُّؤَيَّا﴾ [التحريم: ٤] فإن حرف شرط وجزم، وتتوبا فعل مضارع مجزوم بأن وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال<sup>(٣)</sup> الخمسة، ونحو ﴿وَإِنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٢٠] إعرابه كالذي قبله، ونحو ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحَرَّفِي﴾ [القصص: ٧] لا حرف نهي [١٧ب] وجزم، تخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لما مر، وما بعده كذلك.

ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات الإعراب على التفصيل السابق بأنم<sup>(٤)</sup> بيان أخذ يتكلم في ذكرها على الإجمال تمريناً للطالب وترسيخاً لذلك<sup>(٥)</sup> في ذهنه ولأنه<sup>(٦)</sup> بمعرفة<sup>(٧)</sup> ذلك يفتح له النظر في النحو، ولهذا قيل إن هذا الباب أس<sup>(٨)</sup> العربية، فقال:

### جميع ما تقدم من المعربات

(فصل في جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر من<sup>(٩)</sup> الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه (قسمان): بالاستقراء لا زائد عليهما<sup>(١٠)</sup> (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة وبالسكون،

(١) في أ: الخمس.

(٢) في ب: بثبوت.

(٣) في أ: أفعال، تحريف.

(٤) بأنم: ساقطة من ب.

(٥) في ب: له.

(٦) في أ: لان.

(٧) في أ: بمعرفته، في حاشية أ: «خ بمعرفة».

(٨) في ب: اساس.

(٩) من: ساقطة من ب جـ.

(١٠) في ب: عليها.



وقدمه<sup>(١)</sup> لأن الإعراب بالحركات وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف، (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون وبالحذف. وأصل ما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس كل حركة ذلك الإعراب. وكذا أصل الإعراب مطلقاً<sup>(٢)</sup> أن يكون ملفوظاً، فإن كان مقدراً فلعلية (فالذي يعرب بالحركات) إجمالاً (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسيأتي، والبقية خاصة بالأسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالأولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث إن كان منصرفاً وإلا فبحركتين، وأما الثالث فيعرب بحركتين لا غير. (و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون إن كان صحيح الآخر، وقد أشار إلى ما ذكرناه<sup>(٣)</sup> بقوله:

(وكلها) أي مجموع الأربعة لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها (ترفع بالضمّة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب<sup>(٤)</sup> زيداً ورجالاً (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (ويجزم<sup>(٥)</sup> بالسكون) نحو لم يضرب. هذا هو الأصل كما يعلم مما مر، وقد تبع المؤلف [١٨أ] الأصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم<sup>(٦)</sup>، لكن هذا الوهم يدفع بما قرره أولاً من أن الجر مختص بالأسماء والجزم بالأفعال.

ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث. والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقاً، أشار إلى دفع ذلك التوهم بقوله: (وخرج عن ذلك) أي عن ما أعرب [في حالة الرفع بالضمّة]<sup>(٧)</sup>

(١) في ب: قدمت.

(٢) في حاشية ج: «أي سواء كان بالحركات أو بالحروف».

(٣) في ب: ذكرنا.

(٤) في ب: يضرب.

(٥) في ب: تجزم.

(٦) في ب: الأسماء.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.

وفي حالة النصب بالفتحة، وفي حالة الجر بالكسرة، وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير فإنه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة، وكان القياس ان يخفض<sup>(١)</sup> بها (ما لم يضاف أو تدخل عليه أل) فإنه يجر حيثن بالکسرة كما علم مما تقدم، (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فإنه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة، وإن كان القياس يقتضي ذلك، (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره) لا بالسكون، وإن<sup>(٢)</sup> كان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج إلى إعادتها، وهذه الأشياء الثلاثة<sup>(٣)</sup> من أبواب النياحة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحاً<sup>(٤)</sup> في كلامه، وقد أشار إلى بقيتها بقوله:

(والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضاً نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي، والبقية خاصة بالأسماء، وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كائنان واثنتان، (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كالأول<sup>(٥)</sup> وعشرون. (والأسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع. وهذا اللفظ علمٌ عليها كالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم. (والأمثلة الخمسة) هو<sup>(٦)</sup> أولى من الأفعال الخمسة لما يعلم مما<sup>(٧)</sup> سيأتي، ثم هذا القسم عى ضربين: ضرب ناب عنه جميع<sup>(٨)</sup> أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الأسماء الستة، وضرب: ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع [١٨ب] الحركات وهو المثنى والمجموع على حده.

(١) في ب: يخص، تحريف.

(٢) ان: ساقطة من ب جـ.

(٣) في أ جـ: الثلاثة أشياء.

(٤) في ب: نصريحاً.

(٥) في أ: كالأول، وفي ب: كالواو، تحريف.

(٦) في ب: هي.

(٧) في أ: لما.

(٨) في ب: حروف.

ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه، فقال:

### المثنى

(فأما<sup>(١)</sup> المثنى فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان<sup>(٢)</sup> (وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين<sup>(٣)</sup> ومررت بالزيدين، وفيه لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال<sup>(٤)</sup> الثلاثة<sup>(٥)</sup>، وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة ﴿إِنْ هَذَا لَسَكْرَنٌ﴾<sup>(٦)</sup> [طه: ٦٣]، (والحق به) في إعرابه بالألف والياء خمسة الفاظ، ثلاثة بلا شرط وهي (اثنان) للمذكرين (واثنان)<sup>(٧)</sup> وثنان في لغة تميم<sup>(٨)</sup> للمؤنثين (مطلقاً) عن تقيدها بما<sup>(٩)</sup> سيأتي، لأن وضعها وضع المثنى وإن لم تكن مثنيات<sup>(١٠)</sup> حقيقة، إذ لم يثبت لها مفرد، ولفظان بشرط (و) هما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثين (بشرط اضافتهما إلى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل وعلامة رفعهما الألف، وفي<sup>(١١)</sup> الثاني مفعول وعلامة نصبهما الياء،

(١) في ب: اما.

(٢) في حاشية أ: «الكاف للنشبية جاء فعل ماض الزيدان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة».

(٣) في حاشية أ: «رأيت فعل وفاعل والزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لانه المثنى».

(٤) في أ: احوال، تحريف.

(٥) وهي لغة بلحارث بن كعب. ينظر: الكتاب ٤/١، المقتضب ١٥٤/٢، همع، ح ١/١٦٠.

(٦) قرأ ابن كثير وحفص بإسكان النون من أن والباقون بتشديدها، رآ أبو عمرو هذان بالياء والباقون بالألف، ينظر: التيسير ١٥١، النشر ٣٢١/٢.

(٧) هي لغة الحجاز، ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٥٥، شرح الشذور ٥٣، شرح التصريح ٦٨/١.

(٨) ينظر: شرح اللوحة البدرية ١/٢٧٩، شرح التصريح ٦٨/١.

(٩) في ب: لما.

(١٠) في أ: مثناة.

(١١) في حاشية أ: «في».

وفي الثالث مجرور<sup>(١)</sup> وعلامة جرهما الياء أيضاً.

(فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر، (وكان إعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك الألف) كأعراب المقصور (نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء فعل ماضٍ والنون نون الوقاية، والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية، وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على<sup>(٢)</sup> الألف منع من ظهورها التعذر، وما بعدهما مضاف إليه (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الأول مفعول، وفي المثال الثاني مجرور وعلامة الإعراب مقدرة في الألف لم تظهر تعذراً.

وإنما أعربا<sup>(٣)</sup> بالحروف والحركات لأنهما مفردا<sup>(٤)</sup> اللفظ مثنياً<sup>(٥)</sup> المعنى، فاعربا بالحركات نظراً إلى اللفظ وبالحروف [١٩] نظراً إلى المعنى، وإنما خصا<sup>(٦)</sup> بالإعراب بالحروف مع المضممر لأنه فرع المظهر. فلما أضيفا إلى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ، وأعربا<sup>(٧)</sup> بالحروف لأنه فرع الإعراب بالحركات التي هي<sup>(٨)</sup> الأصل، ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فاعربا بالحركات التي هي الأصل سلوكاً لمسلك التناسب.

(١) في أ: المجرور.

(٢) في أ: في، في حاشية أ: «خ على».

(٣) في أ: أعرب.

(٤) في أ: مفردان، تحريف.

(٥) في أ: مثنيان، تحريف.

(٦) في أ: خص، ب: اختصا. في حاشية ج: «قوله وإنما أي كلا وكلتا بالإعراب بالحروف... الخ، الذي ظهر لي عند مذكراتي هذا البحث بفضل الوهاب أن الإضافة إلى المضممر فرع عن الإضافة إلى المظهر، وإن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فلما أضيفا إلى المضممر الذي هو الفرع أعربا بالحروف التي هي فرع، ولما أضيفا على الأصل إلى الظاهر أعربا بالحركات على الأصل مقرونة».

(٧) في أ: فاعرب، ب: وأعرب، تحريف.

(٨) هي: ساقطة من ب.

## جمع المذكر السالم

(وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدون والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن المثنى أكثر دوراناً من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع.

وشرط هذا الجمع ان يكون مفردة اما علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث<sup>(١)</sup>، ومن التركيب<sup>(٢)</sup>، وأما صفة لمذكر عاقل خالية<sup>(٣)</sup> من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل<sup>(٤)</sup>، ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه<sup>(٥)</sup> التي يشاركه فيها المثنى، وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر<sup>(٦)</sup>. وإنما إعراباً بالحروف لأنهما فرع الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فجعل الفرع للفرع والأصل للأصل، وأما اختصاصهما بهذا الإعراب المعين فليطلب من المطولات.

(والحق به) في إعرابه بالواو أربعة<sup>(٧)</sup> أنواع:

أحدها: أسماء<sup>(٨)</sup> جموع<sup>(٩)</sup> لا واحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في التوضيح<sup>(١٠)</sup> تبعاً لابن

(١) في حاشية أ: «كطلحة».

(٢) في حاشية أ: «معدى كرب».

(٣) في حاشية أ: «كناظر».

(٤) في حاشية أ: «كأكرم وأفضل».

(٥) في أ: لشروط.

(٦) ينظر: مجيب النداء ٤٣.

(٧) في أ: أربع، تحريف.

(٨) في أ: اسم.

(٩) في أب: جمع.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٣٦/١.

مالك؛<sup>(١)</sup> لأنه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره. والجمع لا يكون أخص من مفردة. (وعشرون) اسم جمع أيضاً لا جمع عشرة وإلا لجاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك، ولأنه يدل على عدد معين وليس [١٩ب] كذلك، شأن الجمع. (و) مثله (ما بعده من العقود من الثلاثين إلى التسعين) بإدخال الغاية كثلاثين فإنه اسم جمع لا جمع ثلاثة وإلا لجاز إطلاقه على تسعة وليس كذلك، وقس على ذلك بقية العقود.

(و) الثاني: جمع تكسير منها (أرضون)<sup>(٢)</sup> بفتح الراء جمع أرض بسكونها<sup>(٣)</sup>، وهي نثة لا تعقل، (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها، وهي مؤنثة لا تعقل أيضاً، وأصلها سنو أو سنة بدليل جمعها على سنوات أو سنهات<sup>(٤)</sup>، (وبابه) أي سنين وهو ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين، فلا يجمع هذا الجمع نحو تمره لعدم الحذف، ونحو عدة وزنة لأن المحذوف هو الفاء<sup>(٥)</sup>، ونحو يدٌ ودمٌ لعدم التعويض، وشذ أبوان وأخوان، ونحو اسم وبنيت وأخت لأن العوض غير الهاء، ونحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياء وشفاه.

(و) الثالث: جمع تصحيح لم يستوف الشروط، منها (أهلون) ووابلون، الأول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علماً ولا صفة.

(و) الرابع: ما سمي به هذا الجمع كزيدون علماً أو ما<sup>(٦)</sup> ألحق به نحو (عليون) هو في الأصل جمع علي - بكسر العين واللام المشددة والياء - فنقل وسمي به أعلى

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٩١، شرح التسهيل ١/٨٧.

(٢) في حاشية أ: «كقوله: قد ضجت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر».

(٣) ينظر: اللسان مادة «أرض». في حاشية ج: «من الأنواع الأربعة الملحقة بالجمع».

(٤) ينظر: اللسان مادة «سنة»، في حاشية ج: «والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ومثله التصغير».

(٥) في حاشية أ: هو، الفعل.

(٦) في أب: لما.

الجنة<sup>(١)</sup>. قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: «هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين»<sup>(٣)</sup>. ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات<sup>(٤)</sup>: لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة، ولزوم الواو والإعراب كذلك، ولزوم الواو وفتح النون مطلقاً، وعلى هذه اللغة يكون الإعراب مقدراً على الواو، ونظير<sup>(٥)</sup> هذه اللغة من يلزم<sup>(٦)</sup> المثني الألف مطلقاً ويكسر النون، ثم أخذ يذكر بعض أمثلة<sup>(٧)</sup> ما حمل عليه حسب ما اتفق عليه<sup>(٨)</sup> نحو<sup>(٩)</sup> ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: ٢٢] فأولوا<sup>(١٠)</sup> فاعل يأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة [٢٠ أ] رفعه الواو والفضل مضاف إليه، وأولي منصوب بيؤتوا<sup>(١١)</sup> على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء، والقربى مضاف إليه، (و) نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١] إِنَّ حرف توكيد ونصب، وفي ذلك خبر مقدم، ولذكرى<sup>(١٢)</sup> اسمها مؤخر، وأولي مجرور باللام وعلامة جره الياء، والألباب<sup>(١٣)</sup> مضاف إليه، ونحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فالعالمين مجرور بإضافة<sup>(١٤)</sup> رب الواقع صفة لله،

(١) ينظر: اللسان مادة «علا».

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، البلغة ٢٢٠، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

(٣) الكشف ٤/ ٧٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١، المقتضب ٢/ ١٥٤، شرح التسهيل ١/ ٧٨، ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٤.

(٥) في ب: يظهر، تحريف.

(٦) في أ: لزوم.

(٧) في أ: الأمثلة، تحريف.

(٨) في أب: له، في حاشية أ: «خ عليه»، في حاشية ج: «خ له».

(٩) نحو: ساقطة من أ.

(١٠) في أب: فألوا، ج: فأولوا، تحريف.

(١١) في ب: يأتوا، تحريف.

(١٢) في أ: لذكر، تحريف.

(١٣) في أ: وأولي الألباب.

(١٤) في أ: بالإضافة، تحريف.

وعلاوة جره الياء، والحمد لله مبتدأ وخبره، (و) نحو ﴿وَلَيْشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> [الكهف: ٢٥] (فسينين بدل من ثلاثمائة وعلاوة نصبه الياء إن نوتت مائة، ومضاف إليه إن لم تنون مائة، وعلاوة خفضها الياء، (و) نحو ﴿الَّذِينَ جَمَعُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] فعضين مفعول ثانٍ<sup>(٢)</sup> لجعلوا الواقع صلة الموصول وعلاوة نصبه الياء، والموصول في محل جر على أنه صفة لما قبله، (و) نحو ﴿سَعَلْتَنَّا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] فأهلونا مرفوع في العطف على الفاعل وعلاوة رفعه الواو، (و) نحو ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فأهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة لما الموصولة وعلاوة نصبه الياء، والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره طعاماً<sup>(٣)</sup>. (و) نحو ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢]. ونحو ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ﴾ [المطففين: ١٨] فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء، واللام في الثاني لام الابتداء وهي في محل رفع خبر إن. ونحو ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٩] فعليون مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلاوة رفعه الواو، والجملة مفعول ثانٍ<sup>(٤)</sup> لأدراك<sup>(٥)</sup>، وأدراك وما بعده في محل رفع على أنه خبر ما الأولى فإنها في محل رفع أيضاً على الابتداء، وهي استفهامية أيضاً.

(١) قرأ حمزة والكسائي بالإضافة والباقون بالتنوين. ينظر النشر ٢/ ٣٠٥.

قال في مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٤٠: «قوله: (ثلاثمائة سنين) من نون المائة استبعد الإضافة إلى الجمع لأن الأصل هذا أن يضاف إلى واحد يتبين جنسه نحو عندي مائة درهم ومائة ثوب فنون المائة إذ بعدها جمع ونصب سنين على البدل من ثلاث. وقال الزجاج (سنين) في موضع نصب عطف بيان على ثلاث. وقيل: هي في موضع خفض على البدل من مائة لأنها في معنى مئين. ومن لم ينون أضاف مائة إلى سنين وهي قراءة حمزة والكسائي أضافا إلى الجمع كما يفعلان في الواحد».

(٢) في أ: الثاني، ب: ثاني، تحريف.

(٣) في أ: قوتاً، تحريف.

(٤) في ب: ثاني، تحريف.

(٥) في حاشية ج: «قوله: والجملة مفعول ثانٍ لإدراك سهو ظاهر، والصواب أن يقال: والجملة في محل نصب سادة مسد مفعولي أدراك المعلق عن العمل بالاستفهام لأن أدري يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل».



## الأسماء الستة<sup>(١)</sup>

(و) أما الأسماء الستة فترفع بالواو نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة، وإنما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة:

أحدها: (أن تكون مضافة) لما بعدها [٢٠ب] (فأن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط نحو<sup>(٢)</sup> ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢] مبتدأ وخبر، ونحو ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨] فأباً اسم إن<sup>(٣)</sup> مؤخر وعلامة نصبه الفتحة، وله خبرها مقدماً، ونحو ﴿وَبَنَاتٌ آخَى﴾ [النساء: ٢٣] فالأخ مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو، وأما ذو فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر، فلا حاجة إلى اشتراط ذلك فيه.

(و) ثانيها (أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فأن<sup>(٤)</sup> أضيفت للياء) المذكورة (أُعربت) على الأصح<sup>(٥)</sup> (بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء، نحو ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ [ص: ٢٣] فأخي مرفوع على أنه خبر إن وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال<sup>(٦)</sup> المحل بحركة المناسبة.

(و) ثالثها (أن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات، (نحو هذا أبيك) وأخيك وحميك وهنيك وذوي<sup>(٧)</sup> مال،

(١) قال ابن هشام في شرح القطر ٦٥: «... الأسماء الستة وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال».

(٢) في ب: ونحو.

(٣) إن: ساقطة من ب.

(٤) في ب: وان.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٦/١، ارتشاف الضرب ٤١٥/١، شرح التصريح ٦٢/١، همع الهوامع ١٢٤/١.

(٦) في أ: استئقال، تحريف.

(٧) في ب: ذوا، تحريف.

وكذا القول<sup>(١)</sup> في تصغير فوك فويهك برد<sup>(٢)</sup> الهاء، لأن<sup>(٣)</sup> التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ، وأبيك هو خبر وما بعده معطوف عليه.

(و) رابعها (أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى) بالالف رفعاً والياء جرّاً ونصباً، (و) إعراب ذلك (المجموع) أي<sup>(٤)</sup> الذي جمعت به فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء أبأوك، أو جمع تصحيح أعرب<sup>(٥)</sup> بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كجاء أبون وأخون، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم، وقد ذكرت وجه إعرابها بالحروف في شرح القطر<sup>(٦)</sup> فراجع ان شئت.

ويشترط فيها أيضاً أن لا تكون منسوبة، فإن نسبتها نحو هذا أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة، ولم يتعرض له المؤلف رحمه الله<sup>(٧)</sup> لأن شرط الإضافة مغني عنه، (والأفصح في الهن)<sup>(٨)</sup> [٢١] إذا استعمل مضافاً (النقص أي حذف آخره) جعل ما قبله آخراً بأن يجري (الإعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الإعراب على ما قبله<sup>(٩)</sup> (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) و<sup>(١٠)</sup> إعرابه<sup>(١١)</sup> ظاهر، وفي كلامه إشارة إلى أن إعراب الهن

(١) في أ: تقول.

(٢) في ب: ترد.

(٣) في أ: فان.

(٤) اي: ساقطة من ب جـ.

(٥) في أ: أعربت.

(٦) ينظر: معجب النداء ٤٨.

(٧) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.

(٨) قال ابن هشام في شرح القطر ٦٦: «والهن قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك، وقيل عما يستقيح التصريح به، وقيل عن الفرج خاصة».

(٩) ينظر: الكتاب ٢/ ٨٠، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٥، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٦٤.

(١٠) و: ساقطة من أ.

(١١) في ب: الإعراب.

بالحروف لغة قليلة، ولقلتها ولعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء<sup>(١)</sup> ولا الزجاجي<sup>(٢)</sup> فانكراها، (ولهذا لم يعدها صاحب الجرومية<sup>(٣)</sup> ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة)، وكثير من النحاة يذكرونه<sup>(٤)</sup> مع هذه الأسماء<sup>(٥)</sup> ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن، قال ابن مالك<sup>(٦)</sup>: «ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب». ويجوز النقص أيضاً في الأخ والأب والحم، ولكن القصر فيهن أولى منه<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، ت ٢٠٧هـ، ينظر: إنباه الرواة ١/٤، البلغة ٢٣٨، بغية الوعاة ٢/٣٣٣. ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١/٢٩٧، ارتشاف الضرب ١/٤١٥.
- (٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ٣٣٧هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢/١٦٠، بغية الوعاة ٢/٧٧. ينظر رأيه في الجمل ٣.
- (٣) في ب: الأجرومية، ينظر: الأجرومية ٢٨٩.
- (٤) في ب: يذكرونها.
- (٥) الأسماء: ساقطة من ب جـ.
- (٦) شرح التسهيل ١/٤٨.
- (٧) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٩، ارتشاف الضرب ١/٤١٧.

## الأمثلة الخمسة

(وَأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً باعيانها وإنما هي أمثلة يكتفى<sup>(١)</sup> بها عن كل فعل كان بمنزلتها. وسميت خمسة لإدراج<sup>(٢)</sup> المخاطبتين تحت المخاطبتين، (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير ثنية) مسند<sup>(٣)</sup> إليه، سواء كان الضمير للغائبين<sup>(٤)</sup> (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت<sup>(٥)</sup>، أو المخاطبتين<sup>(٦)</sup> أو<sup>(٧)</sup> الغائبتين<sup>(٨)</sup> (و) ذلك نحو انتما (تفعلان) والهندان تفعلان - بالمثناة فوق، (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسند<sup>(٩)</sup> إليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) - بالمثناة تحت - أو المخاطبتين (و) ذلك نحو أنتم (تفعلون) - بالمثناة فوق - (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسند<sup>(١٠)</sup> إليه (نحو) أنت (تفعلين) - بالمثناة من<sup>(١١)</sup> فوق - لا غير.

وأشار إلى حكم هذه الأمثلة بقوله: (فإنها ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الأولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، وأما نحو ﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فالواو أصل، والنون ضمير النسوة، ونحو ﴿أَتَحْجُوتُنِي فِي اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، فيمن قرأ بالتخفيف<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup> فالمحذوف منه نون

(١) في أ: تكتفى.

(٢) في أ: بادراج، ب: للتدريج، تحريف.

(٣) في حاشية ج: «قوله مسند إليه برفع على انه صفة لضمير ولا يجوز على أنه صفة لفعل لفساد المعنى».

(٤) في ج: لضمير الغائبين.

(٥) تحت: ساقطة من ب.

(٦) في ج: لمخاطبتين.

(٧) في ب: و.

(٨) في أ: غائبتين.

(٩) من: ساقطة من ب ج.

(١٠) في أ: في قراءة من يخفف، ج: فمن قرأه بالتخفيف.

(١١) قرأ نافع وابن عامر بالتخفيف والباقون بالتشديد، ينظر: التيسير ١٠٤، النشر ٢٥٩/٢.

الوقاية، وإنما حذفت<sup>(١)</sup> النون للنائب<sup>(٢)</sup> والجازم [٢١ب] لأنها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة كذلك<sup>(٣)</sup> تحذف النون، وحذفها للجزم<sup>(٤)</sup> هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك، لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر<sup>(٥)</sup> في الأسماء. واغتر<sup>(٦)</sup> الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة إعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لأنه لما كان لازماً للفعل ظاهراً أو مضمراً صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلاً.

(تنبيه) هو لغة الإيقاظ<sup>(٧)</sup> للشيء، واصطلاحاً<sup>(٨)</sup> الإعلام بتفصيل ما علم<sup>(٩)</sup> إجمالاً مما قبله، (علم مما تقدم) في الباب السابق (إن علامات الإعراب أربع عشرة<sup>(١٠)</sup>)، للرفع أربع علامات، وللنصب خمس، وللخفض ثلاث، وللجزم اثنتان، فهذه أربع عشرة<sup>(١١)</sup>.

= قال في مشكل اعراب القرآن ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩: «قوله (أتعاجوني) من خفف النون فإنما حذف الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال وترك النون التي هي علامة الرفع وفيه قبح لأنه كسرهما لمجاورتها الياء وحققا الفتح فوق في الكلمة حذف وتقدير. ومن شدد أدغم النون الأولى في الثانية وله نادر، ومن زعم أن الأولى هي المحذوفة فإنما استدل على ذلك بكسرة النون الثانية ودل لا يجوز لأن النون الأولى علامة الرفع ولا يحذف الرفع من الأفعال لغير جازم ولا نائب ويدل على ذلك أن الثانية هي المحذوفة دون الأولى لأن الاستقلال إنما يقع بالثاني ويدل عليه أيضاً قولهم في ليتي ليتي فيحذفون النون مع الياء».

(١) في حاشية ج: «في الأمثلة الخمسة لا في قوله تعالى: (أتعاجوني)».

(٢) في ب: للناطب، تحريف.

(٣) كذلك: ساقطة من ب ج.

(٤) في ب: للجازم.

(٥) في أ: الجزم، تحريف.

(٦) في حاشية أ: «أي جوز».

(٧) ينظر اللسان: مادة «نبه»، في ب ج الإيقاض، تحريف.

(٨) ينظر: التعريفات ٤٢.

(٩) في أ: عمل، تحريف.

(١٠) في ب ج: أربعة عشر، تحريف.

(١١) في ب: عشر، تحريف.

(منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة، (والفتحة للنصب) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة، (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة، (والكسرة للجزم) فالأصل في كل مجرور أن يكون جزمه بالكسرة، (والسكون للجزم) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون.

(و) منها (عشرة فروع نائية)<sup>(١)</sup> عن هذه الأصول الأربعة، وتنقسم إلى أربعة أقسام (ثلاثة)<sup>(٢)</sup> منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والألف والنون. (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الألف والكسرة والياء وحذف النون، (واثنان) منها يتوبان<sup>(٣)</sup> (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة، (وواحد) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف. وكونها عشرة هي بحسب مواضع<sup>(٤)</sup> نيابتها، وأما بحسب مواضع<sup>(٥)</sup> ذواتها فهي سبع الواو والألف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف، (و) علم مما تقدم أيضاً<sup>(٦)</sup> (أن النيابة) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة ابواب) تسمى أبواب النيابة، لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل. (الباب الأول: باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة، (الباب الثاني: باب جمع المؤنث السالم) الأولى أن يقال ما جمع بالف<sup>(٧)</sup> وتاء كما مر، ناب فيه أيضاً حركة عن حركة. (الباب الثالث: باب الفعل المضارع [٢٢ أ] المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون، وتقييده<sup>(٨)</sup> الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز، إذ لا يعرب من الأفعال سواه، (الباب الرابع: باب

(١) في أ: نيابة.

(٢) في أ ج: ثلاث، تحريف.

(٣) في ب: تنويان.

(٤) مواضع: ساقطة من ب.

(٥) مواضع: ساقطة من أ ج.

(٦) في أ: أيضاً مما تقدم.

(٧) في أ: بالألف.

(٨) في أ: تقييده.

المثنى) ناب فيه حرف عن حركة، الباب (الخامس: باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة، الباب (السادس: باب الأسماء الستة) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة، الباب (السابع باب الامثلة الخمسة) ناب فيه أيضاً<sup>(١)</sup> حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون.

(١) أيضاً: ساقطة من ب، في حاشية أ «السابع».

## الإعراب التقديري

(فصل) فيما إعرابه تقديري، والإعراب التقديري قسمان جارٍ<sup>(١)</sup> في الأسماء والأفعال، وهو في كل منهما قسمان<sup>(٢)</sup>، لأن المقدر في ذلك المعرب أما جميع حركاته أو بعضها، فالأقسام أربعة<sup>(٣)</sup>:

الأول<sup>(٤)</sup>: من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه<sup>(٥)</sup> كلها شيئان هنا<sup>(٦)</sup>، أشار إليهما بقوله: (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والكسرة والفتحة (في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم) وليس منى ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً<sup>(٧)</sup> كما يومي إلى ذلك قوله: (نحو غلامي وابني) وإنما قدر ذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات، إذ المحل الواحد لا يقبل الحركتين في آن واحد. وقيل أن المضاف للياء مبني مطلقاً<sup>(٨)</sup>، واختار ابن مالك<sup>(٩)</sup> أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة.

(و) تقدر كلها أيضاً (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً، ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى)، أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه إذا كان منصرفاً، أما غيره منه كموسى وحبلى، فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون

(١) في أ: جاز، تصحيف.

(٢) في أ: صنفان، حاشية أ: «خ قسمان».

(٣) في أ: الأربعة.

(٤) في أ: الأولى، تحريف.

(٥) في حاشية أ: «خ فيه حركات».

(٦) هنا: ساقطة من ب، في حاشية أ: «هنا».

(٧) في أ: السالماً، تحريف.

(٨) وفقاً للجرجاني وابن الخشاب، ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢، شرح ابن الناظم ٤١٣،

ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٠٢/٢.



الكسرة<sup>(١)</sup> لعدم دخولها فيه<sup>(٢)</sup>، وقيل<sup>(٣)</sup> بتقديرها<sup>(٤)</sup> فيه أيضاً لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل، ولا ثقل مع التقدير، ولعل المؤلف رحمه الله<sup>(٥)</sup> جرى على ذلك فإنه مثل بموسى وحبل، [٢٢ب] (ويسمى) الثاني (مقصوراً)<sup>(٦)</sup> لا متناع مده أو لأنه قصر أي منع من ظهور الحركات فيه.

القسم الثاني من الأسماء: وهو ما تقدر<sup>(٧)</sup> فيه بعض حركات إعرابه، هو المشار إليه بقوله: (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقروناً بال (نحو الفاضي والداعي والمرقي) أولاً كقاضي وداع ومرقي<sup>(٨)</sup>، وإنما قدرنا<sup>(٩)</sup> لاستثقالهما على الياء ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع<sup>(١٠)</sup>، فإن كان<sup>(١١)</sup> فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور، (ويسمى) الاسم<sup>(١٢)</sup> المذكور (منقوصاً) لأن لأمه تحذف<sup>(١٣)</sup> للتثنية كما مثلنا<sup>(١٤)</sup> ولأنه نقص فيه بعض الحركات نحو ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] (فالداعي)<sup>(١٥)</sup>

(١) جاء في حاشية ج: «تقدر عن نفسها ونائبة عن الكسرة».

(٢) وفاقاً للجمهور، ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٢١، شرح التصريح ١/ ٩٠.

(٣) وفاقاً لابن الفلاح اليمني، ينظر: شرح التصريح ١/ ٩٠، مع الهوامع ١/ ١٨١.

(٤) في ب: تقديرها.

(٥) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.

(٦) جاء في حاشية جـ «الاسم المعرب الذي آخره الن لازمة».

(٧) في أ: يقدر.

(٨) جاء في حاشية جـ «الإعراب في هذا بحركات مقدرة على الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين أعني

الياء والتثنية».

(٩) في أ: قدرنا.

(١٠) جاء في حاشية جـ: (أي مده عدم كونه على صيغة منتهى الجموع).

(١١) جاء في حاشية جـ: «على هذه الصيغة فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه كما

تقدم في المقصور غير المنصرف نحو موسى وحبل».

(١٢) في أ: اسم.

(١٣) في ب جـ: يحذف.

(١٤) في أ: أو.

(١٥) في أ: فالداع.

فاعل يَدْعُو<sup>(١)</sup> وعلامة رفعه ضمة<sup>(٢)</sup> مقدرة في الباء منع من ظهورها الاستقبال،  
(و) نحو ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [القمر: ٨] فالداعي<sup>(٣)</sup> مجرور بالياء وعلامة جره كسرة  
مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر<sup>(٤)</sup>، ومهطعين حال من الواو في (يخرجون)، (وتظهر  
فيه الفتحة<sup>(٥)</sup>) حالة النصب ما لم يضاف لياء المتكلم لخفتها، نحو ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ  
اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣٦]، فداعي الله مفعول أجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره،  
هذا ما يقدر في الأسماء. وأما ما يقدر في الأفعال فهو أيضاً شيئان:

أحدهما: ما يقدر فيه جميع حركاته وإليه أشار بقوله: (وتقدر الضمة والفتحة في  
الفعل المضارع المعتل بالألف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى في الأول مرفوع،  
وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الإعراب فيه مقدرة على الألف لم تظهر تعذراً. وإلى  
الثاني أشار بقوله: (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة<sup>(٦)</sup> (في الفعل) المضارع  
(المعتل) آخره اما (بالواو أو بالياء)، فالأول (نحو) زيد (يدعو<sup>(٧)</sup>) و (الثاني نحو زيد  
(يرمي)، فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن<sup>(٨)</sup> الناصب والجازم وعلامة رفعه  
ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استقبالاً، (وتظهر الفتحة) في آخره إذا دخل عليه ناصب  
(نحو لن يدعو ولن يرمي) لخفتها<sup>(٩)</sup> فكل منهما منصوب [٢٣أ] بلن وعلامة نصبه  
فتحة ظاهرة في آخره، (و) يكون<sup>(١٠)</sup> (العجزم في) الأفعال (الثلاثة) المعتلة إذا دخل

(١) في أ: يدع، ب: يدعو.

(٢) في أ: الضمة.

(٣) في أ: الداع.

(٤) في أب: ذكروا.

(٥) الفتحة: ساقطة من ب.

(٦) أي دون الفتحة: ساقطة من ب.

(٧) في أ: يدعوا، تحريف.

(٨) في ب: من.

(٩) في أ: لخفتها، تحريف.

(١٠) يكون: ساقطة من ب.

على كل منها<sup>(١)</sup> جازم يكون (بالحذف) لأواخرهن<sup>(٢)</sup> (كما تقدم) بيان ذلك لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات<sup>(٣)</sup> فتسلط عليها العامل تسلطه<sup>(٤)</sup> على الحركات فيحذفها<sup>(٥)</sup> كما يحذف<sup>(٦)</sup> الحركات، والقول بأن الجازم<sup>(٧)</sup> حذف حرف العلة إنما يأتي<sup>(٨)</sup> على القول بعدم تقدير الضمة في

(١) في أ: منهما، تحريف.

(٢) في ب: الاواخرهن، تحريف.

(٣) في ب: الحركة.

(٤) في ب: تسلط.

(٥) في ب ج: فحذفها.

(٦) في ج: تحذف.

(٧) جاء في حاشية ج: «قوله بأن الجازم إلى آخره، إنما يتمشى على قول ابن السراج من أن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب في حالتي الرفع والنصب، لأننا إنما قيدنا الإعراب في الاسم لأنه فيه أصل فتجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره، وجعل الجازم كالسهل والحركة كالفضلة، فالجازم إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوي البدن، وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، قال أبو حيان: والتحقيق أن هذه الأحرف انحذفت عند الجازم لا به، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة الرفع، وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لثلاثي التنبس المجزوم في المرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة، انتهى، فعلى مذهب ابن السراج إن الجازم حذف حرف العلة نفسه، وعلى مذهب سيبويه حذف الحرف للفرق بين المجزوم وغيره ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصلياً، وأما العارض بأن كان بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها كيقراً، أو مكسور ما قبلها كيقري، أو مضموم ما قبلها نحو يوضو فلا يحذف أصله عند الأكثر سواء كان الإبدال بعد دخول الجازم أم قبله، أما فلأنه إبدال قياسي، ولكن لم يحذف الجازم الحرف لأنه استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت عليها الهمزة، وأما الثاني فلأن الحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتثقيفها، وأجازه ابن عصفور كما أجاز الإثبات فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم بناءً على الاعتداد بالعارض الذي هو الإبدال لتزليل الحرف المبدل منزلة الحرف الأصلي، والإثبات بناءً على عدم الاعتداد بعروض الإبدال لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي، والإبدال حيث شاذ لكون الهمزة متعاضية بالحركة عن الإبدال، وإبدال المتحركة من جنس حركة ما قبلها، وجرى عليه في الأوضح انتهى ملخصاً.

(٨) في أ: يتأتى.

المعتل<sup>(١)</sup> بالياء حالة الرفع، والفتحة في المعتل بالألف حالة النصب كما بيته في شرح القطر<sup>(٢)</sup>، ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصلياً فأن كان بدلاً من أصل فلا يحذف.

(١) في أ: بالمعتل.

(٢) ينظر: مجيب الندا ٥٦.

## الممنوع من الصرف

(فصل) في موانع الصرف (الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع إحداهما اللفظ والأخرى المعنى<sup>(١)</sup> (من علل تسع) [على سبيل الإجمال]<sup>(٢)</sup> صفة للعلتين كفاطمة وإبراهيم، (أو) فيه علة (واحدة) منها<sup>(٣)</sup> (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الأولى مقامهما كجبل ومسجد، (والعلل التسع) على سبيل الإجمال والتعداد (هي الجمع) فرع الواحد، (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم<sup>(٤)</sup>، (والعدل) فرع المعدول عنه، (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير، (والتركيب) فرع الأفراد، (والألف والنون) الزائدتان فرع المزيد عليه، (والعجمة) فرع العربية عندهم، (والصفة) فرع الموصوف.

وهذه<sup>(٥)</sup> التسع (يجمعها) في بيت واحد على<sup>(٦)</sup> هذا<sup>(٧)</sup> الترتيب<sup>(٨)</sup> (قول الشاعر:

٤- إجمَع، وَزِنْ عَادِلًا، أَثْثُ، بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ، وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ<sup>(٩)</sup> قد كملًا)<sup>(١٠)</sup>.

أي قد كمل به عدها، والألف للاطلاق، وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس<sup>(١١)</sup>.

(١) في أ: المعني، تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) في أ: منهما، تحريف، ساقطة من ب.

(٤) في حاشية ب: «قوله ووزن الفعل فرع وزن الاسم وبيان ذلك أن أصل كل نوع أن يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فإذا وجد في الفعل كان فرع الوزن».

(٥) في ب: هذا.

(٦) على: ساقطة من ج.

(٧) في أ: هذه.

(٨) في ب: الترتيب، تحريف.

(٩) في ب ج: والوصف.

(١٠) ينسب هذا البيت لابن النحاس كما ذكر الشارح، وهو من البسيط.

الجامع الصغير ٢٠٥، شرح القطر ٣١٢، شرح الشذور ٤٥٠، شرح اللوحة البهرية ٢٨٣/٢، شرح التصريح ٨٤/١.

(١١) هو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي، ت ٦٩٨ هـ، ينظر: البلغة ١٨٢، بغية الوعاة ١٣/١.

واعلم أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما شابه<sup>(١)</sup> الفعل لأن فيه أيضاً فرعتين بالنسبة إلى الاسم، أحدهما: من جهة الاشتقاق، فإن الفعل مشتق من المصدر على الأصح<sup>(٢)</sup>، وثانيهما: من جهة الإفادة، إذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم، والاسم يستغني عنه فلما شابه الفعل بالفرعتين [٢٣ب] منع منه شيان ليسا في الفعل، وهما الكسرة والتنوين. ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحد من هذه التسعة علة مجاز لا حقيقة. إذ مجموع اثنتين منها<sup>(٣)</sup> هو العلة، وإذا أردت معرفتها تفصيلاً.

(فالجمع شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون) الجمع (على<sup>(٤)</sup> صيغة منتهى الجموع) بغير هاء، (وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم) - مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور - ولو تقديراً كدواب، (أو صيغة مفاعيل نحو مصابيح ومحارب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن، وما يلي الألف<sup>(٥)</sup> مكسور أيضاً<sup>(٦)</sup>.

وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماً وهو كذلك لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والوزن لا في الحروف، ولهذا عبر صاحب الارشاد<sup>(٧)</sup> بفاعلل وفعاليل دونهما إيداناً بأن الزيادة والأصالة في مبحث جمع التكسير غير معتبرة<sup>(٨)</sup>، بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي، وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين. فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فاتتهى تكسيرها المغير

(١) في أ: يشابه.

(٢) وفقاً لجمهور البصريين، ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٦، شرح جمل الزجاجي ٩٨/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/١، ارتشاف الضرب ٢٠٢/٢.

(٣) في أ ج: منهما، في ب: منهم، تحريف.

(٤) الجمع على: ساقطة من ب ج.

(٥) في أ: ألف.

(٦) ينظر: الكتاب ١٥/٢، المقتضب ٣٢٧/٣، أوضح المسالك ١٤١/٣.

(٧) ينظر: كشف الظنون ٦٧/١.

(٨) في حاشية ج: «أي يكون المعتبر الموافقة في الهيئة والوزن لا في الحرف إلخ».

للصيغة<sup>(١)</sup>، وأما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب<sup>(٢)</sup> على صواحيبات.

وإنما اشترط<sup>(٣)</sup> فيها أن تكون بغير هاء، لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية، ولهذا صرف نحو فرازنة [جمع فرزنة أو فرزنان]<sup>(٤)</sup> وملائكة وصياقلة لأن وزنهما قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة، وإذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علماً للضبع امتنع صرفه نظراً إلى الأصل.

(وهذه العلة) من العلل التسع (وهي العلة الاولى من العلتين اللتين<sup>(٥)</sup> كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الأولى علتين، وإنما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعاً [٢٤] بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الأحاد بمنزلة علة أخرى<sup>(٦)</sup>، ولهذا لو لحقته الهاء كما تقدم أنصرف لشبهه بالمفرد.

(وأما وزن الفعل<sup>(٧)</sup>) فالمراد به أن يكون الاسم أما على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل (كشمر - بتشديد الميم -) فإنه علم فرس منقول من شمر يشمر تشميراً [مجرداً من فاعله]<sup>(٨)</sup>، فهذا<sup>(٩)</sup> غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص، (و)<sup>(١٠)</sup> كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢١٦، أوضح المسالك ٣/١٤٢.

(٢) في أ: صاحبات.

(٣) في أ: اشترطنا.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ. في تاج العروس مادة «فرزن»: «وفرزان الشطرنج أعجمي معرب»، وينظر اللسان مادة «فرزن».

(٥) اللتين: ساقطة من ب.

(٦) في حاشية جـ: «علة لقوله وكونه على صيغة لا نظير لها في الأحاد».

(٧) ينظر: الكتاب ٢/٢، المقتضب ٣/٣٠٩.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٩) في أ: فهو.

(١٠) و: ساقطة من أ.

وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدؤة بهمزة الوصل) فإنه (إذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص، وإنما قيد ضرب بالبناء للمفعول لأنه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل. [أو يكون على وزن غير خاص بأن يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل] <sup>(١)</sup> لكن <sup>(٢)</sup> يكون الفعل به أولى، أما لكثرتة فيه <sup>(٣)</sup> كأمم وأصبع وأبلم لقلّة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر <sup>(٤)</sup> الثلاثي. (أو يكون في أوله زيادة) أي زيادة <sup>(٥)</sup> حرف من حروف أنيت <sup>(٦)</sup> (كزيادة الفعل) أي مثل زيادة الفعل <sup>(٧)</sup> لكنها بالفعل <sup>(٨)</sup> أولى <sup>(٩)</sup>، لدلالاتها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كأحمد ويزيد وتغلب) - بفتح أوله وكسر ثالثه - فإن كلا منها <sup>(١٠)</sup> غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل، ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازماً غير مغير إلى مثال آخر <sup>(١١)</sup> هو للاسم، فلو سمي بأمرىء ورؤد وقيل: لم يمنع من الصرف <sup>(١٢)</sup>، وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل [وجب قطعها بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) في ب جـ: أو.

(٣) فيه: ساقطة من ب جـ.

(٤) في أ: الأمر.

(٥) أي زيادة: ساقطة من ب.

(٦) في أ: نأيت.

(٧) في أ: أي مثل زيادته.

(٨) في أ: به.

(٩) في أ: أولاً، تحريف.

(١٠) في أ: منهما، تحريف.

(١١) آخر: ساقطة من ب جـ.

(١٢) في حاشية جـ: «قوله: فأمرؤ، وقيل ورد مصروفة... أما أمرؤ فلعدم لزومه صيغة واحدة للفعل لأنه في حال الرفع نظير كتب، وفي حال النصب نظير اذهب، وفي حال الجر نظير اضرب، بخلاف أمم وأصبع وأبلم أعلاماً فإنها ممنوعة من الصرف للزوم ووزن الفعل فيها، وأما قيل فلعدم بقائهما على وزن الفعل فإن أصلهما فعل قصار قيل بعد الإعلال وعلى وزن ديك، وصار بعد الإدغام على وزن فعل».



وصل<sup>(١)</sup> فإنها تبقى بعد التسمية على ما هي<sup>(٢)</sup> عليه.

(وأما العدل) هو مصدر مبني للمفعول أي معدولية الاسم (فهو خروج الاسم)<sup>(٣)</sup> أي كونه مخرجاً<sup>(٤)</sup> (عن صيغته الأصلية) أي عن صيغته<sup>(٥)</sup> التي كان يقتضي أصله أن يكون عليها إلى صيغة<sup>(٦)</sup> أخرى<sup>(٧)</sup> مع بقاء المعنى والمادة، فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة.

والخروج (أما تحقيقاً) بأن يدل<sup>(٨)</sup> دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى أخرى، (كأحاد) - بضم الهمزة -، (وموحد)<sup>(٩)</sup> [٢٤ب] - بفتح أوله وثالثه - (وثناء) - بضم أوله - (ومثنى وثلاث) - بضم<sup>(١٠)</sup> أوله -، (ومثلث) - بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه -، (ورباع) - بضم أوله -، (ومربع) كمثلث، (وهكذا)<sup>(١١)</sup> إلى العشرة) بإدخال الغاية (فإنها) أي الأمثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى عشرة حال كونها (مكررة)<sup>(١٢)</sup>، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا، لأن المراد من أحاد وأخواته العدد

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.

(٢) في أ: هو.

(٣) في حاشية ج: «أي كون الاسم مخرجاً».

(٤) في حاشية ج: «قوله أي كونه مخرجاً... إنما فسره بهذا التفسير ليدل على أن الخروج مصدر مبني للمفعول كالعدل».

(٥) في ب: صيغة.

(٦) في أ: صفة، تحريف.

(٧) في حاشية ج: «قوله إلى صيغة أخرى متعلق باسم المفعول أعني قوله: كونه مخرجاً».

(٨) في أ: تدل.

(٩) في حاشية ج: «قوله: فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف».

(١٠) في أ: ويضم.

(١١) في ب: هلكذا، تحريف.

(١٢) في ب: مكرة، تحريف.

المكرر<sup>(١)</sup>، فإذا عرفت ذلك (فأصل) قولك (جاء القوم أحاد) جاءوا واحداً واحداً وكذا أصل موحد) في قولك جاء القوم موحد جاءوا واحداً واحداً، (وأصل جاءوا مشى جاءوا اثنين اثنين، وكذا الباقي)، والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً ليوافق الدال المدلول فعلم أن أصلها لفظ مكرر.

(وأما تقديراً) بأن لا يدل دليل<sup>(٢)</sup> غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك<sup>(٣)</sup> الاسم إلا أنه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية فقدّر فيه العدل حفظاً لقاعدتهم (كالأعلام التي على وزن فُعَل) - بضم أوله وفتح ثانيه - (كعُمَر وزُقَر وزَحَل فإنها لما سمعت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية)، وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من الصرف إلا إذا كان فيه علتان (قدروا فيها العدل) لإمكانه دون غيره، (وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاماً<sup>(٤)</sup> لئلا يلزم منع الصرف لعلّة واحدة.

(وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالآلف وتأنيث بالتاء، وتأنيث بالمعنى<sup>(٥)</sup>)، فالتأنيث بالآلف يمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقاً) أي سواء كان نكرة أم معرفة، مفرداً كان أم جمعاً اسماً أم<sup>(٦)</sup> صفة،

(١) في أ: المكررة. في حاشية ج: «قوله لأن المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر لأن هذا العدد المكرر أعني واحداً واحداً واثنين واثنين إلى آخره لم يستعمل إلا وصفاً، فالوصفية لازمة لهذه الألفاظ المعدولة فهي أصلية فيها، فليراجع».

(٢) في حاشية ج: «قوله بأن لا يدل دليل... إلخ، الظاهر أن الذي دل على عدل هذه الأعلام ونحوها هو منع الصرف لا غير، إذ لا قياس يستدل به عليه إلا امتناعها في لغة العرب، والقياس أن لا تمتنع إلا لعلتين ولم يظهر فيها غير العلمية فحكم فيها بتقدير العدل لإمكانه وتعذر غيره وهو كما ذكر فتدبر».

(٣) ذلك: ساقطة من ب.

(٤) أعلاماً: ساقطة من ب.

(٥) ينظر: الكتاب ٨/٢، شرح جمل الزجاجي ٢/٢١٥.

(٦) في أ: أو.

و (سواء كانت) الألف (مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو) كانت (ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) [٢٥] بهمزة بعد الألف.

(و) كذا (أشياء) عند سيويه<sup>(١)</sup> أصلها شيئاء كحمراء كرهوا إجتماع<sup>(٢)</sup> همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أي علتى منع الصرف لتكررها لأنها لازمة لما هي فيه لزوماً لا ينفك عنه بحال، فلا يقال في حبلى حبل، ولا في حمراء وحمراء، فجعل لزومها له<sup>(٣)</sup> بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكرراً بخلاف التاء، فإنها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو عرض للزوم بعارض كالعلمية لم يقوَ قوة اللزوم الوضعي<sup>(٤)</sup>.

(وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء فيمنع من الصرف) أي صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية)<sup>(٥)</sup> أي علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حيثنذ<sup>(٦)</sup> لازماً لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازماً فلا يقوى على منع الصرف، ولهذا صرف قائمة<sup>(٧)</sup> في نحو مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف، والتأنيث بالتاء فيها من غير علمية (سواء كان) ما هو فيه (علماً لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة)، وسواء كان

(١) وعند الكسائي على وزن أفعال، ينظر: الكتاب ٢/٣٧٩، معاني القرآن ١/٣٢١.

(٢) اجتماع: ساقطة من ب.

(٣) له: ساقطة من ب، في حاشية ج: «أي لزوم الألف لما هي فيه».

(٤) في حاشية ج: «قوله فلو عرض... إلى آخره، أي فلو عرض لزوم التاء لما هي فيه بسبب عارض اقتضاه كالعلمية في نحو طلحة لم يقوَ ما هي فيه كقوة اللزوم الوضعي أعني التأنيث بالألف فيمنع مطلقاً بل لا بد فيه من العلمية ليصير التأنيث لازماً فيمتنع حتماً».

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٣، المقتضب ٣/٣٥٢، شرح الزجاجي ٢/٢٢٥.

(٦) حيثنذ: ساقطة من ب ج.

(٧) في حاشية ج: «لأن التاء غير لازمة لأنها تثبت وتترع والمعنى بحاله، فإن المعنى ذات قام بها القيام».

زائداً على ثلاثة أحرف أولاً، محرك<sup>(١)</sup> الوسط أو لا<sup>(٢)</sup>، أعجمياً، أو<sup>(٣)</sup> منقولاً من المذكر إلى المؤنث أولاً.

(وأما التأنيث المعنوي) وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه، ولهذا قال: (فيمنع) الاسم من<sup>(٤)</sup> الصرف (مع العلمية) إلا أن بينهما فرقاً فإنها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار إليه المصنف<sup>(٥)</sup> بقوله:

(لكن بشرط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء، (أو ثلاثياً محرك<sup>(٦)</sup> الوسط كسقر) عَلمَ لطبقة من طبقات جهنم<sup>(٧)</sup>، لأن تحرك الوسط قائم مقام [٢٥ب] الحرف الرابع فثقل الاسم ومنع<sup>(٨)</sup> من الصرف، بخلاف ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة، ومنع من الصرف لأجل الثقل فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفاً، (أو ثلاثياً) ساكن الوسط أعجمياً كجور) - بضم الجيم - اسم<sup>(٩)</sup> بلدة بفارس<sup>(١٠)</sup>، لثقل العجمة في لسان العرب مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت<sup>(١١)</sup> على اثنين لم يقاومها<sup>(١٢)</sup> سكون الوسط حتى يجوز الصرف، (أو ثلاثياً

(١) في أ: متحرك.

(٢) في ب: أولى، تحريف.

(٣) أو: ساقطة من أب.

(٤) من: ساقطة من ب، في حاشية ج: «قوله فيمنع مع العلمية بخلاف».

(٥) المصنف: ساقطة من ب.

(٦) في أ: متحرك.

(٧) ينظر: اللسان مادة «سقر».

(٨) في أ: فمنع.

(٩) اسم: ساقطة من ب.

(١٠) ينظر: معجم البلدان ١٨١/٢.

(١١) في ب: زاد.

(١٢) في أ: تقاومها، في ب: يقاومها.

ساكن الوسط غير أعجمي لكن<sup>(١)</sup> (منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) فإنه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف.

(فإن لم يكن شيء من ذلك) بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الأصل (كهند ودعد جاز الصرف) نظراً إلى خفة اللفظ بالسكون وأنها قاومت أحد السببين، وقيل بوجوبه، (و) جاز (تركه) نظراً إلى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الأحسن) عند الجمهور<sup>(٢)</sup>، والصرف عند أبي علي<sup>(٣)</sup>، وجوز بعضهم<sup>(٤)</sup> الوجهين أيضاً في المنقول إلى التأنيث. وإذا كان المؤنث ثنائياً كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيويه<sup>(٥)</sup>، وقضية كلام التسهيل<sup>(٦)</sup> أن المنع أرجح، وإذا سمي مذكر بمؤنث فإن<sup>(٧)</sup> كان ثلاثياً صرف على الصحيح<sup>(٨)</sup>، أو زائداً على الثلاثة منع من الصرف.

(وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف<sup>(٩)</sup> المضمورات وأسماء الإشارة والموصولات لا يوجد<sup>(١٠)</sup> إلا في المبنيات. ومنع الصرف

(١) لكن: ساقطة من ب جـ.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٢، المقتضب ٣/٣٥٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩١، إرتشاف الضرب ٤٤٠/١.

(٣) هو أبو علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت ٣٧٧هـ، ينظر: إنباء الرواة ١/٢٧٣، بغية الوعاة ١/٤٩٦، ينظر رأيه في الإيضاح العضدي ١/٢٩٨.

(٤) وفاقاً لعيسى بن عمر وواقه يونس والجرمي، ينظر: المقتضب ٣/٣٥٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٢، إرتشاف الضرب ١/٤٤٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٣٤.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٢٠.

(٧) في أ: فإذا.

(٨) خلافاً للقاء وتعلب، ينظر: الكتاب ٢/١٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٧، إرتشاف الضرب ٤٤٠/١.

(٩) في أ: التعريف، تحريف.

(١٠) في أ: توجد.

حكم<sup>(١)</sup> من أحكام<sup>(٢)</sup> المعربات. والتعريف بأل والإضافة تجعل<sup>(٣)</sup> غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه، فلا يتصور كونهما<sup>(٤)</sup> سبباً لمنع الصرف فلم يبقَ إلا التعريف العلمي، (وتمنع) العلمية (الصرف) أي صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل) كأحمد ويزيد، (ومع العدل) كعمر وزفر، (ومع التأنيث) بغير الألف بل تتعين<sup>(٥)</sup> معه ليكون لازماً (كما تقدم)<sup>(٦)</sup> بيان ذلك. (ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي، (ومع الألف والنون) كعثمان، (ومع العجمة) بل تتعين معها أيضاً (كما [٢٦] سيأتي) بيان ذلك. وسكت<sup>(٧)</sup> عن الصفة لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد إذ إن<sup>(٨)</sup> العلمية تقتضي الخصوص، والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة.

(وأما التركيب) المعتبر في<sup>(٩)</sup> منع الصرف، (فالمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه وإلى هذا القيد أشار بقوله:

(المختوم بغير ويه كبعلبك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم ويك اسم صاحب هذه البلدة<sup>(١٠)</sup>، ثم جعلاً اسماً واحداً ومنعاً من الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضرموت) علم لقطر باليمن مركب من حضرموت<sup>(١١)</sup>، ثم جعلاً اسماً

(١) حكم: ساقطة من ب ج.

(٢) في أ: من حكم أحكام، تحريف.

(٣) في ب: يجعل.

(٤) في حاشية أ: «خ كونه».

(٥) في حاشية ج: «أي تتعين العلمية مع التأنيث بغير الألف ليكون التأنيث لازماً بخلاف التأنيث بالألف فإنه مانع مطلقاً، فتأمل فيه».

(٦) في حاشية ج: «أي التعذر أي لا التحقيقي إذ ليس شرطه العلمية كما تقدم».

(٧) في أ: سكبت، تحريف.

(٨) إن: ساقطة من ب ج.

(٩) في: ساقطة من أ.

(١٠) ينظر: معجم البلدان ١/٤٥٣.

(١١) ينظر: معجم البلدان ٢/١٤٦.

واحدًا ومنعاً من الصرف لما ذكر، وخرج بالمزجي الإضافي كعبد الله علماً. والإسنادي المسمى به كتاباً شراً<sup>(١)</sup>، أما الأول فلأنه بعد العلمية في حكم الإضافة، والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه كما مر، فلا يصلح سبباً لمنع الصرف، وأما الثاني فلأن الأعلام المشتملة على الإسناد<sup>(٢)</sup> من قبيل المبنيات، ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية، وخرج بالقييد الأخير<sup>(٣)</sup> ما ختم بويه كسيويه فإنه مبني<sup>(٤)</sup> على الأشهر<sup>(٥)</sup>، ومثله ما ركب في<sup>(٦)</sup> الأعداد كخمسة عشر، والظروف نحو ما يأتينا صباح مساء، والأحوال نحو هو جاري بيت بيت فإن<sup>(٧)</sup> ذلك كله من قبيل المبنيات أيضاً (ولا يمنع) التركيب المذكور (الصرف الا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على<sup>(٨)</sup> منع الصرف بخلافه إذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً.

(وأما الألف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم من (الصرف) لمشابهتهما لألفي التانيث في امتناع دخول التانيث عليهما، وكونهما زيدتا<sup>(٩)</sup> معاً أو<sup>(١٠)</sup> مجيئهما بعد استيفاء الأصول، فإن كانا في اسم<sup>(١١)</sup> غير صفة فيمنعان (مع العلمية كعمران) بكسر أوله<sup>(١٢)</sup> (وعثمان) لتحقق مشابھتهما بهما حيثئذ من

(١) في أ: شري، تحريف.

(٢) في ب: الإسنادي، تحريف.

(٣) في ب: الآخر، تحريف.

(٤) في ب: يبنى.

(٥) ينظر: الكتاب ٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٧٣/١، ارتشاف الضرب ٤٩٧/١.

(٦) في أ: من.

(٧) في أ: فإنه.

(٨) على: ساقطة من أ.

(٩) في أ: زائدتا، تحريف.

(١٠) في أ: و.

(١١) في أ: الاسم.

(١٢) في أ: أولهما، تحريف.

حيث<sup>(١)</sup> امتناع دخول التاء عليه بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً لم يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدان لبنت<sup>(٢)</sup> [٢٦ب] وسعدانة ومرجان ومرجانة. (و) إن كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط إلا تقبل التاء) لتحقيق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان، وسيأتي الكلام على ذلك.

(وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من الأوضاع<sup>(٣)</sup> العجمية)<sup>(٤)</sup> أي بأن تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> وضع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو غير ذلك<sup>(٧)</sup>، (كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق) ويعقوب، بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات<sup>(٨)</sup> الله عليهم أجمعين (أعجمية) لأنها من أوضاع غير العرب<sup>(٩)</sup>، وتعرف عجمة<sup>(١٠)</sup> الكلمة بنقل الائمة لها، وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو [الجيم]<sup>(١١)</sup> والقاف كمنجنيق، (إلا أربعة)<sup>(١٢)</sup> منها وهم<sup>(١٣)</sup> (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله عليهم وسلم أجمعين) فإنها عريية ولهذا صرفت، والحق بها في الصرف نوح ولوط

(١) حيث: ساقطة من ب جـ.

(٢) في ب: لبنت، تصحيف.

(٣) في أ: أوضاع.

(٤) في ب: العجمة.

(٥) في أ: كان، تحريف.

(٦) من: ساقطة من أ.

(٧) ينظر: الكتاب ١٨/٢، المقتضب ٣/٣٢٥، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٣.

(٨) في أ: صلاة.

(٩) في ب: العربية.

(١٠) في أ: عجمة.

(١١) [الجيم] زيادة يقتضيها السياق.

(١٢) في ب: ربة، تحريف.

(١٣) في أ: هو.



لخفتهما<sup>(١)</sup>. وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجمياً كآزر على وزن فاعل كخاتم، وبه جزم الزمخشري في الكشف<sup>(٢)</sup>، وذهب في المفصل<sup>(٣)</sup> إلى أنه عربي على وزن أفعل ويؤيده تجويزهم تصغيره على أويدم وجمعه على أوادم، (ويشترط فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران:

أحدهما: (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علماً في) اللغة (العجمية) حتى لا يجري عليه العرب حكماً من أحكام لغتهم إذا<sup>(٤)</sup> استعملته، لأنه لو لم يكن علماً لتصرفت فيه بإدخال لام التعريف أو الإضافة<sup>(٥)</sup> أو التنوين أو غيرها، فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سبباً لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بآل، بل لو جعل علماً لشخص لكان منصرفاً لعدم علميته بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً من غير تصرف فيه قبل النقل فإنه غير منصرف أيضاً كقالون فإنه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بأن جعلته علماً لشخص معين من أول الأمر فكأنه [أ٢٧] كان علماً في العجم<sup>(٦)</sup> لا<sup>(٧)</sup> اسم جنس، ومن هذا يظهر أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولاً بالعلمية لا أنه يكون علماً في العجمة.

(و) الأمر الثاني (أن يكون زائداً على الثلاث) أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم لثلاث تعارض<sup>(٨)</sup> الخفة أحد<sup>(٩)</sup> السبيين، فلو لم يكن زائداً على ذلك لم يمنع الصرف

(١) في أ: لخفها، تحريف.

(٢) ينظر: الكشف ١/١٢٥.

(٣) ينظر: المفصل ٣٦٦.

(٤) إذا: ساقطة من أ.

(٥) في ب: إضافة.

(٦) في أ: العجمة.

(٧) لا: ساقطة من أ ج.

(٨) في أ: يعارض.

(٩) في إحدى.

(فلذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلاً منهما اسم أعجمي، وعلم في كلام العجم، وإنما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لأن العجمة سبب ضعيف غير متحقق<sup>(١)</sup> الوجود في الاسم، فلم يجر اعتبارها مع الخفة، بخلاف التأنيث في نحو هند فإنه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة، وكالأعجمي<sup>(٢)</sup> الزائد على الثلاث<sup>(٣)</sup>، الثلاثي المحرك الوسط<sup>(٤)</sup> لفظاً عند ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> كَشَر علم حصن في ديار بكر<sup>(٦)</sup>، وكلام أكثر النحاة ياباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقاً، ولأن الثلاثي خفيف ووضع كلام<sup>(٧)</sup> العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه، وعلى ذلك جرى المؤلف رحمه الله.

(وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف و<sup>(٨)</sup> هي كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود، وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع، وإن لم تكن باقية أو<sup>(٩)</sup> لم تستعمل إلا وصفاً<sup>(١٠)</sup> كمثنى وثلاث كما سيأتي، (فتمنع) الاسم (الصرف) مع ثلاثة أشياء:

(مع العدل كما تقدم في مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن

(١) في أ: محقق.

(٢) في حاشية ب: «جار ومجرور خبر مقدم».

(٣) في أ: ثلاث، تحرف.

(٤) في حاشية ب: «والمعنى أن الثلاثي الوسط عند ابن الحاجب كالأعجمي الزائد على الثلاث في كونه غير منصرف».

(٥) هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، ت ٦٤٦ هـ، ينظر: البلغة ١٤٣، بغية الوعاة ١٣٤/٢. ينظر رأيه في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٧، شرح الوافية ١٤٩، الكافية ٢٣٨.

(٦) ينظر: معجم البلدان ٣/٣٢٥.

(٧) في أ: الكلام، تحريف.

(٨) و: ساقطة من ب جـ.

(٩) في ب: و.

(١٠) في أ: وضعاً، تحريف.

ثلاثة ثلاثة، فالمراد بهما<sup>(١)</sup> العدد المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية، لأن هذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً<sup>(٢)</sup> فالوصفية لازمة له فتكون<sup>(٣)</sup> أصلية فيما يؤخذ<sup>(٤)</sup> منه وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية.

(ومع الألف والنون) الزائدتين<sup>(٥)</sup> (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان - بفتح الفاء - و) أن (لا يكون مؤنثة) أي فعلان (على وزن فعلانة) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث لتحقق<sup>(٦)</sup> المشابهة بألفي التأنيث، وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا إنتفاء فعلانة، لأنه متى كان مؤنثة فعلى لا يكون فعلانة، فرحمان على الأول غير منصرف، وعلى الثاني منصرف، والراجح الأول لأن وجود فعلى ليس شرطاً بالذات [٢٧ب] بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات، (و<sup>(٧)</sup> نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين، (فإن مؤنثة سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثة ندمانة إذا كان ندمان بمعنى نديم (من المنادمة)، وأما<sup>(٨)</sup> إذا كان بمعنى النادم من الندم فهو غير منصرف باتفاق<sup>(٩)</sup> لوجود الشرط لأن مؤنثة حيثئذ<sup>(١٠)</sup> ندمى لا ندمانة. وإنما قيد المؤلف فعلان - بفتح الفاء - لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثة بدخول التاء فيكون منصرفاً قطعاً، ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات.

(ومع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل وأن لا

(١) في ب: بها، تحريف.

(٢) في أ: وضعاً، تحريف.

(٣) في أ: فيكون.

(٤) في أ: يوجد، تحريف.

(٥) في أ: الزائدين، تحريف.

(٦) في ج: ليتحقق.

(٧) و: ساقطة من ب.

(٨) في أ: وما، تحريف.

(٩) ينظر: الكتاب ٢ / ١١، المقتضب ٣ / ٣٣٥، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢١٣.

(١٠) حيثئذ: ساقطة من أ.

يكون<sup>(١)</sup> مؤنثه بالتاء)، أي<sup>(٢)</sup> ويشترط ألا يقبل تاء التأنيث إما لأنه مؤنث له كأحمر لعظيم الكمرة<sup>(٣)</sup> وأدر لمن بخصيته<sup>(٤)</sup> نفخ. أوله مؤنث<sup>(٥)</sup> لكنه على فعلاء أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى، وقد تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أي بأن تكون من<sup>(٦)</sup> أول الأمر دالة على الوصفية وإن لم تكن باقية، ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرخم وصرف أرنب بمعنى ذليل، وأربع في نحو مررت بنسوة أربع، (نحو أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (لأن<sup>(٧)</sup> مؤنثه حمراء) فالصفة على وزن أفعال (و<sup>(٨)</sup> نحو أرمل منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لأن مؤنثه) يقبل التاء فيقال (أرملة) وهي من لا زوج لها<sup>(٩)</sup>، وكأحمر أحيمر<sup>(١٠)</sup> وأُعِمْ<sup>(١١)</sup> فإنهما<sup>(١٢)</sup> غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لأنهما على وزن يدرج ويبيطر إذ هو المعبر لا وزن أفعال كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالألفية<sup>(١٣)</sup>.

تنبيه:

قد أفهم كلامه أن العلمية تجامع مؤثرة كلاً من التأنيث والعجمة والتركيب

- (١) في أ: تكون.
- (٢) اي: ساقطة من ب.
- (٣) في أ: المكمرة، تحريف.
- (٤) في ج: بخصيته.
- (٥) في أ: مؤنثه.
- (٦) في أب: في.
- (٧) في أ: فلان.
- (٨) و: ساقطة من أ.
- (٩) ينظر: اللسان مادة «رمل».
- (١٠) في أ: أحيمر، تحريف.
- (١١) في أ: أهيم، تحريف.
- (١٢) في أ: لأنهما.
- (١٣) ينظر: ألفية ابن مالك ٣٥٨، حيث قال: ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشعلا.

والعد<sup>(١)</sup> لو<sup>(٢)</sup> الوزن<sup>(٣)</sup> والزيادة، وأنها شرط في الثلاثة الأول فقط أي في تأثير كل منها. (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين، لا جعله منصرفاً [٢٨ أ] حقيقة لما قدمه من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل<sup>(٤)</sup> المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع<sup>(٥)</sup>) ﴿سَلَسِيلاً﴾<sup>(٦)</sup> [الإنسان: ٤] بالتنوين لمصاحبة ﴿وَأَغْلَلَكَ وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾<sup>(٧)</sup> [الإنسان: ١٥-١٦] بتنوينهما، أما الثاني فلمصاحبته الأول، وأما الأول فلأنه آخر الآية ليقف عليه بقلب تنوينه ألفاً كما في سائر الآيات. (ولضرورة الشعر)<sup>(٨)</sup> [أي لضرورة وزن الشعر]<sup>(٩)</sup> أما بأن لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما في قوله:

٥- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْرَةٍ<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ب: العدلي، تحريف.

(٢) و: ساقطة من أ.

(٣) في أ: وزن الفعل.

(٤) في ب: لتحصيل.

(٥) هو نافع بن عبد الرحمن، أحد القراء السبعة، ت ١٦٩ هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٨٩، غاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٦) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام بالتنوين والباقون بغير تنوين، ينظر: التيسير ٢١٧، النشر ٣٩٥/٢.

(٧) ينظر: التيسير ٢١٧، النشر ٣٩٥/٢.

(٨) في ب: ولضرورة وزن الشعر، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٦، المقتضب ٣/ ٣٥٤، شرح جمل الزجاجي ٥٦٦/٢.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٠) وعجزه «فأقلت لك الوليات أنك مرجلي»، قاله أمرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١١.

أو يستقيم الوزن<sup>(١)</sup> لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج من السلامة و<sup>(٢)</sup> كقوله:

٦- <sup>(٣)</sup> أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ<sup>(٤)</sup>.

فإن نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن، لكن يحصل به زحاف، وإذا علمت ذلك فمراد<sup>(٥)</sup> المؤلف رحمه الله تعالى<sup>(٦)</sup> بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به، ولهذا عبر بجوز<sup>(٧)</sup>.

(١) الوزن: ساقطة من أ.

(٢) و: ساقطة من أب.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في ب: ذكر، في حاشية أ: «هو المسك ما كررته يتضوع».

(٥) في أ: فالمراد.

(٦) تعالى: ساقطة من أ.

(٧) في أ: بجواز.

## النكرة والمعرفة

(باب النكرة والمعرفة)<sup>(١)</sup> أي هذا باب النكرة والمعرفة من أقسام الاسم، ولهذا قال: (الاسم) بحسب التنكير والتعريف [لا بحسب غيرها فإن له اعتبارات كثيرة]<sup>(٢)</sup> (ضربان):

أحدهما: النكرة (وهي الأصل) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، ولأنها تحتاج في دلالتها إلى<sup>(٣)</sup> قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، ولهذا بدأ بها (وهي كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها<sup>(٤)</sup> نكرة شائع في جنسه، ألا ترى أن رجلاً شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم، ولا يختص لفظ رجل<sup>(٥)</sup> بواحد من أفراد الرجال دون آخر، وكذا حال فرس وكتاب فإنهما شائعان الأول في جنس الخيل، والثاني في<sup>(٦)</sup> جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البذل.

واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة [٢٨ ب] الأفراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع، ألا ترى أن شمساً وقمرأ نكرتان وإن لم يوجد في الخارج منهما إلا شمس<sup>(٧)</sup> واحدة وقمر واحد، فهما من الكلبي الذي لم يوجد منه إلا واحد مع إمكان غيره، وأما جمعهما في قوله:

(١) في أ: باب المعرفة والنكرة.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.ج.

(٣) في أ: في، تحريف.

(٤) في أ: منهما، تحريف.

(٥) في ب: لفظه.

(٦) في أ: من.

(٧) في حاشية أ: «الشمس الكوكب النهار الناسخ ظهوره وجود الليل».

## ٧- وَجُوهَهُمْ كَأَنهَا أَقْمَارُ<sup>(١)</sup>.

وقوله:

## ٨- ما للشموس<sup>(٢)</sup> تُقْلَهَا<sup>(٣)</sup> الْأَغْصَانُ<sup>(٤)</sup>.

فاعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكان أفرادهما متعددة، وهذا الحد فيه غموض على المبتدئ (وتقريبها)<sup>(٥)</sup> أي تقريب حد النكرة (إلى الفهم) أي فهم المبتدئ (أن يقال) الاسم (النكرة كلما صلح دخول الألف واللام) المؤثرتين التعريف (عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فإن كلا منها<sup>(٦)</sup> صالح لذلك بأن يقال الرجل والمرأة والثوب.

ولما كان هذا الضابط يحتاج إلى زيادة، قال: (أو كلما وقع موقع ما يصلح دخول<sup>(٧)</sup> الألف واللام) المؤثرتين (عليه كذي) فإنه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما يقبلها لأنه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل أل لأنه من الصفات التي غلبت عليه<sup>(٨)</sup> الاسمية، أما ما لا يقبلها لكن لا تؤثر فيه<sup>(٩)</sup> تعريفاً كفضل وحاتر فليس بنكرة، ومن علاماتها دخول رب عليها وكم الخبرية ووقعها حالاً وتميزاً واسماً للالتبرئة<sup>(١٠)</sup>، ولا يرد على التعريف المذكور الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع أنها نكرات<sup>(١١)</sup>، لأن هذا

(١) لم أقف على قائله، ولم أقف على تمته، وهو من الرجز، شرح التصريح ٩١/١.

(٢) في ب: ما لا شمس، تحريف.

(٣) في ب: فقلها، تحريف.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) في حاشية أ: «خ وتقريبها».

(٦) في أ: منهما، تحريف.

(٧) في أ: لدخول.

(٨) عليه: ساقطة من ب.

(٩) في أ: فيها.

(١٠) في حاشية أ: «لا رجل في الدار».

(١١) في ب: نكرة.



تعريف<sup>(١)</sup> بالخاصة ولا يشترط فيه<sup>(٢)</sup> الانعكاس.

(والضرب الثاني: المعرفة) وهو ما وضع ليستعمل في واحد بعينه، (وهي) هنا (سنة أنواع) متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضاً من أضمّرت الشيء إذا أخفيتهُ وسترته<sup>(٣)</sup>، وإطلاقه على البارز ثم الغائب توسع (وهو أعرفها) عند الجمهور<sup>(٤)</sup>، وأعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب، (ثم العلم) يلي المضمر في التعريف، وقيل<sup>(٥)</sup> العلم الشخصي أعرفها، لأنه لا يتناول بوضع واحد إلا شخصاً واحداً بخلاف [٢٩أ] غيره منها<sup>(٦)</sup> فإنه يتناول أموراً متعددة بوضع واحد. (ثم إسم الإشارة، ثم) اسم (الموصول، ثم المعرفة بالأداة و) أما (السادس) فهو (ما أضيف إلى واحد منها) إضافة معنوية كغلام زيد أو<sup>(٧)</sup> هذا أو<sup>(٨)</sup> الرجل. (وهو) بحسب التعريف (في رتبة ما أضيف إليه) فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم وهكذا، (إلا)<sup>(٩)</sup> الاسم (المضاف إلى الضمير) كغلامي (فإنه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم). إذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك<sup>(١٠)</sup>، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه. قال ابن هشام<sup>(١١)</sup>: وزعم بعضهم أن ما أضيف

(١) في أب: التعريف.

(٢) في أ: في، ب: فيها.

(٣) ينظر: اللسان مادة «ضم».

(٤) ينظر: الكتاب ٢١٩/١، الأصول ٣١٣/٢، شرح الكافية للرضي ٣١٢/١، ارتشاف الضرب ٤٥٩/١.

(٥) نسب هذا القول لظاهر قول سيويه، ورجحه أبو حيان. ينظر: الكتاب ٢١٩/١، شرح الكافية ٣١٢/١، ارتشاف الضرب ٤٦١/١.

(٦) في ب: منها.

(٧) في ب: و.

(٨) في ب: و.

(٩) إلا: ساقطة من ب.

(١٠) في أ: أخيك.

(١١) هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، ت ٧٦١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢، =

إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها، ويدل على بطلانه قوله :

٩ - كَحْذَرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ<sup>(١)</sup>.

فوصف المضاف إلى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، انتهى. وإنما قيدنا المضاف إلى واحد منها بكون الإضافة معنوية لأن الإضافة<sup>(٢)</sup> اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتي في بابها، وسيأتي أيضاً أن المضاف إذا كان شديد التوغل في الإبهام كغير ومثل لا يتعرف أيضاً، فيخص به أيضاً عموم كلامه.

(ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمّر أعرف المعارف، (اسم الله تعالى فإنه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالإجماع) وفي إعراب القرآن للشهاب الحلبي<sup>(٣)</sup>: أن سيويه رؤي في المنام، فقل ما فعل الله بك؟، فقال: أدخلني الجنة، فقل له: بماذا؟، قال: بقولي: ان اسمه أعرف المعارف<sup>(٤)</sup>.

= شذرات الذهب ١٥٧/٦. ينظر رأيه في شرح الشذور ١٥٦-١٥٧.

(١) البيت بتمامه «فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه يمر كحذروف الوليد المثقب»، قاله أمرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ٥١.

(٢) في أ: إضافة.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي المعروف بالسمين الحلبي، ت ٧٥٦ هـ. ينظر: بغية الرعاة ٤٠٢/١، شذرات الذهب ١٧٩/٦.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٤/١.

## الضمير

(فصل) في بيان المضممر<sup>(١)</sup> وانقسامه<sup>(٢)</sup> (المضممر والضمير)<sup>(٣)</sup> مدلولهما واحد لأنهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أي لمتلفظ بهذا اللفظ الموضوع<sup>(٤)</sup> (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كأنت أو) وضع لشخص (غائب) ليس متكلماً ولا مخاطباً (كهو)، فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر<sup>(٥)</sup> الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه زيد مريداً نفسه زيد قائم، وقولك يا زيد قم، وقام زيد، يريد يزيد شخصاً غائباً فإن لفظ<sup>(٦)</sup> زيد وإن أطلق<sup>(٧)</sup> في الأول على المتكلم، وفي الثاني على المخاطب، وفي الثالث على [٢٩ب] الغائب إلا أنه ليس موضوعاً لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب، ويكنى عنها بضمير الغيبة، وكذا ياء إياي وكاف إياك وهاء إياه فليست بضمائر لأنها لا تدل على متكلم<sup>(٨)</sup> ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو أيا<sup>(٩)</sup>، لكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيان ما عنوا به احتاجوا<sup>(١٠)</sup> إلى قرينة تبين ذلك، وشمل التعريف المضممر<sup>(١١)</sup> المشترك بين المخاطب

(١) في أ: الضمير.

(٢) في أ: أقسامه.

(٣) الضمير تسمية بصرية، ويسميه الكوفيون الكناية، والفراء المكنى. ينظر: الكتاب ١/٢١٩، معاني القرآن ٥/١، المقتضب ٣/١٨٦، ارتشاف الضرب ١/٤٦٢.

(٤) في أ: الموضوع، تحريف.

(٥) الظاهر: ساقطة من ب.

(٦) في ب: لفظة.

(٧) في أ: انطلق.

(٨) في أ: المتكلم.

(٩) وفاقاً للجمهور، ينظر: الكتاب ١/٧٨، الغرة المخفية ١/٣٣٢، شرح التسهيل ١/١٥٩، شرح الكافية للرضي ٢/١٠، الجنى الداني ٤٩٢.

(١٠) في ب ج: احتاج.

(١١) في أ: الضمير.

والغائب كالواو لأنه إذا وضع لأحدهما<sup>(١)</sup> صدق عليه الحد بالنظر إلى تلك الحيثية، ثم إذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقاً عليه أيضاً من حيثية أخرى.

(وينقسم) الضمير (إلى مستر وبارز) تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح<sup>(٢)</sup>، وهو صريح في أن المستر قسم للبارز المنقسم إلى متصل ومنفصل كما سيأتي، وكلام غيره كالصريح<sup>(٣)</sup> في أنه قسم من المتصل، ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة لأنها لا تشمل الضمير المحذوف، اللهم إلا أن يقال: تفسيره للمستتر بما سيأتي شامل له، ويفرق بينه وبين المحذوف أن المستر اصطلاحاً<sup>(٤)</sup> مرفوع وعامله لفظي، والمحذوف أعم من ذلك نبه على ذلك بعض المتأخرين:

(فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ) بل ينوي، (وهو إما مستر) في عامله (وجوباً) [أي الفرق بينهما]<sup>(٥)</sup> وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر محله (ك) الضمير (المقدر في فعل أمر الواحد المذكور كاضرب وقم) ففي كل منهما يقدر<sup>(٦)</sup> ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوباً، وإما نحو ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤] فأنت<sup>(٧)</sup> تأكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر<sup>(٨)</sup> الواحدة والمثنى والمجموع فإنه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا، (و)<sup>(٩)</sup> كالمقدر (في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكور كتقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند

(١) في ب: أحدهما.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٦١/١.

(٣) في ب: كالصريح، ينظر: شرح الكافية للرضي ١٣/٢، شرح اللمحة البدرية ٢٩٧/١.

(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية ٦٨.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.ج.

(٦) في أ: مقدر.

(٧) في ب: فإنه.

(٨) في أ: الأمر، تحريف.

(٩) في ب: أو.

تقوم فإن استتاره جائز لا واجب، بخلاف مرفوع<sup>(١)</sup> المبدوء بثناء خطاب الواحدة أو الثنية أو الجمع فإنه يبرز<sup>(٢)</sup> [١٣٠] في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمين. (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً (كأقوم وأضرب، أو) في المضارع المبدوء بالنون) للمتكلم ومن معه، مذكراً كان أو مؤنثاً (كقوم ونضرب)، فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوباً، ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر.

(وإما مستتر) في عامله (جوازاً) وهو الذي يحل الظاهر محله (ك) الضمير (المقدر) في فعل الغائب أو الغائبة (نحو زيد يقوم وهند تقوم)، ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازاً لأنه يحل محله الظاهر. إذ لو قيل زيد يقوم أبوه، أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحاً. وقد يجب إبراز الضمير إذا جرى رافعه على غير من هو له، نحو غلام زيد يضربه هو إذا كانت الهاء للغلام، وظاهر عبارته كغيره جوازاً [أي رافع الضمير]<sup>(٣)</sup> أن يقال زيد<sup>(٤)</sup> قام هو على الفاعلية، وبه صرح البدر ابن مالك<sup>(٥)</sup> ونقل عن سيويه<sup>(٦)</sup> أيضاً. وقد خالف في ذلك ابن هشام<sup>(٧)</sup> فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام، وإنه لا يقال قام هو على الفاعلية، وكذا قال الرضي<sup>(٨)</sup> بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات، وما قالاه هو الموافق<sup>(٩)</sup> لقولهم أنه متى أمكن اتصال

(١) في أ: المرفوع، تحريف، مرفوع: ساقطة من ب.

(٢) في ب: برز.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ ج.

(٤) زيد: ساقط من أ.

(٥) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، ت ٦٨٦ هـ، ينظر: بغية الرعاة ١/٢٥٥، شذرات الذهب ٣٩/٥.

ينظر رأيه في شرح الألفية لابن النازم ٦٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٥/١.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/٦٤، شرح القطر ٦٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٣.

(٩) في أ: موافق.

الضمير لا يعدل إلى انفصاله .

(ولا يكون) الضمير (المستتر إلا ضمير رفع) لأنه لا يخلو (إما) أن يكون (فاعلاً أو نائب الفاعل)، والفاعل لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء من عامله، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل، بخلاف المنصوب والمجرور فإنهما فضلة يتم الكلام بدونهما، ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظاً يعبر به عنه، ولكن لضيق<sup>(١)</sup> العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليمياً للمبتدئين، وليس هو إياه على الحقيقة، (والبازر ما له صورة في اللفظ، وينقسم إلى متصل) بعامله وهو [٣٠ب] الأصل، (و) إلى (منفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال .

(فالم متصل هو الذي لا يفتح به النطق) أي لا يمكن الابتداء به<sup>(٢)</sup> في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل، لأن الافتتاح به ممكن عقلاً، (ولا يقع بعد) لفظ (إلا) في الاختيار، (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل، الأول مرفوع المحل، والثاني منصوبه، ولا يبدأ به الكلام ولا يقع بعد إلا اختياراً<sup>(٣)</sup> .

(والمنفصل هو) ما كان بخلافه، فهو (مما يفتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلظظ به على كلمة أخرى، (ويقع بعد إلا) اختياراً<sup>(٤)</sup> (نحو أن تقول) إذا ابتدأت به (أنا مؤمن، و) يستعمل بعد إلا نحو (ما قام إلا أنا) أو أنت أو هو .

(وينقسم) الضمير (المتصل إلى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل، (فالمرفوع) المتصل اثنا عشر ضميراً، اثنان للمتكلم (نحو ضربت) - بضم التاء - للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً. (وضربنا) - بسكون الباء -، ونا ضمير

(١) في أ: لتضيق .

(٢) به : ساقطة من ب .

(٣) ف أ : إلا بعد الاختيار

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٦٣/١ ، شرح ابن عقيل ٩٧/١ .

بارز للمتكلم رسن معه أو المعظم<sup>(١)</sup> نفسه، (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله، نحو (ضربت) - بفتح التاء - للمذكر المخاطب، (وضربت) - بكسرها - للمؤنث المخاطبة، (وضربتما) - بضمهما - للمثنى المخاطب، مذكراً كان<sup>(٢)</sup> أو مؤنثاً، والميم والألف علامة التثنية، (وضربتتم) - بضمهما - لجمع الذكور [المخاطبين والميم علامة لجمع الذكور]<sup>(٣)</sup>، (وضربتتن) - بضمهما - لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث، وبما قررناه علم أن التاء<sup>(٤)</sup> في الجميع هو الضمير، ولا يقع إلا فاعلاً أو نائباً عنه، (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً، نحو زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو، (و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير بارز متصل لمثناه، (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه. (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة<sup>(٥)</sup> الغائبة تقديره هي، والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث، (و) الهندان (ضربتا) [٣١أ] فالألف ضمير بارز لمثناه<sup>(٦)</sup>، والتاء علامة التأنيث، وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة، (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل لجمعهما، وظاهر عبارته أن<sup>(٧)</sup> الضمير في نحو ضرب وضربت ضمير متصل مع أنه مستتر، وهو مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو<sup>(٨)</sup> قسم المستتر، فكيف يكون قسم الشيء قسماً منه؟! .

(والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضاً، اثنان للمتكلم (نحو أكرمني) فالياء ضمير متصل للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً، (واكرمتا) - بفتح الميم - ونا ضمير

(١) في أ: معظم.

(٢) كان: ساقطة من ج.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط ب.

(٤) في أ: الثاني، تحريف.

(٥) في ب: لمؤنثة.

(٦) في أ ب: لمثناها.

(٧) أن: ساقطة من ب.

(٨) هو: ساقطة من أ.

متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم<sup>(١)</sup> نفسه، (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله، نحو (أكرمك) - بفتح الكاف - وهي ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب، (وأكرمك) - بكسرهما - للمؤنثة المخاطبة، (وأكرمكما) - بضمهما - للمثنى المخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، فالميم<sup>(٢)</sup> والألف علامة الشنية، (وأكرمكم) - بضمهما - لجمع الذكور المخاطبين، والميم علامة جمع الذكور<sup>(٣)</sup>، (وأكرمكن) - بضمهما - لجمع الإناث المخاطبات، والنون المشددة علامة جمع الإناث. (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً، نحو زيد (أكرمه) فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب، (و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة، (و) الزيدان (أكرمهما) - بضمهما - للمثنى الغائب، (و) الهندان (أكرمهما) - بضمهما - للمثنى المؤنث الغائب<sup>(٤)</sup> والميم والألف علامة الشنية، (و) الزيدون (أكرمهم) - بضمهما - لجمع الذكور الغائبين. والميم علامة لجمعهم<sup>(٥)</sup>، (و) الهندات (أكرمن) - بضمهما - لجمع الإناث الغائبات. والنون المشددة علامة جمعهم، وبما قررناه<sup>(٦)</sup> علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران، ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض.

(والمجرور) المتصل اثنا<sup>(٧)</sup> عشر أيضاً على التفصيل السابق ما هو للمتكلم، وما هو للمخاطب، وما هو للغائب ولفظ كل منها [٣١ب] (كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل، ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال:

(إلا أنه) أي الضمير المجرور (دخل عليه عامل الجر فتميز به)، ولا فرق في العامل بين أن يكون حرفاً (نحو مُرَّ بي ومُرَّ بنا) ومُرَّ بك

(١) في أ: للمعظم.

(٢) في ب: والميم.

(٣) في ب: الذكر، تحريف.

(٤) في ب: الغائبة.

(٥) في أ ب: جمعهم.

(٦) في أ: قرناه، تحريف، في ب: قررنا.

(٧) في أ: اثني، تحريف.



وبك<sup>(١)</sup> وبكما وبكم ويكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن، وهذا<sup>(٢)</sup> معنى قوله: (إلى آخره) أو اسماً نحو غلامي وغلانا وغلماك وغلماك وغلماكم وغلماكن وغلماهم وغلماهن.

(وينقسم) الضمير (المنفصل إلى) قسمين فقط، (مرفوع) المحل، (ومنصوب) المحل، ولا يكون منه<sup>(٣)</sup> مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور، (فالمرفوع اثنا عشرة<sup>(٤)</sup> كلمة وهي) كالمتصل ثلاثة أقسام، ما هو للمتكلم مذكراً أو مؤنثاً. وهو اثنان (أنا) في حال انفراده، (ونحن) في حال اشتراكه مع غيره، أو تعظيمه نفسه، وما هو للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله، (أنت) - بفتح التاء - للمذكر المفرد، (أنت) - بكسرهما - للمفردة المؤنثة، (وأنتما) - بضمهما - للمثنى مطلقاً، وبعدها ميم متحركة<sup>(٥)</sup> وبعدها ألف، (وأنتم) لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة، (وأنتن) - بضمهما - لجمع الإناث، وبعدها نون مشددة مفتوحة، (و) ما هو للغائب، وهو خمسة أيضاً باعتبار أحواله، (هو) للمفرد المذكر، (وهي) للمفردة المؤنثة، (وهما) للمثنى مطلقاً، (وهم) لجمع الذكور، (وهن) بالنون المشددة، لجمع الإناث، (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه في المبنى، إن مفرداً مذكراً فمفرد مذكر، وإن مفرداً مؤنثاً فمفرد مؤنث، وإن مثنى فمثنى وإن جمعاً فجمع، نحو ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾ النازعات: ٢٤ فأنا ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ، وريكم خبره، والكاف في محل جر بالإضافة، وتقول أنا قائم وأنا قائمة، ونحن قائمان ونحن قائمتان، ونحن قائمون إن عم التذكير أو غلب، فإن عم التأنيث قيل نحن [٣٢] قائمات. (و) قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع

(١) بك: ساقطة من ب.

(٢) ف أ: هذه، تحريف.

(٣) منه: ساقطة من ب.

(٤) في جميع النسخ: اثنا عشر، تحريف.

(٥) في أ: متحرك.

على أنه مبتدأ، والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو. (و) نحو ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فأنت ضمير منفصل بارز على أنه مبتدأ، ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، ونا مضاف إليه، (و) نحو ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١] فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ، وقدير خبره، وعلى كل شيء جار ومجرور مضاف إليه متعلق بالخبر.

(والمنصوب) المنفصل (اثنتا عشرة<sup>(١)</sup> كلمة وهي) ثلاثة أقسام أيضاً، ما هو للمتكلم مذكراً كان<sup>(٢)</sup> أو مؤنثاً، وهو اثنتان (إياي) في حال انفراده، (وإيانا) في حال اشتراكه مع غيره و<sup>(٣)</sup> تعظيمه نفسه. (و) ما هو للمخاطب، وهو خمسة باعتبار أحواله (إياك) - بفتح الكاف - خطاباً للمفرد المذكر، (وإياكِ) - بكسرها - خطاباً للمفردة المؤنثة، (وإياكما) - بضمها<sup>(٤)</sup> - خطاباً للمثنى مطلقاً. والميم والألف علامة التثنية، (وإياكم) - بضمها<sup>(٥)</sup> - خطاباً لجمع الذكور، والميم علامة الجمع، (وإياكن) خطاباً لجمع الإناث، والنون المشددة علامة جمعهن، (و) ما هو للغائب، وهو خمسة باعتبار أحواله أيضاً، (إياه) للغائب المذكر، (وإياها) للغائبة المؤنثة، (وإياهما) للغائب المثنى مطلقاً، والميم والألف علامة التثنية، (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين، والميم علامة الجمع، (وإياهن) لجمع الإناث الغائبات، والنون المشددة علامة جمعهن.

(فهذه الضمائر) المتصلة إذا وقعت في التركيب<sup>(٦)</sup> (لا تكون إلا مفعولاً به) والحكم في الإعراب لمحلها لما<sup>(٧)</sup> تقدم من أن الضمائر كلها مبنية، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾

(١) في جميع النسخ: اثنا عشر، تحريف.

(٢) كان: ساقطة من أ. ج.

(٣) في أ: أو.

(٤) بضمها: ساقطة من ب.

(٥) بضمها: ساقطة من ب.

(٦) في التركيب: ساقطة من أ.

(٧) في أ: كما.

فإياك<sup>(١)</sup> ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول مقدم، والكاف المتصلة به حرف خطاب، ونعبد فعل مضارع و<sup>(٢)</sup> فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، ونحو<sup>(٣)</sup> ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبا: ٤٠]، فإياكم في محل نصب على أنه مفعول مقدم ليعبدون، وجملة يعبدون من الفعل والفاعل في محل نصب على أنه خبر كان، واسمها الضمير المتصل بها.

وقد [٣٢ب] رتب المؤلف رحمه الله أنواع الضمير ترتيباً حسناً فإنه قدم ضمير المتكلم لأنه أعرف، واتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب، وآخر عنهما ضمير الغائب لأنه أخط منهما رتبة<sup>(٤)</sup> وقدم من كل نوع<sup>(٥)</sup> ما للمفرد على ما لغيره لأن المفرد سابق. تنبيه:

عُلم مما مر أن الضمائر البارزة ستون ضميراً، وذلك لأن الضمير البارز إما متصل أو منفصل، وكل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، فهذه ستة لكن المجرور لا يكون إلا متصلاً كما علم، فتصير خمسة، ولكل منها<sup>(٦)</sup> اثنتا<sup>(٧)</sup> عشرة كلمة وإذا ضربت خمسة في اثني<sup>(٨)</sup> عشر كان الحاصل ستين، وقد تقدمت أمثلتها، ويضم إليها ياء المخاطبة على مذهب سيويه<sup>(٩)</sup>، فيصير المجموع أحداً<sup>(١٠)</sup> وستين ضميراً،

(١) في ب: فإيا.

(٢) و: ساقطة من أ.

(٣) ونحو: ساقطة من ب.

(٤) في ب: مرتبة.

(٥) نوع: ساقطة من ب.

(٦) في أ: منهما، تحريف.

(٧) في جميع النسخ: اثنا عشر، تحريف.

(٨) في ب: اثنا، تحريف.

(٩) خلافاً للاخفش والمازني فعندهما حرف. ينظر: الكتاب ٥/١، الجني الداني ٢٠٥، مغني اللبيب ٤٨٧/١.

(١٠) في أ: إحدى، تحريف.

والقسمة العقلية تقتضي تسعين، لكن لا يلزم مجيء الاصطلاح<sup>(١)</sup> على مقتضى العقل.  
واعلم أن الضمير المتصل أصل الضمير المنفصل؛ لأن<sup>(٢)</sup> مبنى<sup>(٣)</sup> الضمير على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، (و) لهذا (متى) ما<sup>(٤)</sup> (أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً) بعامله (فلا يجوز أن يؤتى به منفصلاً) في الاختيار<sup>(٥)</sup>، (فلا يقال في قمت<sup>(٦)</sup> قام أنا) لإمكان قمت (ولا في أكرمك أكرم إياك) لإمكان أكرمك، وأما قوله:  
١٠- . . . . . قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ . . . . .<sup>(٧)</sup>  
فضرورة.

فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو لوقوعه بعد إلا، نحو ﴿أَلَّا نَعْبُدُوهُ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، تعين الانفصال (إلا أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ أو لا، (نحو) قولك الدرهم (سלنيه) وزيد ظننتك، أو يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى<sup>(٨)</sup> أخواتها تقدمه ضمير أو<sup>(٩)</sup> لا، (و) ذلك نحو<sup>(١٠)</sup> الصديق (كنته) وكانه زيد، (فيجوز) في الهاء من الأمثلة المذكورة (الفصل أيضاً) مع إمكان اتصالها (نحو سلني إياه)، وظننتك إياه، (وكننت إياه)، وكان إياه زيد،

(١) في ب: الاصطلاح.

(٢) في ج: لانه.

(٣) في أ: من بنا، تحريف.

(٤) ما: ساقطة من ب ج.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦٥، شرح الاشموني ١/ ٩٢، همع الهوامع ١/ ٢١٧.

(٦) قمت :: ساقطة من ب.

(٧) البيت بتمامه «بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير».

قاله الفرزدق، ورواية الديوان «بالدهر الدهارير»، وهو من البسيط، ينظر: شرح الديوان ١/ ٢٦٤.

(٨) في أ: أحد، تحريف.

(٩) في أ: أم.

(١٠) نحو: ساقطة من ب.

وهو<sup>(١)</sup> أرجح من الاتصال<sup>(٢)</sup> عند الجمهور<sup>(٣)</sup> [١٣٣] إذا كان العامل ناسخاً ومرجوح إذا كان غيره، وعند جماعة<sup>(٤)</sup> الوصل أرجح مطلقاً، وكلاهما وارد، ومن<sup>(٥)</sup> ورود الوصل<sup>(٦)</sup> قوله تعالى ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ونحو:

١١- بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بِرِّ إِخَالِكُكَ<sup>(٧)</sup>.

وفي الحديث<sup>(٨)</sup> «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»<sup>(٩)</sup>، ومن ورود الفصل قوله عليه السلام والصلاة<sup>(١٠)</sup> «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ»، وقول الشاعر:

١٢- أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) في ب: فهو.  
 (٢) في ب: اتصال، تحريف.  
 (٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٨١، ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٠، أوضح المسالك ١/ ٧١.  
 (٤) وفقاً لابن مالك وابن الطراوة، وصححه ابن الناظم. ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٧١، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣١، شرح ابن الناظم ٦٣، ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٠.  
 (٥) في ب: فمن.  
 (٦) في أ: الأصل، تحريف.  
 (٧) وعجزه «إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً»، لم أقف على قائله، وهو من البسيط.  
 أوضح المسالك ١/ ٧٢، شرح الأشموني ١/ ١١٩، شرح التصريح ١/ ١٠٨.  
 (٨) هو جزء من حديث طويل، صحيح مسلم ٤/ ٢٢٤٤، سنن الترمذي ٤/ ٥١٩.  
 (٩) في أ: فلا.  
 (١٠) الصلاة: ساقطة من ب ج. لم أقف عليه فيما تيسر من كتب الحديث، ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩، شواهد التوضيح والتصحيح ٨٢.  
 (١١) البيت بتمامه «أخي حسبتك إياه، وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والأحن». قاله عمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل، شرح الديوان ٨٦.  
 في حاشية ب: «تمام البيت: أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والأحن».

وقوله:

١٣ - لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدُنَا<sup>(١)</sup>.

(والفاظ الضمائر كلها) متصلها ومتفصلها (مبنية)، والحكم في الإعراب لمحلها،  
وتقدم سبب بنائها، وقوله: (لا يظهر فيها إعراب) مستغنى عنه، بل من المعربات ما لا  
يظهر فيه إعراب ومع ذلك ليس مبنياً.

(١) في حاشية ب: «عن العهد والإنسان قد يتغير».

وعجزه «عن العهد، والإنسان قد يتغير»، قاله عمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل، شرح  
الديوان ٨٦.

## العلم

(فصل) في بيان العلم - بفتح العين واللام<sup>(١)</sup>، قيل<sup>(٢)</sup> أنه مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه، أو لأن غالب مسمياته أولو العلم، وقيل: من العلامة لأنه علامة على مسماه.

(العلم) باعتبار تشخص مسماه وعلمه، (نوعان): إما علم (شخصي)<sup>(٣)</sup> وهو ما أي اسم (وضع لشيء بعينه) أي لشيء معين (لا يتناول غيره)، أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له فما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة، وقوله: (بعينه)، مخرج للنكرة، وقوله: (لا يتناول غيره)، مخرج لبقية المعارف فإنها<sup>(٤)</sup> متناولة لأمر متعددة بوضع واحد، كما بيئته في شرح القطر<sup>(٥)</sup>، ودخل في التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنين فأكثر لأنه وإن تناول غيره لكنه ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة، وكذا ما صار علماً بالغلبة كابن عمر لأنه كالموضوع لتعيين<sup>(٦)</sup> مسماه في اختصاصه به، فغلبة<sup>(٧)</sup> الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ثم مسمى هذا العلم، قد يكون من أولي العلم من المذكورين، (كزيد) وجعفر،

(١) ينظر: اللسان مادة «علم».

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٠.

(٣) في ب: شخص.

(٤) في أ: لأنها.

(٥) ينظر: مجيب الندا ١٠٨، في ب: القصر، تحريف.

في حاشية جد: «قال في شرح القطر: فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل فيه صار جزئياً، ولم يشاركه أحد فيما أسند إليه واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، فإذا استعملت في واحد لم يشاركه فيما أسند إليه أجل، وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة، فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه، وهذا معنى قولهم: إنها كليات وضعا جزئيات استعمالاً. انتهى».

(٦) في ب: لتعين.

(٧) في أ: فغلبت، تحريف.

ومن الإناث كعائشة (وفاطمة)، وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكة)، ومن الإبل، نحو<sup>(١)</sup> (شديم)<sup>(٢)</sup> جمل<sup>(٣)</sup> كان للنعمان بن المنذر<sup>(٤)</sup>، وإليه تنسب الإبل الشدقمية، ومن القبائل كثقيف (وقرن)، ومن الخيل (كلاحق)، ومن<sup>(٥)</sup> البغال (كدل)، والحمير كيعفور، والبقر كعرار، والغنم كهيلة [٣٣ب] والكلاب كواشق.

(و) إما (علم جنسي وهو ما) أي الاسم (وضع لجنس من الأجناس)، أي<sup>(٦)</sup> لحقيقته من الحقائق من حيث هي هي<sup>(٧)</sup>، (كأسامة) فإنه علم وضع (للأسد) أي لحقيقته أي<sup>(٨)</sup> الأسدية<sup>(٩)</sup> المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، بل هي موجودة في النفس، (و) كذا حال (ثعالة للثعلب) أي<sup>(١٠)</sup> لحقيقته الذهنية، ويكنى بأبي الحصين<sup>(١١)</sup>، (وذألة) - بالذال المعجمة ثم الهمزة - (للذئب)، أي لحقيقته الذهنية، ويكنى بأبي جعدة، (و) علم الجنس (هو في المعنى) باعتبار ما صدق فإنه (ك) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا إن<sup>(١٢)</sup> النكرة موضوعة للحقيقة أيضاً أو لفرد خارجي من أفراد الماهية شائعاً فيها، (لأنه شائع في جنسه) لا يختص بواحد<sup>(١٣)</sup> دون

(١) نحو: ساقطة من أ.

(٢) في أ: كشديم.

(٣) جمل: ساقطة من ب جـ.

(٤) هو النعمان بن المنذر من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، ت في نحو ١٥ ق هـ. ينظر: الكامل في التاريخ ١/ ١٧١، تاريخ ابن خلدون ٢/ ٢٦٥.

(٥) من: ساقطة من ب جـ.

(٦) أي: ساقطة من ب.

(٧) هي: ساقطة من أب.

(٨) أي: ساقطة من أ.

(٩) في أ: الأسد هدية، تحريف.

(١٠) أي: ساقطة من أ.

(١١) في أ: حصين.

(١٢) ان: ساقطة من ب.

(١٣) في أ: به واحد.



آخر<sup>(١)</sup>، كما أن النكرة كرجل كذلك، (فتقول) أنت (لكل أسد رأيت هذا أسامة مقبلاً) فكل أسد يصدق<sup>(٢)</sup> عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة، وكل ذئب يصدق عليه ذالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها.

واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة، وإنما سمي<sup>(٣)</sup> علماً لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال؛ لأنه يمنع من دخول أل عليه ومن الإضافة ومن الصرف إذا انضم إليه علة من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة، فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه الحق به. ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسد معاملة النكرة تدل على افتراق<sup>(٤)</sup> مدلولهما، ولهذا قيل إن التحقيق أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة [الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلاً وعلم الجنس موضوع للحقيقة]<sup>(٥)</sup> باعتبار<sup>(٦)</sup> حضورها الذهني الذي هو نوع<sup>(٧)</sup> تشخص<sup>(٨)</sup> لها مع قطع النظر عن أفرادها، ومثله اسم الجنس المعروف بأل، إلا أن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالأداة.

(وينقسم العلم أيضاً) من حيث هو (إلى اسم) خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف [٣٤] عليه (من)<sup>(٩)</sup> كنية ولقب، فالاسم كما مثلنا<sup>(١٠)</sup> فيما مر (كزيد) علم شخصي، (وأسامة) علم جنسي، (والكنية) هي (ما) أي مركب (صدر بأب أو أم)

(١) في أ: واحد.

(٢) في أ: يطلق.

(٣) في أ: سميت.

(٤) في أ: افتراق، تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) في أ: باعتبارها.

(٧) نوع: ساقطة من ب.

(٨) في أ: لشخص.

(٩) من: ساقطة من أ.

(١٠) في أ: قلنا.

سواء كان المكنى بها علماً شخصياً (كأبي بكر وأم كلثوم)، أو جنسياً كأبي الحصين للثعلب (وأبي الحارث للأسد وأم عريط للعقرب<sup>(١)</sup>). واللقب ما أشعر برفعة مسماه أي بمدحه (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>، (أو ضعته) - بفتح الضاد المعجمة<sup>(٣)</sup> - أي ذمه، والضععة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وأنف الناقة<sup>(٤)</sup>)، وإنما قال كغيره (أشعر) دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبراً معنى المدح أو الذم لا لهما معاً ولا للمعنى<sup>(٥)</sup> المذكور، واستفيد من تمثيله أن اللقب يكون مفرداً أو مركباً.

(وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب عنه في الألفصح<sup>(٦)</sup>، نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) لثلاث تضييع فائدة<sup>(٧)</sup> الاسم لو ذكر قبله، لأن في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.

(ويكون اللقب) إذا آخر (تابعاً للاسم في إعرابه) بدلاً أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبدالله عفيف الدين أم<sup>(٨)</sup> مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة، (إلا إذا كانا مفردين فتجب) عند جمهور البصريين<sup>(٩)</sup> (إضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو) قولك جاء (سعيد كرز) بإضافة سعيد إلى كرز، وكان القياس امتناعها لأن

(١) ينظر: أوضح المسالك ٩٠/١، شرح التصريح ١١٤/١.

(٢) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، اشتهر بعلمه وورعه، ت ٩٤هـ على الصحيح. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٦/٤، العبر ١١١/١.

(٣) المعجمة: ساقطة من أ.

(٤) ينظر / أوضح المسالك ٩٠/١، شرح ابن عقيل ١١٩/١.

(٥) في أ: لمعنى.

(٦) في أ: الأصح. ينظر: شرح ابن الناظم ٧٣، شرح الكافية للرضي ١٣٩/٢، ارتشاف الضرب ٤٩٨/١.

(٧) في أ: فائدته، تحريف.

(٨) في ب ج: أو.

(٩) والكوفيون يجيزون الوجهين الإتيان والإضافة. ينظر: الكتاب ٤٩/٢، المقتضب ١٦/٤، شرح الكافية الشافية ٢٥٠/١.

مسمى الأول والثاني واحدًا، إلا أنهم إذا أضافوا يؤولون<sup>(١)</sup> الأول بالمسمى والثاني بالاسم. و<sup>(٢)</sup> جوز<sup>(٣)</sup> ابن هشام<sup>(٤)</sup> وغيره من المحققين<sup>(٥)</sup> الإتيان أيضاً في المفردين. ومن أوجب الإضافة فيهما أخذاً<sup>(٦)</sup> من اقتصار سيوبه<sup>(٧)</sup> على ذكرها، فقد رد عليه بأن سيوبه إنما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الأصل فيتوهم<sup>(٨)</sup> امتناعها فأراد أن ينص على جوازها، ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها<sup>(٩)</sup> الذي هو الأصل، وكما يجوز الإتيان فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف [٣٤ب] أو بالنصب مفعولاً لفعل محذوف<sup>(١٠)</sup>، وإذا كانا غير مفردين امتنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرهما، (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) إذا اجتمعا<sup>(١١)</sup>، نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب)، كذلك نحو قال أبو بكر عتيق، فأنت في الخيار<sup>(١٢)</sup> في تقديم أحدهما على صاحبه ويليهِ الآخر معرباً بإعرابه<sup>(١٣)</sup>، وإن كانت عبارة الألفية<sup>(١٤)</sup> توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية، وإذا اجتمعت الثلاثة<sup>(١٥)</sup> وقدمت الكنية على الاسم ثم

(١) في جـ: بأولون، تحريف.

(٢) و: ساقطة من جـ.

(٣) في أ: جواز.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٩٤/١، شرح الشذور ١٣٩، شرح القطر ٩٨، الجامع الصغير ٢٥.

(٥) في ب: المختلفين.

(٦) في أ: أخذ.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٩/٢.

(٨) في أ: فتوهم.

(٩) في جـ: غيره.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٣، أوضح المسالك ٩٤/١، شرح الأشموني ١٢٢/١، شرح التصريح ٢٢/١.

(١١) في ب: اجتمع.

(١٢) في ب: الأخيار، تحريف.

(١٣) في ب: إعرابه.

(١٤) ينظر: الألفية ٣٢١، حيث قال ابن مالك: «واسما أتى وكنية ولقباً وأخرن ذا إن سواء صحبا».

(١٥) في أ: الثلاث.

جاء باللقب، نحو قال أبو بكر سعيد عتيق: فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية<sup>(١)</sup> كما يؤخذ من كلامهم.

(وينقسم العلم أيضاً إلى مفرد) عن التركيب، (و) إلى (مركب، فالمفرد كزيد وهند، والمركب ثلاثة أقسام) لأنه إما (مركب إضافي) وهو الغالب في الأعلام المركبة وضابطه: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التثنية مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فإنها مضافة كابي قحافة وأم كلثوم، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة، وإنما أعرب بإعرابين وإذا كان كلمة نظراً إلى أصله.

(و) اما (مركب مزجي) وضابطه: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (كعبلبك وحضرموت)، وحكمه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، ما لم يكن الثاني كلمة فيه، فإن كان كنفطويه (وسيبويه) بني على أفصح اللغتين<sup>(٢)</sup>، وإن كان آخر الأول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعدي كرب، وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر إذا سمي به فيبقى على<sup>(٣)</sup> ما كان عليه، أو يعرب إعراب<sup>(٤)</sup> ما لا ينصرف.

(و) أما (مركب إسنادي) وضابطه: كل كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى (كبرق نحره) - بفتح الراء - (وشاب قرناها)، وحكمه<sup>(٥)</sup> الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية، ويدل على ذلك قوله:

١٤- نبئت<sup>(٦)</sup> أخوالي بني يزيد.

برفع يزيد.

(١) في حاشية ج: «قال ابن مالك: وأخرن ذا إن سواء صحبا، قال ابنه: «وإذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب» انتهى».

(٢) في أ: اللغتان، تحريف، في ب: اللغات. ينظر: الكتاب ٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٧٣/١، ارتشاف الضرب ١/٤٩٧.

(٣) على: ساقطة من أ.

(٤) في أ: إعراب.

(٥) في ب: حكم.

(٦) بمعنى أخبرت: ساقطة من ب ج.

وعجزه «ظلماً علينا لهم فديد». قاله رؤبة بن العجاج، وهو من الوافر، ملحقات ديوانه ١٧٢.

## اسم الإشارة

(فصل) في بيان أسماء الإشارة، وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحتها للإشارة بها إلى كل جنس وإلى أشخاص كل جنس و<sup>(١)</sup> نوع، نحو هذا [أ٣٥] حيوان وهذا جماد<sup>(٢)</sup> وهذا فرس وهذا رجل، (اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه) أي<sup>(٣)</sup> لمسمى مع الإشارة إليه كقولك هذا مشيراً إلى<sup>(٤)</sup> زيد، فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات.

واعلم أن الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من<sup>(٥)</sup> هي له خمسة، وإن تعددت ألفاظ بعضها، وكان القياس أن تكون ستة، ثلاثة للمذكر المفرد<sup>(٦)</sup> ولمشاء وجميعه<sup>(٧)</sup>، وثلاثة للمؤنث كذلك، لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث، وإن فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضمائر<sup>(٨)</sup>، وقد أشار إلى الأقسام المذكورة بقوله:

(وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) من أي جنس كان، (وذو) - بإسكان الهاء - وبالاختلاس (وتى وته) - بإسكان الهاء - وبالاختلاس، (وتا) يشار بكل منها<sup>(٩)</sup> (للمفردة المؤنثة)، قيل: والأصل في لغات المفردة<sup>(١٠)</sup> المؤنثة تا لأنه لم يش<sup>(١١)</sup>

(١) جنس و: ساقطة من ب جـ.

(٢) في ب: حمار.

(٣) أي: ساقطة من ب.

(٤) في ب: إليه.

(٥) في ب: ما.

(٦) في ب: للمذكر.

(٧) في جـ: وجميعه.

(٨) في ب: الضمير.

(٩) في أ: منهما، تحريف.

(١٠) في أ: للمفردة.

(١١) في أ: يشى، تحريف.

منها<sup>(١)</sup> إلا هي، وقيل: ذي لكونها بإزاء المذكر، (وذاً للمثنى المذكر) جيء به (في حالة<sup>(٢)</sup> الرفع) على صورة المثنى المرفوع. (وذنين) جيء به (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور كذلك، (وتان للمثنى المؤنث) جيء به (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك. وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم<sup>(٣)</sup> فزعم أنهما معربان إعراب المثنى، بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ووقعهما على صورة المعرب اتفاقي، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل.

(وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً) عاقلاً أو غيره (أولاء) حال كونه (بالمد) أي - بهمزة مكسورة - في آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أي بلا همزة في آخره (عند التميميين) نحو جاء أولاء القوم وأولاء<sup>(٤)</sup> بناتي<sup>(٥)</sup>. وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء.

(ويجوز دخولها التنبيه) بألف غير مهموزة<sup>(٦)</sup> (على) أوائل (أسماء الإشارة) لتنبيه المخاطب على ما يلقي إليه وإزالة الغفلة (نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء). والقصد من تعداد هذه الأمثلة أنه يستوي [٣٥ب] في ذلك المفرد المذكر<sup>(٧)</sup> والمؤنث والمثنى والجمع. وهذه الأمثلة المتقدمة في المشار إليه إذا كان قريباً.

(وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقت) آخر (اسم الإشارة) وجوباً (كاف حرفية) لتدل على بعد المشار إليه. وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالباً (بحسب المخاطب) لتدل على حال من تخاطبه من أفراد وتثنية وجمع و<sup>(٨)</sup> تذكير وتأنث،

(١) في أ: منهما، تحريف.

(٢) في أ: حال.

(٣) هو ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧١/١، شرح الكافية للرضي ٣١/٢.

(٤) في ب: أولي، تحريف.

(٥) ينظر: المتقضب ٢٧٨/٤، شرح الكافية الشافية ٣١٥/١، ارتشاف الضرب ٢٥٦/١.

(٦) في أ: مهموز.

(٧) في ب: المفرد والمذكر.

(٨) و: ساقطة من ب.

فتفتح للمخاطب (نحو ذاك) فيعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمذكره<sup>(١)</sup>،  
 (و) تتصل بها علامة التثنية والجمعين نحو (ذاكما) فتعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر  
 والخطاب لمثنى، (و) إذا قيل (ذاكم) تصير الإشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور،  
 (أو)<sup>(٢)</sup> قيل (ذاكن) تكون الإشارة بحالها أيضاً والخطاب لجمع الإناث، وإذا قيل  
 ذاك تكون الإشارة إلى المثنى المذكر<sup>(٣)</sup> والخطاب لمفرد مذكر، أو قيل تاك - بفتح  
 الكاف - تكون الإشارة إلى مفرد مؤنث والخطاب بحاله<sup>(٤)</sup>، وإنما كانت هذه الكاف  
 حرفاً لأنها لو كانت اسماً لكان لها محل من الإعراب. واللازم متفٍ لانتهاء العوامل.  
 (ويجوز) لك مع إلحاق الكاف (نحو ذلك)<sup>(٥)</sup> قبلها لام) زيادة في البعد إذا كان  
 المشار إليه مفرداً ولم تدخل عليه ها التنبيه كما أشار إليه بقوله:

(نحو ذلك) - بفتح الكاف -، (وذلك) - بكسرها -، (وذلكما وذلكن وذلكن ولا  
 يدخل<sup>(٦)</sup> اللام في) اسم الإشارة إذا كان على صورة (المثنى)، فلا يقال ذانلكما  
 وتانلكما<sup>(٧)</sup>، (ولا) إذا كان (في) صورة (الجمع في لغة من مده) فلا يقال أولاء لك،  
 وأما من قصره، فمنهم من لا يأتي باللام<sup>(٨)</sup> أيضاً، ومنهم من يأتي بها<sup>(٩)</sup>. (وإنما تدخل  
 فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك، و) [كما لا تدخل اللام في المثنى  
 والجمع كذلك لا تدخل على اسم الإشارة المفرد إذا تقدمته ها التنبيه، وإنما<sup>(١٠)</sup>] <sup>(١١)</sup>

(١) في أ: أن الإشارة والخطاب إلى مذكر مفرد.

(٢) في ب: و.

(٣) في أ: مثنى مذكر.

(٤) في أ: بحالها.

(٥) نحو ذلك: ساقطة من أب.

(٦) في أ، ب: تدخل.

(٧) في أ: ولا تانلكما، تحريف.

(٨) في ب: اللام.

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٨، ارتشاف الضرب ١/٥٠٧، شرح التصريح ١/١٢٧.

(١٠) في ب: كذا.

(١١) مابين المعقوفين ساقط من ب.

تدخل [فيه حالة البعد الكاف، (نحو هذا فيقال فيه)<sup>(١)</sup> حالة البعد هناك] لا هذالك<sup>(٢)</sup>.  
 وظاهر كلامه يقتضي أنه ليس للإشارة إلا مرتبتان قري وبعدى، وهي طريقة ابن  
 مالك<sup>(٣)</sup> ومن تبعه، لكن الجمهور<sup>(٤)</sup> على أن له ثلاث<sup>(٥)</sup> مراتب قري وهي المجردة  
 من اللام والكاف<sup>(٦)</sup> نحو ذا وذان وأولاء بالمد والقصر، وهي المقرونة [٣٦] بهما  
 في غير المثني، وبالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذاك - بتشديد النون -  
 وأولئك مع القصر<sup>(٧)</sup>. ووسطى<sup>(٨)</sup> وهي التي بالكاف وحدها. لأن زيادة الحرف تشعر  
 بزيادة المسافة نحو ذاك وذاك - بتخفيف النون -، وما تقدم من أسماء الإشارة يشار به  
 إلى المكان وغيره.

(و) قد أشار إلى ما يشار به إلى المكان فقط بقوله: (يشار إلى المكان القريب)  
 بلفظين (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه، (أو هاهنا) مقرونة بها<sup>(٩)</sup>  
 (نحو ﴿إِنَّا هَهُنَا قَعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤])، و يشار (إلى المكان البعيد) بالفاظ  
 (بهناك) بالكاف وحدها من غير ها التنبيه أو ها هناك بالكاف مع الهاء، أو هنالك  
 بالكاف واللام، (أو هُنا) - بفتح الهاء وتشديد النون - (أو هُنا) بكسرها وتشديد  
 النون. (أو ثم) - بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم - ولا تلحقها كاف ولا لام نحو  
 ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] وهي ملازمة للظرفية أو شبهها وإذا قلنا بمذهب  
 الجمهور أن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى  
 البعيد بهنالك وأخواته.

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
- (٢) لا هذالك: ساقطة من ب ج.
- (٣) ينظر: التسهيل ٤٠، شرح العمدة ١٥٠، شرح الكافية الشافية ٣١٦/١.
- (٤) في أ: الجمهوري، تحريف. ينظر: شرح التسهيل ٢٦٨/١، ارتشاف الضرب ٥٠٦/١، همع الهوامع ٢٦١/١.
- (٥) في أب: ثلاثة، تحريف.
- (٦) في أ: الكاف واللام.
- (٧) في ب: القصير، تحريف.
- (٨) في أ: وسط.
- (٩) بها: ساقطة من ب.



## الاسم الموصول

(فصل) في بيان [الاسم<sup>(١)</sup> الموصول وصلته]<sup>(٢)</sup>. (الاسم<sup>(٣)</sup> الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (إلى صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالباً بخلاف الموصول الحرفي. فإنه وإن افتقر إلى صلة لا يحتاج إلى عائد (وهو ضربان: نص) في معناه لا يتجاوزه<sup>(٤)</sup> إلى غيره، (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد، وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره إلى صلة وعائد.

(فالنص<sup>(٥)</sup> ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للمفرد المذكر العاقل) وغيره. ولو قال العالم لكان أولى، (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها، (واللذان للمثنى المذكر واللذان للمثنى المؤنث) وضعا (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع. (واللذين واللتين) - بالياء المفتوح<sup>(٦)</sup> ما قبلها - وضعا (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور، والكلام فيهما كالكلام في ذان وتان وقد تقدم، ويجوز فيهما إثبات النون مخففة ومشددة [٣٦ب] وحذفها والأصل التخفيف والثبوت<sup>(٧)</sup>، (والألى)

(١) في أ: اسم، تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج.

(٣) الاسم: ساقطة من ب.

(٤) في أ: يتجاوز.

(٥) في أ: والنص.

(٦) في أ: المفتوحة.

(٧) ينظر: قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧١: «وليس في هذه الموصولات الواقعة على

المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع إلا الذي والتي، فتقول في تثنية الذي: اللذان في الرفع واللذين في النصب والخفض، وإن شئت شددت النون فقلت اللذان واللذين، وقد قرئ [واللذان يأتيانها منكم] بتشديد النون، وإن شئت حذفته النون تخفيفاً فقلت: لذا والذي وعليه:

أبني كليب إن عمي لذا قتل الملوك وفككا الأغلالا

ومثل ذلك تقول في تثنية التي، تقول في الرفع اللتان وفي النصب والخفض اللتين.

مقصوراً ويكتب<sup>(١)</sup> بغير واو وقد يمد<sup>(٢)</sup>. (والذين بالياء) يستعمل (مطلقاً) أي رفعاً وجرأً ونصباً<sup>(٣)</sup>، وكل منهما (لجمع المذكر العاقل)، وقد يستعمل الألى لغيره. (وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع) والذين بالياء في حالتي<sup>(٤)</sup> النصب والجر<sup>(٥)</sup>، كقوله:

#### ١٥- نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ<sup>(٦)</sup>.

وهي<sup>(٧)</sup> لغة عقيل أو هذيل، وعلى هذه اللغة يكون معرباً ويكتب بلامين، بخلافه<sup>(٨)</sup> في لغة من الزمه الياء مطلقاً<sup>(٩)</sup>. (واللائي واللاتي ويقال اللواتي أيضاً)، وكل منهما<sup>(١٠)</sup> (لجمع المؤنث، وقد تحذف يائها) اجتزاءً بالكسرة فيقال اللاء واللات واللواتي<sup>(١١)</sup>، مثال استعمال الذي للعالم المتزه عن الذكورة والأنوثة نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ [الزمر: ٧٤]، والتي للمفردة المؤنثة ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، واللذان رفعاً نحو ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، والذين نصباً نحو ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، والذين جراً نحو ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، واللائي واللاتي رفعاً

(١) في أ: تكتب.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٧٧، أوضح المسالك ١/١٠١.

(٣) في ب: نصباً وجرأً.

(٤) في أب: حالة.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٧٢، مغني اللبيب ٢/٥٣٥.

(٦) وعجزه «يوم النخيل غارة ملحاحا»، وهو من الرجز، ينسب إلى ليلي الأخيلية ديوانها ٦١، وينسب إلى رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢.

في حاشية أ: «يوم النخيل غارة ملحاحا».

(٧) في ب: هو.

(٨) بخلافه: ساقطة من أ.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٧٢، أوضح المسالك ١/١٠١.

(١٠) في أ ج: ممنهما، تحريف.

(١١) في أ: اللاني واللاتي واللواتي من استعمال.

نحو ﴿وَالَّتِي يَلْسَنَ مِنَ الْمَجِيزِ﴾ [الطلاق: ٤]، ونحو ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَجْشَةَ﴾ [النساء: ١٥].

(و) أما الموصول (المشترك) بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما فهو (سنة الألفاظ) هي (من وما وأي وأل وذو وذا فهذه) الألفاظ (الستة) أي كل منها<sup>(١)</sup> (يطلق<sup>(٢)</sup> على) كل من (المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث). وكل<sup>(٣)</sup> لفظ منها يأتي لمعان ستة، ولكل منها كلام<sup>(٤)</sup> يخصه، (ويستعمل من) في أصل الوضع (للعاقل) الأولى للعالم. (وما) في أصل وضعها (لغير العاقل) والأحسن<sup>(٥)</sup> لغيره، (تقول في من) إذا استعملتها بمعنى الجميع (يعجبني من جاءك) أي الذي جاءك<sup>(٦)</sup>، (ومن جاءتك) أي التي جاءتك. (ومن جاءك) أي اللذان جاءك، (ومن جاءتك) أي اللتان جاءتاك (ومن جاءوك) أي الذين جاءوك، (ومن جئتك) أي اللاتي جئتكن. (وتقول فيما) بمعنى الجميع<sup>(٧)</sup> (جواباً لمن قال) لك (اشتريت حميراً أو أتاناً أو حمارين أو أتانين أو حمراً) - بضم الحاء والميم - (أو أتاناً - بضم الهمزة [٣٧] والتاء المثناة فوق - (يعجبني ما اشتريته) أي الذي اشتريته، (وما اشتريتها) أي التي<sup>(٨)</sup> اشتريتها، (وما اشتريتهما) أي اللذان أو اللتان اشتريتهما، (وما اشتريتهم) أي الذين اشتريتهم. وفيه استعمال هم لغير العاقل. (وما اشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن.

(١) في أ: منهما، تحريف.

(٢) في أ: تطلق.

(٣) في أ: فكل.

(٤) منهما كلام: ساقطة من ب.

(٥) في ب ج: الأحسن.

(٦) أي الذي جاءك: ساقطة من ب.

(٧) في أ: الجمع.

(٨) في أ: اللتي، تحريف.

(وقد يعكس<sup>(١)</sup> ذلك<sup>(٢)</sup>) الأصل في من وما (فتستعمل من) على خلاف الأصل (لغير العاقل) إذا نزل منزلته، كقوله:

١٦- أُسْرِبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يَبْعِرُ جَنَاحَهُ؟<sup>(٣)</sup>.

أو اقترن به في عموم فُضِّلَ بمن - بفتح الميم - نحو ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] لا قترانها بالعاقل في عموم كل دابة. (وتستعمل ما) على خلاف الأصل للعاقل نحو ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِكَ﴾ [ص: ٧٥]، وقد تستعمل له مع غيره نحو ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١] فإنه يشمل العاقل وغيره. والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز.

(و) الألفاظ (الأربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في أي) أي بمعنى الجميع (يعبني أي قام) أي الذي قام، (وأي قامت) أي التي<sup>(٤)</sup> قامت، (وأي قاما) أي اللذان قاما، (وأي قامتا) أي اللتان قامتا، (وأي قاموا) أي الذين<sup>(٥)</sup> قاموا، (وأي قمن) أي اللاتي قمن. (وسواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً) لا يعقل. نعم، أي قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل.

(وأما أل فتكون<sup>(٦)</sup> اسماً موصولاً) بمعنى الجميع (إذا دخلت على اسم الفاعل

(١) في ب: يعسكن، تحريف.

(٢) في ب: ذاك.

(٣) وعجزه «علي إلى من قد هويت أطيرو». قاله العباس بن الأحنف، وهو من الطويل.

وررواية الديوان «هل من معير»، ينظر: ديوانه ١٦٨.

في حاشية أ: «علي إلى من قد هويت أطيرو».

(٤) في أ: اللتي، تحريف.

(٥) في أ: اللذين، تحريف.

(٦) في ب: فإنما تكون.

واسم المفعول) مراداً به الحدث، فالأول (كالضارب و) الثاني (كالمضروب). واختصت بذلك عن سائر الموصولات لأنها تشبه أل التي<sup>(١)</sup> للتعريف صورة، وهي لا تدخل إلا على المفرد، فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجملة التي<sup>(٢)</sup> تكون صلة للموصول، فسبكوا منها مفرداً لتدخل<sup>(٣)</sup> عليه، ويلزم أن تكون تلك<sup>(٤)</sup> الجملة فعلية ليتمكن سبك المفرد منهما وهو اسم المفعول أو الفاعل<sup>(٥)</sup>، وهو في المعنى جملة فعلية خبرية فإن الضارب معناه [٣٧ب] (أي الذي ضرب، و) المضروب معناه أي (الذي ضرب) - بضم الضاد وكسر الراء - (ونحوه)، أي ما ذكر من الضارب والمضروب، فنحو الضارب ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨] مما صلته اسم فاعل، (و) نحو المضروب قوله تعالى ﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ﴾ وَالْبَحْرَ الْمَسْجُورَ ﴿الطور: ٥-٦﴾ مما صلته اسم مفعول. واقتصراره على ما ذكر ظاهر في أن أل الداخلة على الصفة<sup>(٦)</sup> المشبهة بالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف، وهو ما صححه في المغني<sup>(٧)</sup>.

(وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر<sup>(٨)</sup> وفروعه (فخاصة بلغة طي) قبيلة من العرب (تقول) فيها بمعنى الجميع (جاءني ذو قام) أي الذي قام، (وذو قامت) أي التي قامت، (وذو قاما) أي اللذان قاما، (وذو قامتا) أي اللتان قامتا، (وذو قاموا) أي الذين قاموا، (وذو قمن) أي اللاتي قمن، سواء كان القائم عاقلاً أو غيره، قال شاعرهم<sup>(٩)</sup>:

(١) في أ: اللتي، تحريف.

(٢) في أ: اللتي، تحريف.

(٣) في أ: لتدخل، تحريف.

(٤) تلك: ساقطة من ب ج.

(٥) في أ: اسم الفاعل واسم المفعول.

(٦) في أ: صفة.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧١.

(٨) في ج: المذكور.

(٩) في حاشية أ: «وقبله فإن الماء ماء أبي وجدي».

## ١٧- وَبَثَرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(١)</sup>.

أي بَثَرِي التي حفرتها والتي طويتها، والمشهور عنهم أفرادها وتذكيرها وبنائها، قد يعرب إعراب ذو بمعنى صاحب، وخصه بعضهم<sup>(٢)</sup> بحالة الجر وقوفاً على السماع، وقد يؤنث ويشنى ويجمع<sup>(٣)</sup>، ولك أن تقول ما وجه إعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض؟!.

(وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون للإشارة، وقد تجرد عن معنى الإشارة وتستعمل موصولاً بمعنى الجميع، وإذا عرفت ذلك، (فشرط كونها موصولاً) امران:

(أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) [باتفاق من البصريين<sup>(٤)</sup>]، (نحو) ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾<sup>(٥)</sup> مَاذَا يُنْفِقُونَ<sup>(٦)</sup> [البقرة: ٢١٥] أي ما الذي ينفقون، (أو من الاستفهامية) على الأصح عندهم، (نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك، لأن كلا منهما للاستفهام، فإن لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم إشارة، كقوله:

## ١٨- أَمَنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ<sup>(٦)</sup>.

والقول بأن ذا في البيت موصولة يرده دخولها التنبيه عليها.

(وأن لا تكون) ذا (ملغاة)، والإلغاء على وجهين: حكمي وحقيقي، فالحكمي (بأن تقدر<sup>(٧)</sup> تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت؟، إذا

(١) وصلته «فإن الماء ماء أبي وجدي». قاله سنان بن الفحل الطائي، وهو من الوافر. الأمالي الشجرية

٣٠٦/٢، الغرة المخفية ٣٧٧/١، همع الهوامع ٢٨٩/١.

(٢) وفاقاً لابن الصانع، ينظر: شرح التسهيل ٢٢٣/١، الجنى الداني ٢٥٨، همع الهوامع ٢٨٩/١.

(٣) وفاقاً لابن السراج، ينظر: ارتشاف الضرب ٥٢٨/١، أوضح المسالك ١٠٩/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٠٤/١، الجنى الداني ٢٥٧، مغني اللبيب ٣٩٥/١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) في أ: و. وصلته «عند ما لعباد عليك إمارة». قاله يزيد بن ربيعة الحميري، وهو من الطويل،

شعره ١٧٠.

(٧) في أ: يقدر.

قدرت ماذا) في المثال (اسماً واحداً مركباً) [١٣٨] بمعنى أي شيء فيكون في محل نصب مفعولاً لصنعت مقدماً عليه والتقدير أي شيء صنعت؟<sup>(١)</sup>، فإن قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة، لأنها لم تلغ، ويظهر أثر التقديرين في البديل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل، فعلى الأول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبديل منصوباً فتقول: ماذا صنعت خيراً أم شراً؟، فذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب، فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت، وعلى الثاني تأتي بالبديل مرفوعاً، فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره، وقس على ذلك جواب السائل. والإلغاء الحقيقي أن تقدر ذا<sup>(٢)</sup> زائدة بين ما و<sup>(٣)</sup> مدخولها، وكأنك قلت: ما صنعت؟ لكن هذا مذهب كوفي، والبصري يمنع لأنه لم يثبت عندهم زيادة الأسماء<sup>(٤)</sup>، وسكت المؤلف رحمه الله<sup>(٥)</sup> عن إلغاء ذا مع من فيحتمل الحاقه بما وذا، وهو ظاهر عبارة الألفية<sup>(٦)</sup>، ويحتمل خلافه.

ولما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة وشرح معانيها أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال: (وتفتقر الموصولات الاسمية (كلها) نصها ومشاركها (إلى صلة) معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوباً، لأن الموصول ناقص لا يتم معناه إلا بصلته، فهي معرفة ومبينة له<sup>(٧)</sup> و<sup>(٨)</sup> منزلة منه منزلة جزئه<sup>(٩)</sup> المتأخر فلا

(١) في ب: صنعته.

(٢) إذا: ساقطة من ب.

(٣) ما و: ساقطة من ب.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٤٠٥، شرح جمل الزجاجي ٢/٤٧٨، الجنى الداني ٢٥٩، مغني اللبيب ٣٩٧/١.

(٥) رحمه الله: ساقطة من أ.

(٦) ينظر: الألفية ٣٢٣، حيث قال ابن مالك: ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام.

(٧) له: ساقطة من ب.

(٨) في ب: أو.

(٩) في أ: جزء، ب: الجزء، ج: جزءه، تحريف.

يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه، وأما نحو ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صله أل، والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، (و) إلى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما وإلا لكانت الصلة أجنبية عنه، لأنها مستقلة بنفسها لولا الربط الذي فيها.

(والصلة) إما (جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة، وشرط الجملة أن تكون خبرية أي محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها [٣٨ب] من غير نظر إلى قائلها لأنه<sup>(١)</sup> يجب أن يكون مضمون الجملة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجملة الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها، (فالجملة ما) أي قول (مركب من فعل وفاعل) أو مما نزل منزلتهما<sup>(٢)</sup>، فالأول (نحو جاء الذي قام أبوه، وقوله تعالى ﴿الْحَكْمُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدُّهُ﴾ [الزمر: ٧٤]، والثاني نحو جاء الذي ضرب أبوه، (أو من مبتدأ وخبر) أو ما نزل منزلة ذلك<sup>(٣)</sup>، فالأول (نحو جاء الذي أبوه قائم، وقوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ<sup>(١)</sup> الَّذِي هُوَ فِيهِ مُخْلِفُونَ<sup>(٢)</sup> [النبا: ١-٣]، والثاني نحو جاء الذي ما قائم أبواه<sup>(٤)</sup>.

(وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء :

أحدها: الظرف) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاماً، بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، (نحو جاء الذي عندك) وقوله تعالى ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] [فما اسم موصول مبتدأ]<sup>(٥)</sup> ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكاناً، فلا يتم معناه إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر كجاء الذي سكن مكاناً.

(١) في حاشية ج: «علة لقوله وشرط الجملة أن تكون خبرية».

(٢) في أ: منزلتها، تحريف.

(٣) في ب: منزلته.

(٤) في ب: أبوه.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.



(والثاني: الجار والمجرور) وهو كالظرف<sup>(١)</sup> فيما ذكر (نحو جاء انذي في الدار، وقوله تعالى ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾<sup>(٢)</sup>) [الإنشقاق: ٤] بخلاف جاء الذي بك وعليك فلا توصل به لنقصانه، (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك اشبهها الجملة (تقديره استقر) لا بوصف كمستقر<sup>(٣)</sup> لأنه مفرد، والصلة لا تكون إلا جملة.

(والثالث: الصفة الصريحة) أي الخالصة للوصفية<sup>(٤)</sup> بأن لم يغلب عليها الاسمية، لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه. (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالأفضل، ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه، (وتختص) الصفة الصريحة (بالألف واللام كما تقدم) ذلك، ولو قال وتختص الألف واللام بها لكان أولى، لأن المراد أن أَل امتازت من بين سائر الموصولات بأن صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول، وأما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها [١٣٩] الاسمية كأبطح وأجرع وصاحب، أو على اسم التفضيل أو الصفة المشبهة، [فهو حرف تعريف<sup>(٥)</sup>]، وقيل الداخلة على الصفة المشبهة<sup>(٦)</sup> موصولة<sup>(٧)</sup>، واختاره ابن<sup>(٨)</sup> مالك<sup>(٩)</sup>، واستشكل بأنها تدل على الثبوت، فلا تؤول<sup>(١٠)</sup> بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة، وأجيب بأن

(١) في أ: الظرف.

(٢) وتخلت: ساقطة من ب.

(٣) في أ: لمستقر.

(٤) في أ: الوصفية.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٧١/١، شرح ابن عقيل ١٤٩/١.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٧١/١.

(٨) في أب: بن، تحريف.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٤/١.

(١٠) في جميع النسخ: تؤل، تحريف.

الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد، بخلاف اسم التفضيل.

(والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول في الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) تشتمل عليه الصلة (كما تقدم في الأمثلة المذكورة).

نعم، إن كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى، نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، ومراعاة اللفظ، نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل<sup>(١)</sup> من مطابقته لبس أو قبح، فيتعين مراعاة المعنى، وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله وجهه:

١٩- أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ<sup>(٢)</sup>.

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

٢٠- وَأَنْتَ الَّذِي تَلْوِي الْحَيُولَ رُؤُوسَهَا<sup>(٤)</sup> إِلَيْكَ وَالْأَيْتَامَ أَنْتَ تَطْعَمُهَا<sup>(٥)</sup>.

فجعل العائد ضمير إليك حملاً على المعنى، وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر، كقوله:

٢١- يَا<sup>(٦)</sup> رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب: تحصل.

(٢) في حاشية أ: «أكيلكم بالسيف كيل السندره». في ب: حيدرا.

وبعده «أكيلكم بالسيف كيل السندره». قاله الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو من الرجز الأمالي الشجرية ١٥٢/٢، شرح جمل الزجاجي ١٨٩/١، مع الهوامع ٢٩٨/١.

(٣) هو همام بن غالب صمصعة، ت ١١٠هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/١، الشعر والشعراء ٤٧١/١.

(٤) في جميع النسخ: رؤسها، تحريف.

(٥) قاله الفرزدق، وهو من الطويل، ورواية الديوان «تلوي الجنود»، «أنت طعامها»، ينظر: شرح الديوان ٧٨٥/٢.

(٦) في أ: يارب.

(٧) ينسب لمجنون ليلى وليس في ديوانه، وهو من الطويل. شرح جمل الزجاجي ١٨٢/١، ارتشاف الضرب ٥٢٣/١، مغني اللبيب ٢٧٧/١، مع الهوامع ٣٠١/١.

أي في رحمته .

والأصل في العائد أن يكون مذكوراً، (وقد يحذف) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، إذا دل عليه دليل، وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] ، فأيهم اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول لنتزعن وأشد خبر لمبتدأ<sup>(١)</sup> محذوف، والتقدير (أي الذي هو أشد)، فلا يحذف في جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول، لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو جاء الذي هو يقوم، أو هو<sup>(٢)</sup> في الدار، لأن الخبر غير مفرد، وشرط حذف العائد المنصوب ان يكون متصلاً، وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل، فالفعل نحو ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١] [٣٩ب] ونحو<sup>(٣)</sup> ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُشْرُونَ وَمَا تُقْلُونَ﴾ [التغابن: ٤]، فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول، والتقدير (أي الذي تسرونه والذي تعلنونه)، ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولاً حرفياً، والتقدير يعلم<sup>(٤)</sup> سركم وعلايتكم، والوصف، نحو قوله:

٢٢- مَا اللَّهُ مُؤَلِكٌ فَضْلٌ فَأَحْمَدُهُ بِهِ<sup>(٥)</sup>.

أي الذي الله<sup>(٦)</sup> موليكه فضل.

وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جر به الموصول لفظاً ومعنى، ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذي مررت أي به ونحو ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به<sup>(٧)</sup>

(١) في أ.ج: مبتدأ.

(٢) هو: ساقطة من ب.

(٣) ونحو: ساقطة من ب.ج.

(٤) في ب: لعلم، تحريف.

(٥) وعجزه «فما لدى غيره نفع ولا ضرر». لم أقف على قائله، وهو من البسيط، أوضح المسالك

١/١٢٠، شرح ابن عقيل ١/٦٩، مع الهوامع ١/٨٩.

(٦) الله: ساقطة من ب.

(٧) في أ: بها، به: ساقطة من ب.

ما<sup>(١)</sup> الموصولة وهي من التبعية، والتقدير (أي الذي تشربون منه)، فلو كان العائد مجروراً بحرف لم يجر به الموصول، كما في نحو جاء الذي مررت به لم يجر حذف العائد، وكذا لو كان العائد مجروراً بحرف جر به الموصول لفظاً لا معنى لم يجر الحذف، كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه، وكذا لو اختلف معنى العامل.

(١) ما: ساقطة من أ.

## المعرف بالاداة

(فصل وأما المعرف بالأداة) أي أداة التعريف (فهو المعرف بالألف واللام كالرجل والگلام)<sup>(١)</sup>. والتعريف بهما هو مذهب الخليل<sup>(٢)</sup>، والهمزة عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه<sup>(٣)</sup> ما يوافقه لكن يخالفه<sup>(٤)</sup> في أصالة الهمزة، فعنده أنها زائدة معتد بها في الوضع، وعنه أيضاً أن التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام.

(وهي) أي الأداة (قسمان: عهدية وجنسية)، وكل<sup>(٥)</sup> منهما ثلاثة أنواع كما يرشد إليه قوله: (والعهدية) أما أن تكون (للعهد الذكري) بأن يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) ﴿فِيهَا مَضْبَاحٌ أَيْضَاحٌ فِي رُبَايَةِ الرُّجَايَةِ﴾ [النور: ٣٥]، ونحوه ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [١٥] فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ<sup>(٦)</sup> ﴿[المزمل: ١٥-١٦]، (أو للعهد<sup>(٧)</sup> الذهني) بأن<sup>(٨)</sup> عهد مصحوبها ذهنياً نحو ﴿إِذْهُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] نقب في جبل ثور وكان ذلك معلوماً عندهم، ونحو جاء الرجل والگلام إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد

(١) في حاشية أ: «كالرجل والگلام أشار بهذين المثالين إلى أن الألف واللام الشمسية كما في رجل، وقمرية كما في الگلام، والمراد بالشمسية التي تغيرت لامها، وبالقمرية ما لم يتغير فانظر ترى في الشمس والقمر».

(٢) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠ هـ، ينظر: إنباء الرواة ١/ ٣٤١، بغية الوعاة ٥٥٧/١.

ينظر رأيه في الكتاب ٢/ ٦٤، المقترض ١/ ٨٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٣.

(٤) في ب: يخالف.

(٥) في أ: كلاً، ب: فكل.

(٦) في أ: الرسول، تحريف.

(٧) في ب جـ: العهد.

(٨) في أ: بيا، تحريف.

[٤٠] في رجل و غلام معينين، (أو للعهد<sup>(١)</sup> الحضورى) بأن يكون مصحوبها حاضراً (نحو) جاءني هذا الرجل، ونحو ﴿أَلَيْوَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة.

(والجنسية إما) أن تكون (لتعريف الماهية) من حيث هي هي<sup>(٢)</sup>، بأن لم تخلفها<sup>(٣)</sup> كل لا حقيقة ولا مجازاً نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقته ﴿كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي<sup>(٤)</sup> لا من كل شيء اسمه ماء<sup>(٥)</sup>، (وإما لاستغراق الافراد) أي أفراد الجنس بأن تخلفها<sup>(٦)</sup> كل حقيقة و<sup>(٧)</sup> نحو ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [النساء: ٢٨] أي كل واحد من جنسه ﴿ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [١] ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢] الآية.

(أو لاستغراق خصائص الأفراد) أي صفات أفراد الجنس مبالغة، بأن تخلفها<sup>(٨)</sup> كل مجازاً (نحو أنت الرجل علماً) أي أنت كل رجل علماً، بمعنى أنك اجتمع فيك ما اختلف في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد<sup>(٩)</sup> بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال، وفي الحديث: «كُلُّ الصَّيِّدِ فِي جَوْفِ الْفِرَا»<sup>(١٠)</sup> «<sup>(١١)</sup>»، وقد ترد أَل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفاً كالتي في علم قارنت وضعه كالكالات

(١) في ب: العهد.

(٢) هي: ساقطة من ب جـ.

(٣) في أ: يخلفها.

(٤) اي: ساقطة من جـ.

(٥) في ب: من كل اسمه ماء شيء.

(٦) في ب جـ: يخلفها.

(٧) و: ساقطة من ب جـ.

(٨) في أ: يخلفها.

(٩) في أ: لاعتداد، تحريف.

(١٠) في حاشية أ: «هي حمار وحشي».

(١١) هذا مثل معناه أن حمار الوحش عظيم فكل الصيد دونه، وقد قاله الرسول ﷺ عندما أسلم أبو سفيان رضي الله عنه. النهاية في غريب الحديث ٤٢٢/٣، جمهرة الأمثال ١٦٢/٢.

والعزى<sup>(١)</sup>، ورائدة غير لازمة، أما للضرورة<sup>(٢)</sup> كقوله:

٢٣- وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو<sup>(٣)</sup>.

أو للمح الأصل<sup>(٤)</sup> المنقول عنه كالتي في الحارث والحسن والعباس.

(وتبدل) لام آل المعرفة (ميمًا<sup>(٥)</sup>) في لغة حمير) قبيلة من العرب، وقد نطق النبي ﷺ بها<sup>(٦)</sup>، فقال: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرِ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفِرٍ»<sup>(٧)</sup>، ونقلت أيضاً هذه اللغة عن<sup>(٨)</sup> طيء، قال شاعرهم:

٢٤- ذَاكَ حَلِيلِي وَذُو<sup>(٩)</sup> يُوَاصلني يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلِمَةً<sup>(١٠)</sup>.

(١) في أ: العزى، ب: العزى، تحريف.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢١٩، مغني اللبيب ١/ ٧٥.

(٣) البيت بتمامه «رأيتك لما أن عرفت وجوها صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو». قاله راشد بن شهاب اليشكري، وهو من الطويل، الغرة المخفية ١/ ٢٧٩، شرح التسهيل ١/ ٢٩٢، همع الهوامع ١/ ٢٧٨.

(٤) في ج: والاصل.

(٥) في حاشية أ: «كقولك أم رجل أم فرس قائمان، وقد نطق بها ﷺ لما سأله بعض العرب أمن أمير أمصيام في أمسفر، فأجاب ﷺ». ينظر: الجنى الداني ١٧٢، مغني اللبيب ١/ ٧٠.

(٦) في أ: وقد نطق بها ﷺ.

(٧) مسند إمام أحمد ٥/ ٣٦٢، وفي سنن النسائي ٤/ ١٧٥ «ليس من البر الصيام في السفر».

(٨) في ب ج: من.

(٩) في أ: ذا.

(١٠) قاله بجير بن عتمة الطائي، وهو من المنسرح، شرح المفصل ٩/ ١٧، مغني اللبيب ١/ ٧١، همع الهوامع ١/ ٢٧٤.

## المضاف إلى واحد من المعارف الخمس

فصل (وأما المضاف إلى واحد من هذه) المعارف (الخمس)<sup>(١)</sup> المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن متوغلاً في الابهام ولا واقعاً موقع نكرة بقرينة ما سيأتي في الإضافة<sup>(٢)</sup> (فنجو غلامي) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم، (وغلارك) للمضاف إلى العلم، (وغلارك هذا) للمضاف إلى اسم الإشارة، (وغلارك الذي قام أبوه) للمضاف إلى الموصول، (وغلارك الرجل) للمضاف إلى المعرف بال، وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في<sup>(٣)</sup> رتبة العلم. [٤٠ب]

## المرفوعات من الأسماء

(باب) بيان (المرفوعات من الأسماء) خاصة، المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة، لأنه صفة لمذكر لا يعقل، وهو الاسم، والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهي الضمة أو<sup>(٤)</sup> الواو أو الألف.

(المرفوعات) من الأسماء (عشرة) بالاستقراء. وبدأ بها لأنها العمدة<sup>(٥)</sup>، ثم بالمنصوبات<sup>(٦)</sup> لأنها في الأصل فضلة وإن وقع النصب في بعض العمد<sup>(٧)</sup> تشبيهاً له بالفضلات، ثم بالمجرورات<sup>(٨)</sup> لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظاً<sup>(٩)</sup>.

(١) في جميع النسخ: الخمسة.

(٢) في أ: إضافة.

(٣) في ب جـ: ففي.

(٤) في أ: و.

(٥) في أ: عمدة.

(٦) في أ: المنصوبات.

(٧) في أ: العمدة.

(٨) في ب: المجرورات.

(٩) لفظاً: ساقطة من ب.



(وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد، (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) كضرب - بضم الضاد وكسر الراء -، (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو ولينا، (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم، (و) السابع (اسم) ما حمل على ليس (من الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائماً، (و) الثامن (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، (و) التاسع (خبر) ما حمل على أن من (لا التي لنفي الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد، (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل، (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو، (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه، (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك.

وقدم الفاعل لأنه أصل المرفوعات، ثم نأبه لأنه يخلفه عند حذفه، ثم المبتدأ وخبره لأن المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسنداً إليه والخبر مسند، ثم اسم كان وأخواتها وما الحق بها لانه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إن وأخواتها وما حمل عليها لأنه خبر في الأصل، ثم التابع لتأخره عن المتبوع، ولها أبواب يذكر فيها أحكامها، وستمرك بك هذه الأبواب<sup>(١)</sup> باباً باباً على هذا الترتيب.

(١) الأبواب: ساقطة من أ.

## الفاعل

الباب الأول<sup>(١)</sup>: باب الفاعل، (الفاعل)<sup>(٢)</sup> لغة<sup>(٣)</sup> من أوجد الفعل. سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر، واصطلاحاً<sup>(٤)</sup> (هو الاسم) الصريح أو المؤول<sup>(٥)</sup> به [٤١] (المرفوع) لفظاً أو تقديرأ أو محلاً، (المذكور قبله) وجوباً (فعل أو ما في تأويل الفعل) أسند إليه على جهة قيامه به<sup>(٦)</sup> أو وقوعه منه، والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل.

وقد تبع المؤلف رحمه الله<sup>(٧)</sup> الأصل في جعل الرفع قيداً في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما، فاعل (ظاهر) وهو ما عدا<sup>(٨)</sup> المضممر، (و) فاعل (مضممر) وقد مر<sup>(٩)</sup> تفسير المضممر.

(فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضياً وتارة مضارعاً، فالأول رفعه إما بالضممة نحو ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾ [ال عمران: ٥٥]، أو بالألف نحو ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، أو بالواو نحو ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ﴾ [التوبة: ٩٠]. والثاني رفعه أيضاً إما بالضممة نحو ﴿ يَوْمَ يَقُومُ

(١) في حاشية أ: «بحث الفاعل ١٠٨٩». في حاشية ج: «مسألة: الفاعل هو الاسم الصريح، وإنما قال: ما أسند الفعل إليه، ولم يقل اسم أسند الفعل إليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم مثل نحو أعجبتني أن ضربت زيداً».

(٢) الفاعل: ساقطة من ب.

(٣) ينظر: اللسان مادة «فعل».

(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٥.

(٥) في أ: المؤول، ب: المؤلي، تحريف.

(٦) به: ساقطة من ج.

(٧) رحمه الله: ساقطة من ب ج.

(٨) في ج: عدى، تحريف.

(٩) في ب: قدم، تحريف.

(١٠) يوم: ساقطة من ب.

النَّاسُ ﴿المطففين: ٦﴾ أو بالألف نحو (يقوم الزيدان)، أو بالواو سواء كان جمع مذكر سالماً نحو ﴿وَيَوْمَئِذٍ<sup>(١)</sup> يَقْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، أو من الأسماء الستة نحو ﴿قَالَ<sup>(٢)</sup> أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]، ومثال المؤول<sup>(٣)</sup> بالاسم الصريح نحو ﴿وَالَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، فإن تخشع وإن كان في الصورة الظاهرة حرفاً وفعلًا لكنه في تأويل الخشوع<sup>(٤)</sup>، وسيأتي<sup>(٥)</sup> ما<sup>(٦)</sup> في تأويل الفعل.

(و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل، فالمتصل اثنتا عشرة<sup>(٧)</sup> كلمة، اثنان للمتكلم (نحو قولك ضربت) - بضم التاء -، فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه فاعل، (وضربنا) - بسكون الباء - ونا<sup>(٨)</sup> ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره، أو للمعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل. وخمسة للمخاطب، وهي: ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتُن وضربتُنن، وخمسة للغائب، وهي: ضرب<sup>(٩)</sup> وضربتَ وضربا وضربوا وضربن، وهذا معنى قوله: (إلى آخره كما تقدم) جميع ذلك (في فصل المضمر)، فلا حاجة إلى اعادته. وأما المضمر<sup>(١٠)</sup> المنفصل فهو كالمتصل، ولم يمثل له نحو ما قام إلا أنا أو<sup>(١١)</sup> أنت أو هو، فالضمير<sup>(١٢)</sup> فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية. (و) المسند (الذي في تأويل الفعل

(١) يومئذ: ساقطة من ب.

(٢) في ب: يقول.

(٣) في ب: المؤول، تحريف.

(٤) في ب ج: خشوع، تحريف.

(٥) في أ: ستأتي.

(٦) ما: ساقطة من ب.

(٧) في أ: اثنا عشر، ب: اثني عشرة، تحريف.

(٨) في أ: فنا.

(٩) في أ: ضربت، تحريف.

(١٠) المضمر: ساقطة من ب.

(١١) في ج: و.

(١٢) في أ: الضمير.

نحو أقائم الزيدان) [٤١ب] فقامم<sup>(١)</sup> في تأويل يقوم والزيدان فاعل به، وقوله تعالى ﴿تُخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل: ٦٩] فمختلف في تأويل يختلف، وألوانه فاعل به، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه.

(وللفاعل أحكام) كثيرة:

(منها أنه لا يجوز حذفه) وحده، إلا فيما استثنى (لأنه عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز حذف العمدة<sup>(٣)</sup>، وقد أجازته<sup>(٤)</sup> بعضهم<sup>(٥)</sup> محتجاً بخبر<sup>(٦)</sup>: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميراً يعود على الزاني، لأنه خلاف المعنى المراد فتعين أن يكون فاعله محذوفاً وهو الشارب، وأجيب بأن فاعله ضمير<sup>(٧)</sup> يعود على الشارب المفهوم من يشرب<sup>(٨)</sup>، لأن يشرب يستلزم<sup>(٩)</sup> شارباً، وحسن ذلك تقدم نظيره<sup>(١٠)</sup> في لا يزني الزاني، وإذا تقرر أن الفاعل لا يحذف (فإن ظهر في اللفظ) بأن تلفظ به ظاهراً كان (نحو قائم زيد) أو مضمراً نحو الزيدون قاموا (والزيدان قاما فذاك واضح وإلا يظهر) في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله، لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل (نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله،

(١) فقامم: ساقطة من ب.

(٢) في أ: جزء.

(٣) في أ: العمدة. ينظر: المقتضب ١/١٩، ارتشاف الضرب ٢/١٨٢، أوضح المسالك ١/٣٣٩.

(٤) في ب: وقد يجوز أجازته.

(٥) أجازته الكسائي ثم تابعه السهيلي وابن مضاء القرطبي.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠، ارتشاف الضرب ٢/١٨٢، مغني اللبيب ٢/٧٧٠.

(٦) صحيح البخاري ٣/٢٧١، صحيح مسلم ١/٧٦، سنن أبي داود ٤/٢٢١، سنن الترمذي ٥/١٥، سنن النسائي ٨/٣١٣.

(٧) ضمير: ساقطة من ب.

(٨) في ب ج: منه.

(٩) في أ: مستلزم.

(١٠) في ب: نظيره، تحريف.

وكذلك<sup>(١)</sup> نحو ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّوَاصِي﴾ [القيامة: ٢٦] ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام.

(ومنها أنه لا يجوز تقدمه<sup>(٢)</sup> على الفعل) أو ما في تأويله لأنه كالجاء منه فلم يجز<sup>(٣)</sup> تقدمه<sup>(٤)</sup> عليه كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها<sup>(٥)</sup>. وإنما اقتصر على الفعل لأنه الأصل، (فإن وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدم)<sup>(٦)</sup> على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في الفعل (ويكون)<sup>(٧)</sup> المسند إليه (المقدم)<sup>(٨)</sup> إما مبتدأ نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد إلى زيد، وزيد مبتدأ، والجملة<sup>(٩)</sup> بعده خبر، (وإما فاعلاً بفعل محذوف) وجوباً نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير وإن<sup>(١٠)</sup> استجارك أحد استجارك<sup>(١١)</sup> [٤٢أ]، وإنما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه<sup>(١٢)</sup>، وهم لا يجمعون بين العوض والمعووض عنه<sup>(١٣)</sup>، وإنما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل، فهي مختصة بالجملة الفعلية على الأصح<sup>(١٤)</sup>.

(١) في ب ج: كذا.

(٢) في أ: تقديمه.

(٣) في ب: يجوز، تحريف.

(٤) في أ: تقديمه.

(٥) خلافاً للكوفيين. ينظر: الكتاب ١/ ١٢، معاني القرآن ٢/ ٧٣، المقنن ١/ ١٦.

(٦) في حاشية أ: «خ مقدم».

(٧) في أ: يكون.

(٨) في أ: المتقدم.

(٩) في أ: جملة.

(١٠) في ب: فإن.

(١١) أحد استجارك: ساقطة من ب.

(١٢) في ج: عنده، تحريف.

(١٣) عنه: ساقطة من ب.

(١٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٣، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٥٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥١.

(ومنها أن فعله) أو ما في تأويله (يُوَحَّد) أي لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع على الألفصح<sup>(١)</sup> (مع تثنيته)، أي الفاعل الظاهر (وجمعه كما يوحد) اتفاقاً (مع إفراده فتقول) فيما إذا أسندته<sup>(٢)</sup> إلى فاعل<sup>(٣)</sup> ظاهر مثني أو مجموعاً (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل كما تقول<sup>(٤)</sup> إذا أسندته إلى المفرد (قام زيد) بتوحيده. وإنما كان الألفصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لورود القرآن به<sup>(٥)</sup>، قال الله تعالى ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]، فالفعل في هذه الامثلة مجرد عن علامة التثنية والجمع، ولأن تثنيته وجمعه يعلمان بلفظه دائماً بخلاف تأنيثه، فإنه<sup>(٦)</sup> قد لا يعلم من لفظه بأن يقدر التأنيث مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل<sup>(٧)</sup> بخلافه ثم، (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية)، وهي الألف، (و) علامة (الجمع) وهي الواو [وعلامة النسوة وهي]<sup>(٨)</sup> النون (إذا كان الفاعل الظاهر<sup>(٩)</sup> مثني أو مجموعاً) كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً (فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون) وقمن الهندات، واللواحق بالفعل أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٥- يَكُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ<sup>(١٠)</sup>.

- (١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٠، شرح ابن الناظم ٢٢٦، شرح الأشموني ٢/ ١٤٤.
- (٢) في ب: أسند إليه.
- (٣) في ب: فعل، تحريف.
- (٤) في ج: للقول.
- (٥) به: ساقطة من ب.
- (٦) فانه: ساقطة من أ.
- (٧) في ج: نقل، تحريف.
- (٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.
- (٩) الظاهر: ساقطة من ب ج.
- (١٠) قاله بن أبي الصلت، وهو من المتقارب، ورواية الديوان «فكلهم يعذل»، ينظر ديوانه ٤٨.

وقوله:

٢٦- نَجَّ الرِّيعُ مَحَاسِنًا      أَلْفَحَهَا غُرَّ السَّحَابِ<sup>(١)</sup>.

(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث)<sup>(٢)</sup> وإنما سميت بذلك (لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم) أي العرب، وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما: إلحاق الفعل العلامة، والثاني: استعمال الواو لما لا يعقل. (ومنه) أي ومن إلحاق الفعل العلامة (الحديث «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»<sup>(٣)</sup>) فملائكة فاعل يتعاقبون، وقد الحق الفعل علامة [٤٢ب] الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر. وكان القياس يتعاقب، قال ابن هشام<sup>(٤)</sup>: وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من القرآن العظيم، منها قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، والأجود تخريجها على<sup>(٥)</sup> غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها<sup>(٦)</sup> إعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبر انتهى. وأما قوله عليه الصلاة والسلام «أَوْ مَخْرَجِي هُمْ»<sup>(٧)</sup>، فيظهر أنه من باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكره من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الأفراد تعين جعله خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً. (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات<sup>(٨)</sup>، كقوله:

٢٧- [تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ]<sup>(٩)</sup>      وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ<sup>(١٠)</sup>.

- (١) قاله أبو فراس الحمداني، وهو من مجزؤ الكامل ديوانه ٥٢.
- (٢) ينظر: الكتاب ٧/٢، ارتشاف الضرب ٤٥١/١، مغني اللبيب ٤٨٧/١، معجم الهوامع ٢٥٧/٢.
- (٣) صحيح البخاري ٢٣١/١، صحيح مسلم ٤٣٩/١، سنن النسائي ٢٤٠/١.
- (٤) ينظر: شرح الشذور ١٧٩.
- (٥) في أ: إلى.
- (٦) فيها: ساقطة من أ.
- (٧) صحيح البخاري ٣٠٢/٦، ٥/١.
- (٨) في أ: المتطابقات، في حاشية أ: «المتعاطفات خ».
- (٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.
- (١٠) قاله ابن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما، وهو من الطويل، ديوانه ١٩٦.

و (أن الألف والواو والنون) في ذلك المسموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث. (وأن الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنى والمجموع، وما في معناهما كما علم ذلك مما مر<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>(٢)</sup> أن هذه اللواحق<sup>(٣)</sup> ضمائر وأنها الفاعل، والمرفوع بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدلاً منها، ورد ذلك بأن أئمة اللغة والنحو نقلوا إن اتصال<sup>(٤)</sup> هذه الأحرف<sup>(٥)</sup> بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وهم<sup>(٦)</sup> طيء أو أزد شنوءة، وتقديم<sup>(٧)</sup> الخبر أو<sup>(٨)</sup> الإبدال من الضمير شائع عند الجميع، وإن أدى إلى الإضمار قبل الذكر.

(ومنها) أي ومن أحكام<sup>(٩)</sup> الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بناء ساكنة) لاحقة له (في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع إذا كان<sup>(١٠)</sup> الفاعل مؤنثاً) حقيقة متصلاً بفعل ولم يكن فعله نِعَمَ أو<sup>(١١)</sup> بئس لتدل على تأنيث الفاعل، نحو (قامت هند) أو الهندان مثال للماضي، (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع، وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير عائد إلى المؤنث ولو مجازياً كالشمس طلعت، (ويجوز ترك التاء) من الفعل (إن كان<sup>(١٢)</sup> الفاعل) الظاهر (مجازي التأنيث) اتصل بفعله أم لا؟، (نحو طلعت)

(١) وفقاً للبصريين، ينظر: الكتاب ٥/١، شرح جمل الزجاجي ١٦٧/١، أوضح المسالك ٣٥١/١.

(٢) وفقاً للكوفيين والفراء، ينظر: معاني القرآن ٣١٦/١، شرح جمل الزجاجي ١٦٧/١، أوضح المسالك ٣٥١/١.

(٣) اللواحق: ساقطة من ب جـ.

(٤) في ب: اتصالها.

(٥) هذه الأحرف: ساقطة من ب.

(٦) في ب: وهي.

(٧) في أ: تقدم.

(٨) في أ: والإبدال.

(٩) في ب: من الأحكام.

(١٠) في ب: إن كان.

(١١) في أ: و.

(١٢) في أ: إذا كان.



أو تطلع<sup>(١)</sup> (الشمس، وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥] وقوله ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وكذا إذا [٤٣أ] كان حقيقي التانيث منفصلاً عنه بغير إلا نحو حضر القاضي امرأة. أو متصلاً به في باب نعم وبش والتانيث ارجح<sup>(٢)</sup>. والحقيقي ما له فرج والمجازي بخلافه. (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث، (والمجموع جمع تصحيح كذلك) إذا أسند إليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط، [كما تقول قام زيد بتذكيره فقط]<sup>(٣)</sup>. وتقول (قامت)<sup>(٤)</sup> المسلمتان وقامت المسلمات) بتانيث الفعل فقط وجوباً، كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة، وأما قوله:

٢٨- تَمَنَّى ابْتِغَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا<sup>(٥)</sup>.

فضرورة إن قدر ماضياً.

وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم، لأن الثاني تابع<sup>(٦)</sup> للأول<sup>(٧)</sup> في الحكم، وبما قلنا صرح السفاقي<sup>(٨)</sup> في إعرابه<sup>(٩)</sup>، فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء. نعم، إن كان المؤنث السابق مجازياً فالاحسن ترك التاء، نحو ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

(وأما جمع التكسير) مطلقاً إذا أسند إليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد

(١) تطلع: ساقطة من ب.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠١/١، المقتضب ١٤٦/٢، شرح الكافية الشافية ٩٨/٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) في ج: تقول وقامت.

(٥) وعجزه «وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر»، قاله ليبد بن ربيعة العامري، وهو من الطويل، ديوانه ٢١٣.

(٦) في أ: التابع، تحريف.

(٧) في أ ج: الأول.

(٨) هو برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المالكي، ت ٧٤٢هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٥٦/١،

بغية الوعاة ٤٢٥/١.

(٩) ينظر: المجيد في إعراب القرآن ٢/٢ ق ٢١٩.

(المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا أسند إليه، فتقول<sup>(١)</sup> (قام الرجال) بالتذكير<sup>(٢)</sup> (وقامت الرجال) بالتأنيث، (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث. فتأنيث<sup>(٣)</sup> الفعل على التأويل بالجماعة، وتذكيره على التأويل بالجمع، لأن تأنيث الجموح مجازي يجوز إخلاء<sup>(٤)</sup> فعله من العلامة.

وإنما لم يعتبر<sup>(٥)</sup> التأنيث في جمع المذكر السالم لأجل سلامة نظم واحده، وقضية هذه العلة جواز التأنيث في جاء البنون لتغير نظم واحده، وبه صرح بعضهم<sup>(٦)</sup> بل نقل الشاطبي<sup>(٧)</sup> الاتفاق على ذلك، ومما يجوز فيه ترك التاء من<sup>(٨)</sup> فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كاللبن<sup>(٩)</sup>، نحو قام أو<sup>(١٠)</sup> قامت<sup>(١١)</sup> النساء.

(ومنها أن الأصل فيه) أي الفاعل (أن يليه<sup>(١٢)</sup> فعله) بأن يتصل به من غير حاجز بينهما، لأنه كالجاء منه لشدة احتياج الفعل إليه، بدليل إسكان<sup>(١٣)</sup> آخره في نحو ضربت دفعاً لتوالي أربع حركات متحركات فيما هو [٤٣ب] بمنزلة كلمة واحدة، ثم

(١) في أ: تقول.

(٢) بالتذكير: ساقطة من جـ.

(٣) فتأنيث: ساقطة من ب.

(٤) في ب: إثناء.

(٥) في أ: تعتبر.

(٦) هو ابن مالك وتابعه ابنه، ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢، التسهيل ٧٥، شرح ابن النازم ٢٢٦.

(٧) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، ت ٩٧٠هـ. ينظر: إيضاح المكنون ١٢٧/٢، معجم المصنفين ٤٤٨/٤، ينظر رأيه في شرح التصريح ٢٨٠/١.

(٨) في أ: في.

(٩) في حاشية أ: «خ كالشجرة».

(١٠) في ج: اذ، تحريف.

(١١) في أ: وأقامت، تحريف.

(١٢) في ب ج: يلي.

(١٣) في أ: الإسكان، تحريف.

يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل<sup>(١)</sup> لكونه فضلة، نحو ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦] ولهذا الأصل جاز ضرب غلامه زيد، وامتنع ضرب غلامه زيدا. (وقد) يجب ذلك الأصل كما إذا<sup>(٢)</sup> انتفى الإعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب موسى عيسى، أو كانا ضميرين كضربتك<sup>(٣)</sup>.

(وقد) يجوز زوال ذلك الأصل بأن (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل تقدماً (جوازاً) أي جائزاً توسعاً في الكلام نحو ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾ [القمر: ٤١] فال فرعون<sup>(٤)</sup> مفعول مقدم، والنذر فاعل مؤخر، (و) تقدماً (وجوباً) أي واجباً لعارض اقتضى ذلك، كأن<sup>(٥)</sup> كان المفعول ضميراً متصلاً بفعله والفاعل اسماً ظاهراً، نحو ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾<sup>(٦)</sup> [الفتح: ١١] إذ لو قدم الفاعل، والحالة هذه، لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصال، أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، (وقد) يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً تقدماً جوازاً نحو ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا﴾ [المائدة: ٧٠] ﴿وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾، و متقدماً (وجوباً) كأن يكون متضمناً لما له صدر الكلام، (نحو) ﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ﴾ [الاسراء: ١١٠]، ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، وإنما وجب لأن اسم الشرط والاستفهام كل منهما له صدر الكلام، قال الرضي<sup>(٧)</sup> : تقديم المفعول على

(١) الفعل : ساقطة من ب.

(٢) في أجد: كان.

(٣) وفقاً لأبي بكر والمتأخرين كالجزولي وابن عصفور، ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٣، أوضح المسالك ١/ ٣٦١.

(٤) فرعون : ساقطة من أ.

(٥) كان : ساقطة من أ.

(٦) أهلونا : ساقطة من أجد.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٨.

الفاعل<sup>(١)</sup> ليس مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء، إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف لوضعها في<sup>(٢)</sup> أثناء الكلام.

### المفعول الذي لم يسم فاعله

(باب المفعول الذي لم يسم) أي لم يذكر (فاعله) وأقيم هو مقامه، ولهذا جعله تلوه في الترتيب، بل هو عند بعضهم<sup>(٣)</sup> من قبيل الفاعل، وأشار إلى تعريفه بقوله:  
(وهو الاسم) الصريح أو المؤول<sup>(٤)</sup> به (المرفوع) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (الذي لم يذكر معه فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) أي الفاعل في إسناد الفعل إليه فلبس [أ٤٤] لباس ذلك الفاعل وأعطي أحكامه، كما قال: (فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وصار عمدة بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه، ومتصلاً بالفعل بعد أن كان منفصلاً عنه، (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة، (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم.

(و)<sup>(٥)</sup> يجب تأنيث الفعل) له (إن كان مؤنثاً) حقيقةً (نحو ضربت هند) والأصل ضرب زيد هنداً، فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الإسناد إليه فصار مرفوعاً، واث الفعل له<sup>(٦)</sup> كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً فالتبس بالفاعل صورة، فاحتج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فغير عامله عن صيغته الأصلية كما سيأتي فزال اللبس، (و)

(١) في أ: الفعل على الفاعل.

(٢) في: ساقطة من أ.ج.

(٣) عند الجرجاني والزمخشري فاعل اصطلاحاً. ينظر: الإيضاح في شرح المنفصل ١/ ١٥٨، شرح الكافية للرضي ١/ ٧١.

(٤) في أب: المؤول، تحريف.

(٥) و: ساقطة من أ.

(٦) له: ساقطة من ب.

كذا حال نحو ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١] لكن التائيث في هذا جائز لا واجب.  
 (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية أو جمع ان كان)  
 المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعاً) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في  
 الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة، ولا يقال ضربا الزيدان،  
 ولا ضربوا الزيدون، ولا ضربن نسوة، ومن العرب من يلحقه<sup>(١)</sup> ذلك<sup>(٢)</sup>، نحو<sup>(٣)</sup>  
 قول الشاعر:

٢٩- أَلْفَيْيَا<sup>(٤)</sup> عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيهِ<sup>(٥)</sup>.

(و) كما يسمى<sup>(٦)</sup> المفعول الذي<sup>(٧)</sup> لم يسم فاعله (يسمى أيضاً النائب<sup>(٨)</sup>)  
 عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك<sup>(٩)</sup>، قال أبو حيان<sup>(١٠)</sup> : ولم أرها لغيره.  
 قال المؤلف كغيره: (وهي أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد، (وأخصر)  
 من الأولى، والمعرب ينبغي أن يختار الأحسن والأخصر، قال ابن هشام<sup>(١١)</sup> :  
 «هي أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره، ولأن المنصوب في نحو أعطي  
 زيد ديناراً يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وليس مراداً».

- (١) في ج: تلحقه.
- (٢) في أ: وذلك، تحريف. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٦٧، شرح الشذور ١٧٦.
- (٣) نحو: ساقطة من أج.
- (٤) في ب: ألفيا، تحريف.
- (٥) قاله عمرو بن ملقط، وهو من السريع، الأمالي الشجرية ١/١٣٢، شرح المفصل ٧/٧، مغني اللبيب ١/٤٨٥.
- (٦) في أج: يسم، تحريف.
- (٧) الذي: ساقطة من ج.
- (٨) في أ: نائب. ينظر: المقتضب ٤/٥٠، ارتشاف الضرب ٢/١٨٤.
- (٩) ينظر: التسهيل ٧٧، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٤.
- (١٠) هو أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، ت ٧٤٥ هـ تقريباً. ينظر: بغية الوعاة ١/٢٨٠، شذرات الذهب ٦/١٤٥. ينظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢/١٨٤.
- (١١) شرح اللمحة البدرية ١/٣٤٦.

ونزوع<sup>(١)</sup> فيما قاله بأن الأولى صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من المفعول<sup>(٢)</sup> أو غيره، بحيث لو أطلق لفهم منه ذلك، ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره، (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) [٤٤ب] للإشعار بأن إسناده إليه على جهة وقوعه عليه، (و) يسمى أيضاً (الفعل المجهول) [والفعل المبني للمجهول]<sup>(٣)</sup> للجهل<sup>(٤)</sup> بفاعله (والفعل الذي لم يسم فاعله)، وقد أشار إلى ما لا تتأتى<sup>(٥)</sup> الإنابة بدونه بقوله:

(فإن كان الفعل) الذي يبنى له (ماضياً) مجرداً كان أو مزيداً فيه (ضم فيه أوله وكسر ما قبل<sup>(٦)</sup> آخره) لفظاً أو تقديرأ عند إسناده إليه. (وإن كان مضارعاً ضم) أيضاً (أوله<sup>(٧)</sup>) الذي هو حرف المضارعة حملاً له على الماضي، (وفتح ما قبل آخره) لفظاً أو تقديرأ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أنقل من الماضي، فإن كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه، وكذا<sup>(٨)</sup> إذا<sup>(٩)</sup> كان أوله مضموماً في الأصل [نحو يمنع ويسأل]<sup>(١٠)</sup> (نحو ضرب زيد) مثال للماضي المبني للمفعول، (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبني للمفعول.

(وإن<sup>(١١)</sup> كان الماضي مبدوءاً بـ<sup>(١٢)</sup> زائدة)

- (١) في ب ج: نزوع، تحريف.
- (٢) في ب ج: مفعول.
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج.
- (٤) للجهل: ساقطة من ب.
- (٥) في أ ب: يتأتى.
- (٦) في ب: قبله.
- (٧) في ب: أوله أيضاً.
- (٨) كذا: ساقطة من ب.
- (٩) في ب: أن.
- (١٠) ما بين المعقوفين ساقط من أ ج.
- (١١) في أ: فإن، ب: إذا.
- (١٢) في أ: بالتاء.

معتادة<sup>(١)</sup>، سواء كانت للمطاوعة أو لا؟، (ضم أوله و) كذا (ثانية) تبعاً للأول (نحو تعلم) العلم (وتضروب) في الدار بضم أولهما وثانيهما، وقلب الألف في الثاني واواً لوقوعها بعد ضمة، وإنما ضم ثانيه لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل.

(وإن كان) الماضي (مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله و) كذا (ثالثه) تبعاً لأوله في الضم (نحو انطلق) به<sup>(٢)</sup> ١٨٠٣ (واستخرج) المال، بضم أولهما وثالثهما لأنه لو بقي ثالثهما على فتحه لالتبس في الدرج بالامر في مثل انطلق واستخرج، وأما اختير وانقيد [بكسر ثالثهما مع أنهما مبدوءان بهمزة الوصل]<sup>(٣)</sup>، فأصلهما اختير وانقود بضم التاء والقاف.

(وإن<sup>(٤)</sup>) كان الماضي معتل العين) وأُعلّ (فلك) فيه ثلاث لغات: (كسر فائه) بإخلاص (فتصير عينه ياءً نحو قيل) مما عينه واو، وإعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، (و) نحو (بيع) مما عينه ياء، وإعلاله بالنقل فقط<sup>(٥)</sup> لا بالقلب<sup>(٦)</sup> لأن<sup>(٧)</sup> أصله بيع نقلت<sup>(٨)</sup> حركة الياء إلى ما قبلها بعد إسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها<sup>(٩)</sup> وهذه في اللغة<sup>(١٠)</sup> المشهورة<sup>(١١)</sup>.

(١) في جـ: معتلة.

(٢) به: ساقطة من ب جـ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) في ب: فان.

(٥) فقط: ساقطة من ب جـ.

(٦) لا بالقلب: ساقطة من أ جـ.

(٧) لأن: ساقطة من ب.

(٨) في ب: تعلت، تحريف.

(٩) في حاشية أ: «وهي الكسرة».

(١٠) في أ: هي اللغة.

(١١) هي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٠، المقتضب ١/ ١٠٦، ارتشاف الضرب

(ولك) أيضاً (إشمام الكسرة الضمة) ومعنى الإشمام هنا (خلط الكسرة) أي شرب<sup>(١)</sup> الكسرة [٤٥] فاء الفعل<sup>(٢)</sup> (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير<sup>(٣)</sup> الياء<sup>(٤)</sup> ولهذا قيل<sup>(٥)</sup> ينبغي أن يسمى روماً، مع أن الفراء<sup>(٦)</sup> قد عبر به، وهذه اللغة تلي الأولى<sup>(٧)</sup> في الفصاحة<sup>(٨)</sup>، وبها قرأ<sup>(٩)</sup> ابن عامر<sup>(١٠)</sup>، «الكسائي في (قيل) و ﴿وَعِصْ﴾»<sup>(١١)</sup> [هود: ٤٤].

واللغة<sup>(١٢)</sup> الثالثة<sup>(١٣)</sup> هي عكس الأولى، وإليها أشار بقوله: (ولك ضم الفاء) بإخلاص (فتصير عينه واواً ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول<sup>(١٤)</sup> ويبيع حذفت<sup>(١٥)</sup>

- (١) في أ: شوب، شرب: ساقطة من جـ.
- (٢) في ب: في الفعل، جـ: فالفعل.
- (٣) في أ: تغيير.
- (٤) ينظر: شرح المفصل ٦٧/٩، شرح الكافية الشافية ٦٠٤/٢، النشر ١٢١/٢.
- (٥) قال أبو حيان في الارتشاف ١٩٦/٢: «قال أبو الحكم بن عذرة وينبغي أن يسمى روماً إذ يسع صوت لكن عبارة من تقدم الاشمام».
- (٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨٠/١، النشر ١٢١/٢.
- (٧) في جـ: الأول، تحريف.
- (٨) وهي لغة كثير من قيس وعامة أسد. ينظر: الكتاب ٣٦٠/٢، المقتضب ١٠٦/١، ارتشاف الضرب ١٩٥/٢.
- (٩) في جـ: قرىء، تحريف.
- (١٠) هو أبو عمران عبد الله بن عامر البحصي، قارئ الشام، ت ١١٨ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ٦٧/١، غاية النهاية ٤٢٣/١.
- (١١) وقرأ الباقر بإخلاص كسره. ينظر: التيسير ١٢٤، النشر ٢٠٨/٢.
- (١٢) في ب: العلة، تحريف.
- (١٣) وهي لغة فقعس ويني دبير. ينظر: الكتاب ٣٦٠/٢، المقتضب ١٠٦/١، ارتشاف الضرب ١٩٦/٢.
- (١٤) في جـ: قيل، تحريف.
- (١٥) في ب: حذف.



حركة العين فيهما وقلبت الواو ياءً في الثاني<sup>(١)</sup> لسكونها وانضمام ما قبلها.  
وهذه اللغات الثلاث<sup>(٢)</sup> إنما تجوز عند أمن اللبس<sup>(٣)</sup>، فإذا حصل لبس<sup>(٤)</sup> بين فعل  
الفاعل وفعل المفعول بإحداها<sup>(٥)</sup> اجتنب<sup>(٦)</sup> ما حصل به اللبس كخاف<sup>(٧)</sup>، فإنه إذا  
أسند إلى تاء الضمير يقال: خفت بكسر الفاء<sup>(٨)</sup>، فإذا بني للمفعول، فإن<sup>(٩)</sup> كسرت  
حصل اللبس فيجب ضمها<sup>(١٠)</sup>، فيقال: خفت، هذا مذهب ابن مالك<sup>(١١)</sup>، وأما غيره  
فيجوز<sup>(١٢)</sup> ما حصل به اللبس بمرجوحية، ولم يجعله ممنوعاً لحصول الإلباس<sup>(١٣)</sup>  
في نحو مختار<sup>(١٤)</sup> وتضار<sup>(١٥)</sup>.

ولم يتعرض المؤلف رحمه الله<sup>(١٦)</sup> لفعل الأمر لأن صيغته لا تبني للمفعول لفساد  
المعنى، وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفاً تاماً، فالجامد لا يبنى له

(١) في الثاني: ساقطة من ب.

(٢) الثلاث: ساقط من ب جـ.

(٣) في حاشية جـ: «أي الفعل الثلاثي المعتل العين لا غير». ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٠٦/٢، ارتشاف  
الضرب ١٩٦/٢.

(٤) في حاشية جـ: «يعني في الفعل المذكور».

(٥) في أ جـ: بإحدهما، تحريف.

(٦) في أب: اجتنبت.

(٧) في حاشية جـ: «مثال لما فيه لبس».

(٨) في أ: الخاء، في حاشية جـ: «يعني فاء الفعل وهي الخاء».

(٩) في ب جـ: فإذا.

(١٠) في أب: ضمه.

(١١) ينظر: التسهيل ٧٨، شرح الكافية الشافية ٦٠٦/٢.

(١٢) في جـ: فجوز.

(١٣) في أب: الالتباس.

(١٤) في ب: مختار بكسر.

(١٥) في ب: متقاد.

(١٦) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.

باتفاق<sup>(١)</sup>، وكذا الفعل الناقص عند البصريين<sup>(٢)</sup>، أما الفعل<sup>(٣)</sup> اللازم فبناؤه للمفعول قليل<sup>(٤)</sup>.

(والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر)، كما أن الفاعل كذلك، (فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع، وعلى كل منهما فرفعه إما بالضممة نحو ﴿وَإِذَا قُرِئَتْ آَلْفُ رَنْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] ونحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ونحو ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، أو بالألف نحو أكرم الرجلان، أو بالواو، نحو ﴿قِيلَ الْفَرَصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ونحو ﴿يُقَرَّفُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤١].

(و) النائب (المضمر) المتصل اثنتا عشرة<sup>(٥)</sup> كلمة على ما مرّ، نحو (ضربت) - بضم التاء والضاد وسكون الباء - فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل، وأصل المثال ضربني زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وهو الياء<sup>(٦)</sup>، فتعذر النطق على هيئة الاتصال فعدل إلى ما يرادفه وهو تاء المتكلم، وغيّرت صيغة الفعل لما مرّ<sup>(٧)</sup>، فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره، (وضربنا) [٤٥ب] - بضم الضاد وسكون الباء - فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على أنه نائب الفاعل. (وضربت) - بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء - فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل، فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحاً لاشتغالها على أعرف الضمائر<sup>(٨)</sup> وهي باعتبار كونها

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٣٥/١، ارتشاف الضرب ١٨٤/٢.

(٢) أجازته سيويه والكسائي والكوفيون. ينظر: الكتاب ٢١/١، شرح جمل الزجاجي ٥٣٥/١، ارتشاف الضرب ١٨٥/٢.

(٣) في أ: فعل، ساقطة من ب.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ٣٠٢/١، شرح الكافية للرضي ٧٤/١، ارتشاف الضرب ١٨٥/٢.

(٥) في ب جد: اثنا عشر، تحريف.

(٦) في ب جد: وهو الياء مقامه.

(٧) في حاشية جد: «علته بعد قول المتن ضربت هذا».

(٨) في أ ب: ضمير.

مفردة<sup>(١)</sup> أصل<sup>(٢)</sup> لكونها مثناة أو مجموعة، والبقية أشار إليها بقوله: (إلى آخر ما تقدم) في فصل الضمير، وهي ضربت بكسر التاء<sup>(٣)</sup>، وضربتما وضربتكم وضربتن وضرب وضربت<sup>(٤)</sup> وضرباً وضربتاً وضربوا وضربن.

(و)<sup>(٥)</sup> لكن بيني<sup>(٦)</sup> الفعل في جميع هذه الأمثلة<sup>(٧)</sup> (للمفعول) بأن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره لأنه ماضٍ، (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة:

الأول: منها<sup>(٨)</sup>) (المفعول به كما تقدم) أمثله من الظاهر والمضمر، وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه. نعم، لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن، ولا<sup>(٩)</sup> الثالث من باب أعلم، ولا الثاني من باب أعطى إن أوقع في لبس<sup>(١٠)</sup>.

(الثاني: الظرف). المختص المتصرف مكانياً كان أو زمانياً، فالأول (نحو جلس أمامك، و) الثاني (صيم رمضان<sup>(١١)</sup>).

الثالث: الجار والمجرور بشرط أن لا يلزم الجار وجهاً واحداً في الاستعمال<sup>(١٢)</sup> كـمُذْ وَرُبَّ. ولم يكن للتعليل<sup>(١٣)</sup>، نحو ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، فظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور، وهو اختيار ابن

(١) في أجد: مفرداً.

(٢) أصل: ساقطة من أ.

(٣) بكسر التاء: ساقطة من أ.

(٤) في أ: ضرب، تحريف.

(٥) و: ساقطة من ب ج.

(٦) في ج: ينيبي.

(٧) في أجد: هذه المثل.

(٨) في أ: منهما، تحريف.

(٩) لا: ساقطة من أ.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٨، أوضح المسالك ١/ ٣٨٢.

(١١) وأجاز الاخفش نيابة غير المتصرف. ينظر: الغرة المخفية ١/ ٣٠٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٠.

(١٢) في أ: استعمال، تحريف.

(١٣) وأجازه بعضهم مطلقاً، ينظر: شرح ابن الناظم ٢٣٤، همع الهوامع ٢/ ٢٧٠.

مالك<sup>(١)</sup>، والتحقيق أنه المجرور فقط<sup>(٢)</sup>، لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم.

(الرابع: المصدر) المختص المتصرف<sup>(٣)</sup>، نحو ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣]، ونحو ﴿فَمَنْ عَفَىٰ يُفْرِغْ لِمَنِ أَخِيهِ شَقًّا﴾ [البقرة: ١٧٨] أي عفو ما من جهة أخيه.

(ولا يتوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه، فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعلقه بلا ضارب، كذلك لا يمكن تعلقه<sup>(٤)</sup> بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة [٤٦]، فإذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره تعين في<sup>(٥)</sup> هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها من غير ترجيح لأحدها<sup>(٦)</sup> على الآخر. وينبغي كما قيل<sup>(٧)</sup> إن كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة، وقد نقل عن سيبويه<sup>(٨)</sup> مثل هذا وإن وجد المفعول به، وأشار بقوله: (غالباً) إلى ما أجازاه الكوفيون<sup>(٩)</sup> من نيابة غير المفعول به مع وجوده، واختاره ابن مالك<sup>(١٠)</sup> لورود السماع به كقراءة أبي جعفر<sup>(١١)</sup> ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

- (١) ١٨٧١ ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢، التسهيل ٧٧، شرح العمدة ١٨٣.
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٢/٢، أوضح المسالك ٣٧٣/١، شرح الأشموني ٢٢٣/٢.
- (٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٧٤/١، شرح ابن عقيل ٥٠٧/١.
- (٤) في ب: تعقله، تحريف.
- (٥) في: ساقطة من جـ.
- (٦) في أ جـ: لإحدهما، تحريف.
- (٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٤/٢.
- (٨) ينظر: الكتاب ١١٧/١.
- (٩) والأخفش. ينظر: معاني القرآن ٢/٢١٠، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، ارتشاف الضرب ١٩٤/٢.
- (١٠) ينظر: التسهيل ٧٧، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢.
- (١١) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشر، ت ١٣٠ هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ٥٨/١، غاية النهاية ٣٨٢/٢.

[الجائية: ١٤] ، وقول الشاعر:

٣٠- أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وُقِيْتُ<sup>(١)</sup> الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا<sup>(٢)</sup>.

وأجيب بأن القراءة شاذة، والبيت ضرورة، وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد إلى الغفران المفهوم من قوله تعالى ﴿يَغْفِرُوا﴾ [الجائية: ١٤] أي ليجزى الغفران قوماً، فلا أقيم إلا المفعول به غايته أنه<sup>(٣)</sup> المفعول الثاني وهو جائز.

(وإذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعدياً لاثنتين) أصلهما المبتدأ<sup>(٤)</sup> والخبر تعين نيابة الأول على الأصح<sup>(٥)</sup> ونصب الثاني نحو ظن زيد قائماً، ولا يجوز ظن زيداً قائم، أو ليس أصلهما<sup>(٦)</sup> ذلك<sup>(٧)</sup> (جعل أحدهما نائباً عن الفاعل) وإن كان نيابة الأول أولى<sup>(٨)</sup> (وينصب الثاني) أي<sup>(٩)</sup> الآخر وجوباً لفظاً، إن لم يكن جاراً ومجروراً (نحو أعطي زيد درهماً) وأعطي زيداً درهم، وإن يكن<sup>(١٠)</sup> فهو منصوب المحل، وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً فكذا نائبه، وقد تقدم أن الثاني من باب أعطيت تمنع<sup>(١١)</sup> ١٨٩٥ إقامته إن أوقع<sup>(١٢)</sup> ١٨٩٦ في ليس.

(١) في ب: أوفيت، تحريف.

(٢) قاله يزيد بن القعقاع، وهو من الرجز، شرح الشذور ١٦٣.

(٣) في أ: ان.

(٤) في أ: مبتدأ.

(٥) خلافاً لابن عصفور وابن هشام الخضراوي. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٤، ارتشاف الضرب ١٨٧/٢.

(٦) في ب: أصلها، تحريف.

(٧) في أ: كذلك.

(٨) في أ: نيابة عن الأول.

(٩) أي: ساقطة من ب.

(١٠) في حاشية ب: «أي إن يكن جاراً ومجروراً».

(١١) ١٨٩٥ في أ: يمنع.

(١٢) ١٨٩٦ في أ: وقع، تحريف.

## المبتدأ والخبر

(باب المبتدأ والخبر) وهما النوع<sup>(١)</sup> الثالث والرابع من المرفوعات، (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول<sup>(٢)</sup> به (المرفوع) لفظاً أو تقديرأ أو محلاً (العاري) أي المجرد (عن) شيء من (العوامل اللفظية) الناسخة للابتداء و<sup>(٣)</sup> غيرها حقيقة أو حكماً<sup>(٤)</sup>، فخرجت الأسماء التي لم تتركب، لأنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة، إذ لا إسناد<sup>(٥)</sup> فيها والمرفوع [٤٦ب] يناسخ أو غيره لعدم تجرده، ودخل نحو حسبك في<sup>(٦)</sup> بحسبك درهم لأن الحرف الزائد في حكم العدم، وشمل التعريف نوعي المبتدأ أعني ما له خبر نحو<sup>(٧)</sup> زيد قائم، وما له مرفوع اغنى عن الخبر، نحو أقائم زيد لصدق التعريف على كل منهما.

واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للإسناد، فإن الصحيح أنه العامل في المبتدأ<sup>(٨)</sup>، ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل<sup>(٩)</sup> لفظي، فاندفع ما قيل أن المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال أنه ما عرى أو تجرد من عامل لفظي، وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيداً في التعريف.

(وهو قسمان:) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل، وتقدم بيان المراد بكل

(١) في ب ج: النوعان.

(٢) في ب: المؤول، تحريف.

(٣) في ب: أو.

(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٥.

(٥) في ب: أو لإسناد، تحريف.

(٦) بحسبك في: ساقطة من ب.

(٧) في أ: بنحو.

(٨) وفقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ٢٧٨/١، المقتضب ١٥٦/٤، شرح جمل الزجاجي

٣٥٦/١.

(٩) في أ: فاعل، تحريف.

منهما. (فالمضمر) اثنا عشر ضميراً منفصلاً، اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب وهي: (أنا) للمتكلم وحده مذكراً أو مؤنثاً، (وأخواته التي تقدمت في فصل<sup>(١)</sup> المضمر)، وهي نحن لثنائه وجمعه، وأنت للمذكر المخاطب، وأنت للمؤنثة المخاطبة، وأنتما للمثنى المخاطب، وأنتم لجمع المذكر المخاطب، وأنتن لجمع المؤنث المخاطب، وهو للمذكر الغائب، وهي للمؤنثة الغائبة، وهما للمثنى الغائب مطلقاً، وهم لجمع المذكر الغائب، وهن لجمع المؤنث الغائب.

(و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند إليه (له خبر) مذكور أو محذوف، وهو الأكثر في كلامهم، (ومبتدأ) مسند لا خبر له، بل (له مرفوع) فاعلاً كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أي استغنى به<sup>(٢)</sup> عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد هذا مسده، وشرط هذا المرفوع أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، (فالأول) الذي له خبر (نحو) الله ومحمد في (الله ربنا و ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾، ومنه نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرافع المكثفي<sup>(٣)</sup> به، ومنه (اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي) بحرف أو فعل<sup>(٤)</sup> أو اسم<sup>(٥)</sup>، (أو استفهام) بحرف أو اسم، مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقائم [١٤٧] الزيدان) ﴿أَرَأَيْتُ أَنْتَ﴾ [مريم: ٤٦]، (و) بالنفي نحو (ما قائم الزيدان) أو أنتما، (و) مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام (نحو هل مضروب العمران) أو أنتما، وبالنفي ما مضروب العمران أو أنتم. وإنما استغنى بهذا<sup>(٦)</sup> الوصف عن الخبر لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف، والفعل لا يخبر عنه فكذا ما في معناه، ولو كان مرفوع الوصف غير

(١) في أ: الفصل.

(٢) به: ساقطة من ب.

(٣) في أ: المكثف، تحريف.

(٤) في حاشية ج: «نحو ليس قائم العمران».

(٥) في حاشية ج: «نحو متى ذاهب ابتاك».

(٦) في ب ج: هذا.

مكتفٍ<sup>(١)</sup> به، نحو أقائم أبواه زيد، أو كان الوصف رافعاً لضمير غير منفصل، نحو أقائمون<sup>(٢)</sup> الزيدون، أو لم يتقدمه<sup>(٣)</sup> استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ.

[ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذكر ما هو كالشرط فيه فقال:

(ولا يكون) المبتدأ الذي<sup>(٤)</sup> هو مسند إليه (نكرة)، لأن الغرض من الإخبار الإفادة وهي متفية إذا كان المبتدأ نكرة (إلا) إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة، ويحصل التخصيص في الغالب (بمسوغ) للابتداء، (والمسوغات) له (كثيرة) أنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين<sup>(٥)</sup>:

(و)<sup>(٦)</sup> منها أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام فيجوز الابتداء بها، فالنفي (نحو ما رجل قائم) لأن النكرة اذا وقعت في حيز النفي أفادت العموم<sup>(٧)</sup> فتعينت وتخصصت بذلك الشمول، إذ لا تعدد في جميع الأفراد، بل المجموع أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها<sup>(٨)</sup> العموم نحو «تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»<sup>(٩)</sup>، (و) الاستفهام نحو

(١) في أ: مكتفي، تحريف.

(٢) في ب: أقائمان، تحريف.

(٣) في ب: يتقدم.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) قال ابن هشام في شرح القطر ١٤٠: «وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك»، وقال في المغني ٢/٦٠٨-٦٠٩: «مسوغات الابتداء بالنكرة: لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمر متداخلة والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور...».

(٦) و: ساقطة من ب.

(٧) في حاشية أ: «الأفراد وشمولها».

(٨) في ب: به.

(٩) في الموطأ ٢/٢٧٠: «أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم. فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدرهم، لثمرة خير من جرادة». ينظر: تنوير الحوالك ١/٣٦٥.



(هل رجل جالس، وقوله) تعالى ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] .

ومنها أن تكون) النكرة (موصوفة) بصفة مذكورة نحو ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإن العبد يتناول المؤمن والكافر، فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخير خبره، أو محذوفة، نحو السمن منوان بدرهم، [فالسمن مبتدأ أول] <sup>(١)</sup> ومنوان مبتدأ ثانٍ <sup>(٢)</sup> وتخصص بصفة محذوفة، أي السمن منوان منه بدرهم، ومنه على أحد التقديرين «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ» <sup>(٣)</sup> أي عظيم، وفي معنى وصفها تصغيرها، نحو <sup>(٤)</sup> رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك.

(ومنها أن تكون [٤٧ب] مضافة) إلى نكرة أو معرفة والمضاف لا <sup>(٥)</sup> يتعرف بالإضافة (نحو «خَمْسٌ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ» <sup>(٦)</sup>)، ومثلك <sup>(٧)</sup> لا ييخل وغيري لا وجود <sup>(٨)</sup>، فخمس مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالإضافة، وجملة كتبهن الله خبره.

(ومنها أن يكون الخبر ظرفاً) مختصاً <sup>(٩)</sup> بإضافته إلى اسم يصح الإخبار عنه، (أو جاراً ومجروراً) كذلك حال كونهما (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل، وفي الدار امرأة)، فرجل مبتدأ، وكذا امرأة وما قبلهما هو الخبر، وإنما ساغ الابتداء بهما لتخصيصهما بتقديم الخبر المذكور، لأنه إذا قيل في الدار عُلِمَ أن ما يذكر بعد

(١) ما بين المعقوفين سلقط من ب جـ.

(٢) في ب: ثاني، تحريف.

(٣) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. الكتاب ١/١٦٦، مجمع الأمثال ٢/١٧٢.

(٤) في جـ: ونحو.

(٥) لا: ساقطة من أ.

(٦) مسند الإمام أحمد ٥/٣١٩، سنن أبي داود ٢/٦٣، سنن النسائي ١/٢٣٠.

(٧) في جـ: ومثلك، تحريف.

(٨) في أ: يجودي، تحريف.

(٩) في أ: بالإضافة.

موصوف بصحة<sup>(١)</sup> استقراره في الدار، فهو<sup>(٢)</sup> بقوة<sup>(٣)</sup> التخصيص بالصفة، فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفاً عارياً عن الاختصاص المذكور نحو عند رجل مال، أو غير<sup>(٤)</sup> مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة اشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي أن له مدخلاً في التسويغ، وجزم في المغني أن<sup>(٥)</sup> التقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، ومن الإخبار بالظرف المتقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وبالجار والمجرور المقدم، نحو ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، وذهب<sup>(٦)</sup> بعضهم<sup>(٧)</sup> إلى أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت إذ لا تخلو عن تكلف وضعف، وهو ظاهر عبارة الألفية<sup>(٨)</sup>، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقضى الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك. (وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن والفعل) وإن كان غير اسم في الصورة الظاهرة، نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فإن تصوموا مبتدأ لأن تأويله (أي صومكم، خير لكم) خبره.

(والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (مع مبتدأ) غير الوصف المستغني عن الخبر<sup>(٩)</sup>، فخرج عن أن يكون خبراً مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه، لأنه ليس متمماً للفائدة مع مبتدأ بل مع

(١) في حاشية ب: «بصفة».

(٢) في ب: وهو.

(٣) في ب ج: في قوة.

(٤) في ج: غيره، تحريف.

(٥) في أ: بان.

(٦) في أ: فذهب.

(٧) قال الأشموني ٢٦٨/١: «ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة». ينظر: الكتاب ٢٢/١، شرح الكافية الشافية ٣٦٣/١، مغني اللبيب ٦٠٨/٢.

(٨) ينظر: الألفية ٣٢٥، حيث قال ابن مالك: ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمره

وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

(٩) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٧.

فعل<sup>(١)</sup> ومرفوع الوصف المذكور بالقيد الذي زدته، لأنه وإن تمت به الفائدة مع [٤٨أ] مبتدأ، لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وبه صار الحد مانعاً، وقد مرَّ أنَّ هذا الوصف لا خبر له، وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه<sup>(٢)</sup>، وهو غير جامع لعدم شموله، نحو قائم من نحو زيد قائم أبوه، إذ<sup>(٣)</sup> لا يصدق عليه أنه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب.

(وهو قسمان) كالمبتدأ (مفرد)، وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها، إذ المفرد<sup>(٤)</sup> له إطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها<sup>(٥)</sup>، (وغير مفرد) من الجملة وشبهها. (فالمفرد) تجب مطابقتها للمبتدأ حيث أمكن إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً<sup>(٦)</sup> وتأنثاً، (نحو زيد قائم) وهند قائمة (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان (والزيدون قائمون) والهندات قائمات، (وزيد أخوك) وهند أختك. وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث، فيقال هند وزيد قائمان، ولا يقال قائمتان، ثم المفرد إن كان جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ إلا أن أول بمشتق نحو: زيد أسد بمعنى شجاع، وإن كان مشتقاً تحمّل ضميره ما لم يرفع الظاهر، نحو: زيد قائم أبوه أو قائم أنت إليه، ويجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو.

(وغير المفرد) ثلاثة أشياء: (إما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه، وإلا كانت أجنبية عنه. (اسمية) إن صدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة)، فزيد مبتدأ

(١) في ب: الفعل.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/١٣٧.

(٣) إذ: ساقطة من أ.

(٤) في أ: فالمفرد.

(٥) ينظر: شرح الحدود النجوية ٩٧.

(٦) في ج: تذكراً، تحريف.

أول، وجاريتيه مبتدأ ثان<sup>(١)</sup>، وذاهبة خبر المبتدأ<sup>(٢)</sup> الثاني، والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع على أنها خبر المبتدأ الأول. والرباط بين المبتدأ وخبره الهاء من جاريتيه. وهذا مثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى، (و) مثله نحو قوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قدر ذلك مبتدأ ثان<sup>(٣)</sup>، فلباس مبتدأ، والتقوى مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثان<sup>(٤)</sup>، وخير خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول، والرباط [٤٨ب] اسم الإشارة، ونحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذا قدر هو ضمير الشأن، فهو مبتدأ والاسم الكريم<sup>(٥)</sup> مبتدأ ثان، وأحد خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، ولا رباط فيها اكتفاءً بالربط المعنوي. إذ مفهومها هو المراد بالمبتدأ، ومثل ذلك قوله: «هجيرا أبي بكر لا إله إلا الله»<sup>(٦)</sup>.

(و) أما جملة فعلية (إن صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه)، فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذي هو زيد، والرباط بينهما هو الهاء من أبوه، والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضاً، (و) مثله نحو قوله تعالى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [القصص: ٦٨]، رَبُّكَ مبتدأ، وجملة يخلق ما يشاء خبره، والرباط الضمير<sup>(٧)</sup> المستتر في يخلق، وكذا جملة يقبض، ويبسط، ويتوفى الأنفس، من قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ومن<sup>(٨)</sup> قوله تعالى ﴿يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، ولم يذكر

(١) في جميع النسخ: ثاني، تحريف.

(٢) في أ: مبتدأ.

(٣) في أب: ثاني، تحريف.

(٤) في جميع النسخ: ثاني، تحريف.

(٥) في ب ج: الله.

(٦) الفائق في غريب الحديث ٣/ ١٩٥. في حاشية ب: «الهجير - بكسر الهاء والجيـم المشددة - بمعنى الدأب والعادة والديانة، والمعنى أن دأب وعادة أبي بكر رضي الله عنه لا إله إلا الله فجملة لا إله إلا الله خبر المبتدأ الذي هو هجير، ولا تحتاج إلى رباط لأنها عينها في المعنى».

(٧) الضمير: ساقطة من ج.

(٨) من: ساقطة من ب.

(٩) تعالى: ساقطة من ب ج.

الجملة الشرطية لرجوعها إليها<sup>(١)</sup>.

وقد أفهم كلامه أنه لا يشترط في الجملة أن تكون خبرية كما في الصلة والصفة، فيصح وقوع الخبر جملة طلبية، نحو زيد اضربه ولا تضربه، خلافاً لمن منع ذلك<sup>(٢)</sup>، نظراً إلى أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب، قال ابن هشام<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>: وهو وهم منشؤه اشتباه الخبر بمقابل الإنشاء، فالخبر<sup>(٥)</sup> قسيم المبتدأ لاتفاقهم على أن هذا أصله الأفراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام، وعلى جواز نحو أين زيد أم كيف عمرو؟، مما لا يحتمل الصدق والكذب.

(وَأما شبه الجملة) في حصول الفائدة (فهو<sup>(٦)</sup> الظرف) الزماني والمكاني<sup>(٧)</sup> (والجار والمجرور) التامان، (فالظرف) المكاني التام يقع خبراً عن الذات (نحو زيد عندك)، وعن اسم المعنى، نحو العلم عندك، (و) الزماني<sup>(٨)</sup> التام يقع خبراً عن المعنى، نحو (السفر غداً)، ويمتنع<sup>(٩)</sup> وقوعه خبراً عن الذات، فلا يقال زيد اليوم كما سيأتي. (و) من الإخبار بالظروف (قوله تعالى ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢])، وأما الجار والمجرور) التام فهو (نحو زيد في الدار، وقوله ﴿الْحَمْدُ

(١) في أ: إليهما، تحريف.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٥٢٩/٢-٥٣٠: «قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً... وأما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنباري - أن يقال: زيد اضربه، وزيد هل جاءك؟... ينظر: الكتاب ٦٩/١، ارتشاف الضرب ٤٩/٢»

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٥٣١/٢.

(٤) وغيره: ساقطة من أ.ج.

(٥) في ب.ج: بالخبر، تحريف.

(٦) في ب.ج: وهو.

(٧) في ب: الزمان والمكان، تحريف.

(٨) في ب: الزمان، تحريف.

(٩) في أ: فيمتنع.

لِللَّهِ» [الفاتحة: ١]، فلو<sup>(١)</sup> كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبراً، فلا يجوز زيد أمس، ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة.

(ويتعلق الظرف والجار [٤٩] والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً)، واختلف في ذلك المحذوف، فمنهم من قدره فعلاً نظراً إلى أن المقدر عامل في الظرف وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قدره اسماً نظراً إلى أن المقدر هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر الأفراد<sup>(٣)</sup>، ورجحه ابن مالك<sup>(٤)</sup>، وتبعه المؤلف، ولهذا قال: (تقديره كائن أو مستقر). قال بعض المتأخرين<sup>(٥)</sup>: وهذا هو الحق إذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر، وهو علامة الحقيقة، فإن أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر. وقد قال السعد التفتازاني<sup>(٦)</sup>: الإنصاف أن المفهوم في نحو زيد في الدار أنه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر انتهى. وإذا قدر كائن فهو من كان التامة، والظرف بالنسبة إليه لغو ولا لزم التسلسل، ويسمى<sup>(٧)</sup> هذا الظرف ظرفاً مستقراً - بفتح القاف - لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وقيل لتعلقه بالاستقرار<sup>(٨)</sup>، ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كوناً خاصاً كقائم وجالس إلا للدليل، وحيثئذ يكون الحذف جائزاً لا واجباً.

(١) في أ: ولو.

(٢) وفقاً للكوفيين. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤.

(٣) وفقاً للأخفش والبصريين. ينظر: الكتاب ١/ ٢٧، شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، شرح التصريح ١/ ١٦٦.

(٤) ينظر: التسهيل ٤٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٤.

(٦) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ت ٧٩١هـ. ينظر: بغية الرعاة ٢/ ٢٨٥، شذرات الذهب ٦/ ٣١٩. ينظر رأيه في المطول على التلخيص ١٨٣.

(٧) في أ: سمي.

(٨) ينظر: تحفة الغريب ٢/ ١٥٩.

فاشترط النحويين الكون<sup>(١)</sup> المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما في  
المغني<sup>(٢)</sup>.

(ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غداً لعدم الفائدة،  
فإن كانت الذات عامة<sup>(٣)</sup> واسم الزمان خاصاً، نحو نحن في شهر رمضان، أو<sup>(٤)</sup> في  
زمان طيب جاز لحصولها بتخصيص الزمان، ولك<sup>(٥)</sup> أن تقول إذا كان المصحح لوقوع  
اسم الزمان خبراً عن الذات هو التخصيص، فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاماً أو  
خاصاً كما في نحو زيد في يوم طيب أو يوم شاتٍ، (وإنما يخبر به) أي ظرف الزمان  
(عن المعاني) إذا كان الحدث غير مستقر (نحو الصوم اليوم والسفر غداً) وإلا فلا،  
لعدم حصول الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة.

(و) أما (قولهم: الليلة<sup>(٦)</sup> الهلال<sup>(٧)</sup>) بنصب الليلة و «اليوم خمر»<sup>(٨)</sup>، ونحو ذلك  
مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم  
الذات أي رؤية [٤٩ب] الهلال وشرب الخمر ليكون معنى<sup>(٩)</sup>، وقيل<sup>(١٠)</sup> : لا حاجة  
إلى تقدير في مثال المتن لشبه<sup>(١١)</sup> الهلال اسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت  
دون آخر، وإن رفع لفظ الليلة كان التقدير: الليلة ليلة الهلال، ولا يصح

(١) في ب: للكون.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٨٥/٢.

(٣) في أ: علامة، تحريف.

(٤) في ب: و.

(٥) في ج: وكذا.

(٦) في ب: اللية، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٠٨/١، المقتضب ٢٧٤/٣، ارتشاف الضرب ١٥٥/٢.

(٨) وتامه «وغداً أمر» هذا مثل قاله امرؤ القيس عند وصوله خبر مقتل أبيه، ديوانه ٥٨، مجمع الأمثال  
٥٢٦/٣.

(٩) وفاقاً لجمهور البصريين، ينظر: الكتاب ٤٠٨/١، المقتضب ٢٧٤/٣، ارتشاف الضرب ١٥٥/٢.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٥١/١، شرح التصريح ١٦٨/١.

(١١) في أ: لشبهه، تحريف.

أن<sup>(١)</sup> ينصب<sup>(٢)</sup> لثلا يكون واقعاً في الزمان، والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر.

(ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الأصح<sup>(٣)</sup>، مع كون المبتدأ واحداً لأن الخبر حكم، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر، وقوله تعالى ﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ﴾ \* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ \* فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، فهو مبتدأ والبواقي<sup>(٤)</sup> أخباره، والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر، وهو خلاف الظاهر، ولك أن تقول إن العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح<sup>(٥)</sup> فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد عمل العامل<sup>(٦)</sup> الواحد رفيعين بطريق الاستقلال، واللازم<sup>(٧)</sup> باطل، وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض فيجوز باتفاق<sup>(٨)</sup>، لأنه وإن تعددت صورته فهو في الحقيقة خبر واحد، لأن المعنى هذا مَرٌّ، ولهذا يمتنع فيه العطف، وأن يتوسط المبتدأ بينهما.

(والأصل في الخبر أن يكون مؤخراً عن المبتدأ) لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر<sup>(٩)</sup> عنها طبعاً، لكنه قد يتقدم بل يجب لغرض كما أشار إلى ذلك بقوله<sup>(١٠)</sup>: (وقد يتقدم) الخبر (على المبتدأ) تقدماً (جوازاً) أي جائزاً (نحو

(١) في ب: أنه.

(٢) في أ: نصب.

(٣) خلافاً لابن عصفور. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٢/١، المقرب ٩٢.

(٤) في ج: اليوم، تحريف.

(٥) وفقاً للبصريين، وخلافاً للكوفيين فعندهم أنهما ترافعا.

ينظر: الكتاب ٢٧٨/١، معاني القرآن ١٢/١، المقتضب ٤٩/٢، ارتشاف الضرب ٢٨/٢.

(٦) في أ: العالم، تحريف.

(٧) في ب: اللام، تحريف.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٥٨/١، المقتضب ٣٠٨/٤، ارتشاف الضرب ٦٥/٢.

(٩) في أ: متوخاً، تحريف.

(١٠) بقوله: ساقطة من ب.



في الدار زيد)، فزيد مبتدأ، وفي الدار خبره، قدم عليه لغرض التخصيص، (و) تقدماً (وجوباً) أي واجباً (نحو أين زيد؟)، فزيد مبتدأ، وأين خبره مقدم وجوباً، لأن الخبر المفرد إذا<sup>(١)</sup> تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه، بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه، نحو زيد من أبوه؟، لأن تأخره<sup>(٢)</sup> لا يخرج<sup>(٣)</sup> عن<sup>(٤)</sup> الاستفهامية<sup>(٥)</sup> عما تستحقه من<sup>(٦)</sup> الصدارة<sup>(٧)</sup>، لأن الصدارة إنما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام لا في كل الكلام، (و) نحو (إنما عندك زيد)، قدم فيه الخبر وجوباً لغرض أن يكون المبتدأ [أ٥٠] محصوراً، (و) نحو (قوله تعالى ﴿أَمَرَ عَلَىٰ قُلُوبِ أَهْلَيْهَا﴾ [محمد: ٢٤])، فأقفاها مبتدأ مؤخر، وعلى قلوب خبر مقدم وجوباً، لثلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، (و) نحو (في الدار رجل) إنما<sup>(٨)</sup> وجب تقديمه إما لتصحيح<sup>(٩)</sup> وقوع<sup>(١٠)</sup> النكرة مبتدأ كما<sup>(١١)</sup> هو قضية كلامهم، أو لدفع إلباس الخبر بالصفة على ما في المغني<sup>(١٢)</sup>، فإن الخبر لو أخر لاحتمل أن يكون صفة للمبتدأ لكونه نكرة محضة فيبقى<sup>(١٣)</sup> المخاطب منتظراً للخبر.

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذفاً (جوازاً) على خلاف الأصل إذ الأصل

- (١) في أ: إن.
- (٢) في أ: تأخيره.
- (٣) في أ: يستخرج.
- (٤) في أب: من.
- (٥) في أ: استفهامية، ب: الاستفهام.
- (٦) من: ساقطة من ج.
- (٧) في ب ج: الصدر.
- (٨) إنما: ساقطة من ب.
- (٩) في أ: لأنه المصحح، ج: وجب تقدمه أنه الصحيح.
- (١٠) في أ ج: لوقوع.
- (١١) كما: ساقطة من ب.
- (١٢) ينظر: مغني اللبيب ٦١١/٢.
- (١٣) في أ: فبقي.

فيهما الثبوت، لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدأ، نحو ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، أي فعله وإساءته، ومن حذف الخبر، نحو ﴿أَكُلُّهَا ذَائِبٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي كذلك، وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف، وهو ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾، فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمتكلم فكأنه قال سلامي<sup>(١)</sup>، أي سلام من قبلي، وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم)، وقوم خبر مبتدأ<sup>(٢)</sup> محذوف أي (أنتم قوم منكرون و) قد (يجب حذف) كل منهما، فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر<sup>(٣)</sup>، وحذف (الخبر) في أربع مسائل أيضاً حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ<sup>(٤)</sup> يسد مسده<sup>(٥)</sup>:

الأولى: أن يسند إلى المبتدأ واقع (بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره، وإنما يجب إذا كان كوناً عاماً، نحو ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] فأنتم مبتدأ، وخبره محذوف أشار إلى تقديره بقوله: (أي لولا أنتم موجودون)، وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه، وهي كلمة لولا لدالاتها على الوجود، ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه، فإن كان الخبر خاصاً، فإن دلت قرينة على حذفه جاز، نحو لولا أنصار زيد ما سلم، أي لولا أنصار زيد حموه، فدلالة المبتدأ على النصرة تدل على أن المحذوف شيء [٥٠ب] يدل على الحماية، فإن فقدت القرينة تعين ذكره، نحو لولا زيد سالمنا ما سلم، والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص، وأن تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل ﴿أَنْتُمْ صَدَدْتُمْونا بدليل﴾ [سبأ: ٣٢]، نيه على ذلك ابن هشام<sup>(٦)</sup> وغيره.

(١) في أجد: سلام.

(٢) في ب: لمبتدأ.

(٣) ينظر: مجيب النداء ١٥٣.

(٤) في أ: اللفظ.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٧٩/١، شرح جمل الزجاجي ٣٥١/١، شرح التصريح ١٧٨/١.

(٦) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٣٧٤/١، أوضح المسالك ١٥٦/١، شرح القطر ١٢٦، الجامع الصغير ٥١ =

(و) الثانية: أن يكون الخبر واقعاً (بعد القسم الصريح) بأن يكون المقسم به نصاً في اليمين قبل ذكر المقسم عليه نحو ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾ [الحجر: ١٥]، وأيمن الله لأفعلن، فعمرك مبتدأ، وهو صريح في القسم، وخبره محذوف (أي لعمرك قسمي)، وإنما حذف للدلالة لعمرك عليه ووجب الحذف لقيام جواب القسم مقامه، فإن فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر، نحو عهد الله لأفعلن.

(و) الثالثة: أن يكون الخبر واقعاً (بعد واو) هي نص في (المعية) أي<sup>(١)</sup> صريحة في المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع)، فكل صانع مبتدأ، وما صنع معطوف عليه، والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أي مقرونان)، وإنما حذف مقرونان<sup>(٢)</sup> للدلالة واو المعية على المقارنة. ووجب لقيام المعطوف مقامه، واستشكل بأنه من تنمة المبتدأ، فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه؟ وليس لك أن تقول أن التقدير إن كل رجل مقترن بصنعتة وصنعتة مقرونة<sup>(٣)</sup> به<sup>(٤)</sup>، ويكون الكلام على هذا جملتين، لأنه يجدي<sup>(٥)</sup> لك نفعاً في وجوب حذف خبر المعطوف وهو وصنعتة، لعدم سد شيء مسده، قال الرضي<sup>(٦)</sup>: «والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب».

(و) الرابعة: أن يكون واقعاً (قبل الحال التي لا تصلح<sup>(٧)</sup> أن تكون خبراً) عن المبتدأ المذكور قبلها<sup>(٨)</sup>، وضابطها: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال أو مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى ما يؤول<sup>(٩)</sup> به (نحو ضربني زيداً قائماً)،

(١) في أ: أو.

(٢) في أ: مقرونان.

(٣) في حاشية أ: «خ مقترنة».

(٤) به: ساقطة من ب.

(٥) في أ: يجديك.

(٦) شرح الكافية للرضي ١٠٨/١.

(٧) في ب: تصح.

(٨) قبلها: ساقطة من ب جـ.

(٩) في جميع النسخ: يؤول، تحريف.

فضربي مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعوله، وقائماً حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به، و<sup>(١)</sup> تقدير ذلك (أي) حاصل (إذا كان قائماً<sup>(٢)</sup>) أو إذ كان قائماً<sup>(٣)</sup>، فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي [٥١أ] هو إذا كان وإذ كان عليه، وحذف الظرف لدلالة الحال عليه، لأن الحال يشابه ظرف الزمان، ألا ترى أن معنى جاءني زيد ركباً جاءني زيد زمان ركوبه، فالحال دالة<sup>(٤)</sup> على هذا الخبر بواسطة، ووجب لسد الحال مسده، وكان تامة بمعنى ثبت، ولا يتعين التقدير المذكور في المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل، ويكون التقدير إذا كنتُ أو إذ كنتُ فيكون كان مسندة إلى فاعل الضرب، كما أشار إلى ذلك الرضي<sup>(٥)</sup> وغيره، فلو صلحت الحال للإخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيداً شديداً بل تعين رفع الحال أو الإتيان بخبر<sup>(٦)</sup>.

### العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر) وهي على ضربين: أفعال وحروف، (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (و) تسمى أيضاً (نواسخ الابتداء)، لأنها تدخل على المبتدأ فترفع عنه حكمة أي عمل الابتداء فيه، أخذاً<sup>(٧)</sup> من النسخ، وهو لغة الرفع<sup>(٨)</sup>، وتصير هي عاملة فيه لأنها عاملة لفظية، واللفظي أقوى من المعنوي، و<sup>(٩)</sup> كما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر، (وهي) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع)

- (١) و: ساقطة من أ.
- (٢) في حاشية ب: «إن أريد المستقبل».
- (٣) في حاشية ب: «إن أريد الماضي».
- (٤) في ب: دال.
- (٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٤.
- (٦) في أ: بخبره.
- (٧) في أ: أخذ.
- (٨) ينظر: اللسان مادة «نسخ».
- (٩) و: ساقطة من أ.

بالاستقراء<sup>(١)</sup> ، (الأول: ما يرفع المبتدأ) رفعاً غير الأول (وينصب الخبر)، وهذا صنفان: صنف من الأفعال، (وهي كان وأخواتها، و) صنف من الحروف، وهو (الحروف المشبهة بليس) الأولى الأحرف، (و) من الأول<sup>(٢)</sup> (أفعال<sup>(٣)</sup> المقاربة و) النوع (الثاني: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الأول، (وهو إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس) نصاً، وهذه أحرف باتفاق، (والثالث: ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً، وهو ظن وأخواتها)، وهذه أفعال باتفاق.

(١) في ب: باستقراء.

(٢) في ب: الأفعال، تحريف.

(٣) في أ: أفعال.

## كان واخواتها

(فصل) في النوع الأول، وبدأ به لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل إعرابه، (فأما كان واخواتها)، وهي<sup>(١)</sup> هنا ثلاثة عشر فعلاً (فأنها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير ولا الابتدائية (تشبيهاً بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي [٥١ب] (ويسمى اسمها<sup>(٢)</sup>) حقيقة وفاعلاً مجازاً، (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبية (تشبيهاً بالمفعول<sup>(٣)</sup>) في توقف الفعل عليه، (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولاً مجازاً، ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، ولأن الأصل في الأفعال أن تنسب<sup>(٤)</sup> معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، وإن ذلك للحروف إلا أنهم اتسعوا في الكلام فأجروها مجرى الحروف، فادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ومن ثم سماها الزجاجي<sup>(٥)</sup> حروفاً، (وهذه الأفعال) بالنظر إلى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي، (وهو) ثمانية أفعال هي:

(كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمان الماضي، (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساءً، (وأصبح) الدالة على<sup>(٦)</sup> ثبوته له<sup>(٧)</sup> صباحاً، (وأضحى) الدالة على ثبوته له<sup>(٨)</sup>

(١) في أ: وهو.

(٢) اسمها: ساقطة من أ.

(٣) تشبيهاً بالمفعول: ساقطة من ج.

(٤) في أ: يتسب.

(٥) ينظر: الجمل ٤١.

(٦) على: ساقطة من أ.

(٧) له: ساقطة من ب.

(٨) له: ساقطة من ب.

ضحاً، (وظل<sup>(١)</sup>) الدالة على ثبوته له نهاراً، (ويات) الدالة على ثبوته له ليلاً، (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة، أو من حقيقة إلى حقيقة، (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالاً عن التجرد من القرينة، فهذه الثمانية تعمل من غير شرط أو غيره<sup>(٢)</sup>، تقدم نفي أو شبهه عليها، مثال كان (نحو: <sup>(٣)</sup>) ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] فكان<sup>(٤)</sup> فعل ماضٍ ناقص، والاسم الكريم اسمها، وغفوراً رحيماً خبرها، ومثال أمسى، نحو: أمسى زيد فقيهاً، وأصبح نحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿فَاصْبَحْهُمْ يَنْعَمَتِ بِهِ إِخْوَانًا﴾ [ال عمران: ١٠٣] وأضحى نحو: أضحى محمدٌ متعبداً<sup>(٦)</sup>، ويات نحو بات زيد معتكفاً، وصار نحو صار الطين خزفاً، وليس نحو ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [ال عمران: ١١٣]، وظل نحو: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

(و) القسم (الثاني): ما يعمل هذا العمل بشرط أن يكون تالياً لنفي أو<sup>(٧)</sup> شبهه بأن (يتقدمه<sup>(٨)</sup> نفي أو نهى أو دعاء، وهو أربعة زال) ماضي يزال (وفتيء وبرح وانفك)، مثال زال نحو: لا<sup>(٩)</sup> زال جنابك محروساً [٥٢] ومثلها ما تصرف منها نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِفُونَ﴾ [هود: ١١٨]، ومثال فتيء نحو<sup>(١٠)</sup>: ما فتيء العبد خاضعاً، ولا فتيء حكمك نافذاً، وبرح نحو: ما برح صباحك<sup>(١١)</sup> متبسماً، ولا برح ربك مأنوساً، ومثلها ما تصرف منها نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] ومثال انفك،

(١) في أ: ضل، تحريف.

(٢) أو غيره: ساقطة من ب جـ.

(٣) نحو: ساقطة من أ.

(٤) في ب: كان، جـ: وكان.

(٥) قوله تعالى: ساقطة من ب جـ.

(٦) في حاشية أ: «سعيداً».

(٧) في جـ: و.

(٨) في أ: تقدمه.

(٩) في أ: ما.

(١٠) في جـ: و.

(١١) في حاشية ب: «وجهك».

نحو ما انفك زيد مصلياً، ولا انفك بيتك عامراً، (و) من متصرفات<sup>(١)</sup> زال بعد النهي (قول الشاعر:

٣١- صَاحِ شَمَّرَ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنَسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ)<sup>(٢)</sup>.

صاح منادى مرخم على غير القياس<sup>(٣)</sup>، وشمر - بكسر الميم - فعل<sup>(٤)</sup> أمر، ولا حرف نهي، واسم تزل مستتر فيها وجوباً، وذاكر<sup>(٥)</sup> الموت خبرها، ومثالها بعد الدعاء، وقوله:

٣٢- أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلَاءِ<sup>(٦)</sup> (وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ)<sup>(٧)</sup>.

فالقطر اسم زال مؤخر، ومنهلاً خبرها مقدم، وقيدنا زال بكونها ماضي يزال<sup>(٨)</sup> لإخراج ماضي يزول<sup>(٩)</sup>، وزال ماضي يزيل، فإنهما تامان الأول منهما قاصر بمعنى ذهب وانتقل، والثاني متعد لواحد بمعنى ماز يميز، وهذه الأربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلاً للخبر، وسبب دلالتها على هذا<sup>(١٠)</sup> الاستمرار أنها بمعنى النفي، [فإذا دخل عليها النفي]<sup>(١١)</sup> صار معناها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت، وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي، لأن المطلوب بهما ترك

(١) في جـ: تصرفات.

(٢) لم أقف على قائله، وهو من الخفيف. أوضح المسالك ١/١٥٦، شرح الأشموني ١/٣٣١، همع الهوامع ٢/٦٢.

(٣) على غير القياس: ساقطة من ب جـ.

(٤) فعل: ساقطة من أ جـ.

(٥) في أ: ذكر، تحريف. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٠، شرح التصريح ١/١٨٥.

(٦) في أ: البلاء، تحريف.

(٧) قاله ذو الرمة، وهو من الطويل، ديوانه ٢٠٦.

(٨) في حاشية أ: «مصدره زيل».

(٩) في حاشية أ: «مصدره زوالاً».

(١٠) في أ: هذه.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.



الفعل، وتركه نفي.

(و) القسم (الثالث): ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو (دام) خاصة (نحو) ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] ، وتصدق<sup>(١)</sup> ما دمت قادراً، (وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر) المضاف إليه الزمان (وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة)<sup>(٢)</sup>، وأصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا، فحذف المضاف، وهو المدة، وناب المضاف إليه، وهو ما وصلتها، عنها في الانتصاب على الظرفية، ولهذا افتقر<sup>(٣)</sup> الكلام إلى عامل في الظرف يتم به الجملة، وامتنع أن يقال ابتداء ما دام زيد مقيماً، فلو فقدت ما نحو دام زيد صحيحاً [لا من مدة دوامه]<sup>(٤)</sup> كان المنصوب بها حالاً لا خبراً [٥٢ب] وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية، نحو عجبت مما دام زيد صحيحاً، لأن المعنى عجبت من دوامه صحيحاً، لا من مدة دوامه، والظرفية تلزمها المصدرية، ولا يلزم من<sup>(٥)</sup> وجودهما وجود العمل المذكور، إذ لا يلزم من<sup>(٦)</sup> وجود الشروط<sup>(٧)</sup> وجود المشروط<sup>(٨)</sup>.

واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ يكون مفرداً وجملة ذات رابط يربطها بالاسم، وظرفاً وجاراً ومجروراً متعلقين<sup>(٩)</sup> بمحذوف وجوباً، ويجوز تعدده، والأصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل، (ويجوز في خبر هذه الأفعال) كلها (أن يتوسط بينها

(١) في أ: تصدقت.

(٢) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢١، شرح ابن الناطم ١٢٨.

(٣) في أ: أقصر، تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٥) من: ساقطة من ب.

(٦) من: ساقطة من جـ.

(٧) في جـ: المشروط.

(٨) في جـ: الشروط.

(٩) في ب: متعلق.

وبين اسمها) على خلاف الأصل لقوة عملها نظراً إلى كونها أفعالاً فجاز أن يتصرف في معمولها<sup>(١)</sup>، نحو ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فحقاً خبر كان، وقد توسط بينها وبين اسمها، وهو نصر المؤمنين، (و) مثله (قول الشاعر): -

٣٣- سَلِي إِنْ جَهِلْتُ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ (فَلَيْسَ<sup>(٢)</sup> سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَاهِلٍ)<sup>(٣)</sup>.

فسواء خبر ليس، وقد توسط بينها<sup>(٤)</sup> وبين اسمها، وهو عالم وما عطف عليه، وقد يكون التوسط واجباً، نحو ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥] وممتنعاً نحو كان موسى صديقي، (ويجوز تقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول الخبر، نحو ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقوله:

٣٤- عَلَى السِّنِّ خَيْرٌ لَا يَرَالُ يَزِيدُ<sup>(٥)</sup>.

ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أم لا، وقد يكون التقدم واجباً نحو كم كان مالك؟، (إلا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين<sup>(٦)</sup> قياساً على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيز<sup>(٧)</sup> في قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، لجواز أن يكون يوم مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل، أو منصوباً بفعل مقدر، (و) إلا خبر (دام) فإنه يمتنع<sup>(٨)</sup> تقدمه عليها مع ما باتفاق، لأن ما في صلة

(١) قال ابن هشام في شرح القطر ١٥٤: «وعن ابن درستوريه أنه منع تقديم خبر ليس».

(٢) في أ: وليس.

(٣) قاله السموال بن عاديا، وهو من الطويل، ديوانه ١٦.

(٤) في أ: بينهما، تحريف.

(٥) وصلره «ورجّ الفتى ما إن رأيت» قاله المعلوط بن بدل القريني، وهو من الطويل.

الكتاب ٢/ ٣٠٦، شرح المفصل ٨ / ١٣٠، مغني اللبيب ١/ ٣٨، شرح التصريح ١/ ١٨٩، مع الهوامع ١١٨/ ٢.

(٦) خلافاً للكوفيين والمبرد وابن السراج. ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، الأصول ١/ ٨٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٧.

(٧) هم سيبويه والفارسي وابن برهان والشلوين، ونسب للجمهور. ينظر: الكتاب ١/ ٢١، الإيضاح العضدي ١/ ١٠١، شرح العمدة ٢٠٦.

(٨) في أ: يمتنع.

المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدهما على الأصح<sup>(١)</sup> ، لئلا يلزم الفصل بين الموصول<sup>(٢)</sup> الحرفي<sup>(٣)</sup> و<sup>(٤)</sup> صلته (كقولك: عالماً كان زيد) مثال<sup>(٥)</sup> تقدم<sup>(٦)</sup> الخبر على الناسخ، ومثاله<sup>(٧)</sup> قوله:

٣٥- أَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ [٥٣] أَوْ غَائِبًا<sup>(٨)</sup>.

وإذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقديم الخبر على ما دون الناسخ، لأن لها<sup>(٩)</sup> صدر الكلام، فيمتنع قائماً ما كان زيد<sup>(١٠)</sup> دون ما قائماً كان زيد<sup>(١١)</sup>، (و) يثبت (لتصارييف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما) ثبت<sup>(١٢)</sup> (للماضي<sup>(١٣)</sup> من العمل) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر، مثال المضارع (نحو: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، ومثال الأمر، نحو<sup>(١٤)</sup>: ﴿قُلْ كُونُوا حِبْرَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر نحو: أعجبنى كون زيد صديقك، واسم الفاعل

(١) قال ابن معط في ألفيته: (ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الآخر) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢٢، التسهيل ٥٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧.

(٢) في ب: موصول.

(٣) في أ: الحرف، تحريف.

(٤) و: ساقطة من أ.

(٥) في أ: ومثاله.

(٦) في ب: لتقدم، ج: التقدّم.

(٧) في أ: مثله.

(٨) لم أقب على قائله، وهو من المديد، العقد الفريد ٥ / ٤٧٨، حاشية الدمنهوري ٤٤.

(٩) في أ: لنا، تحريف.

(١٠) زيد: ساقطة من ج.

(١١) وفاقاً لجمهور البصريين والفراء، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٧، ارتشاف الضرب ٨٧٢.

(١٢) في أ: يثبت.

(١٣) في ب: للمضاضي، تحريف.

(١٤) نحو: ساقطة من أ.

نحو: زيد كائن أخاك<sup>(١)</sup>، وهي بالنسبة إلى التصرف وعلمه ثلاثة أقسام، قسم لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق<sup>(٢)</sup>، ودام عند أكثر المتأخرين<sup>(٣)</sup>، وقسم: يتصرف تصرفاً ناقصاً يعني أنه لا يستعمل منه أمر ولا نهى<sup>(٤)</sup> ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي الأفعال.

(وتستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية) بمرفوعها (عن الخبر) فتدل على ثبوت الشيء في نفسه، وتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً بخلاف ما إذا كانت ناقصة، وقيل<sup>(٥)</sup>: معنى تمامها دلالتها على الحدث<sup>(٦)</sup> والزمان، لأنها إذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط، وهو ضعيف، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم، فكان بمعنى حصل، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ أي وإن حصل وأمسى وأصبح يعني دخل في المساء وفي الصباح، نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي: حين تدخلون في الصباح<sup>(٧)</sup> وحين تدخلون في المساء<sup>(٨)</sup>، هكذا<sup>(٩)</sup> بخط المؤلف، وأضحى بمعنى دخل في الضحى، وصار بمعنى انتقل، وظل بمعنى دام، وبرح بمعنى ذهب، وانفك بمعنى انفصل، ودام بمعنى بقي، وبات بمعنى عرس، (إلا زال) ماضي يزال (وفتيء وليس فإنها ملازمة للنقص) محتاجة إلى خبر يتم<sup>(١٠)</sup> به الكلام<sup>(١١)</sup>، وذكر

(١) في ب: كائن زيد أخاك.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢١، ارتشاف الضرب ٧٩/ ٢، الجنى الداني ٤٥٩، مغني اللبيب ١/ ٣٨٧.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢١، ارتشاف الضرب ٧٩/ ٢.

(٤) ولا نهى: ساقطة من أجد.

(٥) وهو ظاهر مذهب سيبويه والفارسي وابن جني والجرجاني، ورجحه أبو حيان. ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ارتشاف الضرب ٧٥/ ٢، شرح التصريح ١/ ١٩٠.

(٦) في ب ج: الثبوت.

(٧) في ب: المساء.

(٨) في ب: الصباح.

(٩) في أ: هذا.

(١٠) في ب: تم.

(١١) خلافاً لابن مالك في فتيء. ينظر: التسهيل ٥٣، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٥، ارتشاف الضرب =

الفارسي<sup>(١)</sup> إن زال تستعمل تامة أيضاً.

(وتختص كان) عن أخواتها بأمور (بجواز<sup>(٢)</sup> زيادتها) لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط (بشرط أن [٥٣ب] تكون بلفظ الماضي) للخفة<sup>(٣)</sup>، (و) بشرط<sup>(٤)</sup> (أن تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كالمبتدأ وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان قائم، و ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَتْ فِي أَلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة، (نحو: ما كان أحسن زيدا)، وقد أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ولا<sup>(٥)</sup> غيره، ولا في صدر الكلام وآخره، وإن<sup>(٦)</sup> غيرها من أخواتها لا تزداد<sup>(٧)</sup>.

(وتختص أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها) على حاله منصوباً لكثرة استعمالها، (وذلك) أي جواز الحذف كثير في كلامهم (بعد لو وإن الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل<sup>(٨)</sup>، (كقوله عليه الصلاة والسلام: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ»<sup>(٩)</sup>)، أي<sup>(١٠)</sup> ولو<sup>(١١)</sup> كان تلتسمه خاتماً من حديد، فحذفت كان واسمها، (وقولهم) أي: العرب، ولو قال وقوله لكان أولى، لأنه حديث، «الْأَنَاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا

= ٧٨/٢.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٨٣، شرح الكافية الشافية ١/٣٨٦، ارتشاف الضرب ٢/٧٩.

(٢) في أ: بجوز، تحريف.

(٣) ٢١٤١ في أ: بالخفة.

(٤) ٢١٤٢ في أ: يشترط.

(٥) في ب جـ: أو.

(٦) ان: ساقطة من ب.

(٧) جوز أبو البقاء زيادتها، وجوز أبو علي والكوفيون زيادة أصبح وأمسى في التعجب. ينظر: التسهيل ٥٥، شرح الكافية الشافية ١/٢٩٤، ارتشاف الضرب ٢/٩٦.

(٨) ينظر: الكتاب ١/١٣٠، ارتشاف الضرب ٢/٩٦.

(٩) صحيح البخاري ٧/٣٤، صحيح مسلم ٢/١٠٤١، سنن الترمذي ٣/٤٢٢، سنن النسائي ٦/٩٢.

(١٠) اي: ساقطة من جـ.

(١١) في جـ: أو.

فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ<sup>(١)</sup> ) فحذفت كان مع اسمها أيضاً، والتقدير إن كان خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، وهذا الذي ذكره من نصب الأول ورفع الثاني هو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب<sup>(٢)</sup>، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني، ورفعهما، ونصبهما، وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير إن ولو<sup>(٣)</sup>، كقوله:

٣٦-<sup>(٤)</sup> مَنْ لَدُ شَوْلًا فِإِلَى إِتْلَآئِهَا<sup>(٥)</sup> أي من لد إن كانت شولاً.

(و) تختص أيضاً (بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلاً (إن لم يليها ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها<sup>(٦)</sup> نحو ﴿وَلَمْ أَكُ يَفِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] أصله ولم<sup>(٧)</sup> أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء<sup>(٨)</sup> الساكنين والنون للتخفيف، وعلى هذا قس، نحو ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَبَقٍ﴾<sup>(٩)</sup> [النحل: ١٢٧] في النحل لا في النمل، (و) نحو ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠]، فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها<sup>(١٠)</sup> بالحركة، ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف، ولا من نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] لاتصالها<sup>(١١)</sup> بساكن

- (١) لم أقف عليه فيما تسير من كتب الحديث. ينظر: الكتاب ١/ ١٣٠، مجمع الأمثال ٣/ ٣٨٧، شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٨.
- (٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨.
- (٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧.
- (٤) لم أقف على قائله، وهو من الرجز. الكتاب ١/ ١٣٤، الأمل الشجرية ١/ ٢٢٢، شرح المفصل ٤/ ١٠١، مغني اللبيب ٢/ ٥٥١، همع الهوامع ٢/ ١٠٥.
- (٥) في أ: الانها، تحريف. في اللسان مادة (شول). الشول: النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها ولا يعود إليها اللبن إلا إذا لقحت لتحمل من جديد، الأنلاء: مصر اتلت الناقة إذا تبعها ابنها.
- (٦) بها: ساقطة من أ:
- (٧) ولم: ساقطة من ب جـ.
- (٨) في أ: للقاء، تحريف.
- (٩) في سورة النمل ٧٠ ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَبَقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾.
- (١٠) في حاشية جـ: «أي اعتضاد بها».
- (١١) في أ: للتصالها، تحريف.

فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف، ومن<sup>(١)</sup> أجازته [٥٤] نظر إلى عروض الحركة، ولا من<sup>(٢)</sup> نحو «إِنْ يَكُنْهُ»<sup>(٣)</sup> فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup> لاتصالها بالضمير، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

- 
- (١) أجازته يونس. ينظر: التسهيل ٥٦، شرح الكافية الشافية ١/٤٢٣، ارتشاف الضرب ١٠١/٢.  
 (٢) من: ساقطة من ب.  
 (٣) في أ: يكن، تحريف.  
 (٤) صحيح البخاري ١٩٧/٢، صحيح مسلم ٢٢٤٤/٤، سنن الترمذي ٥١٩/٤.

## الحروف المشبهة بليس

(فصل<sup>(١)</sup>) فيما ألحق بليس في العمل، (وأما الحروف المشبهة بليس) في النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية (فأربعة: ما ولا وإن لات) النافيات وأكثرها عملاً ما، و<sup>(٢)</sup> كان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها، ولما كان عمل كل منها على خلاف الأصل اشترط له شروط.

(أما ما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين<sup>(٣)</sup> بشرط) اجتماع أمور<sup>(٤)</sup> أربعة، الأول: (أن لا تقترن) ما (بأن) الزائدة، (و) الثاني: أن (لا يقترن خبرها بإلا، و) الثالث: (أن<sup>(٥)</sup> لا يتقدم خبرها) ولو ظرفاً (على اسمها، و) الرابع: أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها)، وهذا معلوم مما قبله<sup>(٦)</sup>، وإنما ذكره توطئة لقوله:

(إلا إذا كان) ذلك (المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فإنه يجوز إعمالها مع تقدمه لما سيأتي، فهذه الأربعة متى وجدت جاز إعمالها في معرفة ونكرة. (فالمستوفية للشروط<sup>(٧)</sup>) نحو ما زيد ذاهباً، وقد ورد القرآن بإعمالها (كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٨)</sup> [يوسف: ٣١] ﴿مَا هُيَئُتِ أُمَّهَاتُهُنَّ﴾ [المجادلة: ٢]، ولم يقع في القرآن إعمال ما صريحاً في غير هاتين الآيتين، قاله ابن<sup>(٩)</sup>

(١) فصل: ساقطة من ب.

(٢) و: ساقطة من أ.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨، المقتضب ٤/ ١٨٨، الجنى الداني ٣٢٥، مغني اللبيب ١/ ٣٩٩.

(٤) أمور: ساقطة من أ.

(٥) أن: ساقطة من ب.

(٦) مما قبله: ساقطة من ب جـ.

(٧) في ب جـ: الشروط.

(٨) قال ابن هشام في شرح القطر ١٦٦: «وبنو تميم لا يعملون ما شيئاً ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون: ما زيد قائم، ويقرؤون (ما هذا بشر)».

(٩) في أ: بن، تحريف.



هشام<sup>(١)</sup> ، (فإن) انتفى<sup>(٢)</sup> الشرط الاول بأن (اقتربت) ما (بأن) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لإيلائها ما لا يلي ليس، (نحو ما إن زيد قائم)<sup>(٣)</sup> ، وقوله: ٣٧- يَنْبِيْ غُدَاةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ<sup>(٤)</sup>.

وروي ذهباً، وأوّل على إِنْ إِنْ نافية مؤكدة لما لا زائدة، وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها، وهو اختيار ابن مالك<sup>(٥)</sup>، ولم يتعرض له المؤلف، (وكذلك) يبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثاني بأن (اقتربت خبرها بإلاً نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، لأن عملها إنما هو للنفي، وقد انتقض بإلاً، وتسميته حيث خبرها مجازاً، بخلاف ما إذا انتقض بغير إلا نحو ما زيد غير قائم، (وكذلك) يبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثالث بأن (تقدم خبرها على [٥٤ب] اسمها نحو ما قائم زيد)، وقولهم «مَا مُسِيٌّ مَنْ أَعْتَبَ»<sup>(٦)</sup> شاذ<sup>(٧)</sup>، (أو<sup>(٨)</sup>) انتفى<sup>(٩)</sup> ٢١٨٦ الرابع بأن (تقدم<sup>(١٠)</sup> معمول الخبر) على اسمها وليس (ظرفاً) أو جاراً ومجروراً (نحو ما طعامك زيد أكل) لضعفها في العمل فلا ينصرف في خبرها، ولا معمول خبرها بالتقدم، (فإن

(١) شرح الشذور ١٩٣، أوضح المسالك ١/١٩٥، مغني اللبيب ١/٣٩٩.

(٢) في ب: امتنع.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٠٥، الجنى الداني ٣٢٨، مغني اللبيب ١/٣٨.

(٤) وعجزه «ولا صرف ولكن أنتم الخزف»، لم أقف على قائله، وهو من البسيط.

مغني اللبيب ١/٣٨، أوضح المسالك ١/١٩٥، شرح الأشموني ١/٣٩٧، معجم الهوامع ١١٢/٢.

(٥) في أ: بن ملك. ينظر: التسهيل ٥٦، شرح العمدة ٢١٣.

(٦) في ب: «ما مسيئاً من اعتذر»، الكتاب ١/٢٩، مجمع الأمثال ٣/٢٨٨.

(٧) شاذ: ساقطة من أ. ج. قال ابن هشام في شرح القطر ١٦٦: «ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط أن يتقدم اسمها على خبرها وأن لا تقترب بأن الزائدة ولا خبرها بإلاً، فلهذا أهملت في قولهم: (ما مسيئ من أعتب) لتقدم الخبر».

(٨) في ج: و.

(٩) انتفى: ساقطة من ج.

(١٠) في ب: تقدم.

كان) معمول الخبر (ظرفاً) نحو (ما عندك زيد جالساً، أو جاراً ومجروراً نحو ما في الدار زيد جالساً لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا<sup>(١)</sup> في غيرهما. وقضية هذه العلة جواز إعمال ما إذا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور، وبه صرح بعضهم<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر قياساً على خبر إنَّ وأخواتها، وقيل: يمنع ذلك<sup>(٣)</sup>، وهو قضية كلام المؤلف كغيره. وأما تقدم<sup>(٤)</sup> المعمول على الخبر فجائز، (وبنو تميم لا يعملونها، وإن استوفت الشروط) المذكورة<sup>(٥)</sup>، قال شاعرهم:

٣٨- وَمَهْفَهِفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسَبَ فَأَجَابَ مَا قَتَلُ الْمَحِبَّ حَرَامٌ<sup>(٦)</sup>.

أي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن<sup>(٧)</sup> أن يصرح بنسبه، ويقول: أنا تميمي.

(وأمّا لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهراً، (فتعمل عمل ليس أيضاً)<sup>(٨)</sup> عند الحجازيين فقط) أي دون التميميين<sup>(٩)</sup> (بالشرط المتقدمة في ما) النافية<sup>(١٠)</sup>، ما عدا الشرط الأول لأن لا تقترون بأنَّ الزائدة. (وتزید) لا على ما (بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك)، فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائماً<sup>(١١)</sup>، وأما قوله:

(١) في أ: يتوسع.

(٢) هو ابن عصفور، ينظر: المقرب ١١٢، شرح جمل الزجاجي ٥٩٥/١.

(٣) منع ذلك الأخفش، ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٩٥/١، ارتشاف الضرب ١٣٢/٢.

(٤) في ب: تقديم.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٨/١، الجنى الداني ٣٢٩، مغني اللبيب ٣٩٩/١.

(٦) لم أقف على قائله، وهو من الكامل، مجيب الندا ١٧٥، حاشية البيهوشي (و) ٢٦٤ نقلاً عن مجيب الندا.

(٧) عن: ساقطة من جـ.

(٨) أيضاً: ساقطة من أ.

(٩) في أ: تميم. ينظر: الكتاب ٢٨/١، الجنى الداني ٣٠١، مغني اللبيب ٣١٥/١.

(١٠) النافية: ساقطة من ب.

(١١) أجزاه ابن جني وابن الشجري وتابعهما ابن مالك. ينظر: الأملالي الشجرية ٢٨٢/١، التسهيل ٥٧، =

- ٣٩- (١) أَكْرَزْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضَيْنَ لَنَا (٢) لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا.  
 (وأكثر عملها) واقع (في الشعر)، ولا يختص به، وهذا مخالف لما في القطر (٣)  
 واللمحة (٤) من اختصاصه بالشعر، وقد يراد بها نفي الجنس نصاً، كقوله:  
 ٤٠- (٥) تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى (٦) اللَّهُ وَاقِيًا.  
 (وأما إن) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية) أي دون غيرهم،  
 (بالشروط المذكورة في ما) النافية (٧)، ما عدا (٨) الشرط الأول أيضاً (سواء كان اسمها  
 معرفة أو نكرة)، فالأول (نحو ان زيد قائماً) ومنه قراءة سعيد بن جبير (٩) رحمه الله  
 تعالى (١٠) [٥٥] ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾، بتخفيف إن وكسرهما  
 لالتقاء الساكنين، ونصب عباد بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة (١١) هي المثلية  
 في الانسانية (١٢)، والمثبت في القراءة

= ارتشاف الضرب ١١٠/٢.

(١) لم أقف على قائله، وهو من البسيط. ارتشاف الضرب ١١٠/٢، الجنى الداني ٣٠٢، شرح الشذور ١٩٧.

(٢) في أ: لها.

(٣) ينظر: شرح القطر ١٤٥.

(٤) في أ: الملحة. ينظر: شرح اللوحة البدرية ٢/٢٤.

(٥) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. ارتشاف الضرب ١١٠/٢، الجنى الداني ٣٠١، مغني اللبيب ١/٣٥١، همع الهوامع ١١٩/٢.

(٦) في جـ: وقفض، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٤٧٥، ارتشاف الضرب ١٠٩/٢، الجنى الداني ٢٣٠، مغني ١١٣/١ ب ٣٣.

(٨) عدا: ساقطة من أ.

(٩) هو سعيد بن جبير بن هشام الكوفي، ت ٩٥هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٥٦، غاية النهاية ٣٠٥/١.

(١٠) تعالى: ساقطة من ب جـ.

(١١) في حاشية جـ: «يعني قراءة سعيد».

(١٢) في حاشية جـ: «أي ليسوا مماثلوكم في الانسانية لعدم العقل والحياة، وإن ماثلوكم في الصور التي عليها، فالنفي منصرف على القيد لا على المقيد حتى يلزم التناقض بين القراءتين، وفي الآية إطلاق =

المشهور<sup>(١)</sup> هي المثلية في العبودية<sup>(٢)</sup>، فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردتهما على محل واحد فاندفع الاعتراض<sup>(٣)</sup>.

(و) الثاني (سمع من كلامهم «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية»<sup>(٤)</sup>)، وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين، سمع من كلامهم «إن ذلك نافِعك ولا ضارَّك»<sup>(٥)</sup>.

(وأما لات) أصلها لا زیدت عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه، وحركت لالتقاء الساكنين<sup>(٦)</sup>، (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط: أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين)، هذا ما نصَّ عليه سيويوه<sup>(٧)</sup>، فأخذ بعضهم<sup>(٨)</sup> بظاھرہ، وتبعه

= الذين على غير العقلاء.

(١) أي في قراءة حفص عن عاصم.

(٢) في حاشية ج: «قوله والمثبت في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية، فالمعنى إن الذين تعبدونهم وتسمونهم آلهة عباد مماثلوكم في العبودية فلا يستحقون عبادتكم كما لا يستحق بعضكم عبارة بعض مع أنكم عقلاء فما تسونه آلهة مما هو مسخرة منفعة بالطريق الأولى، وإنما يستحقها الفاعل المختار لا إله إلا هو كل شيء هالك إلا وجهه».

(٣) في ج: الإلراض، تحريف. في حاشية ج: «وهو أن القراءة المشهورة أن الذين بالتشديد تناقضا قراءة سعيد لتوارد النفي والإثبات على محل واحد، وخرجها المعترض على عملها النصب في الجزأين وفيه نظر من أوجه فتأمل».

(٤) ارتشاف الضرب ١٠٩/٢، الجنى الداني ٢٣٠، مغني اللبيب ٣٦/١.

(٥) ارتشاف الضرب ١١١/٢، الجنى الداني ٢٣٠، مغني اللبيب ٣٣٥/١.

(٦) نقل ابن هشام الخلاف في كتابه مغني اللبيب ٣٣٤-٣٣٥ فذكر أن فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها كلمة واحدة وهي فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص كما في قوله تعالى: ( لا يلتكم من أعمالكم شيئاً ) فإنه يقال: لات يليت، كما يقال ألت يالت، وقد قرئ بهما، ثم صارت للنفي، قاله أبو ذر الخشني. وثانيهما: أن أصلها ليس بكسر الياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاءً.

الثاني: أنها كلمتان لا النافية والتاء للتأنيث كما في ربت وثمت وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور، وهو الذي ذكره الفاكهي في المتن.

الثالث: أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٨/١.

(٨) هو الفراء. ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٧١/١، ارتشاف الضرب ١١١/٢، مغني اللبيب ٣٣٦/١.

المؤلف، وقيل<sup>(١)</sup> لا يختص به، بل باسم الزمان، وإن لم يكن بلفظ<sup>(٢)</sup> الحين كالساعة والأوان، وهو ظاهر عبارة التسهيل<sup>(٣)</sup>، وجزم في الشذور وشرحه<sup>(٤)</sup> بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلّة. (ويشترط): أن لا يجمع بين جزئيهما في الكلام (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها، (أو<sup>(٥)</sup>) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها، فلا يجتمعان لعدم السماع، (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لأن الخبر محط الفائدة<sup>(٦)</sup>، نحو ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف، ومناص بمعنى فرار، والتقدير (أي ليس الحين؟ حين فرار)، ويقال<sup>(٧)</sup> عكسه، [كما أومى<sup>(٨)</sup> إليه بقوله]<sup>(٩)</sup>: (وقرى) في الشواذ «ولات حين مناص»<sup>(١٠)</sup> برفع حين، (على أن الخبر محذوف)، والحين اسمها<sup>(١١)</sup>، والتقدير (أي ليس حين فرار حيناً) موجوداً (لهم) عند تناديهم ونزول العذاب بهم، وأما قوله:

(١) وفقاً للفارسي وجماعة. ينظر: شرح ابن الناظم ١٥١، مغني اللبيب ١/٣٣٦.

(٢) في أ: باللفظ.

(٣) ينظر: التسهيل ٥٧.

(٤) ينظر: شرح الشذور ١٩٩.

(٥) أو: ساقطة من أ.

(٦) في حاشية ج: «قوله لأن الخبر محط الفائدة علة لمقدر تقديره لا حذف الخبر لأن الخبر... إلخ، ولا يجوز أن يكون علة للمذكور لعدم الارتباط».

(٧) في أ نقل، تحريف.

(٨) في حاشية ج: «بالهمز في آخره وقد تخفف».

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٠) قرأ بها أبو السمال، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، البحر المحيط ٧/٣٨٣.

(١١) في حاشية ج: «مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً أصلاً، فما بعدها في هذه القراءة مبتدأ حذف خبره، وتقديره ولات حين مناص كائن لهم، وفي الأولى لا أرى حين مناص». قال ابن هشام في المغني ١/٣٣٥: «في عملها... ثلاثة مذاهب: أحدها أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ وخبره محذوف، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الأخفش والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم. الثاني: أنها تعمل عمل إن فننصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول للأخفش. والثالث: أنها تعمل عمل ليس، وهو قول الجمهور».

٤١- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَنْغِي<sup>(١)</sup> جَوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرٌ.

فارتفاع مجير على الابتداء، أو على الفاعلية بفعل محذوف، والتقدير حين لا ت له مجير، أو يحصل له مجير، ولات مهملة لعدم [٥٥ب] دخولها على الزمان.

---

(١) في أ: يبقى.

## أفعال المقاربة

(فصل: وأما أفعال المقاربة) مصدر قارب<sup>(١)</sup>، وصيغة فاعل بفتح ثالته، وقد تأتي بمعنى أصل الفعل، وهو المراد هنا، (فهي) باعتبار معانيها<sup>(٢)</sup> (ثلاثة أقسام: ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى باسمها، (وهو) ثلاثة (كاد وكرب × بفتح الراء وكسرهما والفتح أفصح<sup>(٣)</sup> - وأوشك، وما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي رجاء المتكلم الخبر، أي حصول مضمونه سواء رجاء عن قرب أو بعد، (وهو) ثلاثة أيضاً، (عسى<sup>(٤)</sup> وحرى) × بفتح الحاء والراء المهملتين × (واخلولق، وأما وضع للدلالة على الشروع) أي<sup>(٥)</sup> على شروع الاسم في الخبر، (وهو كثير). وقد أنهاها بعضهم<sup>(٦)</sup> إلى نيف وعشرين فعلاً، (نحو طفق) × بفتح الفاء وكسرهما، (وعلق<sup>(٧)</sup>) وانشأ (وأخذ وجعل)، فتسميتها<sup>(٨)</sup> بما قاله مجاز<sup>(٩)</sup> من تسمية الشيء باسم جزئه تغليباً كتسميتهم الكلام بالكلمة<sup>(١٠)</sup> [كذا قيل، والظاهر أن هذا من باب التغليب كالعمرين والقمرين]<sup>(١١)</sup>، (وهذه الأفعال تعمل عمل كان) وأخواتها (تترفع<sup>(١٢)</sup> المبتدأ وتنصب الخبر)، وإنما أفردت بالذكر مع مساواتها في العمل

(١) في أ: مصدریات، تحريف.

(٢) في أ: باعتبار معانيها فهي.

(٣) ينظر: اللسان مادة «كرب».

(٤) في ج: مشى، تحريف.

(٥) في ج: أو.

(٦) ينظر: شرح اللوحة البدرية ١٣/٢، شرح التصريح ٢٠٣/١.

(٧) في أ: وأعلق، تحريف.

(٨) في أ: فسميتها.

(٩) في أ: مجازي، تحريف.

(١٠) في أ: بالكلمة بالجملة، تحريف.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(١٢) في ج: ترفع.

لاختصاص<sup>(١)</sup> خبرها بأحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار إلى ذلك بقوله:  
(إلا إن خبرها يجب أن يكون<sup>(٢)</sup> فعلاً مضارعاً مؤخراً عنها)، فلا يجوز تقدمه عليها  
لعدم تصرف أكثرها، وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقاً، وهو مذهب  
المبرد<sup>(٣)</sup> والسيرافي<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup>، ومنعه الشلوين<sup>(٦)</sup> فيما<sup>(٧)</sup> اقترن منه<sup>(٨)</sup> الخبر<sup>(٩)</sup>  
بأن. (رافعاً لضمير اسمها غالباً) كما سيأتي، فعلم إن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية  
مصدرة بمضارع، ومجيئه على خلاف ذلك نادر، كقوله:

٤٢- فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كُذْتُ آيَا<sup>(١٠)</sup>.

وقوله: (١١)

٤٣- لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً<sup>(١٢)</sup>.

واما ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] ، فالخبر محذوف، أي: فطفق يمسح مسحاً،

(١) في أ: باختصاص.

(٢) في ب: كونه.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ت ٢٨٦هـ. ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، بغية الوعاة ٢٦٩/ ١. ينظر رأيه في المقضب ٣/ ٧٠.

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت ٣٨٦هـ. ينظر: إنباه الرواة ١/ ٣١٣، البلغة ٨٦، بغية الوعاة ١/ ٥٠٧.

ينظر: رأيه في ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٢، شرح التصريح ١/ ٢٠٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٢، أوضح المسالك ١/ ٢٣٥، شرح الأشموني ١/ ٤٦٠.

(٦) هو أبو علي بن عمر بن عبد الله الأزدي، ت ٦٤٥هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، ينظر رأيه في التوطئة في النحو ٢٧١.

(٧) في أ: مما.

(٨) في ب: فيه.

(٩) في أ: الخبر فيه.

(١٠) وعجزه «وكم مثلها فارقتها وهي تصفر». قاله تأبط شراً، وهو من الطويل، شعره ٨٩.

(١١) في حاشية ب: «صدره أكثر في العذل ملحاً دائماً».

(١٢) و صدره «أكثر في العذل ملحاً دائماً». ينسب إلى رؤية، وهو من الرجز، ملحقات ديوانه ١٨٥.



ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها<sup>(١)</sup>، كقول الفرزدق:

٤٤- وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ قَصْدَهُ<sup>(٢)</sup>.

يرفع قصده، ويروى بنصبه أيضاً على [٥٦ أ] الأصل، وعنه احترز المؤلف<sup>(٣)</sup> بقوله غالباً. (ويجب اقترانه) أي الخبر (بأن إن كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم، واخلولقت السماء أن تمطر)، فلا يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر، (ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع)، لأنها للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فينبهما تناف<sup>(٤)</sup>، نحو ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢]، وتقول أخذ يقول، ولا تقول أخذ أن يقول وجعل أن ينشد، (والأكثر في) خبر<sup>(٥)</sup> (عسى وأوشك الاقتران بان<sup>(٦)</sup>)، نحو ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»<sup>(٧)</sup>، وتجرده منها قليل، وليس بكثير<sup>(٨)</sup> وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين<sup>(٩)</sup> إلى أن التجرد من أن خاص بالشعر، وأما أوشك فكون الأكثر معها الاقتران، وإنما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى، وأما إن جعلت للمقاربة كما ذهب إليه ابن مالك<sup>(١٠)</sup>

(١) في ب: اسم قبلها.

(٢) وعجزه «إذا نحن جاوزنا حفير زياد». وهو من الطويل، شرح الديوان ١/ ١٩٠.

(٣) في أ: المصنف.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٧٧/٢، ارتشاف الضرب ١٢٣/٢.

(٥) في أ: الخبر.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٧٨/١، المقتضب ٧١/٣، ارتشاف الضرب ١٢٠/٢.

(٧) صحيح البخاري ٣٦/١، صحيح مسلم ١٢٢٠/٣، سنن أبي داود ٢٤١/٣، سنن الترمذي ٥١١/٣، سنن النسائي ٢٤٣/٧.

(٨) في أ: يكثر.

(٩) ينظر: الكتاب ٤٧٧/١، الجنى الداني ٤٣٤، مغني اللبيب ٢٠٣/١.

(١٠) ينظر: التسهيل ٥٩، شرح العمدة ٨١٦.

ومن تبعه فلا، (والأكثر<sup>(١)</sup>) في) خبر (كاد وكرب تجرده من أن<sup>(٢)</sup>) ، نحو ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقول الشاعر:

٤٥ - (٣) (كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ<sup>(٤)</sup>) يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبٌ).

واقترانه بها<sup>(٥)</sup> قليل أيضاً، وليس بكثير، وقد اشتهر القول بين النحويين إن كاد اثباتها نفي ونفيها إثبات<sup>(٦)</sup>، حتى جعله المعري<sup>(٧)</sup> لغزاً، فقال:

٤٦ - (٨) أَنَحْوِي هَذَا الْعَصْرِ، مَا هِيَ لَفْظَةٌ؟ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَتَمُودُ

إِذَا اسْتَعْمِلْتَ فِي صَوْرَةِ النَّفْيِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات<sup>(٩)</sup>، ولا ينافي قوله:

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] قوله: ﴿فَذَبَّحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١]، لأن معنى

الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناءً على التعتات الصادرة عنهم.

(١) في ب: أكثر.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧٧/١، ارتشاف الضرب ١٢٠/٢.

(٣) قاله كلحة اليربوعي، وينسب لرجل من طيء، وهو من الخفيف. أوضح المسالك ٢٢٦/١، شرح الأشموني ١٤٧/١، مع الهوامع ١٣٩/٢.

(٤) في ب: جفاه.

(٥) بها: ساقطة من أ.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢، ارتشاف الضرب ١٢٦/٢، شرح الأشموني ٤٦٦/١.

(٧) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، ت ٤٤٩ هـ. ينظر: نزهة الألباء ٢٠٨، معجم الأدباء ١٠٦/٣.

(٨) قاله أبو العلاء المعري، وهو من الطويل، مغني اللبيب ٨٦٨/٢، مع الهوامع ١٤٦/٢.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢، ارتشاف الضرب ١٢٦/٢.

## إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

(فصل) في النوع الثاني من النواسخ، (واما إِنَّ وأخواتها) فتسمى الأحرف المشبهة بالفعل، ولها صدر الكلام إلا أَنَّ المفتوحة، (فتنصب المبتدأ) المسند إليه (ويسمى اسمها، وترفع الخبر) على الأصح<sup>(١)</sup> [٥٦ ب] (ويسمى خبرها، وهي<sup>(٢)</sup> ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف، (إِنَّ) × بالكسر والتشديد ×، (وَأَنَّ) × بالفتح والتشديد ×، (وهما) موضوعان (لتوكيد<sup>(٣)</sup> النسبة) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالماً بها، (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) إذا كان شاكاً فيها، ولتوكيد<sup>(٤)</sup> نفي الإنكار عنها إذا كان حاجداً لها، (نحو قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢]، ونحو (قوله) تعالى ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠]، والفرق بينهما أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه، بخلاف إن المفتوحة فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل، (وكانَ للتشبيه المؤكد) × بفتح الكاف × لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وإن المفيدة للتوكيد، (نحو كأنَّ زيداً أسد)، أصله إن زيداً كالأسد فقدمت الكاف على أن لإفادة التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة إن لفظاً، وصارت<sup>(٥)</sup> كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء، (ولكن للاستدراك)، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، (نحو) قولك (زيد شجاع)، فهذا يوهم ثبوت<sup>(٦)</sup> الكرم له لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك: (لكنه بخيل)، وكذا<sup>(٧)</sup> تفعل في النفي تقول ما زيد عالماً لكنه صالح، وقد

(١) وفاقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٠، الجنى الداني ٣٧٩، مغني اللبيب ١/ ٥٥.

(٢) في أج: هو.

(٣) في ب: لتأكيد.

(٤) في أ: التوكيد.

(٥) في أ: صارت.

(٦) ثبوت: ساقطة من ج.

(٧) في أ: كذلك.

تأتي للتوكيد، نحو لو جاءني زيد أكرمه لكنه لم يجيء، (وليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه، (نحو ليت الشباب عائد) فإن عوده بعد المشيب مستحيل، أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالا ليت لي مالا فأحج منه، ويمتنع ليت غداً يجيء فإنه واجب المعجى، (ولعل للترجي) في الشيء المحبوب، (نحو لعل زيدا قادم، وللتوقع) أي الاشفاق في الشيء المكروه، (نحو لعل عمراً هالك)، ولو عبر بالاشفاق لكان أولى لأن التوقع صادق بهما، ولا يكون إلا في الممكن، وقد تأتي للتعليل<sup>(١)</sup> نحو ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾<sup>(٢)</sup> [طه: ٤٤].

(ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً)، فلا يقال قائم ان زيدا، ولا عندك او في الدار ان زيدا لضعفها في العمل [٥٧ أ] بعدم تصرفها، لأن عملها بالحمل على الأفعال فلم تقوّ قوتها، (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها<sup>(٣)</sup>)، فلا يقال<sup>(٤)</sup> إن قائم زيدا، وإذا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى، لأن امتناع الأسهل يستلزم<sup>(٥)</sup> امتناع غيه بخلاف غيره<sup>(٦)</sup>، (إلا إذا كان) الخبر (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فانه يجوز (نحو) ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ونحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦] لأجل التوسع في الظرف والمجرور كما مرّ مع تأخيرهما<sup>(٧)</sup> عن العامل، بل قد يجب ذلك لعارض، نحو إن في الدار صاحبها<sup>(٨)</sup>، ولا يلزم من

(١) ذكر ابن هشام مغني اللبيب ٣٧٩/١ أن من معاني لعل انها تأتي للتعليل، أثبتة جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه (فقولا له قولاً ليناً لعله يذكر أو يخشى)، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما، انتهى. ووافقهما ابن مالك، ينظر: التسهيل ٦١.

(٢) أو يخشى: ساقطة من ب ج.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٢/٢، شرح الأشموني ٤٧٥/١.

(٤) في أ: نحو.

(٥) في أ: يلتزم.

(٦) في أ: العكس.

(٧) في أب: تأخيرهما. في حاشية ج: «أي الظرف والجار والمجرور».

(٨) خلافاً للأخفش إذ قصره على المسموع فقط. ينظر: الكتاب ٢٨٠/١، شرح الكافية الشافية ٤٧٤/١، ارتشاف الضرب ١٣٢/٢.

جواز<sup>(١)</sup> توسطه إذا كان ظرفاً جواز تقدمه على هذه الأحرف، إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويزه غيره، وكما يمتنع تقدم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله، فلا يقال اليوم إني ذاهب.

واعلم ان لفظة إن إذا وقعت في الكلام وأردت أن تعلم أنها مكسورة أو مفتوحة، وهل كسرهما جائز أو واجب؟، فاحفظ هذا الضابط: وهو كل موضع لا يجوز أن يسد المصدر مسدها<sup>(٢)</sup> ومسد معمولها وجب كسرهما، وإن وجب فيه ذلك تعين فتحها، ويجوز الفتح والكسر إن صحَّ الاعتباران. وقد ذكر المؤلف<sup>(٣)</sup> رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل، فقال:

(و) تتعين إن المكسورة في الابتداء أي في ابتداء الكلام أو في وسطه إذا<sup>(٤)</sup> كان ابتداء كلام آخر، لكونه موضع الجملة حقيقة، نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٣]، أو حكماً (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام، نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾)<sup>(٥)</sup> ﴿[يونس: ٦٢].

(و) تتعين في أول<sup>(٦)</sup> الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجمل كإذ، (نحو جلست حيث إن زيدا جالس)، لان حيث لا تضاف إلا إلى الجملة، وإن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد<sup>(٧)</sup> كما مرَّ، بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو جلست حيث اعتقادي<sup>(٨)</sup> أنه مكان حسن. قال ابن هشام<sup>(٩)</sup>: «وقد

(١) في أ: جوازاً جاز.

(٢) في أ: مبتدأها، تحريف.

(٣) في أ: المصنف.

(٤) في ب: ان.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٦) أول: ساقطة من أ.

(٧) في أ: مفرد.

(٨) في أ: استفادي، تحريف.

(٩) شرح الشذور ٢٠٥.

أولع<sup>(١)</sup> الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث، وهو لحن فاحش، انتهى»، وكلام قضية ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> [٥٧ ب] في كافيته وجوب الفتح، وبه صرح صاحب المتوسط<sup>(٣)</sup>، وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها، كما بيته في شرح القطر<sup>(٤)</sup>. (وبعد القسم) [أي المقسم به]<sup>(٥)</sup> جواباً له سواء<sup>(٦)</sup> وجدت<sup>(٧)</sup> اللام في خبرها<sup>(٨)</sup> نحو ﴿وَالْعَصْرِ﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِرٌ ﴿٢﴾ [العصر: ١-٢]، أو<sup>(٩)</sup> لا، نحو ﴿وَالكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴿[الحجر: ٢-٣]، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، (وبعد القول) في أول الجملة المحكية<sup>(١٠)</sup> به (نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، لأن مقول القول لا يكون إلا جملة، بخلاف الواقعة في أثنائها، نحو قال زيد اعتقادي أن عمراً فاضل.

(و) تتعين أيضاً (إذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها)<sup>(١١)</sup>، نحو ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل<sup>(١٢)</sup>، نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فاللام علقت فعلي العلم والشهادة، أي منعهما من التسليط على لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء، فلذلك وجب الكسر، ولولا<sup>(١٣)</sup> اللام لوجب الفتح. ومن المواضع

(١) في أ: ألغى، تحريف.

(٢) ينظر: الكافية ٤٢٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢، البسيط في شرح الكافية ١١٥٧/٢.

(٤) ينظر: مجيب النداء ١٩٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط أ.ج.

(٦) سواء: ساقطة من ب.

(٧) في ب: وجد.

(٨) في ج: حيزها، تحريف.

(٩) في أ: و.

(١٠) في أ: الحكمية، تحريف.

(١١) في ج: حيزها، تصحيف.

(١٢) في ج: العلماء، تحريف.

(١٣) في ب ج: ولو، تحريف.

التي يجب فيها الكسر أن تقع في أول الصلة، نحو جاء الذي أنه فاضل، وفي أول الصفة نحو جاءني رجل أنه فاضل، وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد أنه فاضل.

(وتتعين أن المفتوحة إذا حلت محل الفاعل، نحو ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] لعن لوجوب كون الفاعل مفرداً، ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية<sup>(١)</sup>، نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، (أو<sup>(٢)</sup>) حلت محل نائب الفاعل، نحو ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١] لوجوب كون النائب كذلك، (أو محل المفعول، نحو ﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنَّكُمُ اشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١]، لوجوب كون المفعول مفرداً، (أو محل المبتدأ، نحو ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنَّا تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، لوجوب كون المبتدأ كذلك، ولذلك أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية، نحو لولا أنك منطلق<sup>(٣)</sup>، (أو دخل عليها حرف الجر، نحو ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠]، لان حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد، أو كانت مجرورة بالإضافة<sup>(٤)</sup>، نحو ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنَّكُمْ نَطْفُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، أو خبراً عن اسم معنى نحو اعتقادي<sup>(٥)</sup> أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم، أو بدلاً منه، نحو ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [٥٨] [البقرة: ٤٠]، ونحو ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

(ويجوز الامران) أي كسر همزة ان وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة، كما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء، نحو ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ﴾ إلى قوله

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٦٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٠، الجنى الداني ٣٩١.

(٢) في ج: و.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٤٦٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٠، الجنى الداني ٣٩١.

(٤) في ب: بإضافة.

(٥) في: اعتقاد، تحريف.

﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> [الأنعام: ٥٤]، فالكسر على جعل<sup>(٢)</sup> ما بعد الفاء جملة تامة، والمعنى فهو غفور رحيم، والفتح على جعل ان مع<sup>(٣)</sup> معموليها<sup>(٤)</sup> مبتدأ أو خبر مبتدأ، والمعنى فالغفران والرحمة أي حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة.

(ويعد إذا الفجائية) إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فإذا أن زيدا قائم)، بالفتح<sup>(٥)</sup> على تأويلها بمصدر<sup>(٦)</sup> مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، فإذا قيامه حاصل، والكسر على عدم التأويل، أي فإذا هو قائم، قال ابن مالك<sup>(٧)</sup> : وهو أولى لأنه لا يحوج<sup>(٨)</sup> إلى تأويل، أما إذا كان معها اللام فيجب الكسر، نحو خرجت فإذا إن الشمس لطلعة<sup>(٩)</sup>.

(و) كذا يجوز الامران (إذا وقعت في موضع التعليل نحو) ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، فالكسر على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة، أي لأنه، ومثله ﴿لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ﴾<sup>(١٠)</sup>، والكسر أرجح،

(١) ( وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ).

قال في مشكل إعراب القرآن ٢٥٣/١-٢٥٤: «قوله (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه... فإنه) من فتح أن في الموضعين جعل الأولى بدلاً من (الرحمة) بدل الشيء وهو هو، وأضمر للثانية خبراً وجعلها في موضع رفع بالابتداء أو بالظرف تقديره: فله أن ربه غفور له أي: فله غفران ربه. ويجوز أن يضمر مبتدأ ويجعل خبره تقديره: فأمره أن ربه غفور له أي: فأمره غفران ربه... ، فأما الكسر فيهما فعلى الاستئناف أو على إضمار قال، والكسر بعد الفاء أحسن لأن الفاء يبتدأ بما بعدها في الكلام فالكسر بعدها أحسن».

(٢) جعل: ساقطة من ب.

(٣) في أ: و.

(٤) في أب: معمولها، تحريف.

(٥) في ب ج: فالفتح.

(٦) في أ: بالمصدر.

(٧) ينظر: التسهيل ٦٣، شرح الكافية الشافية ٤٨٦/١.

(٨) يحوج: ساقطة من ب، في ج: يخرج.

(٩) في أ: طلعة.

(١٠) صحيح البخاري ٨٤١/٢، صحيح مسلم ٨٤١/٢، سنن أبي داود ١٦٨/٢، سنن الترمذي =



ويجوز الأمران أيضاً إذا وقعت خبراً عن قول ووقع خبرها قولاً، وفاعل القولين واحد، نحو أول قولني إني أحمد الله، فالكسر على معنى قولني هذا اللفظ المفتوح بأنني، أي فلا يصدق على حمد بغير<sup>(١)</sup> هذا اللفظ، والفتح على معنى أول قولني حمد الله، فيصدق على أي قول تضمن حمداً، فلو لم تقع خبراً عن قول، نحو ظني<sup>(٢)</sup> إني أحمد الله وجب فتحها، أو لم يخبر عنها بقول، نحو قولني إني مؤمن، أو اختلف القائل، نحو قولني إن زيدا يحمد الله وجب كسرهما.

(وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة) فتزداد الجملة تأكيداً (فقط) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء):

الأول: (على خبرها بشرط كونه مؤخراً)، فلو قدم، نحو ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، لم تدخله<sup>(٣)</sup> اللام، (مثنياً) غير ماضٍ متصرف خال من قد، فلو كان مع [٥٨ب] تأخره<sup>(٤)</sup> مثنياً، نحو إن زيدا لم يقم، لم تدخل عليه<sup>(٥)</sup> كما لو كان مع ذلك ماضياً متصرفاً خالياً من قد، نحو إن زيدا قام، ولا فرق في دخولهما في الخبر بين أن يكون مفرداً، نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، أو ظرفاً نحو إن زيدا عندك، أو شبهه نحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، أو جملة اسمية نحو إن زيدا لأبوه<sup>(٦)</sup> قائم، أو فعلية مصدرية بمضارع، نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ أو بماضي غير متصرف، نحو إن زيدا لعسى أن يقوم، أو بماضي متصرف مقرون بقد نحو إن زيدا لقد سما<sup>(٧)</sup>.

= ١٨٧/٣، سنن النسائي ١٩٥/٥.

- (١) في أ: لغيره.
- (٢) في أ: عملي، تحريف.
- (٣) في أ ب: تدخل.
- (٤) في ب: تأخيره.
- (٥) عليه: ساقطة من ب.
- (٦) في أ: أبوه.
- (٧) في ب: سي، تحريف.

(و) الثاني (على اسمها بشرط أن) لا يلي إن، إما بأن (يتأخر عن الخبر) الذي هو ظرف أو شبهه، نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، وإن<sup>(١)</sup> عندك لزيداً، أو عن معمول الخبر، نحو إِنَّ فيكَ لزيداً راغب، وإنما اشترط ذلك لثلا يجمع بين حرفي تأكيد ابتداء.

(و) الثالث (على ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل<sup>(٢)</sup> يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، نحو ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، سمي بذلك لفصله<sup>(٣)</sup> الخبر عن احتماله<sup>(٤)</sup> الصفة، وذلك فيما صلح لهما ثم اتسع فأدخل فيما لا لبس فيه، والكوفي<sup>(٥)</sup> يسميه عماداً لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى، أو في فصل الخبر عن الصفة، ولا محل<sup>(٦)</sup> له من الإعراب عند الخليل<sup>(٧)</sup>، لأنه عنده حرف، وقيل<sup>(٨)</sup> هو اسم لا محل له من الإعراب كاسم الفعل، وقيل<sup>(٩)</sup> محله بحسب ما بعده، [وقي<sup>(١٠)</sup> لبسب ما قبله]<sup>(١١)</sup>.

(و) الرابع: (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر)، ولم يكن حالاً وصلاحيه الخبر لدخول اللام عليه، (نحو إن زيداً لعمراً ضارب)، وإن في الدار لعندك زيداً جالس، فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه، نحو إن زيداً جالس عندك،

(١) في أ: فان.

(٢) منفصل: ساقطة من أ.

(٣) في أب: لفصل.

(٤) في أب: احتمال.

(٥) ضمير الفصل مصطلح بصري، والعماد مصطلح كوفي. ينظر: الكتاب ١/٣٩٥، معاني القرآن ٥١/١، المقتضب ١٠٣/٤.

(٦) في ج: يحل، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٣٩٥، الجنى الداني ٣٤٥، مغني اللبيب ٢/٦٤٥.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٩٤، الجنى الداني ٣٤٤.

(٩) وفاقاً للكسائي. ينظر: الإنصاف ٢/٧٠٦، الجنى الداني ٤٤٥، مغني اللبيب ٢/٦٤٥.

(١٠) وفاقاً للفراء. ينظر: معاني القرآن ١/٢٠٩، ٢/٢١٢.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من أب.

كما لو كان مع تقدمه حالاً، أو الخبر غير صالح للام<sup>(١)</sup> نحو إن زيداً راكباً يأتيك، وإن عمراً خالداً ضرب<sup>(٢)</sup>، (وهذه اللام تسمى اللام المزحلقة - القاف أو بالفاء<sup>(٣)</sup> - لأنها الداخلة على المبتدأ فزحلت مع إن للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد [أ٥٩].

(وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف) الستة (فيبطل عملها)، لأن<sup>(٤)</sup> ما قد أزلت اختصاصها بالأسماء [فوجب إهمالها]<sup>(٥)</sup>، ولهذا تسمى<sup>(٦)</sup> كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل، وتسمى أيضاً المهيئة لأنها هيأت هذه الأحرف للدخول على الأفعال، نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، مثال لإهمال إن المكسورة ودخولها على الاسم، ونحو ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، مثال لدخولها على الفعل<sup>(٧)</sup>، ونحو ﴿أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، مثال لإهمال<sup>(٨)</sup> إن المفتوحة ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل، نحو ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، (و) نحو<sup>(٩)</sup> (كأنما زيد قائم) مثال لإهمال<sup>(١٠)</sup> كَأَنَّ ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل، نحو ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، (و) نحو (لكنما زيد قائم)، مثال لإهمال<sup>(١١)</sup> لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل، قوله:

- 
- (١) في جـ: اللام.
  - (٢) في أ: ضاربك، تحريف.
  - (٣) بالقاف لغة تميم، وبالفاء لغة أهل العالية. ينظر: الجنى الداني ١٦٥، مغني اللبيب ٣٠٤/١، شرح التصريح ٢٢١/١.
  - (٤) في جـ: لأنه.
  - (٥) في أ: فوجد لها. ما بين المعقوفين ساقط من أ.
  - (٦) في أ: سمي، تحريف.
  - (٧) في أ: الأفعال.
  - (٨) لإهمال: ساقطة من ب جـ.
  - (٩) في أ: نحوه.
  - (١٠) في أ: للإهمال.
  - (١١) لإهمال: ساقطة من أ جـ.

٤٧- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ<sup>(١)</sup>.

(ونحو لعلمنا زيد قائم)، مثال لإهمال لعل ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل قوله:

٤٨- ..... لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا<sup>(٢)</sup>.

ولا يستثنى من هذه الأحرف (إلا ليت فيجوز فيها الإعمال)، لأنها لم يزل اختصاصها<sup>(٣)</sup> بالأسماء<sup>(٤)</sup> باتصال<sup>(٥)</sup> ما بها، (والإهمال) إلحاقاً لها بأخواتها، (نحو ليتما زيداً قائم بنصب زيد ورفع)، وقد روي بهما قوله<sup>(٦)</sup>:

٤٩- (٧) قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا [إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفِهِ فَقَدْ]<sup>(٨)</sup>

يروى برفع الحمام على إهمال ليت، وينصبه على إعمالها، هذا مذهب الجمهور<sup>(٩)</sup>، ومن النحاة<sup>(١٠)</sup> من جاز أفعال البقية قياساً على ليت فإن الأفعال لم يسمع إلا فيها، ومنهم<sup>(١١)</sup> من قاس عليها لعل<sup>(١٢)</sup> وحدها، ومنهم من قاس معها إن،

(١) وعجزه «وقد يدرك المجد أمثالي». قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ٣٩.

(٢) البيت بتمامه «أعد نظراً يا عبد قيس لعلمنا أضاءت لك النار الحمار المقيدا». قاله الفرزدق، وهو من الطويل، شرح الديوان ٢١٣/١.

(٣) في أ: أعمالها اختصاصها.

(٤) بالأسماء: ساقطة من ب.

(٥) في ب: بالاتصال.

(٦) في حاشية أ: «فحسبوه فألقوه كما ذكرت تسعاً وتسعين لم تنقص ولم يزد».

(٧) قاله النابغة الذبياني، وهو من البسيط، ديوانه ٨٥.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.

(٩) ينظر: الكتاب ٢٨٢/١، شرح الكافية للرضي ٤٣٨/٢، ارتشاف الضرب ١٥٧/٢.

(١٠) وفقاً لابن السراج والزجاجي والزمخشري. ينظر: الجمل ٣٢٢، المفصل ٢٩٢، ارتشاف الضرب ١٥٧/٢.

(١١) وفقاً للزجاج. ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، مغني اللبيب ٣٧٨/١.

(١٢) في ج: لعمل، تحريف.

قال بعض شراح<sup>(١)</sup> الألفية: لا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت  
بالاسم دون غيرها. واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة<sup>(٢)</sup> فإنها لا تبطل عمل هذه  
الأحرف، نحو ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّاءٍ﴾<sup>(٣)</sup> [المؤمنون: ٥٥]، وقوله:  
٥٠- وَلَكِنَّمَا يُفِضِي فَسَوْفَ يَكُونُ<sup>(٤)</sup>.

ومثلها ما المصدرية نحو أعجبني أنما فعلت حسن أي إن فعلك حسن.  
(وتخفف إن<sup>(٥)</sup> المكسورة) [الهمزة عند البصريين<sup>(٦)</sup>] [٥٩ب] التشديد  
وكثرة الاستعمال، (فيكثر إهمالها) أي إبطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو  
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، بتخفيف ما فهي زائدة، وإهمال أن هو القياس  
لزوال اختصاصها بالأسماء، ولفوات بعض وجوه<sup>(٨)</sup> مشابهتها للفعل كفتح الآخر،  
وكونها على ثلاثة أحرف، وإذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ، ولا تدخل على  
غيره إلا نادراً<sup>(٩)</sup>، لأن الأصل دخولها على المبتدأ والخبر، فإذا فات ذلك اشترط<sup>(١٠)</sup>  
إن لا يفوت<sup>(١١)</sup> دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الإمكان،

(١) في أ: الشراح.

(٢) في أ: الموصول.

(٣) من مال: ساقطة من ب جـ.

(٤) وصله «فوالله ما فارقكم قالياً لكم». ينسب للأفوه الأودي، وليس في ديوانه، وهو من الطويل.

ارتشاف الضرب ٧٠/٢، أوضح المسالك ٢٤٩/١، شرح التصريح ٢٢٥/١، همع الهوامع ٦٠/٢.

(٥) أن: ساقطة من جـ.

(٦) خلافاً للكوفيين فإنهم لا يجوزون إعمالها إذا دخلت على جملة اسمية واحتج بقراءة الحرمين وأبي

بكر في قوله تعالى (إِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيهِمْ) وحكاية سيويه (إن عمراً منطلق). ينظر: الكتاب ٢٤٩/١،

الجنى الداني ٢٢٨، مغني اللبيب ٣٦/١.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ ب.

(٨) في ب جـ: وجود، تحريف، ساقط من أ.

(٩) خلافاً للكوفيين. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٣٨/١، الجنى الداني ٢٢٩، مغني اللبيب ٣٧/١.

(١٠) في أ: استطرد، تحريف.

(١١) في ب: ينوب، تحريف.

والأكثر كون الناسخ ماضياً.

(ويقول اعمالها) استصحاباً للحكم الأصلي فيها، نحو ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١]، فإن مخففة من الثقيلة وكلا اسمها، واللام في لما لام الابتداء، وما نكرة خبر إن، وليوفينهم جواب لقسم محذوف والتقدير وإن كلاً لخلق أو جمع، والله ليوفينهم، وقرئ<sup>(١)</sup> بتشديد لما في الآيتين ويتخفيف إن، فلما بمعنى إلا وإن نافية، وكلا في الثانية منصوب بإضمار فعل دلّ عليه<sup>(٢)</sup> ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [هود: ١١١] في قراءة من خفف إن ولما في الآيتين) أي هذه والتي قبلها<sup>(٤)</sup>.

(وتلزم اللام) الابتدائية في خبرها إذا أهملت) ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة ان النافية فجيء باللام لثلا يشبه كل من معنى<sup>(٥)</sup> النفي والإثبات بالآخر، وأما إذا عملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام، بل قد يجب تركها نحو إن زيداً لن يقوم، هذا مذهب ابن مالك<sup>(٦)</sup> ومن

(١) قرأ بها نافع وابن كثير. ينظر: التيسير ١٢٦، النشر ٢/ ٢٩.

(٢) في ب: فمنصوب بإضمار أرى.

(٣) قرأ بها عاصم وابن عامر وحزمة. ينظر: التيسير ١٢٦، النشر ٢/ ٢٩١.

(٤) ٢٤١٣ اضطربت العبارة في (أ) فحصل فيها تقديم وتأخير.

قال في مشكل اعراب القرآن ١/ ٣٧٤-٣٧٥: «قوله (إن كلاً لما ليوفينهم) من شدد إن أتى بها على أصلها واعملها في اللام واللام في لما لام التأكيد دخلت على ما وهي خبر إن و (ليوفينهم) جواب القسم تقديره: وإن كلاً لخلق أو لبشر ليوفينهم، ولا يحسن أن تكون ما زائدة فتصير اللام داخلية على (ليوفينهم) ودخولها على لام القسم لا يجوز. . . . فأما من خفف إن فانه خفف استقلالاً للتضعيف واعمها في كل مثل عملها مشددة واللام مشددة واللام في لما على حالها، فأما تشديد (لما) في قراءة عاصم وحزمة وابن عامر فإن الأصل فيها: لمن ما ثم أدغم النون في الميم فاجتمع ثلاث ميمات في اللفظ فحذفت المكسورة وتديره: وإن كلا لمن لما خلق ليوفينهم ربك، وقيل التقدير: لمن ما بفتح الميم في من فتكون ما زائدة وتحذف إحدى الميمات لتكرر الميم في اللفظ على ما ذكرنا فالتقدير: لخلق ليوفينهم. . . . ولو جعلت إن في حال التخفيف بمعنى ما لرفعت (كلاً) ولصار التشديد في (لما) على معنى إلا كما قال (إن كل نفس لما عليها حافظ) بمعنى ما كل نفس إلا عليها على قراءة من شدد (لما). . . .

(٥) في ب: معنى من.

(٦) ينظر: التسهيل ٦٥، شرح العمدة ٢٣٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٧.

تبعه<sup>(١)</sup> ، وأما ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> فيوجب اللام بعدها أهملت أو أعملت، وهي للأول للفرق، وفي الثاني لإطراد الباب على سنن واحد.

(واذا خففت ان المفتوحة) الهمزة (بقي إعمالها) وجوباً، (ولكن يجب) في غير ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشأن، وأن يكون) مع ذلك (محذوفاً) إذ لو لم تعمل للزم ترجيح الأضعف على الأقوى، وذلك لأن مشابهة ان المفتوحة بالفعل أكثر [٦٠] من مشابهة المكسورة، وقد سمع اعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام<sup>(٣)</sup> ، ولم يسمع افعال المفتوحة المخففة فأوجبوا إعمالها<sup>(٤)</sup> ، وانما قيدوا<sup>(٥)</sup> اسمها بضمير الشأن لأنهم وجدوها داخلية على أفعال غير ناسخة<sup>(٦)</sup> ، وقد تقدم إن المكسورة لا تدخل عليها قياساً. لثلاث تخرج عن أص<sup>(٨)</sup> لوضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدراً<sup>(٩)</sup> لتكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن<sup>(١٠)</sup> السابقة<sup>(١١)</sup> ، [وانما أوجبوا حذفه لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة

(١) ينظر: الجنى الداني ١٦٨ ، أوضح المسالك ١/٣٦٣.

(٢) ينظر: الكافية ٤٢٥ ، شرح الوافية ٣٩٤ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٩١.

(٣) قال سيويه ٢٨٣/١: «وحدثنا من ننق به انه سمع من العرب من يقول إن عمراً منطلقاً». ينظر: الجنى الداني ٣٨٠ ، مغني اللبيب ١/٣٦.

(٤) في أجد: أعمال، تحريف.

(٥) في ب جد: قدروا، تحريف.

(٦) في أ جد: ضمير.

(٧) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٧/١: «وأن هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وربما ثبت كقوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق».

(٨) في أ: أصلية.

(٩) في أ: مقدار، تحريف.

(١٠) في أ: السنة.

(١١) في أ جد: السابق.

إلى المفرد<sup>(١)</sup>، فأوجبوا<sup>(٢)</sup> تغييرها<sup>(٣)</sup> في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى.

(ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن<sup>(٤)</sup>، نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، هذا مذهب ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> ومن تبعه، وأما ابن مالك<sup>(٦)</sup> فظاهر كلامه أن الشرط كون اسمها<sup>(٧)</sup> ضميراً محذوفاً، و<sup>(٨)</sup> سواء كان ضمير الشأن أو غيره<sup>(٩)</sup>، ثم الجملة الواقعة خبراً إن كانت اسمية أو فعلية مبدوءة بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم يحتج إلى فاصل، وإلا وجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفى أو قد أو لو.

(وإذا خففت كأن بقي أعمالها<sup>(١٠)</sup> وجوباً) عند الجمهور<sup>(١١)</sup> استصحاباً للأصل وحملها<sup>(١٢)</sup> على أن المفتوحة، لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة. وأن اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن، ولا حذفه كما يرشد إلى ذلك قوله: (ويجوز حذف اسمها وذكره) في اللفظ، لكنه قليل<sup>(١٣)</sup>، (كقوله<sup>(١٤)</sup>):

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
- (٢) في ب: وإذا أوجبوا، تحريف.
- (٣) في ب جـ: تغييرها.
- (٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٦٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٢، مغني اللبيب ١/ ٤٧.
- (٥) ينظر: شرح الوافية ٣٩٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٨.
- (٦) ينظر: شرح العمدة ٢٣٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٥.
- (٧) في أ: اسمه.
- (٨) و: ساقطة من ب.
- (٩) في أ: وغيره، جـ: أو غير.
- (١٠) في ب: عملها.
- (١١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٧، الجنى الداني ٥٢٢.
- (١٢) في ب: وحملوها.
- (١٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢، الأصول ١/ ٢٤٥، الجنى الداني ٥٢٣.
- (١٤) في حاشية أ: «وهو باغت يذكر امرأته ويمدحها، قبله: ويوماً توافينا بوجه مقسم».



٥١<sup>(١)</sup> - كَانَ ظَبِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٢)</sup> .

يروي برفع ظبية على أن اسمها محذوف، وينصبها على حذف الخبر، ويجره على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور، وإذا كان<sup>(٣)</sup> خبرها مفرداً أو جملة اسمية لم<sup>(٤)</sup> يحتاج إلى فاصل، وإلاّ وجب الفصل بلم أو قد، وجوز الزمخشري<sup>(٥)</sup> .

(وإذا خففت لكن وجب إهمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء، ولأنها أضعف من كان في مشابقتها<sup>(٦)</sup> الفعل، فإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها [للفرق بينها<sup>(٧)</sup> وبين لكن العاطفة، فإن هذه لا يجوز دخول الواو عليها]<sup>(٨)</sup> . وأجاز الأخفش<sup>(٩)</sup> ويونس<sup>(١٠)</sup> إعمالها، قال الرضي<sup>(١١)</sup> : «ولا أعرف لها شاهداً» .

(١) وصلده «ويوماً توافينا بوجهٍ مقسم»، ينسب إلى ابن صريم الشكري، أو زيد بن أرقم، أو أرقم الشكري، وهو من الطويل. الكتاب ١/٢٨١، شرح الممفصل ٧٢/٨، شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١، مغني اللبيب ٥١/١، همع الهوامع ١٨٨/٢ .

(٢) في حاشية أ: «وهو شجر العضاة فيه شوك» .

(٣) في حاشية أ: «أي كأنها» .

(٤) في أ: إلى، تحريف .

(٥) ينظر: الممفصل ٢٩٣ .

(٦) في أ ج: مشابهة .

(٧) في أ: بينه، تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢، ارتشاف الضرب ١٥١/٢ .

(١٠) هو أبو يونس بن حبيب البصري ت ١٨٣ هـ، من أكابر النحاة، ينظر: إنباه الرواة ٦٨/٤، البلغة ٢٤٧، بغية الوعاة ٣٦٥/٢ . ينظر: رأيه في المقتضب ١٢/١، الجنى الداني ٥٣٣ .

(١١) شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ .

## لا التي لنفي الجنس

(فصل): في الكلام على لا العاملة عمل إنَّ بالحمل عليها، ولا على ثلاثة اقسام: ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه، وزائدة [فلا تعمل شيئاً، وهي التي] دخولها في الكلام كخروجها، ونافية وهي نوعان: داخلة على معرفة وسيأتي، وعلى نكرة، وهي ضربان: عاملة عمل ليس وقد تقدمت، وعامل عمل إن، وتسمى لا التبرئة<sup>(١)</sup>، وإليها أشار بقوله:

(وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها) نفي (جميع الجنس على سبيل التنقيص)، بحيث لا يخرج عنه فرد من أفرادها، بخلاف العاملة عمل ليس فإنها وإن نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور. (وتعمل) هذه (عمل إنَّ فتنبص)<sup>(٢)</sup> الاسم الذي هو المبتدأ لفظاً أو محلاً، (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ على أنه خبرها<sup>(٣)</sup>، لأنها لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإيجاب، فحملت<sup>(٤)</sup> على أن حملاً للنقيض على النقيض، كما يحتمل النظر على النظر، وكان القياس ان لا تعمل لما<sup>(٥)</sup> مرّ، لكنهم أخرجوها<sup>(٦)</sup> عن الأصل، وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة<sup>(٧)</sup> :

(أن يكون اسمها وخبرها نكرتين)، أما تنكير الاسم فليدل على عمومته بوقوعه في سياق النفي. وأما تنكير الخبر فلثلاً<sup>(٨)</sup> يخبر بالمعرفة عن النكرة.

(١) وهو مصطلح كوفي. ينظر: معاني القرآن ١/٣٤٥، مغني اللبيب ١/٣١٣.

(٢) في ب ج: تنصب.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٤٥، مغني اللبيب ١/٣١٤.

(٤) في ب: وحملت.

(٥) في أ: كما.

(٦) في أ: لكونهم، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٣٤٥، ارتشاف الضرب ٢/١٦٤، مغني اللبيب ١/٣١٣.

(٨) إن: ساقطة من ب.

(وإن يكون اسمها متصلاً بها) [لفظاً أو تقديرًا]<sup>(١)</sup> ، وأن<sup>(٢)</sup> يكون مقدماً على خبرها لضعفها في العمل لأنها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها، ولأن عملها على خلاف القياس كما مر. وأن لا يدخل عليها جارٌّ، فإذا وجدت هذه الشروط الأربعة وجب<sup>(٣)</sup> إعمالها، إن لم تتكرر وإلا جاز.

(فإن<sup>(٤)</sup> كان اسمها [٦١أ] مضافاً) إلى نكرة (أو مشبهاً بالمضاف) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، (فهو معرب منصوب) لفظاً أو تقديرًا، فالأول (نحو لا صاحب علم ممقوت، و) الثاني (نحو لا طالعاً جبلاً حاضراً، والمشبّه بالمضاف هو ما اتصل به شيء هو من تمام معناه)، أي المشبه كالمثال المذكور، فإن جبلاً تعلق (بطالعا) بحيث لا يتم معنى طالعاً بدونه، كما أن المضاف إليه يتعلق بالمضاف بحيث لا يتم معنى المضاف بدونه، والشيء المتصل قد يكون منصوباً بالمشبه كهذا المثال، ومرفوعاً نحو لا حسناً<sup>(٥)</sup> وجهه مذموم، ومجروراً نحو لا خيراً من زيد عندنا. (وإن كان اسمها مفرداً بني على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معرباً) قبل دخول لا عليه، (ونعني) معاشر النحاة<sup>(٦)</sup> (بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف) الأولى به، (وإن كان مثني أو مجموعاً) فإنه مفرد هنا، وإنما قال هنا وفي باب<sup>(٧)</sup> النداء لأن المفرد في باب الإعراب يقابله المثني والمجموع، وفي باب العلم يقابله المركب، وفي باب المبتدأ والخبر يقابله الجملة وشبهها، وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكر هنا.

(وإن كان مفرداً) أي موحداً لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (بني على الفتح، نحو لا رجل حاضر، ولا قوم في الدار (ولا رجالاً حاضرون)

(١) في ب: فانه لا.

(٢) في أ: فان.

(٣) في أ: وجد.

(٤) في أ: فاذا.

(٥) في أ: حسن.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٤/٢، شرح الأشموني ١٣/٢.

(٧) باب: ساقطة من ب.

ولا هنود حاضرات، (وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بني على الياء) نيابة عن الفتحة<sup>(١)</sup> (نحو<sup>(٢)</sup>) لا رجلين في الدار) مثال للمثنى، (ولا قائمين في السوق) مثال للجمع<sup>(٣)</sup>. (وإن كان جمع مؤنث سالماً بني على الكسرة) بلا تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) استصحاباً للأصل، بل كان القياس وجوب الكسرة<sup>(٤)</sup>، (وقد بينى على الفتح) نظراً للأصل في بناء المركبات، وهو أولى للفرق بين حركته معرباً وحركته مبنياً، وقد رُوِيَ بالوجهين:

٥٢ - فِيهِ<sup>(٥)</sup> نَلَدُ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ<sup>(٦)</sup>.

وانما بني اسم لا اذا كان مفرداً لتضمنه [٦١ب] معنى مَنْ، فإن لا رجل جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟<sup>(٧)</sup>، فكان القياس<sup>(٨)</sup> ذكرها في الجواب ليتطابقا، إلا أنه استغنى عنها بذكرها في السؤال، وقد تقدم أن الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى، وانما بني على ما ينصب به، ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها<sup>(٩)</sup> النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يبن المضاف والمشبه به، لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب.

(وإذا تكررت لا) مع مفرد نكرة، نحو «(لا حول ولا قوة) إلا بالله»<sup>(١٠)</sup> (جواز)

(١) عن الفتحة: ساقطة من جـ.

(٢) خلافاً للمبرد فعنده معرب. ينظر: الكتاب ١/٣٤٨، المقتضب ٤/٣٦٦، مغني اللبيب ١/٣١٣.

(٣) في ب: الجمع.

(٤) في أ: الكسر. وفاقاً لجمهور البصريين وخلافاً للمازني. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٢، ارتشاف الضرب ٢/١٦٥، شرح التصريح ١/٢٣٨.

(٥) فيه: ساقطة من ب جـ.

(٦) وصلره «إن الشباب الذي مجد عواقبه». قاله سلامة بن جندل، وينسب لابن مقبل وليس في ديوانه، الديوان ٩٣.

(٧) وفاقاً للخليل. ينظر: الكتاب ١/٣٤٥، المقتضب ٤/٣٥٧.

(٨) في أ: الجواب.

(٩) في أب: استحقتها، تحريف.

(١٠) صحيح البخاري ٨/١٥٨، صحيح مسلم ١/٢٨٩.

لك (في النكرة الأولى الفتح والرفع فإن فتحتها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup>: الفتح) على أعمال لا النافية كالأولى والثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد<sup>(٢)</sup>، وخبر لا محذوف، أي لا حول ولا قوة موجودان<sup>(٣)</sup> إلا بالله، أو عطف جملة على جملة، أي لا حول إلا بالله [ولا قوة إلا بالله]<sup>(٤)</sup>، فحذف الخبر<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> الأول<sup>(٧)</sup> استغناء عنه بالثاني. (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيد النفي<sup>(٨)</sup> عطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فإن محله نصب<sup>(٩)</sup>، والبناء عارض، أو على لفظه وإن كان مبنياً لمشابهة حركته حركة الإعراب، والكلام حينئذ جملة واحدة، (والرفع) على تقديرها<sup>(١٠)</sup> زائدة وعطف ما بعدها على محل لا<sup>(١١)</sup> الأولى مع اسمها فإن محلها<sup>(١٢)</sup> الرفع بالابتداء، أو على إعمالها عمل<sup>(١٣)</sup> ليس لكن يحتاج حينئذ إلى خبرين أحدهما للأولى مرفوع، والآخر للثانية منصوب، (وإن رفعت النكرة الأولى) بالابتداء، والغيت لا لتكرارها، أو على إعمالها<sup>(١٤)</sup> عمل ليس (جاز لك في النكرة الثانية وجهان: (الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها، [أو على إعمالها عمل ليس، (والفتح) على إعمالها وعطف ما بعدها

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٧١.

(٢) على مفرد: ساقطة من جـ.

(٣) في أ: موجود.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٥) الخبر: ساقطة من أ.

(٦) في جـ: عن، تحريف.

(٧) في ب: الأولى، تحريف.

(٨) في أ: تأكيد للنفي.

(٩) في أ جـ: نصب، تحريف.

(١٠) في ب: تقدير لا.

(١١) لا: ساقطة من أ.

(١٢) في أ جـ: محلها، تحريف.

(١٣) عمل: ساقطة من أ.

(١٤) في أ: لإعمالها.

على ما قبلها<sup>(١)</sup> من عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة، ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوز له<sup>(٢)</sup>. (وإن عطف) على اسم لا (ولم تكرر لا) مع المعطوف وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوز لإهمالها هو تكرارها، وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء [٦٢]، (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها، (والنصب) على محل اسم لا أو<sup>(٣)</sup> على لفظه (نحو لا حول) بالبقاء على الفتح، (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب، وقد روي بهما<sup>(٤)</sup> قوله: ٥٣- فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلُ مَرَوَانَ وَأَيْنِهِ<sup>(٥)</sup>.

ويمتنع الفتح لعدم ذكر لا.

(وإذا نعت اسم لا) المبني معها على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها، وهذا هو معنى قوله: (ولم يفضل بين النعت فاصل)<sup>(٦)</sup> وذلك (نحو لا رجل ظريف جالس جاز) لك (في النعت) ثلاثة أوجه<sup>(٧)</sup> كما إذا تكررت<sup>(٨)</sup> لا مع النكرة، (والفتح) على أن الصفة من تنمة الموصوف بأن ركباً وجعلنا اسماً واحداً ثم جيء بلا لنفي المجموع، (والنصب) حملاً على محل اسم لا أو على لفظه، (والرفع) حملاً على محل لا مع اسمها، وكالمثال<sup>(٩)</sup> المذكور، نحو ألا ماء ماءً بارداً عندنا<sup>(١٠)</sup>، وإنما جاز الوصف

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٢) اضطربت العبارة في أ، ج، وحصل فيها تقديم وتأخير.

(٣) في أ: و.

(٤) في ب: بها.

(٥) وعجزه «إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا»، ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو من الطويل. الكتاب ٣٤٩/١، معاني القرآن ١٢٠/١، المقتضب ٣٧٢/٤، الغرة المخفية ٤٦٠/٢، همع الهوامع ٢٨٧/٥.

(٦) خلافاً للمازني والرماني. ينظر: الكتاب ٣٤٦/١، التسهيل ٦٧، ارتشاف الضرب ١٦٤/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٥١/١، المقتضب ٣٦٩/٤، شرح الكافية الشافية ٥٢٦/١.

(٨) في ب ج: كررت.

(٩) في أ: وكان المثال.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٥١/١، المقتضب ٣٨٣/٤، ارتشاف الضرب ١٦٢/٢.

بالماء فيه مع أنه جامد، لأن الجامد إذا وصف بمشتق صح الوصف به، وهو هنا كذلك، (فإن فصل بين النعت والمنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل، لكن (كان النعت غير مفرد) بأن كان مضافاً أو شبيهاً به، أو كان مفرداً والمنعوت غير مفرد (جاء الرفع والنصب فقط) أي جوز الفتح لتعذره، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونه<sup>(١)</sup> كشيء واحد، (نحو لا رجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفاً) بالنصب، وهذا مثال للفصل<sup>(٢)</sup>، (و) نحو (لا رجل طالعاً) بالنصب، (وطالع) بالرفع (جبلًا حاضر)، مثال النعت<sup>(٣)</sup> غير المفرد، ونحو لا غلام سفر ظريف عندنا، (واذا)<sup>(٤)</sup> جهل خبر لا بأن لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب<sup>(٥)</sup>، فلا يجوز حذفه عند أحد، لأن حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم<sup>(٦)</sup> بما لا فائدة فيه (كما مثلنا، وكقوله عليه الصلاة والسلام)<sup>(٧)</sup> «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»، (وإذا علم) من سياق أو غيره (فالأكثر حذفه) استغناءً عن ذكره بالعلم به<sup>(٨)</sup>، (نحو) ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبا: ٥١]، فقوت اسم لا، وخبره محذوف [٦٢ب] تقديره (أي لهم)، ولو ذكر لجاز، وكذا حال قالوا ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا، «ولا حول ولا قوة» أي موجودان «(إلا بالله)». وأما بنو<sup>(٩)</sup> تميم فإنهم يوجبون حذفه حين العلم به<sup>(١٠)</sup>، وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب

(١) في أ: يجعلونها.

(٢) في ج: للمفصل، تحريف.

(٣) في ب: للنعت.

(٤) في أ: فإذا.

(٥) خلافاً لابن الطراوة. ينظر: الكتاب ١/٣٥٤، المقتضب ٤/٣٧، ارتشاف الضرب ٢/١٦٦.

(٦) في أ: المتكلم.

(٧) صحيح البخاري ٩/٢٢١، صحيح مسلم ٤/٢١١٤، سنن الترمذي ٥/٥٤٣.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٣، مغني اللبيب ١/٣١٥.

(٩) في ج: بنوا، تحريف.

(١٠) به: ساقطة من ج. أما أهل الحجاز فيجيزون الحذف والإثبات. ينظر: الكتاب ١/٣٤٥، مغني

الليبيب ١/٣١٥.

الحذف، (فإن دخلت لا على معرفة، أو) نكرة لكن (فصل بينها<sup>(١)</sup>) وبين اسمها وجب) في الصورتين (اهمالها)، إما في الأولى فإنها لا تعمل في المعارف لأنها وضعت لنفي النكرات، وأما في الثانية<sup>(٢)</sup> فلأنها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير، فإذا وقع فصل<sup>(٣)</sup> رجع إلى الأصل، وهو الرفع كما قال:

(و) وجب (رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر، ووجب) أيضاً فيها<sup>(٤)</sup> (تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو)، مثال لتكرارها مع المعرفة، (و) نحو (لا في الدار رجل ولا امرأة)، مثال لتكرارها مع النكرة. واستفيد من تمثيله أن المراد بالتكرار أن تذكر مع معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأول بعينه، وإنما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جواباً عن سؤال مقدر، فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال، فقولك: لا فيها رجل ولا امرأة، جواب لمن قال: أفي الدار رجل أم امرأة؟، وكذا قولك لا زيد في الدار ولا عمرو، جواب لمن قال: أزيد في الدار أم عمرو؟ فجعلوا الجواب مثلاً كالسؤال<sup>(٥)</sup> وأما قولهم<sup>(٦)</sup>: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»، فمؤول على حذف مضاف، أي ولا مثل أبي حسن لها، ومثل نكرة لا تتعرف<sup>(٧)</sup> بالإضافة إلى المعرفة لتوغله في الابهام، وبهذا<sup>(٨)</sup> يُجَاب عن قوله عليه الصلاة والسلام<sup>(٩)</sup>: «إِذَا<sup>(١٠)</sup> هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ».

(١) في أ: بينهما، تحريف.

(٢) في أ ج: الثاني، تحريف.

(٣) فصل: ساقطة من ب ج.

(٤) في أ ب: فيهما، تحريف.

(٥) في أ: مشاكلاً للسؤال، في ب: مطابقاً للسؤال.

(٦) الكتاب ١/ ٣٥٥، المقتضب ٤/ ٣٦٣، مغني اللبيب ١/ ١٢٦.

(٧) في أ: تشعر.

(٨) في أ: لهذا.

(٩) صحيح البخاري ٥/ ٥٣، صحيح مسلم ٤/ ٢٢٣٦، سنن الترمذي ٤/ ٤٩٧.

(١٠) في ب ج: إن.



## ظن وأخواتها

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ، وهي أفعال القلوب وما ألحق بها، (واما ظن وأخواتها فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أي أخذها<sup>(١)</sup> فاعلها (على المبتدأ والخبر) [١٦٣] لبيان أن<sup>(٢)</sup> النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم<sup>(٣)</sup> والظن، فإنك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم، وأن يكون عن ظن، فإذا قلت: علمت زيداً قائماً علم أنه عن علم، أو ظننت زيداً قائماً علم أنه عن ظن، وكذا سائر الأفعال، (فتنصبهما على أنهما مفعولان لها)، وهذا النوع ليس من المرفوعات، وإنما ذكره تمييزاً لأقسام النواسخ<sup>(٤)</sup>.

(وهي نوعان: أحدهما أفعال القلوب)، أي أفعال تتعلق بالقلب وتصدر عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة<sup>(٥)</sup>، وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين، بل القلبي ثلاثة أنواع: ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر، وما يتعدى لواحد كعرف وفهم، وما يتعدى لاثنين، وإليه أشار بقوله:

(وهي) أربعة عشر فعلاً (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت<sup>(٦)</sup> وهبٌ ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم)، وقد أشار إلى أمثلتها على طريق<sup>(٧)</sup> اللف والنشر المرتب<sup>(٨)</sup>، بقوله: (نحو ظننت

(١) في أ: أخذ.

(٢) ان: ساقطة من أب.

(٣) في ب: أو.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٦، شرح الأشموني ٢/٤٦.

(٥) ينظر: الغرة المخفية ١/٢٤٥، شرح التصريح ١/٢٤٧.

(٦) في أ: ووعدت، تحريف.

(٧) في ج: طريقة.

(٨) المرتب: ساقطة من ب ج.

زيداً قائماً) فزيداً مفعول ثانٍ<sup>(١)</sup>، والغالب في ظن أنها تفيد رجحان الوقوع كما مثل، وقد ترد لليقين<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿يُظَنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوُا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ومثل ظن حسب<sup>(٣)</sup> تكون في الغالب للرجحان، نحو حسبت زيداً قائماً، وقد تستعمل لليقين، (و) منه نحو (قول الشاعر:

٥٤ - حَسِبْتُ التَّمْيَ وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رِيَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقِيلاً<sup>(٤)</sup>.

وكظن<sup>(٥)</sup> أيضاً خال فمن استعماله للرجحان نحو خلكت متحرراً<sup>(٦)</sup>، (وخلت عمراً شاخصاً)، ولليقين قوله:

٥٥ - مَا خِلْتَنِي زِلْتُ فِيكُمْ<sup>(٨)</sup> ضِمْنًا<sup>(٩)</sup>.

وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين، وقد ترد للرجحان<sup>(١٠)</sup>، (و) قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَوْهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، الأول للرجحان، والثاني لليقين، وعلم مثل رأى فمن استعمالها للرجحان، نحو علمت زيداً أخاك، (و) نحو (قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠]، ولليقين<sup>(١١)</sup> قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وأما [٦٣ب] زعم فإنها تفيد في الخبر الرجحان فقط، نحو زعمت زيداً صديقاً، (وقول الشاعر:

- (١) في ب: ثاني.
- (٢) ينظر: شرح ابن الناظم ١٩٧، ارتشاف الضرب ٥٨/٣.
- (٣) في أ: حسبت.
- (٤) قاله ليبد بن ربيعة، وهو من الطويل، ديوانه ٢٤٦.
- (٥) في ب: وكذا.
- (٦) في ب: خاتك تسحر، تحريف.
- (٧) وعجزه «أشكو إليكم حموة الألم»، لم أقف على قائله، وهو من المنسرح. أوضح المسالك ٣٠٨/١، شرح التصريح ٢٤٩/١.
- (٨) في أ: بعدكم.
- (٩) في حاشية ب: «تمامه: أشكو إليكم حموة الألم».
- (١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٩/٣، شرح الأسموني ٤٤/٢.
- (١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٠/٣، أوضح المسالك ٣٠٤/١.

- ٥٦- زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ (إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبًا<sup>(١)</sup>).
- (و) مثلها جعل نحو ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، ومثالها حجا نحو (قول الشاعر<sup>(٢)</sup>):
- ٥٧- قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَاتُ<sup>(٣)</sup>.
- (و) مثلها عد، نحو (قول الآخر<sup>(٤)</sup>):
- ٥٨- فَلَا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ<sup>(٥)</sup>.
- (و) مثلها هب، نحو (قوله): -
- ٥٩- فَقُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا (فَهَيَّنِي امْرَأً هَالِكًا)<sup>(٦)</sup>.
- وأما وجد فإنها تفيد في الخبر يقيناً، نحو وجدت الصدق منجياً، وقوله تعالى: ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، (و) مثلها ألفى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَبَاءَهُمْ صَالِينَ﴾ [الصفافات: ٦٩]، (و) مثلها درى، نحو (قولك دريت زيدا قائماً)، وقوله:
- ٦٠- دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَاعُرُو فَاغْتَبِطْ [فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ]<sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup>.

- (١) قاله أبو مية الحنفي، وهو من الخفيف. شرح الشذور ٣٥٨، مغني اللبيب ١/ ٧٧٥، شرح التصريح ٢٤٨/ ١.
- (٢) قول الشاعر: ساقطة من أ.
- (٣) ينسب إلى تميم بن أبي بن مقبل وليس في ديوانه، وينسب إلى أبي شنبل الاعرابي، وهو من البسيط. أوضح المسالك ١/ ٢٩٨، شرح الأشموني ٢/ ٥٦، همع الهوامع ٢/ ٢١٠.
- (٤) قول الآخر: ساقطة من أ.
- (٥) قاله النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه، وهو من الطويل، ديوانه ١٥٩.
- (٦) في حاشية أ: «ولكنما المولى شريكك في العدم. خ».
- (٧) قاله عبد الله بن همام السلولي، وهو من المتقارب. شرح الشذور ٣٧٥، مغني اللبيب ٢/ ٧٧٥، شرح الأشموني ٢/ ٥٨، همع الهوامع ٢/ ٣١٢.
- (٨) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح الشذور ٣٧٥، أوضح المسالك ١/ ٢٩٦، همع الهوامع ٢/ ٢١٤.
- (٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب ج.
- (١٠) في حاشية ب: «وتمامه: فإن اغتباطاً بالوفاء حميد».

(و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر:

٦١ (١) - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا) فَبَالِغٌ يَلُطْفُ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ (٢).

والأكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلها، كقوله:

٦٢ (٣) - تَعَلَّمَ إِنَّ (٤) لِلصَّيْدِ غِرَّةً.

ولما كان بعض الأفعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى إلى مفعولين أشار<sup>(٥)</sup> إلى الاحتراز عن ذلك، بقوله: (وإذا كانت ظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى أبصر، وعلم بمعنى عرف لم تتعد) هذه الثلاثة (إلا إلى مفعول واحد، و) مثلها حجا بمعنى قصد (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته، ورأيت زيدا) أو الهلال<sup>(٦)</sup> (بمعنى أبصرته، وعلمت المسألة بمعنى عرفتھا) وحجوت بيت الله بمعنى قصدته، ولا يخفى أن رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب، [فلم يشملها قوله: (أولاً<sup>(٧)</sup> أفعال القلوب)]<sup>(٨)</sup>، وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد زيد إذا حزن أو حقد.

(النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين<sup>(٩)</sup> (أفعال التصيير) سميت بذلك [٦٤أ] لدلالاتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة

(١) قاله زياد بن سيار، وهو من الوافر. مغني اللبيب ١/ ٧٧٥، شرح الأشموني ٢/ ٦٠، همع الهوامع ٢/ ٢١٥.

(٢) في حاشية أ: «وهو من زياد بن سيار الشاعر».

(٣) البيت بتمامه «فقلت تعلم ان للصيد غرة وألا تضيعها، فإنك قاتله». قاله زهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل، ديوانه ٥٠.

(٤) في أ: فإن.

(٥) في أ: إشارة.

(٦) أو الهلال: ساقطة من أ.

(٧) أولاً: ساقطة من أ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦، شرح التصريح ١/ ٢٤٦.

أخرى<sup>(١)</sup> ، (نحو جعل ورد<sup>(٢)</sup> واتخذ وصير ووهب) ، وإتيانه بنحو في أولها للإشارة إلى عدم انحصارها<sup>(٣)</sup> فيما ذكر واستفيد من ذكره جعل انها تكون تارة قلبية ، وتارة تصيرية ، وأشار إلى أمثلتها على الترتيب<sup>(٤)</sup> ، بقوله قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّثُورًا﴾ فالهاء<sup>(٥)</sup> مفعول أول ، وهباء مفعول ثانٍ ، ومثوراً نعت هباء ، [وقال الله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّوْكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]<sup>(٦)</sup> . وقال الله<sup>(٧)</sup> تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] ، فأبراهيم مفعول أول وخليلاً مفعول ثانٍ ، (ونحو صيرت الطين خزفاً) [فالطين مفعول أول ، وخزفاً مفعول ثانٍ ، (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فذاك) ، أي صيرني ، وهو قليل ، فباء المتكلم مفعول أول ، وفذاك مفعول ثانٍ]<sup>(٨)</sup> ]<sup>(٩)</sup> .

(واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام الأول: الأعمال وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع) ، أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها ، والمتصرف القلبية والتصري<sup>(١٠)</sup> ، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبية المتصرف كما سيأتي ، وقد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك ، أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصراً كما أشار إليه الرضي<sup>(١١)</sup> ، وإنما لم يكتف بقوله: (وهو الأصل) أنه لا يلزم من أصالة<sup>(١٢)</sup>

(١) ينظر: شرح ابن النازم ٢٠١ ، ارتشاف الضرب ٦٠ / ٣ .

(٢) في جـ: وردد .

(٣) في ب: إنحصارهما ، تحريف .

(٤) على الترتيب : ساقطة من ب .

(٥) في ب: فإن الهاء .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ .

(٧) الله : ساقطة من جـ .

(٨) في ب: ثاني ، تحريف .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٣ / ٣ ، أوضح المسالك ٣١٣ / ١ .

(١١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٠ / ٢ .

(١٢) في أ: أصله .

الشيء إلى الشيء<sup>(١)</sup> وجوده له لجواز أن يمنع من ذلك مانع، وإن كان الأصل عدم وجود المانع.

الحكم (الثاني: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحللاً لضعف العامل) القلبي المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدأ والخبر، (أو تأخره) عنهما (نحو زيد ظننت قائم) مثال لتوسطه، ومنه قوله<sup>(٢)</sup>:

٦٣ - وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْحَوْرُ.

فوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز، والغني لضعفه بالتوسط<sup>(٤)</sup>، (و) نحو (زيد قائم ظننت)، مثال لتأخره، ومنه قوله:

٦٤ - هُمَا سَيِّدَانَا يَرْعُمَانِ.

فأخر الفعل عن المبتدأ والخبر، وألغى لضعفه [٦٤ب] بالتأخير، (وهو) أي الإلغاء (جائز) إذ هو أمر اختياري راجع إلى المتكلم<sup>(٦)</sup> فيجوز معه الإعمال، (لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك، (والإلغاء) العامل (التأخر) عنهما أقوى من إعماله لضعفه بالتأخير، (والمتوسط بالعكس) فإعماله أقوى من الغائه لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي<sup>(٧)</sup>، وهذا ما جزم به في التوضيح<sup>(٨)</sup>، وقيل<sup>(٩)</sup> الإلغاء والإعمال مع التوسط

(١) في ب: للشيء. ساقطة من جـ.

(٢) قوله: ساقطة من ب.

(٣) «أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني». قاله منازل بن زمعة المنقري، وهو من البسيط. الكتاب ٦١/١، شرح اللمع ١١١/١، ارتشاف الضرب ٦٣/٣، معجم الهوامع ٢٢٩/٢.

(٤) في أ: لتوسطه.

(٥) البيت بتمامه «هما سيدانا يزعمان وإنما يسودانا ان أيسرت غنماهما». قاله الديبيري. وهو من الطويل. أوضح المسالك ٣١٥/١، شرح الاشموني ٧٩/٢، معجم الهوامع ٢٢٨/٢.

(٦) في أ: التكلم.

(٧) في أ: المعنى، تحريف. ينظر: الغرة المخفية ٢٤٦/١، أوضح المسالك ٣١٦/١.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٣١٦/١.

(٩) خلافاً لابن درستويه وابن كيسان فقد ذهب إلى وجوب الإلغاء. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٧/٢، =

على حد سواء، لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له، فكل منهما مرجح، وبه جزم في القطر<sup>(١)</sup>، وإذا<sup>(٢)</sup> الغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى، فقولك: زيد ظننت قائم بمنزلة. قولك: زيد قائم في ظني كما أفاده<sup>(٣)</sup> الرضي<sup>(٤)</sup> وغيره.

(ولا يجوز إلغاء العامل<sup>(٥)</sup> المتقدم<sup>(٦)</sup>) على معموليه على المشهور<sup>(٧)</sup>، وإن تقدم عليه شيء، فلا يجوز مع تقدمه (نحو ظننت زيدا قائماً) أي<sup>(٨)</sup> أن تقول في المثال ظننت زيد قائم برفعهما، (خلافاً للكوفيين) والأخفش<sup>(٩)</sup> في إجازة ذلك استدلالاً بنحو قوله<sup>(١٠)</sup>:

٦٥ - (١١) - إِنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَذْبُ.

واجب بأن ذلك من التعليق على إضمار لام الابتداء، أو من الإعمال على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً.

(الثالث: التعليق) للعامل القلبي المتصرف (وهو إبطال العمل) وجوباً (لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده) أي العامل (و) ما له صدر الكلام (هو لام

= ارتشاف الضرب ٦٣/٣.

(١) ينظر: شرح القطر ١٧٣.

(٢) في ب: أن.

(٣) في أ: أفاد.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٠/٢.

(٥) العامل: ساقطة من ب.

(٦) في ب: المقدم.

(٧) ينظر: الكتاب ٤١١/١، المقتضب ١١/٢، شرح الأشموني ٨١/٢.

(٨) أي: ساقطة من ب ج.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١٤/١، شرح الكافية الشافية ٥٥٧/٢.

(١٠) في ب: قولك.

(١١) وصدده «كذلك أدبت حتى صار من خلقي». ينسب إلى بعض الفزاريين، وهو من البسيط. شرح

جمل الزجاجي ٣١٤/١، أوضح المسالك ٣٢٠/١، شرح الأشموني ٨٨/٢، همع الهوامع ٢٢٩/٢.

الابتداء نحو ظننت لزيد قائم<sup>(١)</sup>، فجملة لزيد<sup>(٢)</sup> قائم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام<sup>(٣)</sup> الابتداء لأن لها صدر الكلام<sup>(٤)</sup> فلا يتخطاها العامل، فمن حيث اللفظ روعي ما له الصدر، ومن حيث المعنى روعي العامل، فقليل لأنه عامل معنى وتقديراً، لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد<sup>(٥)</sup>، كما كان كذلك<sup>(٦)</sup> عند انتصاب الجزأين، ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزأها على الجملة التعليلية<sup>(٧)</sup> نحو علمت لزيد قائم [٦٥] وبكراً قاعداً، (وما النافية مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، وقولك علمت والله ما زيد قائم، (ولا النافية) في جواب القسم، كما في التوضيح<sup>(٨)</sup> والشذور<sup>(٩)</sup>، (ونحو علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو، و) مثلها<sup>(١٠)</sup> (إن النافية) في جواب القسم. (نحو علمت) والله (إن زيد قائم) لأن لهما<sup>(١١)</sup> حيث صدر الكلام لحلولهما محل أدوات الصدر، إذ<sup>(١٢)</sup> الحروف التي يتعلق<sup>(١٣)</sup> بها القسم لها الصدر<sup>(١٤)</sup>، فجملة القسم وجوابه في المثاليين معلق عنها العامل لفظاً، وهي في محل نصب على المفعولية بعلمت، (وهمة

- (١) في جـ: زيد.
- (٢) في ب جـ: لام، تحريف.
- (٣) في ب جـ: الصدر.
- (٤) في ب: لان معنى ظننت لزيد قائم ظننت لزيد قائم فجملة زيد قائم في محل نصب معلق عنها العامل في قيام زيد.
- (٥) في أ: ذلك.
- (٦) في أ: لتعلقه.
- (٧) لقد: ساقطة من ب.
- (٨) ينظر: أوضح المسالك ٣١٦/١-٣١٧.
- (٩) ينظر: شرح الشذور ٣٦٦.
- (١٠) في أ: مثالها.
- (١١) في أ: لأنهما.
- (١٢) في ب: وان.
- (١٣) في ب: تلقى، جـ: يتلقى، تحريف.
- (١٤) في أ: صدر، تحريف.



الاستفهام [نحو علمت أزيد قائم أم عمرو، وكون أحد المفعولين] الأول أو الثاني (اسم استفهام)<sup>(١)</sup> [نحو علمت ايهم ابوك] أو مضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أبو من زيد؟، وظاهر عبارته أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه، قال الرضي<sup>(٢)</sup>: «ولم يسمع». والحاصل أن الفعل القلبي في هذه الأمثلة يجب إبطال عمله بحسب اللفظ وإبقاء عمله بحسب المعنى، والجملة بعده منصوبة المحل به، كأنك قلت علمت أحدهما بعينه قائماً، وعلمت زيداً غير قائم، وعلمت زيداً قائماً، (فالتعليق) للعامل (واجب إذا وجد شيء من هذه) المعلقات المتقدمة، بخلاف الإلغاء فإنه جائز.

واعلم أن محل وجوب التعليق إذا كانت<sup>(٣)</sup> أداة التعليق مقدمة على المفعولين معاً، أو كان المفعول الأول اسم استفهام، أو مضافاً إليه كما تقدم، فإن كان<sup>(٤)</sup> الاستفهام في الثاني، نحو علمت زيداً أبو من هو؟، فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن، ويدل لذلك قول صاحب<sup>(٥)</sup> التسهيل<sup>(٦)</sup>: «ونصب علمت زيداً أبو من هو؟ أولى من رفعه»، وبذلك صرح في شرحه على<sup>(٧)</sup> كافيته<sup>(٨)</sup>، وقال الرضي<sup>(٩)</sup>: «وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى إن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول نحو علمت زيداً أبو من هو؟» انتهى<sup>(١٠)</sup>. ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقاً،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٤.

(٣) في ب جـ: كان.

(٤) كان: ساقطة من ب جـ.

(٥) صاحب: ساقطة من ب جـ.

(٦) التسهيل: ٧٣.

(٧) على: ساقطة من أ.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٣.

(٩) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٢.

(١٠) انتهى: ساقطة من أ.

وبهذا جزم الزمخشري<sup>(١)</sup> في سورة الملك، فقال: في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] [٦٥ب] أن هذا لا يسمى تعليقاً، وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معاً انتهى. والتعليق مأخوذ من قوله امرأة معلقة أي مفقودة الزوج<sup>(٢)</sup>. تكون<sup>(٣)</sup> كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر<sup>(٤)</sup> على التزوج<sup>(٥)</sup>، والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عاملاً معنى وتقديراً قاله الرضي<sup>(٦)</sup>.

(ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه، (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فأنهما ملازمان صيغة الأمر وما عداهما من أفعال الباب متصرف) بمعنى أنه (يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما من المصدر) واسم الفاعل واسم المفعول (إلا هب من أفعال التصيير فإنه<sup>(٧)</sup> ملازم لصيغة الماضي ويثبت<sup>(٨)</sup> لتصاريهين ما يثبت لهن مما تقدم من الأحكام)، فإن كان الفعل قلبياً يثبت لمتصرفاته الأعمال والإلغاء والتعليق، وإن كان من أفعال<sup>(٩)</sup> التصيير يثبت لمتصرفاته العمل فقط، (وتقدمت بعض امثلة<sup>(١٠)</sup> المضارع من<sup>(١١)</sup> (ذلك)، ومثال

(١) ينظر: الكشف ٥٧٥/٤.

(٢) في أ: مقصورة التزوج.

(٣) تكون: ساقطة من أ.

(٤) في ب: يتقدر، تحريف.

(٥) في ب: التزويج، جـ: التجويز، تحريف.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٨١/٢.

(٧) في أ: لانه.

(٨) في ب: ثبت.

(٩) أفعال: ساقطة من جـ.

(١٠) في جـ: امثل.

(١١) في أ: ومن.

إعمال<sup>(١)</sup> المصدر نحو أعجبنى ظنك زيداً عالماً<sup>(٢)</sup> ، واسم الفاعل نحو أنا ظانّ زيداً عالماً، ومثال الإلغاء [نحو زيد ظن قائم]<sup>(٣)</sup> [أعجبنى زيد قائم ظنك]<sup>(٤)</sup> وزيد قائم أنا ظان ، والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم ، وأعجبنى ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين لأفعال القلوب بالاجماع<sup>(٥)</sup> أو أحدهما) الأول أو الثاني عند الجمهور<sup>(٦)</sup> ، لكنه قليل ، وكان ينبغي أن لا يحذف لأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد ، إذ مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة ، لأن معنى ظننت زيداً قائماً ظننت قيام زيد ، فحذف أحدهما كحذف بعض آخر الكلمة الواحدة ، (لدليل) يدل على حذفهما أو حذف أحدهما ، نحو ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾<sup>(٧)</sup> [الأنعام: ٢٢] ، فحذف مفعولي تزعمون للدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم<sup>(٨)</sup> شركاء) ، ومن حذف الأول نحو<sup>(٩)</sup> ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ، (و) من حذف [١٦٦] الثاني ما (إذا قيل لك من ظننت قائماً تقول<sup>(١١)</sup> ) في جوابه (ظننت زيداً) تقديره (أي ظننت زيداً قائماً) ، فحذف قائماً<sup>(١٢)</sup> للدلالة السؤال عليه ، وأما حذفهما أو أحدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم

(١) اعمال : ساقطة من ب جـ .

(٢) في ب : قائماً .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ .

(٥) في أ : باجماع ، تحريف .

(٦) منعه ابن ملكون ، ويسمى هذا الحذف إختصاراً . ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٢ ، ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦ .

(٧) في أ : (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) ، سورة القصص : ٦٢ .

(٨) في أ : تزعمون منهم .

(٩) نحو : ساقطة من جـ .

(١٠) تقول ساقطة من ب .

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(١٢) ويسمى هذا اقتصاراً ، وقد منعه أكثر النحويين . ينظر : الكتاب ١/ ١٩ ، الغرة المخفية ١/ ٢٤٥ ، =

الفائدة حيثئذ<sup>(١)</sup>.

(وعد صاحب الجرومية<sup>(٢)</sup> من هذه الأفعال) الناصبة للمبتدأ والخبر (سمعت) إذا دخل على ما لا يسمع (تبعاً للأخفش<sup>(٣)</sup> ومن وافقه). قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: (ولا بد) حيثئذ (أن يكون [مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيداً يقول كذا]، لا سمعته يخرج، إذ الخروج لا يسمع، فزيداً<sup>(٥)</sup> مفعول أول، وجملة يقول كذا في محل نصب على أنها مفعول ثان<sup>(٦)</sup>، (و) مثله (قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَيَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠])، وبهذه<sup>(٧)</sup> الآية<sup>(٨)</sup> احتج الأخفش، ولا حجة فيها كما ستعرفه، فأن دخلت على ما يسمع تعدت إلى واحد فقط بلا خلاف، نحو سمعت القرآن، (ومذهب الجمهور أنها) لا تنصب مفعولين<sup>(٩)</sup>، بل هي (فعل متعد إلى واحد)، لأنها من أفعال الحواس، وهي لا تتعدى إلا إلى واحد، (فإن كان) ذلك الواحد (معرفة كالمثال الأول فالجملة التي بعده)، وهي يقول، في محل نصب على أنها حال من المفعول، لأن الجملة بعد المعارف أحوال، (فإن كانت نكرة كما في الآية) التي احتج بها الأخفش (فالجملة) التي بعده، وهي يذكرهم، في محل نصب على أنها (صفة) لأن الجمل بعد النكرات صفات، (والله اعلم). ولما فرغ من مرفوعات الأسماء شرع في ..

= ارتشاف الضرب ٥٦/٢.

- (١) في ب: وعدها.
- (٢) في ب: الآجرومية. ينظر: الآجرومية ٢٩٤ قال ابن آجروم: «وأما ظننت وأخواتها تنصب .
- (٣) وفقاً للفارسي. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٤٧/٢، شرح الكافية للرضي ٢٨٤/٢، ارتشاف الضرب ٦٢/٢.
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٢/٢.
- (٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
- (٦) في أ: مفعولها ثاني، ب: ثاني، تحريف.
- (٧) في أ: هذه.
- (٨) في أ: الآية به، تحريف.
- (٩) في ج: فعلين، تحريف.

منصوباتها<sup>(١)</sup> فقال:

## منصوبات الأسماء

(باب منصوبات الأسماء)، المنصوبات جمع منصوب لما مرّ، وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهي الفتحة والكسرة والألف والياء. (المنصوبات) من الأسماء بالاستقراء (خمسة عشر) منصوباً، (وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (المفعول به)، نحو ضربت زيداً، (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه نحو: يا عبد الله (كما سيأتي بيانه) في محله، (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى<sup>(٢)</sup> المفعول المطلق) [٦٦ب] لعدم تقييده<sup>(٣)</sup> بحرف نحو ضربت ضرباً، (و) ثالثهما (ظرف الزمان) [نحو صمت يوماً (وظرف المكان)]<sup>(٤)</sup> واعتكفت<sup>(٥)</sup> أمامك، (و) كل منهما (يسمى مفعولاً فيه) لوقوع الفعل فيه، (و) رابعها (المفعول لاجله) نحو قمت إجلالاً لك، (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل، (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب، (و) سابعها (الحال) نحو جاء الأمير راكباً، (و) ثامنها (التمييز) في بعض أحواله، نحو طاب محمد نفساً، (و) تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله، نحو<sup>(٦)</sup> ﴿فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] ، (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو: كان زيد قائماً، (و) حادي عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائماً، (و) ثاني عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم، (و) ثالث عشرها (اسم ان وأخواتها)، نحو إنَّ زيداً قائم، (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي الجنس) نصّاً، نحو لا صاحب علم ممقوت. وقد تقدم الكلام على خبر كان وما

(١) في جـ: منصوباتها، تحريف.

(٢) في أ: سمي.

(٣) في ب: تقيده.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(٥) في أ: قعدت.

(٦) نحو: ساقطة من ب.

بعدها<sup>(١)</sup> في المرفوعات، (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) في المرفوعات أن التابع للمرفوع كذلك، ولم<sup>(٢)</sup> يذكر مفعولي<sup>(٣)</sup> ظن وأخواتها لاندراجهما في المفعول به كالمنادى، ولها أبواب يذكر فيها تفاصيلها، وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور، فقال<sup>(٤)</sup>:

### المفعول به

(باب المفعول به) أي<sup>(٥)</sup> الذي فعل به فعل، والمفاعيل خمسة. ويبدأ بها لأنها الأصل في النصب، وغيرها محمول<sup>(٦)</sup> عليها، ويبدأ منها بالمفعول به لأنه أحوج إلى الإعراب لالتباسه بالفاعل، ولأنه أكثر استعمالاً، (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي فعل الفاعل<sup>(٧)</sup>، (نحو ضربت زيداً) فزيد مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه<sup>(٨)</sup> (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه، وليس المراد بوقوع الفعل<sup>(٩)</sup> الوقوع الحسي، كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به، من نحو ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، (و) نحو ﴿يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [١٧] بل الوقوع المعنوي كذلك<sup>(١٠)</sup>، وهو تعلق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة بحيث<sup>(١١)</sup> لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء، و<sup>(١٢)</sup> سواء نسب إليه الفعل بطريق

(١) في ب: بعده.

(٢) في أ ج: لا.

(٣) في ب: مفعول، تحريف.

(٤) في أ: كما قال.

(٥) أي: ساقطة من ب.

(٦) في ب: حملاً.

(٧) ينظر: التعريفات ١٢٤، شرح الحدود النحوية ٩٧.

(٨) عليه: ساقطة من ج.

(٩) في أ: بالوقوع.

(١٠) كذلك: ساقطة من ب ج.

(١١) في أ: من حيث.

(١٢) و: ساقطة من ب ج.

الإثبات كما مثل، أو بطريق النفي، نحو لم أضرب زيداً، وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله.

(وهو على قسمين: ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك، (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الأمثلة، (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه، وهو اثنا عشر ضميراً إثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، (نحو) الياء من (أكرمني) للمتكلم وحده (واخواته): وهي أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه، وأكرمك - بفتح الكاف - للمذكر المخاطب، وأكرمك - بكسرهما - للمؤنثة، وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقاً، وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب، وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب، وأكرمه للمذكر الغائب، وأكرمها للمؤنثة الغائبة، وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقاً، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب.

(و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه، وهو اثنا عشر ضميراً على ما تقدم (نحو إياي) أكرمت (واخواته) من إيانا، إياك، إياكما، إياكن، إياه، إياها، إياهما إياهم، إياهن، (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه، (والأصل فيه) أي المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لكونه<sup>(١)</sup> فضلة، نحو ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُودَ﴾ [النمل: ١٦]، وقد يتقدم على الفاعل بأن يتوسط بينه وبين الفعل، أما (جوازاً) نحو ضرب سعدى موسى، (و) إما (وجوباً)، نحو زان الشجر نوره، (وقد يتقدم على الفعل والفاعل) جميعاً جوازاً ووجوباً، نحو ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا﴾.

(كما تقدم) جميع ذلك (في باب الفاعل) وذكره<sup>(٢)</sup> هنا زيادة إيضاح، ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه، نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْثَةِ يَا تَعْبَرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِأَرْبَابِهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وتسمى [٦٧ب] هذه اللام مقوية<sup>(٣)</sup>، لأنها

(١) في أ: لانه.

(٢) في ب: ذكر.

(٣) اللام: ساقطة من ب.

قوت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم<sup>(١)</sup>، لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه، وانما جاز تقديم المفعول على الفعل، ولم يجرز تقديم الفاعل عليه، لأن الفاعل مرفوع، فلو تقدم (اشتبه بالمتبدأ، بخلاف المفعول لأن إعرابه النصب. فلو أنشئ الإعراب عنه لفظاً امتنع تقديمه على الفعل أيضاً، والناصب للمفعول به إما فعل متعدي كما تقدم، أو وصفه نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِي﴾ [الطلاق: ٣]، أو مصدر نحو ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسم فعل<sup>(٢)</sup> نحو ﴿عَلَيْتَكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، والأصل في ناصبه أن يكون مذكوراً، وقد يضممر كما أشار إليه بقوله:

(ومنه) أي من<sup>(٣)</sup> المفعول به (ما أضمر) أي قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوازاً نحو) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، أي انزل خيراً، (ووجوباً في) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين:

### الاشتغال

أحدهما: (باب الاشتغال) أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في) محل (ضمير الاسم السابق، أو) بالعمل (في) اسم (ملاسه)، أي الضمير (عن العمل) لفظاً أو محلاً (في الاسم السابق) بحيث<sup>(٤)</sup> لولا اشتغاله<sup>(٥)</sup> بذلك لعمل<sup>(٦)</sup> فيه (نحو زيداً اضربه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق، (وزيداً انا ضاربه الآن أو غداً) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير<sup>(٧)</sup>، وقوله:

(١) ينظر: المقتضب ٣٧/٢، اللامات للزجاجي ١٦٦، الجنى الداني ١٥٠.

(٢) في ج: فعله.

(٣) من: ساقطة من ج.

(٤) بحيث: ساقطة من ب ج.

(٥) في ب: الاشتغال.

(٦) في أ: العمل، تحريف.

(٧) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٨.



(الآن أو غداً) للإشارة أن شرط الوصف أن يكون عاملاً، ولا بد مع ذلك<sup>(١)</sup> أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، فخرج عن ذلك نحو زيداً أنت ضاربه أمس لأنه غير عامل وزيد أنا الضاربه، لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها، (وزيداً ضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر مثلاً لما اشتغل فيه الوصف بالملابس، (و) من الاول قوله تعالى ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَعِيرٌ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]، بالنصب<sup>(٣)</sup> في ذلك كله)، يعني<sup>(٤)</sup> إن الاسم في جميع الأمثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أي بعامل<sup>(٥)</sup> [٦٨] محذوف فعلاً كان أو وصفاً (وجوباً)، لا يجوز إظهاره مماثل للمذكور معنى، أو مستلزم له (يفسره ما بعده)<sup>(٦)</sup>، فلا يجمع بينهما لامتناع<sup>(٧)</sup> الجمع بين المفسر والمفسر، (والتقدير) في المثال الأول (إضرب زيداً إضربه، و) في الثاني (أنا ضارب زيداً أنا ضاربه، و) في الثالث (أهنت زيداً ضربت غلامه)، فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة صاحبه عرفاً، (و) في الرابع (ألزمتنا كل إنسان ألزمتناه)، والجملة المفسرة في الأمثلة كلها لا محل لها من الإعراب.

### المنادى

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله: (ومنها) أي من المواضع التي أضمر عاملها وجوباً (المنادى) بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب متاب ادعو<sup>(٨)</sup> لفظاً أو تقديرًا، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً أو شبيهاً به، (نحو يا عبد الله)، ويا طالعاً

(١) مع ذلك: ساقطة من جـ.

(٢) في أ: بالملابسة، تحريف.

(٣) في أ: فالنصب.

(٤) في أ: بمعنى.

(٥) في ب: بعامله.

(٦) وفاقاً للبصريين وخلافاً للكوفيين. ينظر: الكتاب ٤١/١، معاني القرآن ٩٥/٢، شرح الكافية ١٦٣/١.

(٧) في أ: بامتناع، جـ: لاجتماع، تحريف.

(٨) في جـ: ادعوا، تحريف.

جبلًا<sup>(١)</sup> ، وأشار إلى كونه مفعولاً به بقوله: (فإن أصله أَدْعُو<sup>(٢)</sup> عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه)، أي وعوض حرف النداء للتخفيف، ولبدل على الإنشاء [فإن الفعل وإن أريد به هنا الإنشاء]<sup>(٣)</sup> لكنه<sup>(٤)</sup> يوهم الإخبار بناءً على أصله، وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه. وقد أفهمت<sup>(٥)</sup> عبارته كغيره أن ياعبد الله جملة وأن المنادى ليس أحد<sup>(٦)</sup> جزئها.

(والمنادى خمسة أنواع: المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقاً على النداء، (والنكرة المقصودة) بالذات<sup>(٧)</sup> ، وهي ما عرض<sup>(٨)</sup> تعريفها في النداء بأن قصد<sup>(٩)</sup> بها معيناً، (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها، (والمضاف) إلى غيره، (والشبيه بالمضاف)، وقد أشار إلى بيان حكمها، بقوله:

(فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبيان على ما يرفعان به<sup>(١٠)</sup> في حالة<sup>(١١)</sup> الإعراب)، هو أولى من قول الأصل<sup>(١٢)</sup> (فيبيان على الضم)، لفظاً أو تقديرًا (إن كانا مفردين نحو يازيد ويارجل) لمعين وياموسى، (أو<sup>(١٣)</sup> جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث

(١) ينظر: التعريفات ١٢٧، شرح الحدود النحوية ١٠٢.

(٢) في أجد: ادعوا، تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(٤) في أجد: لكن، تحريف.

(٥) في أ: فهمت، تحريف.

(٦) في جـ: آخر، تحريف.

(٧) بالذات: ساقطة من أجد.

(٨) في جـ: عرضت، تحريف.

(٩) في جـ: قصدتها، تحريف.

(١٠) به: ساقطة من أ.

(١١) في أجد: حال.

(١٢) أي عبارة الجرومية، قال ابن آجروم ٢٩٥: «فأما المفرد والعلم النكرة المقصودة فيبيان على الضم من غير تنوين نحو يازيد ويارجل والثلاثة الباقية منصوبة لا غير».

(١٣) في أ: و.

(نحو يازيود ويارجال) وياهنود ويأسارى [٦٨ب] (أو جمع مؤنث سالماً نحو يامسلمات، أو مركباً<sup>(١)</sup>) تركيماً (مزجياً نحو يامعدي كرب) وياسيويه، أو أسناديا سمي به نحو ياشاب قرناها<sup>(٢)</sup>، (وبينان على الألف في الثنية) أي في المثنى نيابة عن الضمة (نحو يازيدان ويارجلان) مراداً بهما معين، (وعلى الواو في الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضاً<sup>(٣)</sup> (نحو يازيدون) مراداً به معين أيضاً، وإنما بني المفرد المعرفة مع أن أصله الإعراب لمشابهته لكاف أدعوك في الأفراد والتعريف، وتضمن معنى الخطاب، وهذه الكاف ككاف<sup>(٤)</sup> ذلك<sup>(٥)</sup> لفظاً ومعنى، وبني على الحركة ليعلم أن له أصلاً في الإعراب لمشابهته<sup>(٦)</sup>، وكانت ضمة إيثراً له بأقوى الحركات، إذ<sup>(٧)</sup> كان معرباً في الأصل، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن تنونه<sup>(٨)</sup> مضموماً أو<sup>(٩)</sup> منصوباً.

وإذا وصف يابن مضافاً لعلم نحو يازيد بن سعد جاز لك ضمه وفتحه<sup>(١٠)</sup>، [ثم إن كثير من النحاة على أن العلم إذا نودي ينكر ثم يعرف اسماً إذا أضيف، لثلا يجتمع تعريفان في زيد وهو يمنع بدليل امتناع يالرجل، وذهب آخرون<sup>(١١)</sup> إلى أن العلمية باقية بعد النداء، والممتنع إنما هو اجتماع أداتي التعريف، وأيد هذا بجواز ياهذا

(١) في ج: مركبات.

(٢) في أ ج: ياطالب الزمان.

(٣) أيضاً: ساقطة من ب.

(٤) في أ: لكاف.

(٥) في ب: ذاك.

(٦) لمشابهته: ساقطة من ب ج.

(٧) في أ: إذا.

(٨) في أ ب: ينون.

(٩) في أ: و.

(١٠) هو اختيار البصريين إلا المبرد. ينظر: الكتاب ٣١٣/١-٣١٤، المقتضب ٢٣١/٤، ارتشاف الضرب ١٢٢/٣.

(١١) وفقاً لابن السراج ومن وافقه. ينظر: الأصول ٤٠١/١، ارتشاف الضرب ١٢٠/٢.

وياعبدالله وبالله اذ لا يقبل التنكير<sup>(١)</sup>، (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظاً (لا غير)،  
لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بكاف<sup>(٢)</sup> الاسمى، (وهي النكرة غير<sup>(٣)</sup>)  
المقصودة كقول الأعمى، (و) في معناه الغريق (يارجلاً خذ بيدي، والمضاف<sup>(٤)</sup>)  
وسواء كانت الإضافة محضة (نحو يا عبدالله) أم لا؟، نحو يا حسن الوجه. (والمشبه  
بالمضاف) في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف إليه<sup>(٥)</sup>، سواء  
كان الشيء مرفوعاً، (نحو يا حسناً وجهه) أم منصوباً نحو يا ضارباً زيداً (ويا طالعاً  
جبلًا)، أم مجروراً نحو يا خيراً من زيد؟، (ويا رحيماً بالعباد و) قد (تقدم في باب لا  
التي لنفي الجنس بيان المشبه<sup>(٦)</sup> بالمضاف)، وهو أنه ما<sup>(٧)</sup> لا يتم معناه إلا بانضمام أمرٍ  
آخر، وقد<sup>(٨)</sup> تقدم أيضاً (بيان المفرد في هذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافاً ولا  
شبيهاً به، فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله اعلم).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) في ب جـ: بالكاف.

(٣) في ب: الغير، تحريف.

(٤) و: ساقطة من ب جـ.

(٥) في حاشية أ: «وهو ما لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر وتقدم أيضاً».

(٦) في أ: مشبهاً، تحريف.

(٧) ما: ساقطة من ب.

(٨) قد: ساقطة من أ جـ.

## المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(فصل : إذا كان المنادى الصحيح) الآخر (مضافاً إلى ياء المتكلم) [٦٩] إضافة محضة (جاز لك فيه ست لغات) لكثرة استعماله، وكثرة ذلك تستيع<sup>(١)</sup> فيه التخفيف. (إحداها)<sup>(٢)</sup>: حذف الياء والاجتزاء) أي الاكتفاء (بالكسرة)<sup>(٣)</sup> الدالة عليها نحو ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] ﴿يَقُولُ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي﴾ [يونس: ٧١] ، (وهو) الأفصح (والأكثر) في كلامهم<sup>(٤)</sup>.

(الثانية: إثبات الياء ساكنة، نحو ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وهي تلي الأولى<sup>(٥)</sup>.

(الثالثة: إثبات الياء مفتوحة، نحو ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ أَشْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة، فيقال: يا عباديه، وهذه اللغة تلي ما قبلها<sup>(٦)</sup>. ثم تليها (الرابعة: ) وهي (قلب الكسرة) التي قبل الياء (فتحة، وقلب الياء) أي ثم قلبها (الفا) للفتحة<sup>(٧)</sup>، نحو ﴿بَحَسَرْنَا عَلَى مَا قَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]. ثم تليها (الخامسة: ) وهي (حذف الألف والاجتزاء)<sup>(٨)</sup> بالفتحة لأنها<sup>(٩)</sup> تدل عليها

(١) في أ: تنع.

(٢) في أ: أحدها، تحريف.

(٣) في أ: بالكسرة أي الاكتفاء، تحريف.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، المقتضب ٤/ ٢٤٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٨.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، المقتضب ٤/ ٢٤٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، المقتضب ٤/ ٢٤٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٨.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٤.

(٨) في ب: اجتزاء.

(٩) لأنها: ساقطة من ب.

(نحو يا غلام) وهذا وإن كان وارداً لكنه شاذ<sup>(١)</sup>.

(السادسة: حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسوراً) كالمنادى المفرد اكتفاء عن الإضافة بنيتها، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافاً، وحملًا للقليل<sup>(٢)</sup> على الكثير، (كقول بعضهم «يأأم لا تفعلني» - بضم الميم - حكاه يونس<sup>(٣)</sup>، وقرئ ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٣] - بضم الباء - وهي ضعيفة جداً<sup>(٤)</sup>).

فإن كان المنادى المضاف إلى الياء معتل الآخر<sup>(٥)</sup> [مقصوراً أو منقوصاً]<sup>(٦)</sup> نحو<sup>(٧)</sup> يافتاي ويأقاضي فليس فيه إلا لغة واحدة وهي إثبات الياء المفتوحة، أو صحيح الآخر لكن إضافته غير محضة، نحو يامكرمي ويأضاربي فليس فيه إلا لغتان: أثبات الياء مفتوحة أو ساكنة.

فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أمّاً جاز) لك (فيه مع) هذه (اللغات) الست (أربع لغات أخر:

إحداها: ابدال الياء تاء مكسورة) عوضاً عن الياء وكسرت لمناسبة<sup>(٨)</sup> الياء، وهو الأكثر، (نحو يَأْبَتِ وَيَأْمَتِ<sup>(٩)</sup>) بكسر التاء (وبهذا<sup>(١٠)</sup>) قرأ السبعة<sup>(١١)</sup> [٦٩ب] غير

(١) ينظر: الكتاب ٣١٦/١، شرح ابن الناطم ٥٨٠، ارتشاف الضرب ٥٣٨/٢.

(٢) في حاشية ج: «الذي هو الضم على الكثير الذي هو ثمانية اللغات الخمس».

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٧/١، المقتضب ٢٦٣/٤.

(٤) ينظر: المختصر في شواذ القرآن ١١٨، إعراب القراءات الشاذة ٧٠٣/١.

(٥) في ب: معتلاً.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ ج.

(٧) نحو: ساقطة من ب.

(٨) في ج: لمناسبه.

(٩) ويأمت: ساقطة من ب.

(١٠) في أ: هذا، ب: بها.

(١١) قرأ باقي السبعة بكسر التاء، ينظر: التيسير ١٢٧، النشر ٢٩٣/٢.

أبن عامر في<sup>(١)</sup> ﴿يَتَأَبَّتْ﴾<sup>(٢)</sup> [يوسف: ٤].

الثانية: فتح التاء للخفضة<sup>(٣)</sup> (وبها قرأ ابن عامر<sup>(٤)</sup>).

الثالثة: الجمع بين التاء والألف، فيقال (يا ابتا بالتاء والألف) جمعاً بين العوضين، (وبها<sup>(٥)</sup> قرى<sup>(٦)</sup> شاذاً<sup>(٧)</sup>)، فإذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال يا ابتاه<sup>(٨)</sup>.

(الرابعة: الجمع بين التاء وياء المتكلم، فيقال (ياأبتي) وياأمتي (بالتاء) جمعاً بين العوض والمعوّض، وهما لا يكادان يجتمعان.

(وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام غلامي لم يجز إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى (إلا إذا كان ابن عم وابن أم) أو بنت عم أو<sup>(٩)</sup> بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء فخصاً<sup>(١٠)</sup> بالتخفيف:

(١) في: ساقطة من ب.

(٢) قال في مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٧-٣٧٨: «قوله (ياأبت) التاء في ياأبت إذا كسرت في الوصل بدل من ياء الإضافة عند سبويه ولا يجمع بين التاء وياء الإضافة عنده ولا يوقف عنده على قوله (ياأبت) إلا بالهاء إذ ليس ثم ياء مقدرة وبذلك وقف ابن كثير وابن عامر وقال الفراء: الياء في النبة فيوقف على قوله (ياأبت) بالتاء، وبذلك وقف أكثر القراء اتباعاً للمصحف، وقرأ ابن عامر بفتح التاء قدر أن التاء محذوفة على حد حذفها في الترخيم ثم ردها ولم يعتد بها ففتحها كما كان الاسم قبل رجوعها مفتوحاً كما قالوا: ياطلحة، يأمية بالفتح فقياس الوقف على هذا أن تقف بالهاء كما يوقف على طلحة وأمية».

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٢٦٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٧، شرح الكافية للرضي ١/١٤٨.

(٤) ينظر: التيسير ١٢٧، النشر ٢/٢٩٣.

(٥) في أ: وبهذا.

(٦) في أ ج: قرأ، تحريف.

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشاذة ١/٦٨١.

(٨) في ج: ياأبتا، تحريف.

(٩) في ج: و.

(١٠) في ج: مختصاً.

إحداها<sup>(١)</sup> وثانيها: (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها، وبهما<sup>(٢)</sup>) قرى<sup>(٣)</sup> في السبعة في قوله تعالى قَالَ: ﴿أَبْنِ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]<sup>(٤)</sup>.

(و) ثالثها: (اثبات الياء)<sup>(٥)</sup>، كقول الشاعر:

٦٦- يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا سُقَيْقَ نَفْسِي) أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ<sup>(٦)</sup>.

(و) رابعها (قلب الياء ألفاً، كقوله:

٦٧<sup>(٧)</sup> - يَا ابْنَةَ<sup>(٨)</sup> عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي) فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكَ يَوْمًا مَضْجَعِي.

وإثبات الياء وكذا الألف المنقلبة عنها شاذ<sup>(٩)</sup>، وفي التوضيح<sup>(١٠)</sup> وغيره<sup>(١١)</sup>: ولا يكادون يشنون<sup>(١٢)</sup> الياء ولا الألف إلا في الضرورة، والله أعلم<sup>(١٣)</sup>.

(١) في ب: إحداها، تحريف.

(٢) في ب: بها.

(٣) في أب: قرأ، تحريف.

(٤) قرأ ابن عامر وابو بكر وحمزة والكسائي بكسر الميم، والباقون بفتحها. ينظر: التيسير ١١٣/١٣٥، النشر ٢/٢٧٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣١٨، المقتضب ٤/٢٥١، شرح ابن الناظم ٥٨٠.

(٦) قاله ابو زيد الطائي، وهو من الخفيف، ديوانه ٤٨.

(٧) قاله ابو النجم العجلي، وهو من الرجز، ديوانه ١٣٤.

(٨) في أ: بنت، تحريف.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٣١٨، المقتضب ٤/٢٥١، شرح ابن الناظم ٥٨٠.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٣/٩٠.

(١١) ينظر: شرح الأشموني ٣/١٥٧، شرح التصريح ٢/١٧٩.

(١٢) في ج: يعبدون، تحريف.

(١٣) والله أعلم: ساقطة من ب جـ.



## المفعول المطلق

(باب: المفعول المطلق) أي الذي لم يقيد بالجار لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد صلة تضم<sup>(١)</sup> إليه بخلاف المفاعيل، إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها<sup>(٢)</sup> بأن يقال مفعول به وله وفيه ومعه، (وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله) ان لم يزد مدلوله<sup>(٣)</sup> على مدلول عامله فهو للتأكيد<sup>(٤)</sup> وانما يؤكد عامله اذا كان مصدراً، وإلا فالمصدر المفهوم منه<sup>(٥)</sup> (أو المبين لنوعه<sup>(٦)</sup>) بأن دل على هيئة صدور الفعل، (أو عدده) بأن دل على مرات صدور الفعل<sup>(٧)</sup>، فهو ثلاثة أقسام:

(فالمؤكد لعامله) نحو اعجبني ضربك زيدا ضرباً، وأما<sup>(٨)</sup> نحو ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقولك ضربت ضرباً، فالمفعول المطلق [٧٠] مؤكداً لمضمون عامله لا لنفسه، وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق<sup>(٩)</sup>، لأن مدلوله بمعنى واحد، والثنية والجمع يقتضيان التعدد، ولأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

(والمبين لنوع عامله) إما بإضافة<sup>(١٠)</sup> نحو ﴿فَاخَذْنَاهُ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، أو صفة مع ثبوت الموصوف، نحو جلست جلوساً حسناً، أو مع حذفه، نحو: ﴿أَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا﴾ [النمل: ١٦] أي عملاً صالحاً، (وقولك ضربت زيدا ضرباً الأمير)

(١) في أ: يضم.

(٢) في أب: تقيدها.

(٣) مدلوله: ساقطة من أ ج.

(٤) فهو للتأكيد: ساقطة من أ ج.

(٥) منه: ساقطة من ب.

(٦) في ج: أنواعه.

(٧) ينظر: التعريفات ١٢٤، شرح الحدود النحوية ١٠٥.

(٨) واما: ساقطة من ب.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٥٦/٢، ارتشاف الضرب ٢٥٢/٢، شرح الاشموني ٣٥٤/٢.

(١٠) في أ: لأضافة.

أي ضرباً مثل ضرب الأمير<sup>(١)</sup> ، أو بلام العهد، نحو ضربت الضرب أي<sup>(٢)</sup> الذي تعرفه، أو باسم خاص نحو رجع القهقري، وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور، لاختلاف أنواعه كسرت سيري<sup>(٣)</sup> زيد الحسن والقيح<sup>(٤)</sup> .

(والمبين لعدد عامله نحو ﴿فَدَكَّنَا دَكَّةً﴾<sup>(٥)</sup> وَجِدَّةٌ [الحاقة: ١٤]، وقولك ضربت زيدا ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفاً، وهذا لا خلاف<sup>(٦)</sup> في جواز تثنيته وجمعه.

(وهو قسمان لفظي ومعنوي) لأنه أما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معاً، أو في معناه دون لفظه، (فإن<sup>(٧)</sup> وافق المصدر (لفظ فعله) ومعناه بأن اتحدت مادته ومادة فعله (فهو لفظي نحو [ضربت ضرباً])<sup>(٨)</sup> ) كما تقدم من الأمثلة، (وإن وافق معنى فعله دون لفظه) بأن اختلفت<sup>(٩)</sup> مادته ومادة فعله<sup>(١٠)</sup> (فهو معنوي نحو جلست قعوداً وقمت وقوفاً)، فالجلوس والقعود بمعنى واحد، وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة فعلم<sup>(١١)</sup> من كلامه أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى<sup>(١٢)</sup> ، وبه جزم ابن

(١) في ب: ضربه.

(٢) أي: ساقطة من ج.

(٣) في أ: سير.

(٤) خلافاً لأبي علي الشلوين. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٠٥، أوضح المسالك ٢/٥٣، شرح الأسموني ٢/٣٥٤.

(٥) في أ: دكتا.

(٦) في أ: الخلاف، تحريف.

(٧) في ب: وإن.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ ج.

(٩) في أ: اختلف.

(١٠) في ج: فعل.

(١١) في أ: وعلم، ج: في علم.

(١٢) وفاقاً للمبرد والمازني والسيرافي، ينظر: المقتضب ١/٧٣، ارتشاف الضرب ٢/٢٠٣، شرح التصريح ١/٣٢٧.

الحاجب<sup>(١)</sup> ، ونظر بعضهم في أن الجلوس والوقوف بمعنى واحد [لثبوت الفرق بينهما في المعنى، ألا ترى أنه يقال للزمن مقعد ولا يقال مجلس، قال الإمام الراغب<sup>(٢)</sup> رحمه الله]<sup>(٣)</sup> : القعود إنما يقابل به القيام والجلوس إنما يقابل به الاتكاء، فيقال للقائم أقعد وللمتكيء اجلس فقد<sup>(٤)</sup> بَانَ تباينهما واقتراحهما.

(والمصدر اسم) الحدث الجاري على الفعل (الصادر من الفاعل) إذ هو القائم<sup>(٥)</sup> بذاته<sup>(٦)</sup> ، بخلاف اسم المصدر فإنه وإن دل على<sup>(٧)</sup> الحدث لكنه [٧٠ب] غير جارٍ على الفعل كالغسل والوضوء. (وتقريبه) أي حد المصدر إلى فهم المبتدئ (أن يقال هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل)، كما إذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فإنك تقول: ضرب (يضرب ضرباً)، فضرباً مصدر لأنه وقع ثالثاً في تصريف الفعل، فقد جرى العرف بتقديم الماضي، والاتيان<sup>(٨)</sup> بالمضارع بعده، ثم المصدر وإلا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي.

(وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن<sup>(٩)</sup> مصدراً) لدلالاتها عليه (وذلك على سبيل النية عن المصدر) فمن ذلك (نحو كل وبعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل فلا تميلو ميلاً كل الميل، ومثله نحو ﴿وَلَوْ

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢١، شرح الوافية ١٨٥.

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني ت ٥٠٢هـ، ينظر البلغة ٩١، بغية الوعاة ٢٩٧/٢. ينظر رأيه في المفردات ٦٧٨.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) في أ: وقد.

(٥) في أب: أو القائم، تحريف.

(٦) ينظر: التعريفات ١٢٠.

(٧) على: ساقطة من ج.

(٨) في ج: والاتيان، تحريف.

(٩) في ب ج: يكن.

لَقَوْلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿ [الحاقة: ٤٤]، وضربته بعض الضرب، وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله، (وكالعدد) المميز بمصدر نحو<sup>(١)</sup> ﴿ فَأَجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، ثمانين (مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف، والأصل فاجلدوهم جلداً ثمانين، (وجلدة تميز، وكأسماء<sup>(٢)</sup> الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطاً أو عصى أو مقرعة)، والأصل ضربته ضرباً بسوط أو عصى أو مقرعة، ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه، وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله، وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له<sup>(٣)</sup>، نحو اغتسل غسلاً ﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧]، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

### المفعول فيه

(باب المفعول فيه، وهو المسمى<sup>(٥)</sup>) عند البصريين<sup>(٦)</sup> (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه، إذ لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه، (فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية<sup>(٧)</sup>، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في، ولم يكن اسم [٧١] زمان ولا مكان نحو ﴿ وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾، إذا قدر بفي، وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير في، نحو ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [النور: ٣٧]، فإنه مفعول به لا فيه، وما كان مرفوعاً أو مخفوضاً منه فإنه ليس بظرف، والنصب حكم، وقد تقدم أنه لا يؤخذ في التعريف.

(١) في أ: لنحو، تحريف.

(٢) في أ: كالأسماء، تحريف.

(٣) له: ساقطة من ب.

(٤) والله أعلم: ساقطة من ب جـ.

(٥) في أ جـ: مسمى.

(٦) وعند الكوفيين المحل أو الصفة. ينظر: الكتاب ١/ ١١٠، معاني القرآن ١/ ٢٨، ارتشاف الضرب

٢٢٥/٢.

(٧) ينظر: التعريفات ١٢٤.

وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف، وهي (نحو) قولك صليت (اليوم) واعتكفت (الليلة)، وجئتك<sup>(١)</sup> (غدوة ويكرة وسحراً وغداً وعمّة وصباحاً ومساءً)، ولا اكلمك أبداً (وامداً وحيناً وعاماً وشهراً وأسبوعاً وساعة. وظرف<sup>(٢)</sup> المكان هو اسم المكان المنسوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية، وقد ذكر منه أيضاً عدة أمثلة (نحو) جلست (أمام) الكعبة، (وخلف) المقام، (وقدام) الحطيم، (ووراء) الحجب (وفوق) المنبر، (وتحت) الميزاب، (وعند) الملتزم، (ومع) سدنة الكعبة، (وازاء) الحجر الاسود<sup>(٣)</sup> أو مقابله، (وحذاء)<sup>(٤)</sup> - بالذال المعجمة - (وتلقاء)<sup>(٥)</sup>، وهذه الثلاثة الأخيرة (معناها واحد) تقول هو بإزائه أي بحذائه، وجلس تلقاء أي حذاءه، وحذاء الشيء إزاؤه، وكذلك أمام وقدام معناهما واحد، وكذلك خلف ووراء، (وئمّ) - بفتح الاء المثناة - اسم إشارة للمكان البعيد كما مرّ، (وهنا) - بضم الهاء - اسم إشارة للمكان القريب، ويفتحها وكسرهما مع تشديد للمكان البعيد كما مرّ أيضاً.

(وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو<sup>(٦)</sup> غير محدودة<sup>(٧)</sup> كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في (و<sup>(٨)</sup> لا فرق في ذلك

(١) في ج: اعتكفت.

(٢) في أ: فظرف.

(٣) في أ ج: الحجر.

(٤) في ب: حذاء.

(٥) في أب: تلقاء.

(٦) في أ: و.

(٧) في أ: محدود.

(٨) و: ساقطة من أ ج.

بين المختص منها<sup>(١)</sup> بوصف أو غيره<sup>(٢)</sup> ، (و) بين (المعدود)<sup>(٣)</sup> والمبهم ، ونعني بالمختص منها (ما يقع جواباً لمتى نحو يوم الخميس) أو اليوم<sup>(٤)</sup> ، فإذا قيل لك ، متى صمت؟ ، فإنك (تقول) في جوابه مثلاً (صمت يوم الخميس) أو اليوم .

(و) نعني (بالمعدود) منها [٧١ب] (ما يقع جواباً لكم) الاستفهامية (كالأسبوع والشهر) ، فإذا قيل : كم اعتكفت؟ ، فإنك (تقول) مجيباً له (اعتكفت أسبوعاً) أو شهراً أو عاماً . (و) نعني (بالمبهم) منها (ما لم يقع جواباً لشيء) منهما ، ويدل على قدر من الزمان غير معين (كالخين والوقت ، تقول) ابتداءً (جلست حيناً) وساعة ووقتاً بالنصب على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل ، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أنه ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادي<sup>(٥)</sup> بانه<sup>(٦)</sup> من قبيل المختص ، وعبرة ابن هشام في جامعه<sup>(٧)</sup> : وما صلح من الزمان جواباً لمتى كشهر رمضان فمختص ، أو لكم كيومين فمعدود ، أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر ، وهو الربيعان ورمضان وغيرها مبهم<sup>(٨)</sup> كحين .

(و) أما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية (بتقدير في) (إلا ثلاثة أنواع ، الأول : المبهم) أو ما في حكمه ، والمراد بالمبهم ما لا يختص بمكان بعينه (كأسماء الجهات الست) ، اذ ليس لها حدٌّ ونهاية معينة<sup>(٩)</sup> ، (وهي فوت وتحت ويمين وشمال

(١) في أ: منهما ، تحريف .

(٢) في ب: غيره .

(٣) و: ساقطة من ب .

(٤) في أ: ليوم ، تحريف .

(٥) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٩٢/٢ .

(٦) في أ: أنه .

(٧) ينظر : الجامع الصغير ١١٠ .

(٨) مبهم : ساقطة من أ .

(٩) في ب: ومعينة ، تحريف .

وأمام وخلف)، فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست حالات، (وما أشبهها) في الإيهام كأرض ومكان.

(والثاني: أسماء المقادير) الدالة على مساحة معلومة (كالميل) و<sup>(١)</sup> هو أربعة آلاف خطوة<sup>(٢)</sup>، (والفرسخ) و<sup>(٣)</sup> هو ثلاثة أميال<sup>(٤)</sup>، (والبريد) و<sup>(٥)</sup> هو أربعة فراسخ<sup>(٦)</sup>، (نحو سرت ميلاً) أو فرسخاً أو بريداً، وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم، وبه صرح بعضهم<sup>(٧)</sup>، وأكثرهم على<sup>(٨)</sup> أنه مبهم، قال ابن هشام<sup>(٩)</sup>: «وحقيقة القول فيه أن<sup>(١٠)</sup> فيه إيهاماً ما من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصها من جهة دلالة على كمية معينة. قال<sup>(١١)</sup>: «فعلى هذا يصح فيه القولان».

(والثالث ما كان مشتقاً [٧٢] من مصدر) عامله، سواء كان عامله فعلاً أو اسماً (نحو جلست مجلس زيد، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدَ لِّلشَّجَرِ﴾ [الجن: ٩])، ونحو سرتي جلوسي مجلسك، فإن كان مشتقاً من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت في مرمى زيد فرميت في مذهب عمر، ولم يجز في القياس نصب شيء منه

(١) و: ساقطة من أ.

(٢) ينظر: اللسان مادة «مِل».

(٣) و: ساقطة من أ جـ.

(٤) ينظر: اللسان مادة «مِل».

(٥) و: ساقطة من أ جـ.

(٦) ينظر: اللسان مادة «بِرْد».

(٧) هو أبو علي الشلوين.

ينظر: الغرة المخفية ١/ ٦٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٠، شرح الألفية للمرادي ٩٣/ ٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٧، شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٠.

(٩) ينظر: شرح الشذور ٢٣٤.

(١٠) في جـ: فإن.

(١١) شرح الشذور: ٢٣٤.

على الظرفية، بل يجب التصريح معه بفي، كما يرشد إليه قوله:

(وما عدا هذه الثلاثة أنواع من أسماء<sup>(١)</sup> المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية، فلا تقول<sup>(٢)</sup> جلست البيت ولا صليت المسجد ولا أقمت<sup>(٣)</sup> الطريق) بالنصب فيهن، (و<sup>(٤)</sup> لكن) حكمه أن (تجره بفي) الظرفية مصرحاً بها، (و) أ<sup>(٥)</sup> قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فإنه (منصوب) تشبيهاً بالمفعول به على التوسع (بإسقاط الخافضين) وإجراء<sup>(٥)</sup> القاصر مجرى المتعدي، إلا أنه مع دخلت مطردة لكثرة استعماله، وهذا هو مذهب الفارسي<sup>(٦)</sup>، واختاره ابن مالك<sup>(٧)</sup>، وعزاه لسيبويه<sup>(٨)</sup>، وقيل<sup>(٩)</sup> إن ما بعد دخلت مفعول به، ورد بأن مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالباً، ولأن نظيره وهو<sup>(١٠)</sup> عبرت ونقيضه وهو خرجت لازماً<sup>(١١)</sup>، فيكون دخلت كذلك، حملاً للنظير على النظير<sup>(١٢)</sup>، أو للنقيض<sup>(١٣)</sup> على نقيضه، وقيل<sup>(١٤)</sup> مفعول فيه حملاً على المكان المبهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال

(١) في أ: الأسماء، تحريف.

(٢) في ب: يقال.

(٣) في أ ج: قمت، تحريف.

(٤) و: ساقطة من أ.

(٥) في أ ج: أجرى.

(٦) ينظر: الايضاح العضدي ١/ ١٧٠.

(٧) ينظر: شرح العمدة ٤١١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٢.

(٨) في أ: إلى سيبويه، ينظر: الكتاب ١/ ١٦.

(٩) وفاقاً للأخفش والمبرد والجرمي. ينظر: المقضب ٤/ ٦٠، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٣.

(١٠) وهو: ساقطة من ب.

(١١) في أ: لازمان، تحريف.

(١٢) في ب: نظيره، على النظير: ساقطة من ج.

(١٣) في أ: المتنقيض، تحريف.

(١٤) نسب هذا القول للفارسي، ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٤.



المستدعية للخفة، وصححه ابن الحاجب<sup>(١)</sup>، وإنما استأثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته النصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان [لأنه يدل على الزمان]<sup>(٢)</sup> بصيغته<sup>(٣)</sup> وعلى المكان بالالتزام<sup>(٤)</sup>، ولما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره من الزمان، ولما كانت<sup>(٥)</sup> دلالته على المكان<sup>(٦)</sup> ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة، والله اعلم<sup>(٧)</sup>.

### المفعول لأجله

(باب المفعول من أجله: ويسمى المفعول لأجله والمفعول له)<sup>(٨)</sup> [٧٢ب] فله ثلاثة أسماء، (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر علة وبياناً لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله، فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل، سواء كان علة غائية<sup>(٩)</sup> للفعل متأخراً عنه في الوجود أم لا؟، فالأول (نحو قام زيد إجلالاً لعمره)، فإجلالاً مصدر منصوب ذكر علة غائية<sup>(١٠)</sup> للفعل، فإن تصور الإجلال بأنه مصلحة مرغوب فيها سبب حامل للفاعل على الفعل، وإن كان وجوده في الخارج متأخراً عن وجود الفعل، (و) مثله (قصدتك ابتغاء معروفي)، وكرر المثال للإشارة إلى أنه لا فرق في ذلك بين

(١) ينظر: الكافية ٣٩٢، شرح الوافية ٢١٤.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.ج.

(٣) في أ.ج: بصيغته وبالالتزام.

(٤) في أ: بالتزام.

(٥) في ج: كان.

(٦) في أ: الزمان.

(٧) والله اعلم: ساقطة من ب.ج.

(٨) ينظر: الكتاب ١/ ١٨٤، شرح اللمعة البدرية ١٥٩/ ٢، شرح الأشموني ٣٧٧/ ٢.

(٩) في أ: غائية، تحريف.

(١٠) في أ: غائية، تحريف.

المضاف وغيره [ولا بين الفعل المتعدي وغيره<sup>(١)</sup>] والثاني نحو قعدت عن الحرب جبناً، فجبناً مصدر منصوب ذكر علة وسبباً للقعود عن الحرب، وليس غاية له، ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود<sup>(٢)</sup>.

(ويشترط لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة:

أحدها: كونه مصدراً، وهذا مستفاد من كونه علة، لأن العلة<sup>(٣)</sup> لا تكون إلا بالمصادر لا بالذوات<sup>(٤)</sup>، وهل يشترط مع ذلك كونه قليلاً أم لا؟ فيه خلاف، جزم بالأول في التوضيح<sup>(٥)</sup>، فلا يجوز عنده جئتك ضرب زيد أي لتضربه، وقد يستفاد ذلك<sup>(٦)</sup> من تمثيل المؤلف.

(و) ثانيها: (اتحاد زمانه وزمان عامله)، بأن يكون زمن العلة والمعلول واحداً.

(و) ثالثها: (اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين). فإن المصدر في كل منهما زمنه وزمن فاعله واحد، وكذا فاعلهما. (وكقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، فالخشية علة للقتل مشاركة له في الوقت والفاعل، (وقوله) تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، فالابتغاء علة للإنفاق متحد به وقتاً وفاعلاً، وأما ما<sup>(٨)</sup> ذكر علة، ولكن كان مخالفاً للمعلل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معاً فإنه يمتنع نصبه، (و) لهذا (لا يجوز تأهبت<sup>(٩)</sup> السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان). فإن زمن التأهبت سابق على زمن السفر [١٧٣]،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أجـ.

(٢) في جـ: المقصود، تحريف.

(٣) في أ: العلة.

(٤) في ب: بالذات.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٤٤/٢.

(٦) ذلك: ساقطة من ب.

(٧) تعالى: ساقطة من ب جـ.

(٨) ما: ساقطة من ب.

(٩) في جـ: تأهبت، تحريف.

وان كان فاعلهما واحداً<sup>(١)</sup> ، (ولا جئتك محبتك إياي<sup>(٢)</sup> أي<sup>(٣)</sup> لعدم اتحاد الفاعل)، فإن فاعل المعجىء المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وإن كان منهما واحداً<sup>(٤)</sup> ، (بل يجب جرهما باللام) التعليلية أو ما يقوم مقامها<sup>(٥)</sup> ، (تقول تأهبت للسفر)، وقال الشاعر:

٦٨ - (٦) - فَجِئْتُ<sup>(٧)</sup> . وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا .

(و) تقول (جئتك لمحبتك إياي)، وقال الآخر<sup>(٨)</sup> :

٦٩ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ<sup>(٩)</sup> .

ويجوز لك أن تجر بحرف التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة أن كان بأل نحو: جئتك للطمع في برك، ويقلة إن كان مجرداً منها، ومن الإضافة، نحو قوله<sup>(١٠)</sup>:

٧٠ - مَنْ أَمَكُم لِرَغْبَةٍ فَيَكُم جُبِرٌ<sup>(١١)</sup> .

(١) وفقاً للأعلم والمتأخرين، ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٢١، أوضح المسالك ٢/٤٤، شرح التصريح ١/٣٣٥.

(٢) إياي: ساقطة من جـ.

(٣) أي: ساقطة من ب جـ.

(٤) وفقاً للمتأخرين وخالفهم ابن خروف. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٢١، أوضح المسالك ٢/٤٤، شرح الأشموني ٢/٣٧٧.

(٥) في أ: مقامهما.

(٦) وعجزه «الذي البستر الآلبسة المتفضل»، قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، د ١٤٠.

(٧) فجئت: ساقطة من أ.

(٨) في حاشية أ: «كما انتفض العصفور بلله القطر».

(٩) وعجزه «كما انتفض العصفور بلله القطر». قاله أبو صخر الهذلي، وهو من الطويل، وروايته في شرح أشعار الهذليين «إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها»، وينسب لمجنون ليلى، ديوانه ١٣٠.

(١٠) قوله: ساقطة من ب.

(١١) ويَعْدُ: «ومن تكونوا ناصريه يتصر». لم أقف على قائله، وهو من الرجز المشطور. أوضح المسالك ٢/٤٧، شرح الأشموني ٢/٣٨٤، شرح التصريح ١/٣٣٦.

ويستوي نصبه وجره في المضاف، نحو: ﴿وَلَإِنْ مِّنْهَا لَمَّا يَهَايِبُ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

### المفعول معه

(باب: المفعول معه)، هذه خاتمة المفاعيل، وجعله آخرها للتردد في كونه قياسياً أو سماعياً، ولكون العامل<sup>(١)</sup> لا يصل إليه إلا بواسطة الواو، (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يذكر بعد واو بمعنى مع) لمصاحبة معمول الفعل، وهذا هو المراد بقوله:

(ليبان مَنْ فعل معه الفعل)، لا لمشاركته فيه، وإن أوهم ذلك، والمراد بمصاحبته أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه، ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد (مسبوفاً) ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه)<sup>(٢)</sup>، فالأول<sup>(٣)</sup> (نحو جاء الأمير والجيش)، أي مع الجيش، (واستوى الماء والخشبة)<sup>(٤)</sup>، أي مع الخشبة، عدد المثال لإفادة أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه كالمثال الأول، وقد لا يكون كذلك كالثاني، ألا ترى أن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي، وإنما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشبة فاستوى معها، والخشبة هنا مقياس<sup>(٥)</sup> يعرف به قدر<sup>(٦)</sup> ارتفاع الماء وزيادته، (و) الثاني، نحو<sup>(٧)</sup> (أنا سائر والنيل) أي معه، ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه

(١) في ب: العمل، تحريف.

(٢) ينظر: التعريفات ١٢٤.

(٣) فالأول: ساقطة من ب.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٥٥.

(٥) في أب: قياس.

(٦) قدر: ساقطة من أ.

(٧) نحو: ساقطة من أ.

على ثلاثة أقسام: قسم يجب نصبه مفعولاً معه<sup>(١)</sup>، وقسم يترجح نصبه مفعولاً معه على عطفه، وقسم بعكسه، فأشار إلى الأول بقوله: [٧٣ب]

(وقد يجب النصب على المفعولية) لمانع يمنع من العطف (نحو المثالين الأخيرين)<sup>(٢)</sup>، لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى. نعم، إن فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف بالرفع في الثاني منها<sup>(٣)</sup>، لأن<sup>(٤)</sup> المعنى<sup>(٥)</sup> حيث لا تساوى الماء والخشبة في العلو، أي صعد الماء حتى بلغ الخشبة، فليست الخشبة أرفع منه، (ونحو) قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لا تنه عن القبيح وإتيانه) بالنصب. إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهو خلاف المعنى المراد، (و) نحو (مات زيد)<sup>(٦)</sup> و(طلوع الشمس) بالنصب، إذا العطف يقتضي التشريك في المعنى، و(طلوع الشمس) لا يقوم به الموت، (وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، أي مع شركائكم، وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء، لا يقال أجمعت شركائي<sup>(٧)</sup>، إنما يقال: جمعت<sup>(٨)</sup> شركائي، وأجمعت أمري.

(وقد يترجح) النصب مفعولاً معه (على العطف) لأمر صناعي (نحو قمت وزيداً) لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن<sup>(٩)</sup> إلا مع الفصل ولا فصل، فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة<sup>(١٠)</sup>، والفرق بين

(١) في أ: على أنه مفعول به، ب: النصب على المفعولية.

(٢) في ج: الآخرين.

(٣) في ج: منها.

(٤) في ب: لانه.

(٥) في أ: معنى، ج: بمعنى.

(٦) في ب: الناس.

(٧) في ب: الشركاء، تحريف.

(٨) في أ: جمع، تحريف.

(٩) في ب: لا يجوز.

(١٠) ينظر: شرح اللمع ١/ ١٣٠، أوضح المسالك ٥٦/ ٢.

الرفع والنصب<sup>(١)</sup> معنى أن النصب يقتضي<sup>(٢)</sup> مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد، بخلاف الرفع فإنّ زيدا وإن شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما<sup>(٣)</sup> في وقت واحد، ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح<sup>(٤)</sup>، وجزم ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> في كافيته بوجوبه، وكذا ابن هشام في شرح<sup>(٦)</sup> القطر<sup>(٧)</sup> وقال: أنه الأصح.

(وقد يترجح العطف عليه) أي على النصب (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش، (ونحو جاء زيد وعمرو، فالعطف فيهما وفيما أشبههما)، مما هو خالٍ عن ضعف<sup>(٨)</sup> من جهة اللفظ والمعنى، (أرجح لأنه الأصل) [١٧٤] في الواو وقد أمكن<sup>(٩)</sup>، ومحل رجحان<sup>(١٠)</sup> النصب أو العطف إذا قطع النظر<sup>(١١)</sup> عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع، و<sup>(١٢)</sup> أمّا إذا نُظِرَ إليه فإن قصد المعية نصّاً تعين النصب وإلاّ فالعطف، فلا يتصور رجحان، فإن قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه، فما تصنع في قولهم، ما أنت وزيدا، أو كيف أنت وقصعة من ثريد؟، بالنصب مع عدم الشرط المذكور فالجواب<sup>(١٣)</sup> أن الفعل موجود

(١) في أ: النصب والرفع.

(٢) يقتضي: ساقطة من ب.

(٣) في ب: قياما، تحريف.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٥٤/٢.

(٥) ينظر: الكافية ٣٩٣.

(٦) شرح: ساقطة من ب.

(٧) ينظر: شرح القطر ٢٣٢.

(٨) في ب: من عطف، تحريف.

(٩) ينظر: شرح اللمع ١/١٣٠، أوضح المسالك ٥٤/٢.

(١٠) في أ: الرجحان.

(١١) في أ: نظر.

(١٢) و: ساقطة من ب.

(١٣) في ج: في الجواب، تحريف.

تقديرًا لأن أنت فاعل لفعل<sup>(١)</sup> لمحذوف، والتقدير ما تكون، وكيف تصنع فلما  
حذف الفعل وحده برز ضميره<sup>(٢)</sup> وانفصل.

(١) في ب جـ: بفعل.

(٢) في أ: الضمير.

## المشبه بالمفعول به

(فصل وأما المشبه بالمفعول به) وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد فنحو وجهه من قولك (زيد حسن وجهه)، والاصل زيد حسن وجهه بالرفع، لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد، ليفيد تعميم الحسن له، فصار زيد حسن أي هو، ثم نصب وجهه تشبيهاً بالمفعول به، لأن من حسن وجهه حسن إسناد الحسن إلى جملة وليس مفعولاً به، لأن الصفة قاصرة كفعالها ولا تميزاً لأنه معرفة بالإضافة<sup>(١)</sup>، (وسياتي) الكلام عليه مع زيادة في محله.

## الحال

(باب: الحال) الحال<sup>(٢)</sup> يذكر ويؤنث لفظاً ومعنى<sup>(٣)</sup>، (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما ابهم من الهيات) أي هيات ما هو له وصفاته<sup>(٤)</sup> التي هو عليها وقت صدور الفعل منه، أو وقوعه عليه بخلاف التمييز فإنه وإن كان مضمرًا لكنه للذوات لا للهيات، وأما النعت وإن حصل به بيان الهياة لكنه ضمناً، وإنما المقصود به أولاً وبالذوات<sup>(٥)</sup> تخصيص المنعوت. وتأتي<sup>(٦)</sup> الحال مفسرة لبيان ما هو له (أما من الفاعل، نحو جاء زيد راكباً)، فراكباً حال من زيد مبين هياة وقت مجيئه فإن قولك جاء زيد لا يعلم [٧٤ب] على أي هياة جاء، (و) كذا (قوله تعالى:

(١) في أ: للإضافة.

(٢) الحال: ساقطة من أ ج.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٣٤، شرح التصريح ١/٣٦٥.

(٤) في ب: صفات.

(٥) في ب ج: بالذات.

(٦) في أ: ثانياً، تحريف.



﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾ [القصص: ٢١]، فخائفاً حال من فاعل خرج مبين هيأة وقت خروجه، (أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجاً) فمسرّجاً حال من المفعول مبين هيأته وقت وقوع<sup>(١)</sup> الركوب عليه، (و) كذا قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فرسولاً حال من الكاف في أرسلناك مبين هيأته وقت الإرسال، (أو منهما) معاً (نحو لقيت عبدالله راكبين) فراكبين حال من عبدالله ومن التاء في لقيت، والمعنى لقيت عبدالله حالة كوني راكباً وكونه راكباً، فإن قلت: لقيت عبدالله راكباً احتمال كون الحال من الفاعل أو من المفعول، ويأتي الحال أيضاً من المجرور بحرف نحو مررت بهند جالسة، أو بمضاف أن كان المضاف بعضه نحو ﴿لَحَمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، أو كبعضه نحو ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَائِفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، أو عاملاً في صاحب<sup>(٢)</sup> الحال نحو ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤].

(ولا يكون الحال إلا نكرة) لان المقصود بيان الهيأة<sup>(٣)</sup>، وهو حاصل بالنكرة، فلا حاجة إلى تعريفه احترازاً عن العبث والزيادة لا لغرض<sup>(٤)</sup>. (فإن وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة أول بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده)، فوحده معرفة بالإضافة، وهو حال من زيد، فيؤول<sup>(٥)</sup> بنكرة، إما من معناه كما هو<sup>(٦)</sup> في هذا المثال، (أي) جاء زيد (منفرداً)، أو من لفظه كما في مثل<sup>(٧)</sup> رجع عوده على بدئه، وفعل ذلك جهده وطاقته، أي رجع عائداً وفعل جاهداً ومطيقاً، (والغالب) في الحال (كونه مشتقاً) من مصدر للدلالة على متصف به كما تقدم.

(١) وقوع: ساقطة من أ.

(٢) صاحب: ساقطة من جـ.

(٣) خلافاً ليونس والبغداديين. ينظر: الكتاب ١/١٨٩، شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٦، ارتشاف الضرب ٢/٣٣٧.

(٤) في ب: على الغرض، تحريف.

(٥) في أب: فيؤول، تحريف.

(٦) هو: ساقطة من أ. في ب: كما في المثال.

(٧) مثل: ساقطة من أ جـ.

(وقد يقع جامداً مؤولاً بمشتق)، كأن دل على تشبيه (نحو بدت الجارية قمراً)، فقمراً حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق (أي مضیئة، و) كأن دل على مفاعلة من الجانبين نحو (بعته) البرّ (يداً بيد)، فیداً حال من الفاعل ومن المفعول وبيد بيان، وفيه معنى المفاعلة (أي متقايضين، و) كأن [١٧٥] دل على ترتيب (نحو أدخلوا رجلاً رجلاً) ورجلين رجلين ورجالاً رجلاً، وضابطه «أن يأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرراً»، قاله الرضي<sup>(١)</sup>، والمختار كما قال المرادي<sup>(٢)</sup>: إن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما<sup>(٣)</sup> هو الحال، فإن الحالية مستفادة منهما (أي مرتبين)، لا من احدهما، ونظيره في الخبر، هذا حلو حامض.

(ولا يكون) الحال (إلا بعد تمام الكلام، أي) بأن يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، فلا يكون ركناً للكلام، (بمعنى أنه ليس أحد جزأي الجملة) وإن توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام (أن يكون مستغنياً عنه) كما قاله<sup>(٤)</sup> المكودي<sup>(٥)</sup> لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَإِغْوٍ﴾ [الأنبياء: ١٦]، ألا ترى أن الكلام لا يتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحاً ولا عيين.

(ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصف له في المعنى (إلا معرفة كما تقدم في الامثلة) و لأنه محكوم عليه في المعنى، والأصل في المحكوم عليه

(١) شرح الكافية للرضي ٢٠٨/١.

(٢) شرح الألفية للمرادي ١٣٤/٢.

(٣) في جـ: مجموعها.

(٤) في ب: قال.

(٥) هو ابو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت ٨٠٧هـ. ينظر: الضوء اللامع ٩٧/٤، بغية الوعاة ٨٣/٢.

ينظر رأيه في شرح الألفية للمكودي ٨٦.

(٦) وقوله تعالى: ساقطة من أب.

التعريف<sup>(١)</sup> ، (أو نكرة بمسوغ) من المسوغات لقربه حيثُذ من المعرفة. كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ، وهي بمنزلة الخبر، فمن المسوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالساً رجل)، فجالساً حال من رجل، وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه<sup>(٢)</sup> ، وقيل<sup>(٣)</sup> إنه حال من الضمير المستكن في الظرف، وهو ظاهر ويلزم على الأول مجيء الحال من المبتدأ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها، والصحيح المنع<sup>(٤)</sup> ، وإن جعل رجل في المثال فاعلاً بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد، وهو ضعيف<sup>(٥)</sup> ، ومن المسوغات أن يكون صاحبها مخصصاً، إما بوصف كما سيأتي، أو بإضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [فصلت: ١٠]، فسواء حال من أربعة لاختصاصها [٧٥ب] بالإضافة إلى أيام، أو واقعاً بعد نفي. (و) ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] فجملة لها منذرون حال من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي، (و) من التخصيص<sup>(٦)</sup> بالوصف، نحو قراءة بعضهم<sup>(٧)</sup> ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾ [البقرة: ٨٩] بالنصب، فمصدقاً حال من كتاب، وهو نكرة لتخصيصه بالظرف، ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالاً من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، كقولهم: «عليه مائة ييضاً»<sup>(٨)</sup> ، وفي الحديث<sup>(٩)</sup> : «فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا وَصَلَّى

(١) ينظر: شرح ابن النازم ٣٢١، ارتشاف الضرب ٣٤٦/٢، شرح التصريح ٣٧٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٧٧/١، ارتشاف الضرب ٣٤٧/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٤٧/٢، شرح التصريح ٣٧٥/١.

(٤) ينظر: الجامع الصغير ١١٧، شرح التصريح ٣٧٥/١.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/١، مغني اللبيب ٥٧٨/٢.

(٦) في ج: التخصيص.

(٧) قرأ بها ابن مسعود رضي الله عنه، ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٥/١، مختصر في شواذ القرآن ٨.

(٨) جوز سيبويه القياس عليه، وعند الخليل ويونس لا يقاس عليه. ينظر: الكتاب ٢٧٢/١، شرح الكافية الشافية ٧٤٠/٢.

(٩) ورد الحديث بروايات مختلفة، ينظر: المسند ١٤٨/٦، صحيح البخاري ٢٨٩/١ =

وَرَاءَهُ<sup>(١)</sup> رِجَالٌ قِيَامًا، ولا يقاس عليه.

(ويقع الحال ظرفاً) كما يقع الخبر ظرفاً (نحو رأيت الهلال بين السحاب)، فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال، (وجاراً ومجروراً نحو ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾)، ففي زِينَتِهِ في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (ويتعلقان) إذا وقع كل منهما حالاً (بمستقر)، إن قدراً<sup>(٢)</sup> في موضع المفرد، (أو استقر)، إن قدراً<sup>(٣)</sup> في موضع الجملة حال كونهما (محذوفين وجوباً)، لكونهما كوناً مطلقاً، وشرط الظرف وعديله أن يكونا تامين كما تقدم، فلو كانا ناقصين لم يقعا حالاً، (ويقع الحال جملة) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب (خبرية)، أي محتملة للصدق والكذب لا إنشائية، لأن الحال قيد لعاملها، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها، والإنشاء لا خارج له فلا يصلح<sup>(٤)</sup> للقيد. ولا بد لها حيثئذٍ من رابط يربطها بمن هي له، كما اشار إلى ذلك بقوله: (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالاً، إما (بالواو والضمير) معاً (نحو) ﴿وَالَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣] [١٧٦] فجملة وهم أُلُوف حال من فاعل خرجوا، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم، (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾)، فبعضكم مبتدأ وعدو خبره، ولبعض متعلق بالخبر، والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف، والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف، (أو) مرتبطة (بالواو) فقط نحو ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، فجملة ونحن عصبة حال من الذئب عصبة حال من الذئب

= سنن ابن ماجه ٨٦/١.

(١) في أ: وصلى معه، في ج: راؤه، تحريف.

(٢) في أ: قدر، تحريف.

(٣) في أ: قدر، تحريف.

(٤) في أ: يصح.

مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل<sup>(١)</sup> لنحن<sup>(٢)</sup> في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال، وقد استشكل بعضهم<sup>(٣)</sup> وقوع هذه الجملة حالاً مع أنها ليست مبنية لهيأة<sup>(٤)</sup> الفاعل أو المفعول بل لهيأة زمن الفعل، وقد قالوا الحال ما يبين<sup>(٥)</sup> هيأة الفاعل أو المفعول. وإذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالاً فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة<sup>(٦)</sup>، نحو جاء زيد وقد ركب غلامه، ونحو ﴿جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> [النساء: ٩٠].

## التَّمْيِيزُ

(باب: التمييز) ويقال له التفسير والتبيين<sup>(٨)</sup>، وهو مصدر بمعنى المميز - بكسر الياء - اسم الفاعل، (هو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المفسر لما ابهم)<sup>(٩)</sup> من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جمل أو شبهها<sup>(١٠)</sup>، وعبر ابن الحاجب<sup>(١١)</sup> عن هذا بالذات المقدرة، فخرج عن ذلك الحال

(١) في أ: يدخل، تحريف.

(٢) نحن: ساقطة من ب.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٦٦/٢، مغني اللبيب ٦٥٦/٢.

(٤) في ج: لهيت، تحريف.

(٥) في ب: بين.

(٦) وفاقاً للفراء والمبرد وقوم من النحويين. ينظر: معاني القرآن ٢٨٢/١، الجنى الداني ٢٧١، مغني اللبيب ٢٢٩/١.

(٧) قال في مشكل اعراب القرآن ٢٠٥/١: «قوله (حصرت صدوركم) لا تكون إلا حالاً من المضمر المرفوع في (جاؤكم) إلا أن تضرر معه قد فإن لم تضرر قد فهو دعاء كما تقول لعن الله الكافر، وقيل حصرت في موضع خفض نعت لقوم، فاما من قرأ حصرة بالتونين فجعله اسماً فهو حال من المضمر في (جاؤكم) ولو خفض على النعت لقوم لجاز».

(٨) التمييز مصطلح بصري، والتفسير والتبيين مصطلحان كوفيان. ينظر: الكتاب ١٠٥/١، معاني القرآن ٢٢٥/١.

(٩) في أ: ابهم.

(١٠) ينظر: التعريفات ٤١.

(١١) ينظر: الكافية ٣٩٤، شرح الوافية ٢٢٥، الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٩/١.

فأنها ليست مفسرة لإيهام<sup>(١)</sup> ذات أو نسبة والنعت فإنه مخصص أو مقيد، ورفع الإيهام إنما حصل ضمناً، (وللذات<sup>(٢)</sup> المبهمة) الرفع لإيهامها<sup>(٣)</sup>.

التمييز (أربعة أنواع، أحدها: العدد الصريح من احد عشر فما فوقها إلى المائة نحو اشترت عشرين غلاماً) [٧٦ب]، فإن عشرين عدد مبهم بتردد النظر في جنسه<sup>(٤)</sup>، فبذكر التمييز ارتفع ذلك الإيهام، (و) كذا (ملكيت تسعين نعجة)، وغير الصريح هو كم<sup>(٥)</sup> الاستفهامية نحو كم عبداً ملكت؟، وقد يكون التمييز واجب الجبر بالإضافة، كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الجزية كما سيأتي، فالنصب ليس صفة لازمة، بخلاف الحال.

(والثاني: المقدار) أي ما يعرف به<sup>(٦)</sup> قدر الشيء، وهو ثلاثة أقسام لأنه إما كيل (كقولك اشترت قفيزاً برأ)، أو وزن (و) ذلك كقولك اشترت (منأ سمنأ) ومنأ كعصا وهو لغة في المن بالتشديد، أو مساحة<sup>(٧)</sup> (و) ذلك كقولك [اشترت (شبراً أرضاً)، والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدار لا الآلة التي يقع بها التقدير، وإلا لوجب<sup>(٨)</sup> الإضافة نحو<sup>(٩)</sup> اشترت قفيز بر تريد المكيال الذي يكال به<sup>(١٠)</sup> البر. (والثالث شبه مقدار<sup>(١١)</sup>) في الكيل أو الوزن أو المساحة، فشبه الكيل عندي سقاء

(١) في أ: الإيهام، ب: للإيهام، تحريف.

(٢) في أ: الذات.

(٣) في أ: لإيهام، تحريف.

(٤) في ب: الجنس، تحريف.

(٥) في أ: كاسم، تحريف.

(٦) به: ساقطة من ب.

(٧) في ب: مساحة، تحريف.

(٨) في أ: لوجب.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٠) في أ: بها.

(١١) في ب: المقادير.

ماء، ومن س<sup>١</sup>، وشبه الوزن نحو ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرٌ﴾ [الزلزلة: ٧] فخيلاً تمييز لمِثْقَالِ ذَرَّةٍ، ومِثْقَالِ ذَرَّةٍ شبيه<sup>(١)</sup> بما يوزن به. وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحاباً، ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم: «على التمرة مثلها زبدًا»<sup>(٢)</sup>، وإنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه، لأنها ليست معدة<sup>(٣)</sup> لذلك، وإنما تشبيهه.

(والرابع ما كان فرعاً للتمييز) [قوله وفرع التمييز وضابطه كل فرع حصل له بالتفرع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه]<sup>(٤)</sup> (نحو هذا خاتم حديدًا)، فالخاتم فرع الحديد لأنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل بهذا<sup>(٥)</sup> الاعتبار. (و) مثله (هذا باب ساجاً)، فالباب فرع الساج، والساج<sup>(٦)</sup> نوع من الخشب (و) هذه (جبة خزاً)، فالجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير، ولا يتعين في هذا النصب، بل يجوز رفعه وجره وهو الأكثر كما سيأتي، وقد فهم من هذا التمييز أنه قسمان: ما يرفع إبهام ذات مبهمة كما تقدم، وما يرفع إبهام نسبة، وإليه أشار بقوله [١٧٧]:

(والمبين لإبهام النسبة نوعان: محول وغير محول)، فالمحول له ثلاث حالات، لأنه (إما محول عن الفاعل نحو تصيب زيد عرقاً، وتفقاً) - أي امتلاً - (بكر شحمًا، وطاب محمد نفساً، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فعرقاً تمييز لإبهام نسبة<sup>(٧)</sup> التصيب إلى زيد، وشحمًا تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر، ونفساً تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد، وشيباً تمييز<sup>(٨)</sup> لإبهام نسبة الاشتعال إلى

(١) في أ: شبيه به.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/١٤٤، مغني اللبيب ١/٤١٣.

(٣) في أ: معدودة.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.ج.

(٥) في أ: لهذا.

(٦) في ج: التاج، تحريف.

(٧) في أ: النسبة.

(٨) تمييز: ساقط من ب.

الرأس، والأصل في هذه الأمثلة تصيب عرق زيد، وتفقاً شحم بكر، وطابت نفس محمد، واشتعل شيب الرأس، فحول الإسناد عن المضاف [إلى المضاف إليه فحصل ابهام في النسبة، ثم جيء بالمضاف]<sup>(١)</sup> الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً<sup>(٢)</sup> مبالغة وتأكيداً. فإن ذكر الشيء مجملاً ثم مفسراً<sup>(٣)</sup> أوقع في النفس من ذكره مفسراً أولاً.

(وأما محول من المفعول نحو ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، فعيوناً تمييز لإبهام نسبة التفجير إلى الأرض، والأصل وفجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد عن<sup>(٤)</sup> المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزاً. وأوقع الفعل على الأرض، ومثله غرست الأرض شجراً، (أو) محول (عن غيرهما) بأن يكون محولاً<sup>(٥)</sup> عن المبتدأ، وهو الواقع بعد اسم التفضيل نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٢٤]، أصله مالي أكثر منك، فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف إليه، وأقيم مقام المضاف، وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك. ثم جيء بالمحذوف تمييزاً (و) مثله نحو (زيد أكرم منك أباً، واجمل منك وجهاً)، الأصل أبو زيد أكرم منك، ووجهه<sup>(٦)</sup> أجمل منك، وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً كما في<sup>(٧)</sup> هذه الأمثلة، والناصب له اسم التفضيل.

(أو غير محول) عن شيء أصلاً، وهو النوع الثاني (نحو<sup>(٨)</sup> امتلأ الإناء ماءً)، لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول [٧٧ب] وأكثر وقوعه بعد ما يفيد

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) في أ: التمييز.

(٣) في أ: ثم ذكره مفصلاً.

(٤) في أ ج: إلى.

(٥) محولاً: ساقطة من ب.

(٦) في ج: واجهة، تحريف.

(٧) في: ساقطة من ج.

(٨) نحو: ساقطة من ج.



التعجب، نحو ما أحسنه<sup>(١)</sup> رجلاً. وأحسن به أباً. وحسبك به ناصراً. (ولله دره فارساً)، وهو درّ فروسيته. وهو مدح له بكمال فروسيته والدر في الأصل مصدر درّ اللبن يدرّ، ويسمى اللبن نفسه<sup>(٢)</sup> درّاً، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أي ما أعجب فعله، ويحتمل التعجب من لبنة الذي ارتضعه من ثدي أمه، أي ما أعجب هذا اللبن نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة<sup>(٣)</sup>، والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة<sup>(٤)</sup>. وإنما يتأتى إذا كان مرجع الضمير معيناً معلوماً، وإلا فهو من تمييز المفرد كما مثل به للتمييز<sup>(٥)</sup> صاحب المفصل<sup>(٦)</sup>، وكذا المرادي<sup>(٧)</sup>، وقيل أن<sup>(٨)</sup> فارساً منصوب على الحال، والمعنى التعجب<sup>(٩)</sup> منه في حال كونه فارساً، قال الدماميني<sup>(١٠)</sup>: «والتمييز أولى لأنه ثناء مطلق، والحال ثناء مقيد بحالة»<sup>(١١)</sup>. وتصريحهم<sup>(١٢)</sup> بمن في لله دره من فارس، دليل على انه تمييز. (ولا يكون التمييز) عند البصريين (إلا نكرة)<sup>(١٣)</sup>، فإن ورد بلفظ المعرفة أوّل بنكرة،

- 
- (١) في ب: احسن.  
 (٢) نفسه: ساقطة من جـ.  
 (٣) ينظر: اللسان مادة «در».  
 (٤) في جـ: نسبت، تحريف.  
 (٥) للتمييز: ساقطة من أب.  
 (٦) في ب: الأصل، تحريف. ينظر: المفصل ٦٦.  
 (٧) ينظر: شرح الألفية للمرادي ١٧٨/٢.  
 (٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٢٤، شرح الشذور ٢٥٨.  
 (٩) في جـ: اتعجب.  
 (١٠) هو محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي، توفي بالهند ٨٣٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٦٦، شارات الذهب ١٧/٧.  
 (١١) المنهل الصافي ١/٤٥٤.  
 (١٢) في ب: والتصريحهم، تحريف.  
 (١٣) خلافاً لابن الطراوة والكوفيين. ينظر: الكتاب ١/٥، معاني القرآن ٢/٣٣، المقتضب ٣/٣٤، ارتشاف الضرب ٢/٣٨٤.

كقوله:

٧١<sup>(١)</sup> - وَطِبْتَ<sup>(٢)</sup> النَّفْسَ يَاقِينُ عَنْ عمرو.

(ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) بالمعنى المتقدم في الحال، أي بأن يقع بعد جملة تامة، وإن توقف حصول الفائدة<sup>(٣)</sup> عليه، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهماً عندي.

(والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهماً، وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى، (والناصب لتمييز النسبة)<sup>(٤)</sup> هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفساً، أو شبهه نحو زيد تصيب<sup>(٥)</sup> عرقاً، وزيد اجمل منك وجهاً<sup>(٦)</sup>، وإنما اقتصر المؤلف على الفعل لأنه الأصل.

(ولا يتقدم التمييز مطلقاً)<sup>(٧)</sup> (على عامله مطلقاً) أي جامداً كان أو متصرفاً<sup>(٨)</sup>، فلا يقال زيتاً رطل ولا رجلاً [١٧٨] ما أحسنه، ولا نفساً طاب محمد لما تقدم من أن المقصود هو الإبهام أولاً، ثم التفسير وإزالة الإبهام، وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود (والله اعلم). وندر تقدمه على الفعل المتصرف، كقوله:

٧٢<sup>(٩)</sup> - وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ.

(١) تقدم برقم ٢٣.

(٢) في ج: طابت، تحريف.

(٣) في ج: الفائدة، تحريف.

(٤) في ج: النسب.

(٥) في ج: تصب، تحريف.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٣، ارتشاف الضرب ٢/٣٧٧، شرح النصريح ١/٣٩٥.

(٧) مطلقاً: ساقطة من ب.

(٨) وفاقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ١/١٠٥، شرح ابن الناظم ٣٥١، شرح الكافية للرضي ٢٢٣/١.

(٩) وصدده «أتهجر ليلي بالفراق حبيبها». ينسب للمخيل السعدي، وينسب لمجنون ليلي وليس في ديوانه، وينسب لاعشى همدان، ديوانه ٣١٢. المقتضب ٣/٣٧، الخصائص ٢/٣٨٤، شرح اللمع =

وقاس على ذلك المازني<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> والكسائي<sup>(٣)</sup> واختاره ابن مالك<sup>(٤)</sup> في شرح العمدة<sup>(٥)</sup>.

### الاستثناء

(باب: المستثنى)، هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفاً لما قبلها إيجاباً وسلباً، و<sup>(٦)</sup> ادوات<sup>(٧)</sup> الاستثناء الذي هو إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها إيجاباً وسلباً، ثمانية، وهي أربعة أقسام:  
الأول: (حرف باتفاق<sup>(٨)</sup>)، وهو إلا، وبدأ بها لأنها أصل أدواته.

(و) الثاني: (اسمان<sup>(٩)</sup>) باتفاق، وهو غير وسوى بلغاتها الأربع، (فإنه يقال فيها سِوى) - بكسر السين والقصر - (كرضى، وسوى) - بضمها والقصر - (كهدى، وسواء) - بفتحها والمد - (كسواء، وسواء) - بكسرها والمد - (كبناء)، وهذه اغربها وقل من ذكرها<sup>(١٠)</sup>.

= ١٤١/١، مع الهوامع ٧١/٤.

(١) هو ابو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، ت ٢٤٧هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢٤٦/١، البلغة ٧١، بغية الوعاة ٤٦٣/١. ينظر رأيه في المقتضب ٣٦/٣، الخصائص ٣٨٤/٢، ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦/٣، ٣٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٨٣/٢، ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢.

(٤) في أ: ملك، تحريف.

(٥) ينظر: شرح العمدة ٤٧٦.

(٦) و: ساقطة من ج.

(٧) في أ: حروف.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٥٨/١، الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ٩٨/١.

(٩) في ج: اسم.

(١٠) ذكرها ابن الشجري، وتنظر هذه اللغات في: الكتاب ٣٧٦/١، ارتشاف الضرب ٣٢٦/٢، مغني اللبيب ١٨٧/١.

(و) الثالث: (فعلان باتفاق، وهما ليس ولا يكون)، وذكر الاتفاق منتقد، أما ليس فالخلاف فيها مشهور، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقاً<sup>(١)</sup>، ومنهم من خص ذلك محقق<sup>(٢)</sup> بما إذا كانت للاستثناء<sup>(٣)</sup>، والأصح أنها<sup>(٤)</sup> فعل<sup>(٥)</sup> كما تقدم في صدر المقدمة، وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد<sup>(٦)</sup> فعلاً، فضلاً أن يعد متفقاً على فعليته، لانه مركب من حرف وفعل، والمركب منهما لا يكون فعلاً، ومن عده فعلاً فقد تجوز في الكلام.

(و) الرابع: (متردد بين الفعلية والحرفية)، فيستعمل تارة فعلاً، وتارة حرفاً (وهو خلا) عند الجميع<sup>(٧)</sup>، (وعدا) عند سيبويه<sup>(٨)</sup>، (وحاشا) عند المبرد<sup>(٩)</sup> والمازني ومن تبعهما<sup>(١٠)</sup>، (ويقال فيها حاش<sup>(١١)</sup>) بحذف الألف الأخيرة، (وحشا) بحذف الألف الأولى<sup>(١٢)</sup>، وقيد ابن الحاجب<sup>(١٣)</sup> حرفيتها بالاستثناء، إذا علمت ذلك

- (١) وفقاً للفارسي في احد قوليه، ونقله ابو حيان عن ابن السراج وفي الأصول ما يخالفه.
- ينظر: الأصول ٤٢/١، ارتشاف الضرب ٧٢/٢، الجنى الداني ٤٥٩، مغني اللبيب ٣٨٧/١.
- (٢) محقق: ساقطة من ب جـ.
- (٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٢٠/٢، شرح القطر ٢٨.
- (٤) انها: ساقطة من ب.
- (٥) وفقاً للجمهور، ينظر: الكتاب ٢١/١، المقتضب ٨٧/٤، الجنى الداني ٤٥٩، مغني اللبيب ٣٨٧/١.
- (٦) في أ: فيعد، تحريف.
- (٧) ارتشاف الضرب ٣١٨/٢، الجنى الداني ٤١٤، مغني اللبيب ١٧٨/١.
- (٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٩/١، الجنى الداني ٤٣٣، مغني اللبيب ١٨٩/١.
- (٩) ينظر: المقتضب ٣٩١/٤.
- (١٠) وكذلك الفراء والأخفش والزجاج وغيرهم. ينظر: المقتضب ٣٩١/٤، الجنى الداني ٥١٦، مغني اللبيب ١٦٤/١.
- (١١) في أ: حاشا، تحريف.
- (١٢) في جـ: الأول.
- (١٣) ينظر: شرح الوافية ٢٣٥، الايضاح في شرح المفصل ٢٢٤/٢.

(فالمستثنى يالاً ينصب) وجوباً (إذا كان الكلام قبله تاماً موجباً) - بفتح الجيم - تأخر المستثنى [٧٨ب] عن المستثنى منه أو تقدم عليه، (و) الكلام (التام هو<sup>(١)</sup>) ما ذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي، ولا شبهه (من نهي أو استفهام، (نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>): ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩])، فقليلاً مستثنى يالاً، وهو واجب النصب لأن<sup>(٣)</sup> ما قبله، وهو شربوا، كلام تام لذكر المستثنى منه، وهو الواو في شربوا، وموجب لعدم تقدم<sup>(٤)</sup> نفي أو شبهه عليه، (وكقولك<sup>(٥)</sup>) قام القوم إلا زيداً، وخرج الناس إلا عَمراً، بنصبهما<sup>(٦)</sup> وجوباً للشرط المذكور، (سواء كان المستثنى متصلاً) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا، أو منقطعاً) بأن لم يكن كذلك، سواء كان من جنس المستثنى منه، نحو قام القوم إلا زيداً، مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن، (نحو قام القوم إلا حماراً)، ولا بد حيثئذ ان يكون ما قبل إلا دالاً على ما يستثنى على ما ذكره بعضهم<sup>(٧)</sup> كما مثل، ولهذا لا يحسن قام القوم إلا ثعباناً، وإنما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لأن المبدل منه في حكم الساقط كذا قيل، والناصب للمستثنى المتصل هو إلا عند ابن مالك<sup>(٨)</sup> ومن تبعه، وقيل<sup>(٩)</sup> ما قبل إلا من فعل أو شبهه بواسطة إلا، وقيل<sup>(١٠)</sup> غير ذلك،

(١) في ب: هنا.

(٢) تعالى: ساقطة من أ.

(٣) لان: ساقطة من أ.

(٤) في أ: تقديم.

(٥) في أ: وقولك.

(٦) في أ ج: وينصب، تحريف.

(٧) هو ابن السراج، ينظر: الأصول ٢٢٥/١.

(٨) ينظر: التسهيل ١٠١.

(٩) وفقاً لجماعة من البصريين. ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٦/١، ارتشاف الضرب ٣٠٠/٢،

الجنى الداني ٤٧٧.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٥٣/٢، الجنى الداني ٤٧٦.

وأما المقطع فالنائب له عند سيويه<sup>(١)</sup> ما قبله، وكثير من المتأخرين<sup>(٢)</sup> لما رأوا أن إلّا فيه بمعنى لكن قالوا<sup>(٣)</sup> إنها الناصبة نصب لكن للأسماء، وخبرها محذوف في الغالب.

(وإن كان الكلام) قبلها (تاماً غير موجب)، بأن<sup>(٤)</sup> تقدمه نفي أو شبهه (جاز في المستثنى) متصلاً أو منقطعاً (النصب على الاستثناء، و) لكن (الأرجح في) المستثنى (المتصل البدل، أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه، فيتبعه في إعرابه)<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، برفع قليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل، ونحو ما رأيت القوم إلا زيداً، وما مررت بالقوم إلا زيداً وإنما رجح الاتباع للمشكلة، وإذا<sup>(٦)</sup> تعذر الابدال على اللفظ لمانع، أبدل على المحل، نحو ما جاءني من أحد إلا زيد، برفع زيد [١٧٩] على البدلية من محل أحد، وهو الرفع لانه فاعل، ولا يجوز جره حملاً على اللفظ، لأن البدل في نية تكرار العامل، فيلزم زيادة من في الإثبات، وهي غير جائزة عند الجمهور<sup>(٧)</sup>، (والمراد بشبه النفي) فيما تقدم (النهي)، ﴿وَلَا يَلْنِفْتَ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكْرًا﴾<sup>(٨)</sup> [هود: ٨١] بالرفع، في قراءة أبي عمرو<sup>(٩)</sup> وابن كثير<sup>(١٠)</sup>، فأمراً نكراً بدل من أحد بدل بعض من

- (١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٣.
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٦.
- (٣) في أحد: قالوا، تحريف.
- (٤) في ج: فإن.
- (٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٤، الجنى الداني ٤٧٦، شرح التصريح ١/ ٣٤٩.
- (٦) وإذا: ساقطة من ج.
- (٧) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٦٢، شرح الأشموني ٢/ ٤٣٧، شرح التصريح ١/ ٣٥٠.
- (٨) والباقون بالنصب، ينظر: التيسير ١٢٥، النشر ٢/ ٢٩٠.
- (٩) في أ: ابن، تحريف.
- (١٠) هو أبو عمرو زيان بن العلاء، اشتهر بالنحو، وهو أحد القراء السبعة، ت ١٥٤هـ. ينظر: إنباء الرواة ٤/ ١٢٥، غاية النهاية ١/ ٢٨٨.
- (١١) هو عبدالله بن كثير بن المطلب الداري، أحد القراء السبعة، ت ١٢٠هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٧١، غاية النهاية ١/ ٤٤٣.

كل<sup>(١)</sup> ، «والاستفهام نحو ﴿وَمَنْ يَفْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾ إِلَّا الصَّالُونَ» [الحجر: ٥٦] في قراءة الجميع . فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستر فيه ، ولم يؤت معه ولا مع ما قبله بضمير ، لأن قوة تعلق المستنى بالمستنى منه تغني عن الضمير ، فاندفع ما قيل أنه لا يصح إعراب ما ذكر بدلاً ، لأن بدل البعض لا بُدَّ<sup>(٢)</sup> فيه من ضمير ، (والنصب) في المستنى المتصل (عربي جيد ، وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [النساء: ٦٦] ، (وفي امرأتك) من قوله تعالى : ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ﴾ [هود: ٨١] ، وقيل<sup>(٤)</sup> بالنصب استثناء من اهلك لا من أحد ، واستشكل بأن ذلك يمنع من الإساء بها ، وقد أسري بها .

(وإن كان الاستثناء منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب) على الاستثناء<sup>(٥)</sup> (نحو) ما فيها أحد الا حماراً ، وعليه قراءة السبعة ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾<sup>(٦)</sup> [النساء: ١٥٧] بنصب اتباع (وتميم يرجحونه) أي النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستنى (ويجزون الاتباع) للمستنى منه في إعرابه (نحو ما قام القوم إلا حماراً) بالنصب ، (ولا حماراً)<sup>(٧)</sup> بالرفع ، ونحو ما رأيت القوم إلا حماراً بالنصب لا غير ، وما مررت بأحد إلا حماراً بالنصب ، وإلا حماراً بالجذر ، ويقرؤون ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) في أ: البدل البعض من الكل ، تحريف .

(٢) في جـ: بدل ، تحريف .

(٣) قرأ ابن عامر بالنصب والباقيون بالرفع . ينظر التيسير ٩٦ ، النشر ٢/ ٢٥٠ .

قال في مشكل إعراب القرآن ٢٠١/ ١ : «قوله (إلا قليل) رفع على البدل من المضمير في (فعلوه) ، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء وهو بعيد في النفي لكنه كذلك بالألف في مصاحف أهل الشام» .

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٦٦ ، مغني اللبيب ١/ ٩٨ ، شرح التصريح ١/ ٣٥٠ .

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٧ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٣ ، الجنى الداني ٤٧٦ .

(٦) قال في المشكل ٢١٢/ ١ : «قوله (إلا اتباع الظن) نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول ، ويجوز في الكلام رفعه على البدل من موضع (من علم) لأن من زائدة وعلم رفع بالابتداء» .

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣ ، الجنى الداني ٤٧٦ .

(٨) تنظر قراءة الرفع والنصب في معاني القرآن ١/ ٤٨٠ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٦ .

بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريباً، وأما إذا لم يكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال إلّا ما<sup>(١)</sup> نقص<sup>(٢)</sup> [٧٩ب]، فالنصب واجب عند الجميع.

(وإن كان الكلام) قبلها (ناقصاً وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى) حيثنـد (استثناءً مفرغاً)، لأن ما قبل إلّا تفرغ لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له (كان) إعراب (المستثنى) الذي بعد إلّا (على حسب العوامل) المقتضية له، إذ لا عمل لإلّا<sup>(٣)</sup> في اللفظ فيعطي ما يستحقه لو لم توجد إلّا من رفع ونصب وخفض (وشرطه<sup>(٤)</sup>) كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفي أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (نحو ما قام إلّا زيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت إلّا زيداً) بنصبه على المفعولية، (وما مرت إلّا بزيد) بجره بالباء، كما لو لم توجد إلّا، فالاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف فتقدير<sup>(٥)</sup> [ما قام إلّا زيد]<sup>(٦)</sup> ما قام أحد إلّا زيد، وكذا الباقي، وهذه أمثلة النفي وأشار إليه بمثال<sup>(٧)</sup> من القرآن، فقال<sup>(٨)</sup> : **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** [ال عمران: ١٤٤] ومثال النهي **وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ** [النساء: ١٧١] فالحق منصوب على المفعولية بتقول<sup>(٩)</sup> ، **وَلَا تُجَدِّدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ** [العنكبوت: ٤٦]، فجر ما بعد الـا بالباء لأن ما قبلها يطلب مجروراً، ومثل الاستفهام

(١) ما : ساقطة من جـ.

(٢) في ب : النقص، تحريف.

(٣) في ب : لها.

(٤) في جـ : وشرط.

(٥) في أ : والتقدير.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٧) في جـ : بما بمثل، تحريف.

(٨) فقال : ساقطة من ب جـ.

(٩) في أب : بتقولوا.



نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل، ويكون في الأحوال والظروف والمصادر، وربما وقع بعد إيجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً، نحو قرأت إلا يوم الجمعة، أي قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة، وهذا معنى صحيح، بخلاف جاءني إلا زيد، أي جاءني كل أحد إلا زيد، فإنه معنى غير صحيح.

(والمستثنى بغير وسوى بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائماً (بالإضافة) أي بإضافتهما<sup>(١)</sup> إليه لملازمتها<sup>(٢)</sup>، بالإضافة، والمضاف إليه مجرور لا غير، والأصل في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير، نحو جاء رجل<sup>(٣)</sup> غير زيد، لكنها حملت على إلا، واستعملت في الاستثناء كما حملت إلا عليها<sup>(٤)</sup> [٨٠] واستعملت صفة نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، والسبب في حمل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما على المغايرة، (وعرب غير) لفظاً (وسوى) تقديرأ على ما اختاره<sup>(٥)</sup> ابن مالك<sup>(٦)</sup> (بما يستحقه المستثنى يالاً) من الإعراب في ذلك الكلام، وقد عرفت تفصيله وكأنهما لما جُرَّ بهما المستثنى انتقل إعرابه إليهما، (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب [كما في (نحو قاموا غير زيد وسوى زيد، ويجوز الإتيان) للمستثنى منه في إعرابه، (والنصب) بعد الكلام التام المنفي كما<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>في (نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد)، برفع غير وسوى ونصبهما، والأرجح الإتيان في المتصل والنصب في المنقطع عند تميم، إن أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها أحد غير حمار،

(١) في جـ: مضافتهما، تحريف.

(٢) في بـ: لملازمتها.

(٣) رجل: ساقطة من أ.

(٤) عليها: ساقطة من ب.

(٥) في جـ: ختاره، تحريف.

(٦) ينظر: التسهيل ١٠٦، ١٠٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٤، ٧١٦.

(٧) كما: ساقطة من جـ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

وأوجه الحجازيون<sup>(١)</sup>. وإذا قيل: ما قام القوم غير زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفاً على لفظ زيد، ورفعاً حملاً على المعنى<sup>(٢)</sup>، لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو، ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ. (ويعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفي غير التام (كما في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفعهما، (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما، (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما، (وإذا مدت سوى) بأن قيل فيها سواء - بالمد مع فتح السين وكسرها - (كان إعرابهما<sup>(٣)</sup>).

إعراباً<sup>(٤)</sup> (ظاهراً) في آخرها، (وإذا<sup>(٥)</sup> قصرت) من غير همزة في آخرها مع كسر السين وضمها (كان) إعراباً<sup>(٦)</sup> (مقدراً على الألف)، أي في الألف منع من ظهورها التعذر.

(والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير)، وإنما وجب نصبه (لأنه خبرهما نحو قام القوم ليس زيداً أو لا يكون زيداً) بنصب زيد على أنه خبرهما، واسمهما<sup>(٧)</sup> ضمير مستتر فيهما وجوباً عائداً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي ليس القائم ولا يكون القائم زيداً، وجملة الاستثناء، هل هي حال فمحلها<sup>(٨)</sup> النصب أو مستأنفة فلا محل لها؟ قولان، صحح ابن عصفور<sup>(٩)</sup> الثاني<sup>(١٠)</sup>.

- (١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧١٤، ارتشاف الضرب ٢/٣٢٢، شرح التصريح ١/٣٦١.
- (٢) في حاشية ج: «قوله: حملاً على المعنى، سكت عن النصب مع أنه جائز كالرفع، فلي نظر».
- (٣) في ج: إعرابهما، تحريف.
- (٤) إعراباً: ساقطة من أ.
- (٥) في ج: فإذا.
- (٦) في ج: إعرابهما، تحريف.
- (٧) في ج: واسمها، تحريف.
- (٨) في ج: في محلها، تحريف.
- (٩) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، ت ٦٦٩هـ. ينظر: البلغة ١٦٠، بغية الوعاة ٢/٢١٠، شذرات الذهب ٥/٣٣٠.
- (١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٦١.

(والمستثنى بخلا وعدا وحاشا [٨٠ب] يجوز جره) بها والجر بالأولين قليل، ولقلته لم يحفظه سيويه في عدا، (ونصبه بها) وهذا عند غير سيويه<sup>(١)</sup>، أما عنده فالنصب متعين بعدا، والجر بحاشا، فإنه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا<sup>(٢)</sup>، (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب، (وخلا زيد) بالجر (وعدا زيدا) بالنصب (وعدا زيد) بالجر (وحاشا زيدا) بالنصب (وحاشا زيد) بالجر، (وإن<sup>(٣)</sup> جررت) بكل منها المستثنى (فهي حروف جر) غير متعلقة بشيء، والأولى أحرف جر، (وإن نصبت) بكل منها (فهي أفعال) ماضية متعدية إلى المستثنى، وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوباً يعود إلى<sup>(٤)</sup> ما عاد إليه اسم ليس ولا يكون، و<sup>(٥)</sup> في محل الجملة المستثناة بها البحث السابق فيهما، ومحل جواز الوجهين إذا تجردت من ما كما يعلم من كلامه الآتي:

(إلا أن سيويه<sup>(٦)</sup> لم يسمع في المستثنى بحاشا إلا الجر)، فالتزم حرفيتها وأوجهه كما تقدم، ونفي النصب، وغيره سمع النصب أيضاً فجوزه<sup>(٧)</sup>، والمثبت مقدم على النافي، ولا يستثنى بها إلا في ما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشا زيدا، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال<sup>(٨)</sup> ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، وجزم به الرضي<sup>(١٠)</sup>، وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسماً مبنياً<sup>(١١)</sup> ٣١٤١، نحو

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٠٨، الجنى الداني ٤٣٣، مغني اللبيب ١٨٩/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٧/١.

(٣) في أب: وإن.

(٤) إلى: ساقطة من أ.

(٥) و: ساقطة من أ.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٧٧/١.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١، ارتشاف الضرب ٣١٨/٢، الجنى الداني ٥١٦، مغني اللبيب ١٦٤/١.

(٨) في أ: قاله.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/٢.

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١.

(١١) ينظر: الجنى الداني ٥١٠، مغني اللبيب ١٦٤/١.

﴿قُلْ كَسَتْ لِيْ يَوْمَآ عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١].

(وتتصل ما) المصدرية (بعداً وخلا فيتين) حيثُ (النصب) بهما للمستثنى، لأن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل، وجوز جَمْعُ الجَرِّ بهما بتقدير ما زائدة<sup>(١)</sup>، قال في المغني<sup>(٢)</sup> : «فإن قالوا ذلك بالقياس ففساد، لأن ما لا تزداد، قبل الجار والمجرور بل بعده نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه». ولا تتصل ما بحاشا إلا نادراً، بخلاف عداً وخلا، (تقول قام القوم ما عدا زيدا بالنصب لا غير، وقال لييد<sup>(٣)</sup> :

٧٣<sup>(٤)</sup> - ألا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بِاطِلُ) [وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ]<sup>(٥)</sup> [٦].

ومحل ما وصلتها نصب على الحال، أي مجاوزين زيد بالنصب، أو على الظرفية على تقدير مضاف أي وقت مجاوزتهم زيدا [٨١]، قال أبو حيان<sup>(٧)</sup> : والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حماراً.

(وأما خبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم إن وأخواتها، واسم لا التي<sup>(٨)</sup> لنفي الجنس) نصاً (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطراداً فلا حاجة إلى إعادتها، (وأما التوابع) التي من جملتها تابع<sup>(٩)</sup>

(١) جوز ذلك الكسائي والفارسي وابن جني والجرمي والربيعي. ينظر: ارتشاف الضرب ٣١٨/٢، مغني اللبيب ١٧٩/١، مع الهوامع ٢٨٧/٣.

(٢) مغني اللبيب ١٧٩/١.

(٣) هو لييد بن ربيعة بن مالك العامري شاعر مخضرم، ت ٤١ هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، الشعر والشعراء ٢٧٤/١.

(٤) قاله لييد بن ربيعة العامري، وهو من الطويل، ديوانه ٢٥٦.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أجد.

(٦) في حاشية أ: «وكل نعيم لا محالة زائل».

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٩٥/٢.

(٨) في أ: التي، تحريف.

(٩) تابع: ساقطة من أ.

المنصوبات المقصود بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى)، ولما أنهى<sup>(١)</sup> الكلام على المنصوبات أخذ يتكلم في المخفوضات، فقال:

### المخفوضات من الأسماء

(باب: المخفوضات من الأسماء) ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز، والمخفوضات أسماء مشتملة على علم<sup>(٢)</sup> المضاف إليه وهو الجر، سواء كان بالكسرة والفتحة والياء، (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالاضافة)، أي بسببها<sup>(٣)</sup>، لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه<sup>(٤)</sup>، ومخفوض بالتبعية عند بعضهم<sup>(٥)</sup>، وهذا هو المراد بقوله: (وتابع المخفوض) بالحرف، أو المضاف وهو ضعيف، لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر بالتابع إلى الجر بالحرف أو الإضافة، وأما الجر بالمجاورة<sup>(٦)</sup> فهو شاذ ولهذا لم يذكره.

### حروف الجر

(فأما المخفوض بالحرف وهو ما يخفض، بمن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، والكاف، وحتى، والواو) التي للقسم، (والتاء) المثناة فوق له أيضاً،

(١) في أ: انتهى.

(٢) في حاشية ج: «أي علامته».

(٣) في أ: تشبيها، تحريف.

(٤) وفقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ٢٠٩/١، ارتشاف الضرب ٥٠١/٢، أوضح المسالك ١٦٧/٢.

(٥) وفقاً للكوفيين. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٦٨/١، شرح الشذور ٣١٧، شرح اللمحة البدرية ١٨٥/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٢١٧/١، المقتضب ٧٣/٤، الخصائص ١٩١/١، ارتشاف الضرب ٥٨٣/٢.

(ورب) - بضم الراء - ، (ومذ ومنذ)، فهذه أربعة عشر حرفاً كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعانٍ في غيرها لم يتعرض لها المؤلف، فأستحقت أن تعمل لما تقدم من<sup>(١)</sup> أن<sup>(٢)</sup> الأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به، وتسمى حروف الجر، إمّا لجرها معنى الفعل إلى الاسم [٨١ب]، أو لأن عملها الجر فأضيفت إلى الإعراب الذي هو أثرها<sup>(٣)</sup>، واستظهر هذا الرضي<sup>(٤)</sup> قال: «كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب».

(فالسبعة الأولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر، فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زماناً أو غيره، (و) تارة تجر (المضمر)، ولهذا قدمها، مثال من نحو ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] إلى نحو ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> [الأنعام: ٦٠] وعن نحو ﴿لَتَرْكَبَنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] وعلى نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> [المؤمنون: ٢٢] ، وفي نحو ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠] ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، والباء نحو ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦] ﴿ءَامِنُوا بِهِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، واللام نحو ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [ال عمران: ١٢٩] ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النساء: ١٧١].

(و) أما (السبعة الأخيرة) فهي (تختص بالظاهر) أي بخفضه<sup>(٧)</sup> (ولا تدخل على المضمر)، وتنقسم بالنسبة إلى عملها فيه أربعة أقسام، (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه)، بل يجر أي ظاهر كان (وهو) ثلاثة

(١) من: ساقطة من أ.

(٢) في أ: اذ.

(٣) بنظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٨، شرح التصريح ٢/ ٢٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ج، في ب: (إليه ترجعون).

(٦) تحملون: ساقطة من ب.

(٧) في ب: تخفضه.

أحرف<sup>(١)</sup> (الكاف وحتى والواو)، مثال الكاف نحو ﴿وَزَدَهُ كَالَّذِينَ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وزيد كالأسد، وقد تدخل على المضمر في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup> كقوله<sup>(٣)</sup>:

٧٤ - وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا.

(و) مثال حتى نحو ﴿حَتَّى مَطَلَجَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر، وقد تدخل في الضرورة على الضمير<sup>(٥)</sup> أيضاً<sup>(٦)</sup> كقوله:

٧٥ - أَنْتَ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ<sup>(٧)</sup>.

وإنما قال بالجر لأن ما بعد حتى في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضاً<sup>(٨)</sup>. كما سيأتي، ولا يجزى بحتى إلا آخر أو متصل بآخر. فلا يقال سهرت<sup>(٩)</sup> البارحة حتى نصفها، وأتى بالمثاليين<sup>(١٠)</sup> للإشارة إلى أن الجر بها تارة يكون واجباً، وذلك إذا كان ما<sup>(١١)</sup> بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها كالأية، وتارة يكون جائزاً، وذلك إذا كان جزءاً مما قبلها ولم يتعذر دخوله<sup>(١٢)</sup> كالمثال وإنما امتنع العطف بحتى في الآية، لأنها إنما تعطف بعضاً على كل كما سيأتي.

(١) في ج: أحروف، تحريف.

(٢) ينظر الكتاب ١/٣٩٢، المقترض ١/٢٥٥، ارتشاف الضرب ٢/٤٣٥.

(٣) كقوله: ساقطة من أ.

(٤) وصدره «خلى الذنابات شمالاً كتباً»، قاله المعجاج، وهو من الرجز، ديوانه ٧٤.

(٥) في أ: وقد تدخل على الضمير بالضرورة.

(٦) أيضاً: ساقطة من أ.

(٧) وعجزه «ترجي منك أنها لا تخيب» لم أقف على قائله، وهو من الوافر. مغني اللبيب ١/١٦٦، شرح التصريح ٣/٢، همع الهوامع ٤/١٦٦.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٦٦، الجنى الداني ٥٠٠، مغني اللبيب ١/١٧١.

(٩) في ب: سرت.

(١٠) في ب ج: بمثاليين، تحريف.

(١١) ما: ساقطة من أ.

(١٢) في ج: دخلوه، تحريف.

(و) مثال الواو (نحو والله والرحمن)، ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف [أ٨٢] باء القسم، (ومنها ما يختص) جره (بالله) أي بلفظه (و) لفظ<sup>(١)</sup> (رب) - بفتح الراء -، حال كونه<sup>(٢)</sup> (مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم)، وهو حرف واحد (وهو التاء)، أي تاء القسم، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضاً، نحو: ﴿تَأَلَّه تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]، (و) نحو (ترب الكعبة، وتربي) لأفعلن، وسالب دخولها على لفظ الجلالة، (وندر) خفضها لغير ذلك، كقولهم، (تالرحمن وتحياتك)<sup>(٣)</sup>.

ومنها ما يختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل، (وهو) حرفان (منذ ومنذ) ماضياً كان، وهما فيه بمعنى من (نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو منذ يومين)، أو حاضراً وهما فيه بمعنى في نحو ما رأيته منذ أو مذ يومنا<sup>(٤)</sup> ولا يدخلون على زمن مستقبل ولا مبهم فإن دخلا على جملة حكم بظرفيتهما وإضافتهما إليها أو إلى زمن مضاف إليها نحو ما رأيته منذ جاءني، أو مذ كان عندي، أو على اسم مرفوع نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ<sup>(٥)</sup> شهر، فإنهما مبتدآن بمعنى أول المدة أو جميعها وما بعدهما خبراً وبالعكس.

(ومنها ما يختص) جره (بالنكرات)<sup>(٦)</sup> (غالباً) (وهو) حرف واحد (رب) - بضم الراء - والغالب في مجروره وصفه إذا كان اسماً ظاهراً، وقيل<sup>(٧)</sup> بوجوبه، لأنها لتقليل نوع من جنس، ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس، واختاره ابن

(١) في أ: بلفظ.

(٢) في ب: كونها.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٠، الجنى الداني ١١٧، مغني اللبيب ١/ ١٥٦.

(٤) في ب: منذ يوم.

(٥) في ب: منذ.

(٦) في ج: بالنكرة.

(٧) وفقاً للمبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين. ينظر: المقضب ٢/ ٤٨، الأصول ١/ ٣٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٧.



الحاجب<sup>(١)</sup> (نحو رب رجل في الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر، لأنها موضوعة لإنشاء التكثير والتقليل، واستعمالها في الأول كثير، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام<sup>(٢)</sup> «يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ<sup>(٣)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ومن الثاني نحو: ٧٦- أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ<sup>(٤)</sup>.

وذكر في المغني<sup>(٥)</sup>: إن رب حرف زائد لا يتعلق بشيء فمحل مجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء، وفي رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في نحو هذا لقيته، ويجوز مراعاة<sup>(٦)</sup> محله كثيراً [٨٢ب] وإن لم يجز<sup>(٧)</sup> نحو مررت بزيد وعمرؤ الا قليلاً. (وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للإفراد) وإن كان التمييز مثنى أو مجموعاً، (والتذكير) وإن كان مؤنثاً<sup>(٨)</sup>. (والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو) قوله: ٧٧<sup>(٩)</sup> - (رَبِّهِ قَتِيلَةً) دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ<sup>(١٠)</sup> الْحَمْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا.

(١) ينظر: الكافية ٤٢٣، الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢.

(٢) صحيح البخاري ٦٦/١، سنن الترمذي ٤٨٨/٤.

(٣) في ج: عاوية، تحريف.

(٤) وبعده: أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وذي ولد لم يلد له أبوان

وذي شامة غراء في حُرُوجِهِ مجللة لا تنقضي لأوان

ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معاً وثمان

ينسب إلى رجل من أزد السراة، وهو من الطويل. الخصائص ٢٣٣/٢، مغني اللبيب ١٨١/١، مع الهوامع ١٢٦/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٨٢/١.

(٦) في ج: مراعاة، تحريف.

(٧) في ج: يجوز.

(٨) في ب: مثنى، تحريف.

(٩) لم أقف على قائله، وهو من الخفيف، مغني اللبيب ٦٣٨/١، شرح الشذور ١٣٣، مع الهوامع ١٨٠/٤.

(١٠) في ب: يموت، تحريف.

ونحو ربه رجلين، وربّه رجالاً، وربّه امرأتين، وربّه نساءً، وأوجب<sup>(١)</sup> الكوفيون مطابقة الضمير لتمييزه في ما ذكر، والأصح الأول<sup>(٢)</sup>، وإنما التزم إفراده وتذكيره لرجوعه إلى مقدر في الذهن كالضمير في نعم رجلاً، (وقد تحذف رب) إذا كان مجرورها نكرة (ويبقى) بعد حذفها (عملها) وجوباً<sup>(٣)</sup> (بعد الواو، كقوله:

٧٨<sup>(٤)</sup> - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتَنِي.

(وبعد الفاء كثيراً، كقوله:

٧٩<sup>(٥)</sup> - فَمَثَلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرِقْتُ وَمَرْضِعٍ فَالْهَيْئَةُ عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ.

(وبعد بل قليلاً<sup>(٦)</sup> ٣٢٠٨ كقوله:

٨٠<sup>(٧)</sup> - بَلْ مَهْمِهِ<sup>(٨)</sup> قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ<sup>(٩)</sup>).

(و) حذف رب وإبقاء عملها (بدونهن) أي الواو والفاء وبل (اقل) منه بعد بل، (كقوله:

٨١<sup>(١٠)</sup> - رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلْلِهِ.

(وتزاد ما) كثيراً (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجبر)، فمثال من (نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾) (و) مثال عن نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ومثال الباء نحو:

(١) في جـ: وأجب، تحريف.

(٢) وفاقاً للبصريين، ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢، ارتشاف الضرب ٤٦٢/٢، الجنى الداني

٤٢٥

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩٤/١، شرح ابن الناطم ٣٧٦، مغني اللبيب ١/١٨١.

(٤) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١٨.

(٥) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦١/٢، الجنى الداني ٤٢٨، مغني اللبيب ١/١٨١.

(٧) قاله رؤية بن العجاج، وهو من الرجز المشطور، ملحقات ديوانه ١٦٦.

(٨) في ب: مهمت، تحريف.

(٩) في ب: المهمة، تحريف.

(١٠) قاله جميل بثينة، وهو من الخفيف، ديوانه ١٨٨.

﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ﴾. [النساء: ١٥٥] ، وتزاد) ما بعد (الكاف<sup>(١)</sup> ورب فالغالب أن تكفهما عن العمل)، قال سيويه<sup>(٢)</sup>: جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة. (فيدخلان حيثئذ على الجمل) الاسمية والفعلية [فالاسمية (كقوله:

٨٢<sup>(٣)</sup> - أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يَخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ<sup>(٤)</sup> كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ] <sup>(٥)</sup>  
(و) الفعلية<sup>(٦)</sup> نحو (قوله:

٨٣<sup>(٧)</sup> - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَرْبِي شَمَالَاتٍ<sup>(٨)</sup>.  
(وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما، (كقوله:

٨٤<sup>(٩)</sup> - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ.  
(وكقوله:

٨٥<sup>(١٠)</sup> - وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ  
ويروى أيضاً مظلوم عليه وظالم [١٨٣].

(١) في ج: الكافي، تحريف.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٥٩.

(٣) قاله نهشل بن حري، وهو من الطويل. الخصائص ٣/ ٣١، مغني اللبيب ١/ ٢٣٦، همع الهوامع ٢٣١/ ٤.

(٤) في ج: مشهود، تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) الفعلية: ساقطة من ب.

(٧) قاله حذيمة بن مالك، وهو من المديد. الكتاب ١/ ١٥٤، مغني اللبيب ١/ ١٨٠، همع الهوامع ٢٣٠/ ٤.

(٨) في أ: شمالاتي، تحريف.

(٩) قاله عدي بن الرعلاء، وهو من الخفيف. الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣، مغني اللبيب ١/ ١٨٣، همع الهوامع ٢٣٠/ ٤.

(١٠) قاله عمرو بن براق، وهو من الطويل. مغني اللبيب ١/ ٩٢، شرح التصريح ٢/ ١٠٢، همع الهوامع ٢٣١/ ٤.

## الإضافة

(فصل): في الثاني من المخفوضات، (وأما المخفوض بالاضافة)، وهي إسناد اسم إلى غيره بتزيله<sup>(١)</sup> من الأول منزلة التنوين مما قبله، (فنحو غلام زيد) وضارب بكر، فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه، وكذا<sup>(٢)</sup> بكر مخفوض بإضافة ضارب إليه، (ويجب) عند قصد الإضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كما في غلام زيد)، أو المقدر كما في هذه دراهمك (و) مما يشبهه من نوني الثانية، أي المثني والجمع<sup>(٣)</sup> المذكر السالم، وشبههما<sup>(٤)</sup> نحو غلاما زيد واثنًا عشر وكاتبو<sup>(٥)</sup> عمرو وعشرو زيد، ووجه الشبه كونهما يليان علامة الإعراب كالتنوين، بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كالشيطان والشياطين<sup>(٦)</sup>، فإنها لا تحذف لانتفاء الشبه، وإنما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة، لأنهما يدلان على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في حالة واحدة، وهذا هو معنى قول النجم سعيد<sup>(٧)</sup> : إنما حذف التنوين لثلا يجتمع الاتصال والانفصال معاً، وما أحسن قول بعضهم:

٨٦ - (٨) - كَأَنِّي تَنَوِّينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَخَبَيْتُ تَرَائِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي.  
وأحسن منه والطف قول الآخر:

- (١) في أ: تنزيلة.
- (٢) في ج: كذ، تحريف.
- (٣) في أ: جمع، تحريف.
- (٤) في أ، وما أشبههما.
- (٥) في أ: كاتبوا، تحريف.
- (٦) في أب: كشيطان وشياطين.
- (٧) في أ: السعيد، تحريف. قال السيوطي في بغية الوعاة ١/ ٥٩١: «النجم سعيد العجمي المشهور بالنجم السعيد، شارح الحاجية، لم أقف له على ترجمة».
- (٨) قاله عبد الرحمن بن الحكم، ومن الوافر. الاقتضاب ٣٦٦، شرح المفصل ٤/ ١٤٧.

٨٧<sup>(١)</sup> - عَلَّمَتْهُ بَابَ الْمُضَافِ تَقَاوُلًا وَرَقِيئُهُ يُغَرِّبُهُ بِالتَّشْوِيسِ .

(والإضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup>): منها ما يقدر باللام) التي للملك والاختصاص، (وهو الأكثر) في كلامهم<sup>(٣)</sup>، والأصل في الإضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أو في فهي بمعنى اللام، (نحو غلام زيد وثوب بكر) أي غلام لزيد وثوب لبكر، (وما أشبه ذلك)، وليس معنى غلام لزيد معنى<sup>(٤)</sup> غلام زيد كما يوهمه إطلاق قولهم هنا في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام، كما نبه عليه الرضي<sup>(٥)</sup> وغيره، وقال<sup>(٦)</sup> أيضاً: ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي [٨٣ب] إفادة التخصيص الذي هو مدلول اللام فقولك: طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام. ولا يصح إظهار اللام في مثله.

(ومنها ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير، نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) مما الأول فيه بعض الثاني، وصالح لأن يخبر عنه به، ألا ترى أن المضاف في هذه الأمثلة بعض المضاف إليه، [وصالح لأن يخبر عنه بالمضاف إليه]<sup>(٧)</sup>، كأن يقال مثلاً هذا الثوب خز، (ويجوز في هذا النوع) والمقدر بمن (نصب المضاف إليه على التمييز)، فتقول هذا خاتم حديد، وثوب خز، وباب ساج، فإن المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم في بابه)، وقيل على الحال<sup>(٨)</sup>، (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتأويله بالمشتق<sup>(٩)</sup> ويأخذ من كلامه أرجحية

(١) لم أقف عليه.

(٢) زاد الكوفيون نوعاً رابعاً بمعنى عند. ينظر: التسهيل ١٥٥، ارتشاف الضرب ٥٠٢/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ١٤٣/٤، التسهيل ١٥٥، شرح الأشموني ٣٦٩/٣.

(٤) في ب: ومعنى، تحريف.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١.

(٧) ما بين المعوقين ساقط من ب.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٣/٢، شرح التصريح ٣٩٦/١.

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٤٩، ارتشاف الضرب ٤٨٣/٢، شرح التصريح ٣٩٦/١.

الإضافة على غيرها.

(ومنها ما يقدر بفي) كما ذهب إليه ابن الحاجب<sup>(١)</sup>، واختاره ابن مالك<sup>(٢)</sup>، أي مسوغ ذلك<sup>(٣)</sup> حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول (ولكنه قليل)<sup>(٤)</sup>، نحو ﴿بَلْ مَكْرُ الْيَلِّ﴾ [سبأ: ٣٣]، ونحو ﴿يَنْصَحِي السَّجْنَ﴾ [يوسف: ٣٩]، وفي الحديث: «فَلَا تَجِدُونَ عَالِماً<sup>(٥)</sup> أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»<sup>(٦)</sup>، وأكثرهم<sup>(٧)</sup> نفى هذا القسم، وما أوهم معنى في فهو محمول على أن الإضافة فيه بمعنى اللام مجاز.

(والإضافة) مطلقاً (نوعان: لفظية)، أي منسوبة إلى اللفظ لإفادتها أمراً لفظياً كما سيأتي، (ومعنوية)، أي منسوبة إلى المعنى لإفادتها معنى في المضاف كما سيأتي، ولو قدم هذا على قوله أولاً، (والإضافة على ثلاثة أقسام)، وجعل الثلاثة المذكورة أقساماً للمعنوية كما أشرنا إلى ذلك لكان أولى، فإن عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلى ما ذكر من الأقسام، وليس الأمر كذلك، (فاللفظية ضابطها أمران)<sup>(٨)</sup>: أمر في المضاف، وأمر في المضاف إليه.

فالاول: (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع<sup>(٩)</sup> في كونه للحال أو للاستقبال.

(و) الثاني (أن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة) فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة، (والمراد [١٨٤] بالصفة اسم الفاعل، نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أو

(١) ينظر: الكافية ٣٩٨، شرح الوافية ٢٤٨.

(٢) ينظر: التسهيل ١٥٥، شرح العمدة ٤٨١، شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢.

(٣) في أجد: وذلك.

(٤) وفاقاً للرجاني، ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨١، ارتشاف الضرب ٥٠٢/٢، همع الهوامع ٢٦٧/٤.

(٥) عالماً: ساقطة من أجد.

(٦) مسند الامام أحمد ٢/٢٩٩، سنن الترمذي ٤٧/٥.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٠٣/٢، شرح اللمحة البدرية ٢/٢١٢.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨٢، ارتشاف الضرب ٥٠٣/٢.

(٩) في ب: مشبه للمضارع.

غداً، فضارب اسم فاعل<sup>(١)</sup> مضاف إلى منصوبه معنى، (واسم المفعول، نحو) هذا (مضروب العبد) الآن وغداً. فمضروب اسم مفعول مضاف إلى مرفوعه معنى، ومثله الصفة مشبهة باسم الفاعل، نحو زيد حسن الوجه، (و) أما الإضافة (المعنوية) فهي (ما انتفى فيها الأمران)، أي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها، (نحو غلام زيد، أو) انتفى (الأول)، أي كون المضاف صفة، (نحو أكرام زيد)، فإن إكرام مصدر مضاف إلى معموله، وليس صفة، (أو الثاني فقط نحو) هذا (كاتب القاضي)، فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة إلى معمولها، ومثله هذا ضارب زيد أمس، فإن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وكذا إضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم، ومن المعنوية أيضاً نحو هذا مضروب زيد، لأن المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف.

(و) كما (تسمى هذه الإضافة) معنوية لإفادتها أمراً معنوياً، لأنها<sup>(٢)</sup> تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف أو التخصيص كما سيأتي أيضاً تسمى<sup>(٣)</sup> (محضة)<sup>(٤)</sup> لأنها خالصة من تقدير الانفصال، (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد) مشاراً به إلى غلام معين، لأن هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد الإبهام كغير ومثل، أو موضعه<sup>(٥)</sup> مستحقاً لنكرة لا تقبل التعريف، كجاء زيد<sup>(٦)</sup> وحده، ورب رجل وأخيه، فإن كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف إليه المعرفة، (وتفيد<sup>(٧)</sup> تخصيص المضاف) بالمضاف إليه

(١) في جـ: الفاعل.

(٢) في ب: لانه.

(٣) تسمى: ساقطة من جـ.

(٤) ينظر: شرح ابن الناطم ٣٨٥، ارتشاف الضرب ٥٠٢/٢.

(٥) في أب: موضوعة، تحريف.

(٦) في حاشية أ: «زيد»، زيد: ساقطة من جـ.

(٧) في جـ: يقيد.

(إن<sup>(١)</sup> كان المضاف إليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل)، ومثلك لا ييخل وغيرك لا يوجد، فغلام وإن كان غير معين لكنه بالإضافة تخصص بخروج غلام امرأة<sup>(٢)</sup> عنه، إذ التخصيص تقليل<sup>(٣)</sup> الاشتراك، ولكون هذه الإضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف، لأنه لو كان معرفة لم يحتاج إلى تعريف<sup>(٤)</sup>، فلا يقال الغلام زيد، ولا زيدكم، إلا إن جرد الأول من أل وقدر الشيوخ في الثاني، وكذا لا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة، لأن الإضافة [٨٤ب] إلى النكرة تفيد التخصيص، وهذا التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الإضافة لغواً، وأما المضممرات والموصولات وأسماء الإشارة فيمتنع إضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها.

(وأما الإضافة اللفظية)، أي<sup>(٥)</sup> التي هي إضافة الوصف إلى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفاً) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو: ﴿هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وحالاً نحو: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، ولدخول رب عليه، كقوله: ٨٨<sup>(٦)</sup> - يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ.

ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه، (ولا تخصيصاً) لما<sup>(٧)</sup> يعلم مما سيأتي (وانما<sup>(٨)</sup> تفيد) أمراً لفظياً وهو (التخفيف في اللفظ)، أما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد، فإن أصله ضاربٌ زيدا، لا ضارب فقط، فحذف التنوين للإضافة، والتخصيص حاصل قبلها، أو بحذف النون التالية للإعراب كضارباً زيد،

(١) في ب جـ: إذا.

(٢) في جـ: امرأة، تحريف.

(٣) في أ: فقليل، في حاشية أ «نسخة يقبل».

(٤) في أ: تعريفه.

(٥) أي: ساقطة من ب جـ.

(٦) وعجزه «لاقي مباعدة منكم وحرمانا». قاله جرير، وهو من البسيط، ديوانه ١/ ١٦٣.

(٧) في جـ: لم، تحريف.

(٨) وانما: ساقطة من ب.



وضاربو<sup>(١)</sup> عمرو. وأما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام، فإن أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه، وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه يحذف الضمير واستتاره في الصفة ولكون هذه الإضافة تفيد التخفيف فقط جاز<sup>(٢)</sup> نحو الضارباً زيد والضاربو<sup>(٣)</sup> بكر، وامتنع نحو الضارب زيد، وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل، ولكنهم أجازوه حملاً له على الوجه المختار في حسن الوجه. (وتسمى) أيضاً (غير محضة)، لأنها في نية الانفصال كما علم مما مرّ.

وقد<sup>(٤)</sup> اختلفوا في الجار للمضاف<sup>(٥)</sup> إليه على أقوال ثلاثة: (والصحيح<sup>(٦)</sup>) منها (أن المضاف<sup>(٧)</sup> إليه مجرور بالمضاف)، لاتصال الضمير به<sup>(٨)</sup>، والضمير حيث لا يتصل إلا بعامله، و (لا بالإضافة) التي هي معنى على ما قيل، لأن<sup>(٩)</sup> المعنى إنما يصار إليه في العمل<sup>(١٠)</sup> عند تعذر اللفظ<sup>(١١)</sup>، ولا بالحرف المقدر على ما قيل، لان

(١) في أـجـ: ضاربوا، تحريف.

(٢) في بـ: اجازه.

(٣) في أـ: الضاربوا، تحريف.

(٤) في بـ: لقد.

(٥) في أـ: في المضاف، في حاشية أـ: «نسخة للمضاف».

(٦) في حاشية جـ: «قوله والصحيح... الخ، لا شك أن هذا مناف لما ذكره سابقاً من قوله وأما المخفوض بالإضافة».

(٧) في جـ: مضاف.

(٨) وفقاً للبصريين. ينظر: الكتاب ٢٠٩/١، المقتضب ١٤٣/٤، ارتشاف الضرب ٥٠١/٢، أوضح المسالك ١٦٧/٢.

(٩) في حاشية أـ: «نسخة إذ».

(١٠) في بـ: يضاف بالعمل.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٧٥/٢، ارتشاف الضرب ٥٠١/٢، شرح التصريح ٢٤/٢، همع الهوامع ٢٦٥/٤.

إضممار الجار ضعيف<sup>(١)</sup> ، ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد<sup>(٢)</sup> كما تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابع<sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى).

### إعراب الأفعال المضارعة

(باب: إعراب الأفعال المضارعة، (تقدم) في صدر المقدمة (إن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع: ماضٍ، وأمر، ومضارع، وإن) [٨٥ب] الفعل (الماضي، و) فعل (الأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما، (وان المعرب من الأفعال) إنما (هو المضارع)، لكن إنما يعرب (إذا لم يتصل بنون الإناث)، فإن اتصل بها بني معها على السكون كما مرّ، (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز، فإن اتصل بها من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم، (وتقدم إن الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الإعراب) المتقدمة (ثلاثة)، كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة، (الرفع)<sup>(٤)</sup> بحركة أو حرف، (والنصب) بحركة أو حذف حرف، (والجزم) بحذف حركة أو حرف.

(إذا علم ذلك فالإعراب) المذكور (خاصٌ بالمضارع)، أي منفرد به عن قسيميه، (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع ابداً)، ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر، لا حرف المضارعة، ولا حلوله محل الاسم<sup>(٥)</sup> ، ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه)، أو يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه)، أو يعطف على مجزوم، مثال يجرده مما ذكر نحو<sup>(٦)</sup> ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُكْتُمُونَ وَمَا تُنْصِرُونَ﴾ [التغابن: ٤]، ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك مقدماً الأول فقال:

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٠١/٢، همع الهوامع ٢٦٥/٤.

(٢) في جـ: زيد.

(٣) في جـ: التابع.

(٤) في جـ: الرفع، تحريف.

(٥) وفاقاً للكوفيين، وخلافاً للبصريين. ينظر: الكتاب ٤١٠/١، الانصاف ٥٥٠/٢، شرح اللمع

٣٣٩/٢.

(٦) نحو: ساقطة من جـ.

(النواصب التي تنصبه قسمان: قسم متفق على نصبه، وهو ما (ينصب) المضارع بنفسه، وقسم) مختلف في أنه (ينصب) المضارع، والأصح أن النصب (بأن مضمرة بعده)<sup>(١)</sup>، وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصباً (فالقسم الاول) المتفق عليه (أربعة).

أحدها: أن) المصدرية - بفتح الهمزة وسكون النون -، تنصب المضارع (إن لم تسبق بعلم ولا ظن)، وهي معه في تأويل المصدر فيقع فاعلاً، نحو يعجبني أن تفعل، ومفعولاً نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. ومبتدأ نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ومجروراً<sup>(٢)</sup> نحو ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقد تهمل حملاً لها على ما المصدرية<sup>(٣)</sup>، كقوله:

٨٩ - (٤) - إِنَّ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا.

كما أعملت [٨٥ب] ما المذكورة حملاً عليها كالحديث: «كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّ عَلَيَّكُمْ»<sup>(٥)</sup>، ومن العرب من يجزم بها<sup>(٦)</sup>، كقوله:

٩٠ - (٧) - تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَنَا الصِّيدُ<sup>(٨)</sup> نَحْطُبُ.

(١) خلافاً للكوفيين والفراء. ينظر: الكتاب ١/٤٠٧، معاني القرآن ١/٣٤، المقتضب ٢/٨٥، ارتشاف الضرب ٢/٣٩٣.

(٢) في أ: مجرورة.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٦، الجنى الداني ٢٣٩، مغني اللبيب ١/٤٦.

(٤) وعجزه «مني السلام وإن لا تشعرأ أحدا»، لم أقف على قائله، وهو من البسيط. المفصل ٥١٣، شرح جمل الزجاجي ١/٤٣٧، الجنى الداني ٢٤٨، مغني اللبيب ١/٤٦.

(٥) وهو ضعيف. كشف الخفاء ٢/١٢٦، المقاصد الحسنة ٣٢٦، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٣٢٨.

(٦) نقل عن اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة. ينظر: الجنى الداني ٢٤٣، مغني اللبيب ١/٤٥.

(٧) وصدرة «إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا». قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، رواية الديوان «إلى أن يأتي»، ينظر الديوان ٣٨٩.

(٨) في ج: الصيف، تحريف.

وتتصل بالماضي، وكذا بفعل الأمر على الأصح<sup>(١)</sup>، وإن لم تؤول<sup>(٢)</sup> بالمصدر لفوات معنى الأمر، (فإن سبقت بعلم) أي بلفظ دال على اليقين، وإن لم يكن بلفظه نحو ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، فهي مخففة من (أن الثقيلة) التي<sup>(٣)</sup> تنصب الاسم وترفع الخبر، لا خفيفة تنصب المضارع، (واسمها ضمير الشأن)<sup>(٤)</sup> محذوف وجوباً (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجرد<sup>(٥)</sup> (وهي فاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب النواسخ)، وقد تكون مخففة وإن لم تسبق بعلم نحو ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا﴾ [يونس: ١٠]، (وإن سبقت بظن فوجهان)<sup>(٦)</sup> أي فجاز<sup>(٧)</sup> أن تكون ناصبة، وأن تكون مخففة نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾<sup>(٨)</sup> [المائدة: ٧١] قرئ في السبعة<sup>(٩)</sup> بالنصب إجراء للظن على أصله، لأنه باعتبار دلالة على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع،

(١) خلافاً لابن طاهر، ينظر: الكتاب ٤٧٩/١، المقتضب ٤٨/١، مغني اللبيب ٤٣/١.

(٢) في أب: تؤل، تحريف.

(٣) التي: ساقطة من جـ.

(٤) في جـ: الثاني، تحريف.

(٥) في جـ: بالتجرده، تحريف.

(٦) ينظر: الكتاب ٤١٨/١، المقتضب ٤٩/١، الجنى الداني ٢٣٨، مغني اللبيب ٤٦/١.

(٧) في ب جـ: جاز.

(٨) نسب أبو جعفر الرفع إلى الكوفيين وأبي عمرو والكسائي، والنصب إلى أهل الحرمين. ينظر: السبعة ٢٤٧، التيسير ١٠٠، النشر ٢٥٥/٢.

(٩) قال في المشكل ٢٣٣-٢٣٤: «قوله (وحسبوا ألا تكون فتنة) من رفع جعل أن المخففة من الثقيلة واضمر معها الهاء وتكون خبر أن وجعل (حسبوا) بمعنى أيقنوا لأن أن للتأكيد والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين فهو نظير هو عديله و (أن) في موضع نصب بحسب وسدت مسد مفعولي حسب تقديره: أنه لا تكون فتنة، وحق (أن) أن تكتب منفصلة على هذا التقدير لأن الهاء المضمره تحول بين أن ولا م لا في المعنى والتقدير فيمتنع اتصالها باللام. ومن نصب (تكون) جعل (أن) هي الناصبة للفعل وجعل حسب بمعنى الشك لأنها لم يتبعها تأكيد لأن (أن) الخفيفة ليست للتأكيد إنما هي لأمر قد يقع من الشك نظير ذلك وعديله».

(والرفع) على تأويله بالعلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقيق<sup>(١)</sup>، والنصب أرجح<sup>(٢)</sup>، لأن التأويل خلاف الأصل، ولهذا أجمعوا عليه في ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ١-٢].

(والثاني) مما ينصب<sup>(٣)</sup> بنفسه (لن) وهي حرف بسيط لا مركب<sup>(٤)</sup>، لنفي المستقبل، ولا يقتضي تأييد النفي ولا تأكيده خلافاً لمن زعم ذلك<sup>(٥)</sup>، نحو ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِيفِينَ﴾ [طه: ٩١] ﴿لَن نَّأْلُوا﴾<sup>(٦)</sup> أَلَيْسَ [ال عمران: ٩٢].

(والثالث: كي المصدرية وهي المسبوبة باللام) التعليلية (لفظاً نحو ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو باللام (تقديراً نحو جئتكم كي تكرموني)، [إذا قدرت أن الأصل لكي]<sup>(٧)</sup> ولكن حذف اللام استغناء عنها بنيتها، (فإن لم تقدر اللام) قبلها (فكي جارة) تعليلية، (والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر إلا في الشعر<sup>(٨)</sup>، وعلامة التعليلية ظهور أن بعدها كجئتكم كي أن تكرموني، أو اللام نحو جئتكم كي لتكرموني، إذ لا يجوز حيثئذ<sup>(٩)</sup> جعلها مصدرية فإن ظهرت اللام قبلها وأن بعدها جاز كونها [أ٨٦] مصدرية، وكونها جارة<sup>(١٠)</sup> كقوله:

٩١ (١١) - أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِفَرْتَيَّ.

- (١) في أ: التخفيف، تصحيف.
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨٨، شرح التصريح ٢/٢٣٣.
- (٣) في أب: ينصبه.
- (٤) خلافاً للخليل والكسائي، ينظر: الكتاب ١/٤٠٧، المقتضب ٢/٨، مغني اللبيب ١/٣٧٣.
- (٥) خلافاً للزمخشري، ينظر: المفصل ٣٠٧، الجنى الداني ٢٨٤.
- (٦) في ج: تنال، تحريف.
- (٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
- (٨) ينظر: الجنى الداني ٢٧٧، شرح التصريح ٢/٢٣١.
- (٩) حيثئذ: ساقطة من ج.
- (١٠) ينظر: الجنى الداني ٢٧٨، مغني اللبيب ١/٢٤٢.
- (١١) وعجزه «فتركه شأ ببيداء بلقع»، لم أفق على قائله، وهو من التطويل. شرح المفصل ٧/١٩ الجنى الداني ٢٧٨، مغني اللبيب ١/٢٤٢، شرح التصريح ٢/٢٣١.

وما<sup>(١)</sup> أفهمه كلامه من أن كي حرف مشترك يكون ناصباً وجاراً، هو مذهب الجمهور<sup>(٢)</sup>، وحيث قيد كي بالمصدرية فكان ينبغي أيضاً<sup>(٣)</sup> تقييد أن بذلك، لإخراج المفسرة والزائدة فإنهما لا ينصبان المضارع.

(والرابع: إذن) وهي حرف<sup>(٤)</sup> بسيط، لا مركب من إذ وإن<sup>(٥)</sup>، والقياس إلغاؤها لعدم اختصاصها، ومن ثم اشترط لأعمالها ثلاثة أمور، أشار إلى الأول بقوله:

(إن صدرت في أول الكلام) المجاب بها، فإن وقعت حشواً فيه، نحو أنا إذن أكرمك، جواباً لمن، قال: أنا أتيك، أهملت، وإلى الثاني بقوله:

(وكان الفعل بعدها مستقبلاً)، فإن كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك إذن أظنك صادقاً أهملت، لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال. وإلى الثالث، بقوله:

(متصلاً بها أو منفصلاً عنها بقسم أو بلا النافية)، فإن فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل<sup>(٦)</sup> في العمل في ما بعدها، واغترر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء للتأكيد، وبلا النافية لتزيلها منزلة العدم، إذ<sup>(٧)</sup> النافي كالجاء من المنفي، فإذا استوفت إذن الشروط الثلاثة<sup>(٨)</sup> عملت (نحو إذن أكرمك)، جواباً لمن

(١) ما: ساقطة من ب.

(٢) خلافاً للكوفيين والأخفش، ينظر: الكتاب ٤٠٧/١، المقتضب ٩/٢، الجنى الداني ٢٧٨، مغني اللبيب ٢٤٢/١.

(٣) أيضاً: ساقطة من ب.

(٤) خلافاً للكوفيين فعندهم ظرف، ينظر: الكتاب ٣١٢/٢، المقتضب ١٠/٢، الجنى الداني ٣٥٦، مغني اللبيب ٣٠/١.

(٥) خلافاً للخليل في أحد قوليهِ وأبي علي الرندي فيذهبان إلى أنها حرف مركب، ينظر: الكتاب ٣١٢/١، ارتشاف الضرب ٣٩٥/٢، الجنى الداني ٣٥٧، مغني اللبيب ٣٠/١.

(٦) في أ: الفعل، تحريف.

(٧) في ج: إذا.

(٨) في ج: ثلاثة، تحريف.

قال: أنا آتيك، (وإذن والله أكرمك)، جواباً له أيضاً، وهذا مثال للفصل بالقسم، (وإذن لا أجيئك)، جواباً لمن قال: أنا آتيك، مثال للفصل<sup>(١)</sup> بلا النافية، وقوله (جواباً إلى آخره) متعلق بالأمثلة الثلاثة، (وتسمى) إذن (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر، سواء وقعت في صدره، أو حشوه، أو آخره، (وجزاء)<sup>(٢)</sup> لأن مضمون ما هي فيه جزاء المضمون كلام آخر<sup>(٣)</sup>، وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز [٨٦ب] الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتها في شرح القطر<sup>(٤)</sup>.

(والقسم الثاني هو ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان) باعتبار جواز الإضمار ووجوبه، (ما تضمن أن بعده جوازا)، ولو أظهرت في الكلام لجاز (وما ضم أن بعده وجوباً)، فيمتنع إظهارها.

(والأول خمسة) من الحروف، (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها لا<sup>(٥)</sup>، وأضيفت إلى كي، لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها كجئتك لأزورك، ولام التعليل تصدق بلام العاقبة<sup>(٦)</sup> نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، وبلا التأكيد عند بعضهم<sup>(٧)</sup> (نحو: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فنسلم منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام، وإنما أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخلاً على الاسم.

(١) في ب جـ: الفصل.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١٢/٢، الجنى الداني ٣٥٧، مغني اللبيب ٣٠/١.

(٣) كلام آخر: ساقطة من أجـ.

(٤) ينظر: مجيب النداء ٦٩، حيث قال:

اعمل إذن إذا أتتك أولاً وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً.

واحذر إذا عملتها أن تفصلاً إلا بحلف أو نداء أو بلا.

وافصل بظفر أو بمجرور على رأي ابن عصفور رئيس النبلا.

(٥) في أ: إلا، تحريف.

(٦) ينظر: اللامات للزجاجي ١٢٥، ارتشاف الضرب ٤٠٢/٢، مغني اللبيب ٢٨٣/١.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١٦٠، مغني اللبيب ٢٨٥/١.

(و) الأربعة. الباقية هي (الواو والفاء وثم وأو العاطفات<sup>(١)</sup>) على اسم خالص أي ليس في تأويل الفعل)، أي لم يقصد به معنى الفعل، مثال الواو و (نحو قوله) الأولى قولها:

٩٢ (٢) - (وَلَبِئْسَ عِبَادَةً<sup>(٣)</sup> وَتَقَرَّرَ عَيْنِي<sup>(٤)</sup>) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّنُوفِ.  
فتقر منصوب بأن مضمرة معطوف على ولبس، وإنما أضمرت أن لثلا يلزم عطف الفعل على الاسم، (و) مثال الفاء، (قوله)<sup>(٥)</sup> :-

٩٣ (٦) - لَوْلَا تَوْقُعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرْتَابًا عَلَى تُرْبٍ.  
فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع، (و) مثال ثم (قوله):

٩٤ (٧) - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَغِقْلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ.  
فاعقله منصوب على تقدير أن لعطفه<sup>(٨)</sup> على وقتلي، (و) مثال أو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾<sup>(٩)</sup>، في قراءة من نصب يرسل بأن مضمرة لعطفه على وحياً، وخرج بقوله نحو الطائر<sup>(١٠)</sup>

- (١) في جـ: العاطفة.  
(٢) قالته ميسون بنت بجلد، وهو من الوافر. الكتاب ٤٢٦/١، المقتضب ٢٧/٢، الامالي الشجرية ٢٨٠/١.  
(٣) في جـ: اباب، تحريف.  
(٤) في جـ: عني، تحريف.  
(٥) ٣٣٣٦ قوله: ساقطة من أ.  
(٦) ٩٣- لم أقف على قائله، وهو من البسيط. شرح الشذور ٣١٥، شرح الأشموني ٣/٣١٤، همع الهوامع ٤/١٤١.  
(٧) ٩٤- قاله أنس بن ملركة الخثعمي، وهو من البسيط. شرح الشذور ٣١٦، شرح ابن عقيل ٢/٣٥٩، شرح التصريح ٢/٢٤٤، همع الهوامع ٤/١٤١.  
(٨) ٣٣٣٧ في جـ: لفظه، تحريف.  
(٩) ٣٣٣٨ سورة الشورى: ٥١. قرأ نافع بالرفع والباقون بالنصب، ينظر: التيسير ١٩٥، النشر ٢/٣٦٨.  
(١٠) ٣٣٣٩ في حاشية جـ: «مبتدأ».



فيغضب زيد الذباب<sup>(١)</sup> ، فإن يغضب معطوف على اسم، وهو الطائر، و<sup>(٢)</sup> لكنه لا ينصب لأن الاسم المذكور في تأويل الفعل أي الذي يطير.

(والقسم [١٨٧] الثاني: وهو ما تضرر أن بعده وجوباً ستة) من الحروف:

أحدها<sup>(٣)</sup>: (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريباً أثناء الكلام على كي المصدرية.

(و) ثانيها: (لام الجحود) وهي المسبوقه بكون منفي ماضي لفظاً ومعنى أو معنى فقط، نحو ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨]، فيعذب منصوب بأن مضمره وجوباً بعد اللام، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام، واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان، وتقديره وما كان الله يريد لتعذيبهم، وسميت بذلك لملازمتها الجحد، أي النفي من تسمية العام بالخاص<sup>(٤)</sup>، إذ الجحد لغة<sup>(٥)</sup> إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار.

(و) ثالثها: (حتى) الجارة، وإنما ينصب المضارع بإضمار أن (إن كان الفعل) بعدها (مستقبلاً) بالنسبة إلى ما قبلها، وإن كان بالنسبة إلى زمن التكلم حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، (نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]، فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين، ونحو: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة<sup>(٦)</sup> من نصب<sup>(٧)</sup>، فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى

(١) ٣٣٤٠ في حاشية ج: «خبر».

(٢) ٣٣٤١ و: ساقطة من أ.

(٣) ٣٣٤٢ في أ: أحدهما، تحريف.

(٤) ينظر: الجنى الداني ١٥٧، مغني اللبيب ٧٨/١.

(٥) ينظر: اللسان مادة «جحد».

(٦) قرأ نافع والباقون بالنصب، ينظر: التيسير ٨٠، النشر ٢/٢٢٧.

(٧) في ج: ونصب، تحريف. قال في مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١-١٢٧: «قوله: (حتى يقول الرسول) من رفع (يقول) فلأنه فعل قد ذهب وانقضى وإنما الخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى فالفعل دال على الحال التي كانوا عليها فيما مضى... فتقديره: وزلزلوا حتى قال الرسول، كما تقول: سرت حتى أدخلها أي: قد كنت سرت فدخلت فصارت حتى داخله على جملة وهي =

زلزالهم، وإن كان ماضياً بالنسبة إلى التكلم نحو سرت أمس حتى أدخل البلد، فالدخول مستقبل [بالنظر إلى ما قبل، وأما بالنظر إلى زمن التكلم، فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً]<sup>(١)</sup> والغالب فيها أن تكون للغاية كالأيتين السابقتين، وعلامتها صلاحية إلى موضعها، [وقد تكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها]<sup>(٢)</sup> ويحتملها المثال<sup>(٣)</sup> السابق، وإنما أضمرت أن بعدها لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى، ولا يجوز إظهار أن بعدها ثم<sup>(٤)</sup> لا في شعر ولا نثر<sup>(٥)</sup>.

وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها. ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم أيضاً [٨٧ب] فالنصب واجب حيثئذ، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان<sup>(٦)</sup>، وإن<sup>(٧)</sup> انتفى بأن<sup>(٨)</sup> أريد بما بعدها الحال تحقيقاً أو حكاية فهو حرف ابتداء، لا جارة وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم، ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، لأنه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما، وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها، نحو مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه الآن<sup>(٩)</sup>.

= لا تعمل في الجمل فارتفع الفعل بعدها ولم تعمل فيه، فأما وجه من نصب فإنه جعل حتى غاية بمعنى إلى أن فنصب بإضمار أن وجعل قول الرسول عليه السلام غاية لخوف أصحابه لأن (زلزلوا) بمعنى خوفوا فمعناه وزلزلوا إلى أن قال الرسول فالفعلان قد مضيا.

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج.
- (٣) في ب: مثال، تحريف.
- (٤) ثم: ساقطة من أب.
- (٥) خلافاً للكوفيين، ينظر: الكتاب ٤٠٨/١، ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢، الجنى الداني ٥٠٦، مغني اللبيب ١٦٩/١.
- (٦) في ج: فوجهان.
- (٧) في أب: فإن.
- (٨) في ب: أن.
- (٩) ينظر: الكتاب ٤١٣/١، المقنضب ٤٠/٢، مغني اللبيب ١٧٣/١.

(و) رابعها: (أو بمعنى إلى) بأن<sup>(١)</sup> صلحت مكانها وذلك إذا كان ما قبلها ينقضي<sup>(٢)</sup> شيئاً فشيئاً (أو) بمعنى (إلا) بأن صلحت مكانها، فالأول نحو لألزمك أو تقضيني حقي<sup>(٣)</sup>، أي لا أفارقك إلى أن<sup>(٤)</sup> تعطيني حقي (وكقوله:

٩٥ (٥) - لأستسهلن الصَّعبَ أو أدرك المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأُمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ).

والثاني (نحو لأقتلن الكافر أو يسلم)، أي إلا أن يسلم، (وقوله):

٩٦ (٦) - وَكُنْتُ إِذَا غُمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ (كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا).

أي<sup>(٧)</sup> إلى أن تستقيم، والفعل في هذه الأمثال ونحوها مؤول<sup>(٨)</sup> بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لثلا يلزم عطف الاسم على الفعل، أي ليكونن لزوم مني أو إعطاء<sup>(٩)</sup> منه، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة<sup>(١٠)</sup> منها<sup>(١١)</sup>، وبهذا يظهر لك أن أو المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف.

(و) خامسها: (فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها.

(١) في جـ: فإن.

(٢) في جـ: يقتضي، تحريف.

(٣) في حاشية جـ: «خ تعطيني».

(٤) في ب: إلا.

(٥) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. مغني اللبيب ١/٩٤، شرح التصريح ٢/٢٣٦، مع الهوامع ١١٧/٤.

(٦) قاله زياد الأعجم، وهو من الوافر. الكتاب ١/٤٢٨، المقتضب ٢/٢٩، مغني اللبيب ١/٩٣، شرح التصريح ٢/٢٣٦.

(٧) أي: ساقطة من جـ.

(٨) في جـ: مؤل، تحريف.

(٩) في جـ: أعطى، تحريف.

(١٠) في جـ: السقامة، تحريف.

(١١) في أ: منهما، تحريف.

(و) سادسها: (واو المعية)<sup>(١)</sup> أي التي تفيد معنى مع، بأن يكون ما قبلها مصاحباً لما بعدها حالة كونهما (مسبقين بنفي)<sup>(٢)</sup> محض، أي خالص من معنى الإثبات (أو طلب بالفعل) أي بصيغته لأصالته في ذلك، بخلاف النفي المحض، لا فرق فيه أن يكون بالفعل والحرف والاسم، مثال الفاء بعد<sup>(٣)</sup> النفي نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُولًا﴾ [فاطر: ٣٦]، ونحو ما تأتينا فتحدثنا<sup>(٤)</sup> إن قصدت السببية، أي ما تأتينا محدثاً [٨٨] فيكون المقصود نفي اجتماعهما. أو ما تأتينا فكيف<sup>(٥)</sup> تحدثنا؟، فيكون المقصود نفي الثاني لانتهاء الأول، (و) مثال الواو بعده أيضاً (نحو) ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، (و) مثال الفاء بعد الطلب نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَذَابٌ﴾ [طه: ٨١]، والواو بعده نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، بنصب تشرب أي: لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن، والطلب يشمل سبعة أشياء: الأمر نحو: زرني فأكرمك، والنهي كما تقدم، والدعاء: اللهم تب علي فأتوب، والاستفهام نحو: هل تأتيني فأكرمك، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً، والتحضيض نحو: هلا اتقيت<sup>(٦)</sup> الله فيغفر لك، والتمني نحو: ليت لي مالاً فأحج منه، فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية، وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية<sup>(٧)</sup>، وما بعد الفاء في هذه الأمثلة في تأويل مصدر معطوف<sup>(٨)</sup> على مصدر آخر<sup>(٩)</sup> مما قبل الفاء.

(١) ويسمى الفراء واو الصرف. ينظر: الكتاب ١/ ٤٢٤، معاني القرآن ١/ ٣٣، الجنى الداني ١٨٧، مغني اللبيب ١/ ٤٧٢.

(٢) في ج: نفي، تحريف.

(٣) في ج: بعض، تحريف.

(٤) في ج: ما يأتينا فيحدثنا.

(٥) فكيف: ساقطة من ب.

(٦) في ب: تبت الى.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٠٧، الجنى الداني ١٢٩، شرح التصريح ٢/ ٢٣٨.

(٨) في ب: معصوف، تحريف.

(٩) آخر: ساقطة من أ، في ب: آخر مصدر.

والحق الفراء<sup>(١)</sup> الترجي بالتمني<sup>(٢)</sup>، وتبعه ابن مالك<sup>(٣)</sup>، قال ابنه<sup>(٤)</sup> : «ويجب قبوله لثبوته سماعاً كقراءة حفص<sup>(٥)</sup> عن عاصم<sup>(٦)</sup> نحو ﴿لَعَلِّي أَتْلُعَ الْأَسْبَكَبَ﴾ ﴿أَسْبَكَبَ السَّمَكُوتِ فَأَطْلُعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب<sup>(٧)</sup>». وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو، قال أبو حيان في الارتشاف<sup>(٨)</sup> : «ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التضيض ولا الرجاء، فلا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا<sup>(٩)</sup> بسماع». وتقييد<sup>(١٠)</sup> الفاء بالسببية والواو بالمعية العاطفين على صريح الفعل، والمستأنفتين<sup>(١١)</sup>، ويسبق النفي و<sup>(١٢)</sup> الطلب لإخراج نحو: زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه، والنفي بالمحضر لإخراج النفي المتقضى بالآ، نحو: ما تأتينا الا فتحدثنا، والنفي المتلو لنفي، نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو: ألم تأتني فأحسن اليك، فيمتنع النصب فيها، وتقييد<sup>(١٣)</sup> الطلب بالفعل لإخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب، سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن اليك، أو بالمصدر نحو سقياً فيرويك، أو بلفظ الجر نحو حسبك حديث فينام الناس.

(١) ينظر: معاني القرآن ٩/٣.

(٢) في أ: التمييز، تحريف.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٣١، شرح العمدة ٣٣٧، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٤.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٥.

(٥) هو أبو عمر حفص بن سليمان الكوفي ت ١٩٠هـ تقريباً، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١١٦، غاية النهاية ١/٢٥٤.

(٦) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي، تابعي مشهور، ت ١٢٧ أو ١٢٨هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٧٣، غاية النهاية ١/٣٤٦.

(٧) قرأ الباقر بالرفع، ينظر: السبعة ٥٧٠، التيسير ١٩١، النشر ٢/٣٦٥.

(٨) ارتشاف الضرب ٢/٤١٥.

(٩) إلا: ساقطة من ب.

(١٠) في جـ: تقييد.

(١١) في جـ: السابقتين، تحريف.

(١٢) في أ: أو.

(١٣) تقييد: ساقطة من ب جـ.

(والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر جازماً)، وترجع إلى خمسة عشر كما [٨٨ب] سيظهر لك، (وهي نوعان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، فالأول؛ سبعة) لا خلاف في حرفيتها، وهي: لم نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤] فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، ويولد مجزوم بلم وكذا ما بعده.

(و) ثانيها (لَمَّا) أختها في إفادة ما ذكر نحو: ﴿لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُوا﴾ [عبس: ٢٣]، لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال، وبتوقع ثبوته، ويجواز<sup>(١)</sup> حذف مجزومها، وبعدم مصاحبتها لأداة الشرط<sup>(٢)</sup>. بخلاف لم فإن النفي لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون متصلاً نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، وقد يكون منقطعاً نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، أي ثم كان، وقد يكون مستمراً كآلية السابقة، ولا يجوز حذف مجزومها إلا في ضرورة<sup>(٣)</sup>، ويجوز اتصالها بأداة شرط نحو إن لم، ولو لم، ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة<sup>(٤)</sup> بخلاف لما.

(و) ثالثها (أَلَمْ)، هي لم والهمزة لا مدخل لها في العمل. وإن دخلت لمعنى، ولشدة امتزاجها<sup>(٥)</sup> بها صارت كالجزء منها، نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الإنشراح: ١]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقرئ<sup>(٦)</sup> (أَلَمْ نَشْرَحْ) بنصب

(١) في ب: ويجوز.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٥٣٧، مغني اللبيب ١/٣٦٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٥/٢، مغني اللبيب ١/٣٦٩.

(٤) قال ابن هشام في مغني اللبيب ١/٣٦٥: «... وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهن  
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار.

ينظر: معاني القرآن ١/١٦١، الخصائص ١/٣٨٨.

(٥) في ب: امتزاجها، تحريف.

(٦) وهي قراءة أبي جعفر، ينظر: المحتسب ٢/٣٦٦، الكشف ٤/٢٦٦، الجامع لأحكام القرآن

نشرح، واستدل به بعضهم<sup>(١)</sup> على أن لم تنصب في لغة. قال ابن مالك<sup>(٢)</sup>: «وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت».

(و) رابعها: (أَلَمَّا)، هي لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في أَلَم، (كقوله: ٩٧ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ<sup>(٤)</sup> الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْبَحَ؟ وَالشَّيْبُ وَازْعُ). وقوله:

٩٨ - أَلَيْكُم يَأْنِي بَكْرُ أَلَيْكُم أَلَمَّا تَعْرِفُوا مَنَا الْيَقِينَا؟  
أَلَمَّا تَعْرِفُوا مَنَا وَمِنْكُمْ؟ كَتَائِبُ<sup>(٦)</sup> تَطْعَنُ<sup>(٧)</sup> وَيرْتَمِينَا<sup>(٨)</sup>.

(و) خامسها: (لام الأمر)، وهي التي يطلب بها الفعل، ومثلها لام الدعاء وهي في الحقيقة لام الأمر، ولكن سميت بذلك تأديبا<sup>(٩)</sup> نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧] [مثال للام الأمر]<sup>(١٠)</sup> ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، مثال للام الدعاء، ولام الطلب محركة بالكسر تشبيهاً باللام الجارة<sup>(١١)</sup>، لأن الجزم بمنزلة الجر. نعم،

- (١) زعم اللحياني أن بعض العرب تنصب بها، ومنه قول الشاعر:  
في أي يومٍ من الموت أفر  
أيوم لم يقدر أم يوم قدر  
ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٦/٢، الجنى الداني ٢٨٠، مغني اللبيب ١/٣٦٥.
- (٢) شرح الكافية الشافية ١٥٧٦/٣.
- (٣) قاله النابغة الذبياني، وهو من الطويل، ديوانه ٥١.
- (٤) في أ: عانيت، تحريف.
- (٥) قاله عمرو بن أبي كلثوم، وهو من الوافر، ورواية الديوان «يطعن ويرتميننا»، ينظر ديوانه ٨٤.
- (٦) في أ: كتاب، تحريف.
- (٧) في ب: تطفئين، تحريف.
- (٨) في ب: وترميننا.
- (٩) ينظر: الكتاب ٤٠٨/١، المقتضب ٤٤/٢، مغني اللبيب ١/٢٩٥.
- (١٠) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.
- (١١) وفتحها لغة سليم، ينظر: الكتاب ٢٧٤/٢، المقتضب ١٣٣/٢.

إن وليت عاطفاً جاز تسكينها نحو ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢]، وتدخل على فعل الغائب والمتكلم<sup>(١)</sup> والمخاطب [٨٩أ] والمجهول دون المعلوم، استغناء عنها بصيغة أفعّل، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>.

(و) سادسها: (لا) المستعملة (في النهي)، وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و<sup>(٣)</sup>) مثلها لا المستعملة (في الدعاء)، وهي الناهية في الحقيقة، نحو ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿أَلَا تَخَافُونَ﴾ [فصلت: ٣٠]، مثال للا الناهية ونحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، مثال للا الدعائية، وعملت لا الجزم لأنها نقيضة لام الامر أو نظيرتها<sup>(٤)</sup>، بخلاف لا النافية إذ لا طلب فيها، وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً، وقد مرّ أنها تصحب<sup>(٥)</sup> فعل المتكلم كقوله:

٩٩<sup>(٦)</sup> - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ<sup>(٧)</sup> فِيهَا الْجَرَاحِمُ.  
(و) سابعها: (الطلب) في قول ضعيف<sup>(٨)</sup> (إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع

(١) في ب: التكلم، تحريف.

(٢) خلافاً للمبرد، ينظر: الكتاب ٤٠٨/١، المقتضب ١٣٢/٢، مغني اللبيب ٢٩٧/١.

(٣) و: ساقطة من ج.

(٤) في ب: ونصيرتها، تحريف.

(٥) في حاشية أ: «وقد تصحب خ».

(٦) قاله الوليد بن عتبة، وينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو من الطويل. أوضح المسالك ٥٠٩/٣، مغني اللبيب ٣٢٦/١، شرح التصريح ٢٤٦/٢.

(٧) في ج: ما داموا، تحريف.

(٨) وفقاً للخليل والمبرد. ينظر: الكتاب ٤٤٩/١، المقتضب ١٣٥/٢.

قال في المغني ٢٩٨-٢٩٩: وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها: للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب لما تضمنه معنى أن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك. الثاني: للسيرافي والفارسي أنه بطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما أن النصب بضرباً في قولك: (ضرباً زيداً) لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه. الثالث: أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا أرجح من الأول لأن الحذف والتضمن وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمن تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإن تضمن الفعل معنى الحرف أم غير واقع أو غير كثير.



(بعده) أي الطلب، (وقصد به الجزاء) للطلب السابق عليه، بأن قدر مسيئاً عنه، نحو ﴿قُلْ تَكَاَلَوْا تُتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فأتلُ فعل مضارع تقدمه طلب، وهو تعالوا، وقصد به الجزاء، فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم فجزم<sup>(١)</sup> بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو، والأصح أن الجزم بأداة شرط مقدرة هي<sup>(٢)</sup> وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور<sup>(٣)</sup>، والتقدير تعالوا فإن تأتونني أتل عليكم، (و) مثله نحو (قوله):

١٠٠ - (٤) - قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

أي<sup>(٥)</sup> إن تقفا نبك، فالبكاء سبب عن وقوفهما، والطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل، والنهي نحو: لا تدن من الأسد تسلم، والدعاء، نحو: رب اغفر لي أدخل الجنة، والاستفهام نحو: هل تكرمني أكرمك؟، والتمني نحو: ليت لي مالاً انفقته، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا تصب خيراً، والتحضيض نحو: لولا تأتينا تحدثنا، ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون بالفعل<sup>(٦)</sup>، نحو أين بيتك أزرُك؟، وحسبك حديث ينم الناس، وقوله:

١٠١ - (٧) - مَكَانَكَ [٨٩ب] تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي.

ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنة، فلا يقال لا تكفر تدخل النار، وخالف الكسائي<sup>(٨)</sup> في هذا الشرط فجوز الجزم

(١) في ج: فجزوم، تحريف.

(٢) في ب: فهي.

(٣) وفقاً للجمهور، ينظر: الكتاب ٤٤٩/١، ارتشاف الضرب ٥٥٧/٢، شرح التصريح ٢٤١/٢.

(٤) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ٨.

(٥) أي: ساقطة من ب.

(٦) في حاشية أ: «بل يجزم بالفعل في جوابه وإن كان بغير الفعل».

(٧) صدره «وقولي كلما حشأت وجاشت»، قاله ابن الإطنابة، أو قطري بن الفجاءة، وهو من الوافر. الخصائص ٣٥/٣، شرح اللمع ٢٢٠/١، مغني اللبيب ٢٦٨/١، شرح التصريح ٢٤٣/٢، همع الهوامع ١٢٦/٤.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٩٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٥٢/٢، ارتشاف الضرب ٤١٩/٢.

في المثال بتقدير إن بغير نفى محتجاً بقوله عليه السلام<sup>(١)</sup> نحو «لَا تَزْجَعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، فإنه لا يصح تقدير لا فيه مع أنه ورد مجزوماً، وهذا ونحوه محمول عند غيره على إبدال الفعل من الفعل<sup>(٢)</sup>، ولا حجة له في قراءة بعضهم ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(٣)</sup> [المدثر: ٦]، لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن جعله بدلاً مما قبله لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الأول على الثاني، فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب<sup>(٤)</sup> وهو الخبر المثبت أو النفي أو بعده، ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين الرفع.

(و) النوع (الثاني): وهو ما يجزم فعلين) بدخوله عليهما، ليدل على أن الأول منهما<sup>(٥)</sup> سبب، والثاني مسبب، (أحد عشر) جازماً، وتسمى أدوات الشرط، لإفادتها أن ما يليها<sup>(٦)</sup> شرط وسبب لما يليه، (وهو إن) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، نحو ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿وَأِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

(وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ، وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ [الطلاق: ٢]. (ومهما)

(١) صحيح البخاري ٩٠/٩، صحيح مسلم ٨٢/١، سنن الترمذي ٤٨٦/٤، سنن النسائي ٨/٧.

(٢) في ج: بعضهم، تحريف.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٧٩/٣، شرح التصريح ٢٤٢/٢.

(٤) قرأ الحسن والأعمش بسكون الراء من تستكثر، ينظر: المختصر في شواذ القرآن ١٦٤، المحتسب ٣٣٧/٢، الجامع لأحكام القرآن ٦٧/١٩.

(٥) في ج: طلب، تحريف.

(٦) في حاشية أ: «منها خ».

(٧) في ج: يليهما، تحريف.

هو كما فيما<sup>(١)</sup> وضع له (كقوله):

١٠٢ - أَعْرِكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي (وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ)<sup>(٣)</sup>.

وقولك مهما تعطني أشكر<sup>(٤)</sup> عليه. (وإذ ما) هو كإن (نحو إذ ما تقم أقم) [٩٠] وقوله<sup>(٥)</sup>:

١٠٣ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مِنْ إِثَاءِ تَأْمُرُ آيَاتِ.

(وأي) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل<sup>(٧)</sup>، في نحو أيهم يقيم أقم، ولما لا يعقل في نحو: أي الدواب تركب أركب، وللمكان في نحو: أي مكان تجلس أجلس، وللزمان في نحو: أي يوم تصم أصم معك، وقد مثل لأي مثلاً ليس الجواب فيه فعلاً، لإفادة أن ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضاً مما سيأتي، نحو: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فجملة له الأسماء الحسنى من المبتدأ والخبر في محل جزم<sup>(٨)</sup> جواب الشرط. (ومتى) موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله):

١٠٤ - مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي).

وقوله:

(١) في جـ: فيهما، تحريف.

(٢) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١٣.

(٣) في بـ: يفعل، تحريف.

(٤) في أـ: أثبك.

(٥) في بـ جـ: قولك، تحريف.

(٦) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح ابن الناظم ٦٩٥، شرح الأشموني ١١٩/٣.

(٧) في جـ: يفعل، تحريف.

(٨) في جـ: جزمه، تحريف.

(٩) وصدده «أنا ابن جلا وطلاع الثنايا» قاله سميم بن وثيل، وهو من الوافر. الكتاب ٧/٢، مغني اللبيب

٢١٢/١، شرح التصريح ٢/٢٤١، همع الهوامع ٩٨/١.

١٠٥ (١) - مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ.

(وَأَيَّانَ) هُوَ كَمَتَى (كقوله:

١٠٦ (٢) - أَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ (٣).

وقوله:

١٠٧ (٤) - أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَتَا وَمَتَى لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا.

(وَأَيْنَ) مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَكَانِ ثُمَّ ضَمِنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، نَحْوُ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله:

١٠٨ (٥) - أَيَّنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ.

(وَأَنى) هُوَ كَأَيْنَ (كقوله:

١٠٩ (٦) - فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجًا).

وقوله:

١١٠ (٧) - خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي (٨) تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ (٩) مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ.

(١) قاله الحطينة، وهو من الطويل، ديوانه ١٦١.

(٢) وصدوره «إذا النعجة العجفاء كان بقفرة»، لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح القطر ١٢٠، شرح الأشموني ١٠/٤، همع الهوامع ٦٣/٢.

(٣) في ب: تنزلي، تحريف.

(٤) لم أقف على قائله، وهو من البسيط. شرح الشذور ٣٣٦، شرح الأشموني ١٠/٤، همع الهوامع ١٤٥/١.

(٥) وصدوره «صعدة نابتة في حائر»، قاله بن جعيل، وهو من الطويل. الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٥/٢، شرح المفصل ١٠/٩، همع الهوامع ٣٢٥/٤.

(٦) قاله عبيد الله الحر، وينسب للحطينة وليس في ديوانه، وهو من الطويل. الكتاب ٤٤٦/١، المقتضب ٦٦/١، همع الهوامع ١٢٨/٢. وصدوره في الكتاب: (متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا).

(٧) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح ابن الناظم ٦٩٦، شرح الشذور ٣٣٦، شرح الأشموني ١١/٤.

(٨) في أ: تأتيا، تحريف.

(٩) غير: في أبيض.

(وحيثما) هو كآين، (كقوله:

١١١ (١) - حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا) فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ.

(وهذه الأدوات الإحدى عشرة<sup>(٢)</sup>) (الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما<sup>(٣)</sup>) (إلا إن وإذا فإنهما حرفان)، الأول باتفاق، والثاني على الأصح<sup>(٤)</sup>، وإذا كان ما عداهما أسماء فلا بد له من محل الإعراب، إما النصب أو الرفع، لأن أسماء الشرط معمولة للفعل جزاء الشرط<sup>(٥)</sup>، وللابتداء لا غير، فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط، وما كان غير ذلك، فهو في محل رفع بالابتداء، ان كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقيم أقم معه، وإلا فإن وقع عليه نحو: من تضرب أضرب، أو على ضميره [نحو: من يضرب أضربه]<sup>(٦)</sup> أو متعلقة نحو: من رأيته أو أخاه [٩٠ب] فأكرمه فهو في محل نصب، ويجوز في هذا المثال<sup>(٧)</sup> الرفع أيضاً على الابتداء، وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به<sup>(٨)</sup>. وأما غيرهما فهو قسمان: قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنى، وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي.

(ويسمى الفعل الأول) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطاً) لتعليق الحكم عليه، ولا يكون ماضي المعنى، لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع

(١) لم أقف على قائله، وهو من الخفيف. شرح ابن النازم ٦٩٥، مغني اللبيب ١/١٧٨، شرح الأشموني ١١/٤.

(٢) في جميع النسخ: الأحد عشر، تحريف.

(٣) خلافاً للسهيلي، ينظر: الكتاب ١/٤٣٣، الجنى الداني ٥٥١، مغني اللبيب ١/٤٣٥.

(٤) خلافاً للمبرد وابن السراج. ينظر: الكتاب ١/٤٣٢، المقتضب ٢/٤٦، الأصول ٢/١٣٣، مغني اللبيب ١/١٢٠.

(٥) في ب: لفعل الشرط.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.ج.

(٧) في ج: لمثال، تحريف.

(٨) في أ: بها، تحريف.

مضيه، فلا تقول: إن قام زيد أسس، وأما قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]، فالمعنى أن تبين أنني كنت قلته، (ويسمى الثاني) منهما (جواباً) لترتبه على الأول ترتب الجواب على السؤال، (وجزاء)<sup>(١)</sup>، لأن مضمونه جزاء<sup>(٢)</sup> لمضمون الأول، وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنى، لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما لم<sup>(٣)</sup> يحصل في المستقبل، وأما قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، فالمعنى إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها، ثم الإعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما، أو ماضيين فالجزم لمحلها<sup>(٤)</sup>، أو مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه فلكل منهما<sup>(٥)</sup> حكمه، ولا يكون الشرط إلا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنفيس أو ناف غير لا ولم. (وأما الجواب) فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية، (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً) بأن كان أحد الأمور التي لا تصح أن تقع شرطاً. كأن<sup>(٦)</sup> كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منفيّاً بغير لا ولم، (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه، ومثال الجملة الاسمية نحو<sup>(٧)</sup>: ﴿وَإِنْ يَنْسَخْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، والفعلية التي فعلها طلبي نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، والتي فعلها مقرون بناف، نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] ونحو: ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر [٩١] ولا يجوز

(١) في جـ: الجزاء، تحريف.

(٢) في أ: جزء، تحريف. في الحاشية «جزاء خ».

(٣) لم: ساقطة من أب.

(٤) في جـ: لمحلها، تحريف.

(٥) في ب: منها، تحريف.

(٦) في جـ: فأن.

(٧) نحو: ساقطة من أ.

تركها إلا في ضرورة أو ندور<sup>(١)</sup>، وهي متعينة<sup>(٢)</sup> للربط فيما عدا الجملة الاسمية، أما فيها فلا يتعين له بل يجوز الربط بها.

(أو إذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب، وفي عدم الابتداء بها، (نحو: ﴿وَلَمَّا تَصَبَّهْمُ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وتتعين<sup>(٣)</sup> في الجملة المقرونة<sup>(٤)</sup> بإذا أن لا تكون إنشائية نحو: إن عصى زيد فويل له، وإن لا تقترن بأداة نفي نحو: إن قام زيد فما بكر قائم، ولا بأن نحو: إن قام زيد فإن بشراً<sup>(٥)</sup> قائم، فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء، ولا يجوز فيها إذا<sup>(٦)</sup>، واستغنى المؤلف عن ذكرها إحالة على المثال فإنه جامع لها، وقد اقتضت عبارته أن الجواب إذا صلح أن يجعل شرطاً لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز، وبه صرح ابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، فيما إذا كان الجواب مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بلا، وقال الرضي<sup>(٨)</sup>: «الجزاء إن كان مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابطة<sup>(٩)</sup> بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه».

(وذكر صاحب الجرومية<sup>(١٠)</sup> في الجوازم كيفما، نحو كيفما تفعل أفعل)،

(١) وأجاز الكوفيون حذفها اختياريّاً. ينظر: الكتاب ٤٣٥/١، ارتشاف الضرب ٥٥٤/٢، مغني اللبيب ٢١٨/١.

(٢) في ب: معينة، تحريف.

(٣) في أجد: يعتبر.

(٤) في أ: المقترنة.

(٥) في أ: بكر.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٥٣/٢، الجنى الداني ١٢٥.

(٧) ينظر: الكافية ٤١٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/٢.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢٦٢/٢.

(٩) في ب: رابط.

(١٠) في ب ج: الأجرومية، ينظر: الاجرومية ٢٩٢. قال: «والجوازم ثمانية عشر وهي: لم ولما وألم وألما ولام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء وإن وما ومهما وأذا وأي ومتى وأين وأيان وأنى وحيثما وكيفما وإذا في الشعر خاصة».

والمشهور فيها عدم الجزم<sup>(١)</sup>، (والجزم بها مذهب كوفي<sup>(٢)</sup>) وهو شاذ، لاستحالة المعنى فإنها لازمة لعموم الأحوال، فإذا قلت: كيفما تقرأ أقرأ، كان معناه على أي<sup>(٣)</sup> حال وكيفية تقرأ أقرأ أنا مثلها، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب، ولا يتقيد الجزم بها عند الكه في باتصال ما بها، (قال المؤلف) كالدمايني<sup>(٤)</sup> (ولم نقف لها على شاهد في كلام العرب، وقد يجزم بإذا) لكن لا يقع ذلك إلا (في ضرورة الشعر<sup>(٥)</sup>) كقوله:

١١٢ - اسْتَغْنِي مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى (وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ)<sup>(٦)</sup>.

بالجيم وبالحاء المهملة، وقوله:

١١٣ - (وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى) وَالَّذِي يُعْطِي الرِّغَائِبَ فَارْغَبِ.<sup>(٨)</sup>

وهو أيضاً شاذ للمنافاة بين إذا وإن الشرطية وذلك أن كلمات الشرط [٩١ب] إنما تجزم لتضمنها معنى أن التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة إذا<sup>(١٠)</sup> موضوعة للتحقيق فهما متنافيان.

(ولما أنهى الكلام) على ما يعرب بالأصالة والاستقلال<sup>(١١)</sup>، أخذ يتكلم على ما

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٣، مغني اللبيب ١/ ٢٧٠.

(٢) خلافاً للبصريين إلا قطرباً، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥١، مغني اللبيب ١/ ٢٧٠.

(٣) في أ: كل، في الحاشية: «أي خ».

(٤) ينظر: تحفة الغريب ٢/ ٢٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٤، الجنى الداني ٣٦، مغني اللبيب ١/ ١٢٧.

(٦) قاله عبد قيس بن خفاف أو حارثة بن بدر، وهو من الكامل. مغني اللبيب ١/ ١٢٨، همع الهوامع ٣/ ١٨٠.

(٧) في أ: فتجملني، تحريف.

(٨) قاله النمر بن تولب، وهو من الكامل، شعره ٤٤.

(٩) في أ: فرج، تحريف.

(١٠) في ج: إذ.

(١١) في ب: الاستعمال، تحريف.



يعرب تبعاً لغيره، وهو أربعة أشياء، وبدأ منها بالنعته، فقال:

### النعته

(باب: النعته) ويقال له الوصف والصفة<sup>(١)</sup>، النعته<sup>(٢)</sup> (هو التابع) أي التالي لما قبله، فلا يتقدم عليه، وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع<sup>(٣)</sup>، وقوله: (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو: زيد قائم قائم فإنه خارج بقوله: (المباين للفظ متبوعه، والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه (وهو اسم الفاعل كضارب، واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كاعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك، وإن كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه (والمراد<sup>(٤)</sup> بالمؤول بالمشتق) وهو<sup>(٥)</sup> ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق، (وهو اسم الإشارة) غير المكاني<sup>(٦)</sup> (نحو: مررت بزيد هذا) أي الحاضر، (واسم الموصول) غير من وما (نحو: مررت بزيد الذي قام) أي: المعلوم قيامه، (وذو بمعنى صاحب نحو: مررت برجل ذي مال) أي صاحبه، ومثلها ذو الطائفة، (وأسماء النسب نحو: مررت برجل مشقي) أي منسوب إليها، ونظرت إلى رجل تمار، أي منسوب إلى التمر<sup>(٧)</sup>، (ومن ذلك) أي<sup>(٨)</sup> المؤول بالمشتق (الجملة) فإنها قد ينعت بها نحو جاءني رجل قام أبوه، لأن ذلك في معنى قائم أبوه، وشرطها أن تكون خبرية مشتملة على ضمير

(١) ينظر: الكتاب ٢٢٣/١، معاني القرآن ٧/١، شرح التصريح ١٠٨/٢.

(٢) ينظر: التعريفات ١٣٢، شرح الحدود النحوية ١٢١.

(٣) في ج: في التابع.

(٤) المراد: ساقطة من ب جـ.

(٥) وهو: ساقطة من ب جـ.

(٦) في أ: المكان، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٢١/١، ارتشاف الضرب ٥٧٩/٢.

(٨) في ج: إلى، تحريف.

يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه، وإلا لكانت أجنبية عنه<sup>(١)</sup>، (وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة) أو ما في معناها، لأنها في حكم النكرة، لتأولها بالمفرد النكرة، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة، نحو ﴿وَأَنْقُؤْا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فجملة [٩٢] ترجعون في محل نصب نعت ليوماً، وهو نكرة، وقوله:

١١٤ - وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْنِي. <sup>(٢)</sup>

فجملة يسني في محل جر نعت للثيم، وهو وإن كان معرفة لفظاً، لكنه معنى فجاز أن ينعت نظراً إلى معناه، وإن نظرا إلى لفظه فهي حال، (وكذلك المصدر) ينعت به كثيراً، ولكنه مع ذلك سماعي، وهو عند الكوفيين مؤول بالمشق، وعند البصريين على تقدير مضاف<sup>(٣)</sup>، وعلى كل من القولين (يلتزم إفراده وتذكيره، تقول مررت برجل عدل، وبامرأة عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل)، وإنما التزم ذلك على القول الأول، لأن المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله، وأما على الثاني فكأنهم قصدوا بذلك<sup>(٤)</sup> التنبيه على أن أصله برجل ذي عدل، وامرأة ذات عدل، وبرجلين ذوي عدل، وبرجال ذوي عدل، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه.

(والنعت) حقيقياً كان أو سببياً (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة أي في (رفعه ونصبه وخفضه) أي في واحد منها (و) في (تعريفه وتنكيره) أي في واحد منهما فلا<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٩٣، ارتشاف الضرب ٢/٥٨٤.

(٢) وعجزه «فمضيت ثمت قلت لا يعنيني»، قاله رجل من سلول ونسب لشميرين عمرو الحنفي، وهو من الكامل.

الكتاب ١/٤١٦، الخصائص ٣/٣٣٠، الأماشي الشجرية ٢/٣٠٢، مغني اللبيب ١/١٣٨، همع الهوامع ٢٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٧٥، المقتضب ٤/٣٠٥، ارتشاف الضرب ٢/٥٨٧، شرح التصريح ٢/١١٣.

(٤) في أ: ذلك.

(٥) في أ: منها، تحريف.

تنتعت معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة، ولا يكون<sup>(١)</sup> النعت أعرف من منعوته بل مساوياً له أو دونه، (ثم إن رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضاً) في اثنين من خمسة أي (في تذكيره وتأنيثه) أي في واحد منهما (وفي إفراده وتثنيته وجمعه) أي مع واحد منها<sup>(٢)</sup>، فيصير بهذه مع ما مر مطابقاً له في أربعة من عشرة سواء كان معناه له كالأمثلة الآتية، أم لسببه نحو جاء الرجل الحسن الوجه، بنصب الوجه، (تقول) في النعت الجاري على من هو له حالة الرفع مع التذكير والإفراد والتعريف (قام زيد العاقل) وحالة النصب (رأيت زيدا العاقل)، وحالة الخفض (مررت بزيد العاقل)، وتقول مع التأنيث والإفراد والتعريف (جاءت هند العاقلة) في الرفع، (ورأيت هنداً العاقلة) في النصب، (ومررت بهند العاقلة) في الخفض، (و) تقول مع التذكير والإفراد والتذكير (جاء رجل عاقل) في الرفع، (ورأيت رجلاً<sup>(٣)</sup> عاقلاً) [٩٢ب] في النصب، (ومررت برجل عاقل) في الخفض، (و) تقول مع الشبهة والتذكير والتعريف (جاء الزيدان العاقلان) في الرفع، (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب، (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض، وتقول مع الشبهة والتذكير والتذكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين، وتقول مع الجمع والتذكير والتعريف (جاء الزيدون العاقلون) في الرفع، (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب، (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض، وتقول مع الجمع والتذكير والتذكير<sup>(٤)</sup> جاء رجال عاقلون، ورأيت رجالاً عاقلين، ومررت برجال عاقلين، وتقول مع الشبهة والتأنيث والتعريف (جاءت الهندان العاقلتان) في الرفع، (ورأيت الهندين العاقلتين) في النصب، (ومررت بالهندين العاقلتين) في الخفض. وتقول<sup>(٥)</sup> مع الشبهة والتأنيث والتنجيد جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين، وتقول مع الجمع والتأنيث

(١) في جـ: يكو، تحريف.

(٢) في أ: منهما، تحريف.

(٣) في جـ: جلا، تحريف.

(٤) والتذكير: ساقطة من ب.

(٥) في جـ: تقو، تحريف.

والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) في الرفع، (ورأيت الهندات العاقلات) في النصب، (ومررت الهندات العاقلات) في الخفض، وتقول مع الجمع والتأنيث والتذكير جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات، والنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر، ويسمى نعتاً حقيقياً.

(وإن رفع النعت الاسم الظاهر) الملبس لضمير المنعوت، (أو رفع الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت) في الخمسة الأخيرة، أي (في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل) الحال محله، فيجب إفراده<sup>(١)</sup> لرفعه ما ذكر وموافقته في التذكير والتأنيث مرفوعه لا منعوته، ولهذا قال: (فإن كان فاعله مؤنثاً) أنت النعت، (وإن كان المنعوت به مذكراً ذكر<sup>(٢)</sup>) كمررت برجل حسنة أمه، وإن كان فاعله مذكراً ذكر النعت [١٩٣]، (وإن كان المنعوت به مؤنثاً) كمررت بامرأة قائم أبوها.

ويستعمل النعت (بلفظ الإفراد) وجوباً لما تقدم، (ولا يثنى ولا يجمع) لحلوله محل الفعل، وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعاً، (تقول) في التعريف والإفراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه، وجاءت هند القائمة أبوها بتذكير النعت كما تقول قام أبوها، (وتقول) في التذكير والإفراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه، (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها، (وتقول) في التثنية مع التذكير (مررت برجلين قائم أبوهما) كما تقول قام أبوهما ومع التعريف (مررت بالزبددين القائم أبوهما)، وتقول في الجمع مع التذكير (مررت برجال قائم أبأؤهم) كما تقول قام أبأؤهم، ومع التعريف، مررت بالمسلمين القائم أبأؤهم<sup>(٣)</sup>، (إلا أن سيويه<sup>(٤)</sup>) استثنى من كونه كالفعل في الإفراد مسألة واحدة فإنه (قال فيها<sup>(٥)</sup>) إذا كان

(١) في جـ: إقراره، تحريف.

(٢) ذكر: ساقطة من أب.

(٣) في جـ: أؤهم، تحريف.

(٤) بنظر: الكتاب ١/ ٢٣٧.

(٥) في أـ: فيما.

الاسم المرفوع بالنعته جمعاً كالمثال الأخير فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال: مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلماناه فهو أفصح من قولك: مررت برجال (قائم<sup>(١)</sup> آباؤهم) ورجل (قاعد غلماناه بالإفراد) للنعت الذي هو قياس الفعل، والإفراد كما تقدم أفصح من جمع النعت جمع الصحيح<sup>(٢)</sup> (نحو مررت برجال قائمين آباؤهم ورجل قاعدين غلماناه) فهو<sup>(٣)</sup> ضعيف أيضاً<sup>(٤)</sup> لاختصاصه بلغة طي<sup>(٥)</sup>، هذه أمثلة الرفع للاسم الظاهر الملبس لضمير المنعوت، ويسمى نعتاً سببياً<sup>(٦)</sup> لجريانه على غير من هو له<sup>(٧)</sup>، (ومثال) النعت (الرافع لضمير البارز قولك جاءني غلام امرأة ضاربه هي) كما تقول ضاربه هي، (وجاءتني أمة رجل ضاربها هو) كما تقول ضاربها هو، وجاءني غلام رجلين ضاربه هما، (وجاءني غلام رجال ضاربه هم) كما تقول [٩٣ب] ضربه هم<sup>(٨)</sup>، ومن قال ضربه هم، [قال ضاربوه هم]<sup>(٩)</sup>، وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من الأفراد وهو أفصح من جمع التصحيح<sup>(١٠)</sup> كما تقدم حرفاً بحرف<sup>(١١)</sup>.

والنعت (فائدته) حقيقياً كان أو سببياً (تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو: مررت برجل صالح)، فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة، (وتوضيحه إن كان معرفة نحو جاءني زيد العالم) فيما إذا كان زيدان أو زيود.

(١) في ج: قام، تحريف.

(٢) في أ: التصحيح.

(٣) في أ: بل.

(٤) أيضاً: ساقطة من أ.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٣٧، شرح ابن الناظم ٤٩٣، شرح الشذور ٤٣٢.

(٦) في ج: سبباً، تحريف.

(٧) ينظر: شرح الألفية للمرادي ١٣٨/٣، شرح التصريح ١٠٩/٢.

(٨) في ب: ضربهم، تحريف.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(١٠) في ج: الصحيح.

(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٨٧/٢، شرح التصريح ١٠٩/٢.

فالعالم<sup>(١)</sup> أخرج زيدا من الابهام، وأظهر المراد به، والفرق بين التخصيص والتوضيح أن التناول في التخصيص بحسب المعنى، وفي التوضيح بحسب اللفظ، والأصل في النعت أن يؤتى به لأحد هذين المعنيين، (وقد يكون لمجرد المدح)، أي مدح المنعوت، أي الثناء عليه وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم، أو لمجرد الذم) له<sup>(٢)</sup> إذا تعين لذلك، (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، والترحم عليه نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين، أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت نحو ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإن معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمناً، وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى.

(وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت) حقيقة أو إدعاءً (جاز في النعت الإتيان) لما قبله في إعرابه وهو الأصل، (و) جاز فيه (القطع) عنه إذا لم يكن للتأكيد أو جارياً على مشاربه، (ومعنى القطع أن ترفع النعت) الجاري على وفق ما قبله من نصب أو جر (على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو تنصبه) إن كان على وفق ما قبله من رفع أو جر، (بفعل محذوف)، فيقطع من الجر إلى الرفع أو النصب<sup>(٣)</sup>، (نحو الحمد لله الحميد) فقد أجاز (فيه [٩٤] سيبويه<sup>(٤)</sup>) ثلاثة أوجه (الجر على الإتيان)، وهو الأصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ والحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) أو أحمد<sup>(٥)</sup> ويجوز القطع من الرفع إلى الرفع أيضاً، فيصير في نعت كل من المرفوع، والمجرور ثلاثة أوجه، والمنصوب وجهان، ثم النعت المقطوع إن كان لمجرد<sup>(٦)</sup> مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل، وإن كان<sup>(٧)</sup> لغير ذلك جاز، ولا

(١) في أ: فالعام، تحريف.

(٢) له: ساقطة من أ.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٩٦، ارتشاف الضرب ٥٩٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٤٨/١، سيبويه: ساقطة من ب.

(٥) أو أحمد: ساقطة من ب ج.

(٦) في أ: بمجرد، تحريف.

(٧) كان: ساقطة من أ.

فرق<sup>(١)</sup> في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعددده.

(وإذا تكررت النعوت)، أي تعددت لواحد<sup>(٢)</sup>، (فإن كان المنعوت معلوماً بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها)، وجاز الجمع بينهما (و) هو (إتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط<sup>(٣)</sup> تقديم النعت (المتبع) على النعت<sup>(٤)</sup> المقطوع، وإنما اشترط<sup>(٥)</sup> ذلك لأن<sup>(٦)</sup> الإتيان بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، (وإن لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أي بجميعها بأن احتاج إليها في تخصيصه<sup>(٧)</sup> أو توضيحه، (وجب اتباعها كلها) له لتزيلها منه<sup>(٨)</sup> منزلة الشيء الواحد، وإن تعين ببعضها بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به الأوجه<sup>(٩)</sup> الثلاثة: الإتيان والقطع إلى الرفع أو النصب، والجمع بين الإتيان والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الإتيان في البعض الذي تعين به.

### عطف البيان

باب: العطف هو لغة الرجوع<sup>(١٠)</sup> إلى الشيء بعد الانصراف عنه<sup>(١١)</sup>، (والعطف)

(١) في جـ: فوق، تحريف.

(٢) في ب: لواحدة، تحريف.

(٣) في جـ: شرط، تحريف.

(٤) النعت: ساقطة من ب.

(٥) في ب: شرط.

(٦) لأن: ساقطة من أ جـ.

(٧) في ب: تحقيقه، تحريف.

(٨) منه: ساقطة من أ.

(٩) في جـ: إلى وجه، تحريف.

(١٠) في جـ: الجروع، تحريف.

(١١) ينظر: اللسان مادة «عطف».

اصطلاحاً (نوعان: عطف بيان وعطف نسق) ولكل منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته.

(فعطف البيان) أي فمعطوف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت في توضيح متبوعه)، لكن النعت يوضح [٩٤ب] متبوعه بحسب معنى فيه، وعطف البيان يوضحه بحسب الذات<sup>(١)</sup>، (نحو قوله:

١١٥ (٢) - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ.

فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه، (و) في تخصيصه إن كان نكرة بناء على تجويزه في النكرات، (نحو: هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه، وإنما قال بالرفع، لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضاً كما تقدم، وخرج بقوله المشبه للنعت فإن شبه<sup>(٣)</sup> الشيء غيره<sup>(٤)</sup>، وبما بعده بقية التوابع<sup>(٥)</sup> لكونها غير موضحة<sup>(٦)</sup> ولا مخصصة، وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفاً وتنكيراً، وسمي<sup>(٧)</sup> هذا عطف بيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به، ولم يحتاج إلى حرف، لأنه عين الأول.

(ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول<sup>(٨)</sup> بمشتق، والنعت مشتق أو مؤول<sup>(٩)</sup> بمشتق)، لأنه يدل على معنى منسوب إلى غيره، والجامد لا دلالة له على ذلك

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٢٢.

(٢) قاله عبدالله بن كيسة، وينسب إلى رؤية وليس في ديوانه، وهو من الرجز. شرح الشذور ٤٣٥، شرح التصريح ١٣١/٢، مع الهوامع ٩/١.

(٣) في ب: مشبه، تحريف.

(٤) في ج: غير، تحريف.

(٥) في ج: التويع، تحريف.

(٦) في ج: مواضحة، تحريف.

(٧) في أ: يسمى.

(٨) في أب: مؤل، تحريف.

(٩) في أب: مؤل، تحريف.



بالوضع، (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وفي واحد من التعريف والتكثير، وفي واحد من الأفراد والثنية والجمع)، فهذه<sup>(١)</sup> العشرة هي<sup>(٢)</sup> التي<sup>(٣)</sup> مرت في النعت.

(ويصح في عطف البيان) أي ويصح فيما حكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضعاً أو مخصصاً<sup>(٤)</sup> لمتبوعه أن يعرب بدل كل من كل باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة على نية تكرار العامل لإفادة تعزيز<sup>(٥)</sup> معنى الكلام وتوكيده (في الغالب)، [أي في غالب]<sup>(٦)</sup> استعمالهم، وخرج<sup>(٧)</sup> به ما إذا وجب ذكره أو امتنع [٩٥] إحلاله محل الأول، ففي هاتين المسألتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية:

فالأولى: نحو قولك: هند قام زيد أخوها، فأخوها عطف بيان<sup>(٨)</sup> لزيد لا بدل<sup>(٩)</sup> منه، لأن بدل منه في نية تكرار<sup>(١٠)</sup> العامل فيصير<sup>(١١)</sup> من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدأ.

الثانية: نحو يا زيد الحارث، فالحارث عطف بيان لا بدل، إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع آل وحرف النداء فهو<sup>(١٢)</sup> ممتنع، وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلاً

(١) في أـ جـ: وهذه.

(٢) هي: ساقطة من ب.

(٣) في جـ: التي هي.

(٤) في أـ: مخصصاً، تحريف.

(٥) في أـ: تكرير، تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٧) في بـ: أخرج.

(٨) في جـ: بيا، تحريف.

(٩) في أـ: بدال، تحريف.

(١٠) في أـ: التكرار، جـ: تكرير، تحريف.

(١١) في أـ: فيكون.

(١٢) في بـ: وهو.

لا عطف بيان، وذلك إذا كان الأول<sup>(١)</sup> أوضح من الثاني، نحو<sup>(٢)</sup> قرأ قالون عيسى، فعيسى بدل لا عطف بيان، لأن البيان لا يكون دون مبيته في الإيضاح بل مثله أو أوضح منه<sup>(٣)</sup>.

### عطف النسق

(وأما عطف النسق)، أي المعطوف بالحرف عطف نسق<sup>(٤)</sup> - بفتح السين - ، والنسق ما جاء على نظام واحد، يقال: هذا على نسق هذا، أي: على نظمه فسمي التابع المذكور نسقاً لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه<sup>(٥)</sup>.

(فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة)<sup>(٦)</sup> ، فقلوه<sup>(٧)</sup> : (التابع) يتناول سائر التوابع، وقوله: (الذي يتوسط إلى آخره) مخرج لما عدها، والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية<sup>(٨)</sup> الثاني للأول بواسطة الحرف، فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها، ولا الجملة المقرونة بشم المؤكد بها جملة أخرى، لأن التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف، وإطلاق العاطف عليه مجاز، وقد صرح ابن الحاجب في أماليه<sup>(٩)</sup> : بأن مثل جاءني زيد العالم والعافل ليس بعطف على التحقيق،

(١) في جـ: البدل.

(٢) نحو: ساقطة من ب.

(٣) منه: ساقطة من أ جـ.

(٤) في حاشية جـ: «النسق هنا بمعنى المنسوق كالخلق بمعنى المخلوق، لأن الاسم الثاني ونسوق على الأول أو تالٍ له، (قلت): فعلى هذا الجواز كلها يسمى نسقاً، لأن الثاني منها منسوق على الأول. (قلت): التوابع غير النسق الثاني فيها هو الأول، والشيء لا يتلو نفسه، أي لا يتخلف غيره عنه حتى يتلوها، ولما كان الثاني في هذا الباب غير الأول سمي نسقاً، أي الثاني يتلو الأول بواسطة حرف، شرح ألفية ابن معطي».

(٥) ينظر: اللسان مادة «نسق».

(٦) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٣٢.

(٧) في جـ: بقوله.

(٨) في ب: يتبعه.

(٩) ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٦٠٨/٢.

وإنما هو باق على ما كان عليه<sup>(١)</sup> في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف لنوع<sup>(٢)</sup> من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير.

(وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو وأما) [ب ٩٥] في رأي ضعيف<sup>(٣)</sup> (وبل ولكن ولا)، وهذه الحروف قسمان: لأنها<sup>(٤)</sup> إما أن تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى، أو في الإعراب فقط، (فالسبعة<sup>(٥)</sup> الأولى) وهي الواو وأما وما بينهما (تقتضي التشريك في الإعراب) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الإعراب من رفع أو غيره، (والمعنى) لأن ما قبلها إن كان مثبتاً أو منفيّاً، فما بعدها يشاركه في ذلك، (والثلاثة الباقية فيه<sup>(٦)</sup> تقتضي التشريك في الإعراب فقط)، أي دون المعنى، وإذا تقرر أن هذه الحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها في الإعراب، (فإن عطفت) أنت (بها مرفوعاً) لفظاً أو تقديرًا من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديرًا، (أو على منصوب) كذلك (نصبت) ذلك<sup>(٧)</sup> المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خفضت) ذلك المعطوف كذلك، (أو على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك، فتبعية عطف النسق تكون في جميع الإعراب لوروده في الأسماء والأفعال، بخلاف النعت وما شابهه فإنه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالأسماء، وشرط<sup>(٨)</sup> عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي<sup>(٩)</sup>، سواء اتحد نوعاهما في

(١) عليه: ساقطة من أ.

(٢) في ج: بنوع.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، أوضح المسالك ٣٧/٣.

(٤) في ب: لأنهما، تحريف.

(٥) في ب ج: والسبعة.

(٦) فيه: ساقطة من أ ب.

(٧) في أ: كذلك.

(٨) في أ: شرطاً، تحريف.

(٩) في ج: الماضي.

الفعلية أم<sup>(١)</sup>، تختلف؟، نحو: ﴿صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع<sup>(٢)</sup>، ونحو: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [النساء: ١٣]، مثاله<sup>(٣)</sup> في النصب، ونحو: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، مثاله<sup>(٤)</sup> في الخفض، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾ [الصف: ١١]، وفي النصب نحو: ﴿لَتُخْصِيَ بِهِ بَلَدَهُ مَيْتًا وَشَقِيقًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، (و) في الجزم نحو<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا وَلَوْ أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ﴾ [النساء: ١٣٦]، وإنما تعددت هذه الحروف [٩٦] لتعدد معانيها، (و) ذلك أن (الواو لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معية<sup>(٦)</sup> ولا غيره، وإن كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المغني<sup>(٨)</sup>: «وقول بعضهم أنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد<sup>(٩)</sup> الجمع بقيد الإطلاق» وإنما هي للجمع لا بقيد، فقولك: جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معاً وسبق زيد لعمرو بمهلة. وبدونها والعكس، ومن ثم جاز: (جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده)، قال ابن مالك<sup>(١٠)</sup>: وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، والقول بأنها للترتيب<sup>(١١)</sup> يردّه قولك اختصم زيد وعمرو،

(١) في ب: او.

(٢) في أ: مثال في الرفع.

(٣) في أ: مثال.

(٤) في أ: مثال.

(٥) نحو: ساقطة من أ.

(٦) في جميع النسخ: اجر كم.

(٧) في أ: معه، تحريف.

(٨) مغني اللبيب ١/ ٤٦٤.

(٩) في ب ج: لتقييد.

(١٠) ينظر: التسهيل ١٧٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

(١١) وفقاً للكوفيين، ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٩٦، الجنى الداني ١٨٨، مغني اللبيب ١/ ٤٦٤.

وتضارب بكر وخالد، والمال بين هذا وبين<sup>(١)</sup>، وقد ترد للتقسيم<sup>(٢)</sup> نحو الكلمة اسم وفعل وحرف، وقوله:

١١٦ (٣) - كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ.

وذكر ابن مالك<sup>(٤)</sup>: أن استعمالها فيه أجود فيه من أو.

(والفاء للجمع) بين المتعاطفين في الحكم (والترتيب) المعنوي، بأن يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف<sup>(٥)</sup> عليه في حكمه<sup>(٦)</sup>، (والتعقيب)، أي وقوع المعطوف عقب<sup>(٧)</sup> المعطوف عليه بلا مهلة، نحو ﴿أَمَانَةٌ فَأَقْبَرُ﴾ [عبس: ٢١] [لان الإقبار يعقب الإمامة]<sup>(٨)</sup> والتعقيب<sup>(٩)</sup> في كل شيء بحسبه نحو تزوج فلان فولد له، إذا<sup>(١٠)</sup> لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء<sup>(١١)</sup> ومقدمته، وإن كانت<sup>(١٢)</sup> مدته مطاولة<sup>(١٣)</sup> وتقول: دخلت مكة فالمدينة، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق، ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا﴾، لأن المعنى أردنا إهلاكها<sup>(١٤)</sup>. وقد تكون الفاء للترتيب الذكري بأن يكون وقوع

(١) في أ: وابني.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٤٦، مغني اللبيب ١/ ٤٦٨.

(٣) تقدم برقم «٨٥».

(٤) في أ: ملك، تحريف. ينظر: التسهيل ١٧٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٥.

(٥) في ج: المعطوف.

(٦) في أ: الحكم.

(٧) في أ: عقيب.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ ج.

(٩) في ج: فالتعقيب.

(١٠) في أ: إذ.

(١١) في أ ج: الوطء، تحريف.

(١٢) في ج: كان، تحريف.

(١٣) في أ: مطاولة، تحريف.

(١٤) في ج: إهلاكهما، تحريف.

المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط، لأن معنى الثاني<sup>(١)</sup> وقع بعد [٩٦ب] زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو في المعني، نحو: «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرَجَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.. وتقتضي السببية كثيراً إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَّرُوا مُؤْمِنٌ فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: «زنى ماعز فرجم»<sup>(٣)</sup>.

(وتم) كالفاء في إفادتها للجمع (والترتيب، و) لكنها تخالفها في أنها للمهلة<sup>(٤)</sup>، أي: (التراخي) بأن يكون المعطوف متراخياً عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان، (نحو): ﴿فَأَقْبَرُوا ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُوا﴾ [عبس: ٢١-٢٢]، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾، فالتقدير خلقنا إياكم ثم صورناكم بحذف مضاف، وقد يتخلف عن التراخي، تقول أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، لأن<sup>(٥)</sup> ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين<sup>(٦)</sup>.

(والعطف بحتى قليل) في كلامهم، وأنكره الكوفيون<sup>(٧)</sup> بالكلية ويحملون نحو<sup>(٨)</sup>: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل، وهي كالواو، وللجمع بين المتعاطفين،

(١) في ج: التالي.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ينظر: تحفة الأحوذى ١/١٢٧. قصة ماعز بن مالك رضي الله عنه في صحيح مسلم ٣/١٣٢١ من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ قال: «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم».

(٤) في أ: للمهلة، تحريف.

(٥) في ب: من الآن.

(٦) وفاقاً للفراء، ينظر: معاني القرآن ٢/٤١٥، الجنى الداني ٤٠٦.

(٧) خلافاً للبصريين. قال ابن هشام في شرحه على القطر ٣٤٠-٣٤١: «وزعم بعضهم أن حتى تفيد الترتيب كما تفيد ثم والفاء وليس كذلك، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام: «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» ولا ترتيب بين القضاء والقدر.

(٨) نحو: ساقطة من أ.

وفي إفادتها للترتيب خلاف<sup>(١)</sup>، وجعل في التسهيل<sup>(٢)</sup> القول بعدم إفادتها له<sup>(٣)</sup> هو الأصح، واقتصر<sup>(٤)</sup> عليه ابن هشام في المغني<sup>(٥)</sup>، (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً) كما أن ذلك شرط مجرورها فلا يقال: قام الناس حتى أنا، وكونه ظاهراً لم يشترطه إلا<sup>(٦)</sup> ابن هشام الخضراوي<sup>(٧)</sup>، قال في المغني<sup>(٨)</sup>: «ولم أقف عليه لغيره»، (وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه) حقيقة أو حكماً، ليفيد قوة أو ضعفاً، فلا يقال: جاء زيد حتى عمرو، ولا الرجال حتى النساء، (و) أن يكون (غاية له)، أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشيء نحو قوله:

١١٧<sup>(٩)</sup> - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا<sup>(١٠)</sup>.

(وقولك أكلت السمكة<sup>(١١)</sup> حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة، ولا خلاف حيثئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها [٩٧أ]، (ويجوز الجر) له (على أن حتى) في المثال (جارة كما تقدم) ذلك (في المخفوضات)، [وفي دخول الغاية حيثئذ فيما قبلها احتمالان]<sup>(١٢)</sup>، (ويجوز الرفع) له (على أن حتى) فيه

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٤٩/٢، الجنى الداني ٥٠٣.

(٢) ينظر: التسهيل ١٧٦.

(٣) له: ساقطة من ب جـ.

(٤) في أ: اختصر.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/١٧١.

(٦) الا: ساقطة من ب.

(٧) هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ت ٦٤٦ هـ. ينظر: البلغة ٢١٦، بغية الوعاة ٢٦٧/١. ينظر رأيه في الجنى الداني ٥٠٠، مغني اللبيب ١/١٧٢.

(٨) مغني اللبيب ١/١٧١.

(٩) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. الجنى الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ١/١٧٢، معجم الهوامع ٢٥٨/٥.

(١٠) في أ: الأصاغر، تحريف.

(١١) في جـ: السمك.

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(ابتدائية)، أي يكون ما بعدها مستأنفاً لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها مأكول)<sup>(١)</sup>، وإنما جاز فيها ذلك، لأن ما بعدها جزء مما قبلها، ولم يتعذر دخوله<sup>(٢)</sup> فيما قبله<sup>(٣)</sup> وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال<sup>(٤)</sup> ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لثلا يلزم تهئية العامل للعمل وقطعه عنه، ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسية نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف<sup>(٥)</sup>، أو معنوية نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي نقص كذلك نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة، ونحو: عليك الناس حتى الصبيان.

(وأم) موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلية على أحد<sup>(٦)</sup> المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو، فهو عالم بأن أحدهما عند المخاطب، والسؤال<sup>(٧)</sup> بأم والهمزة إنما هو عن تعيينه فيجيب بالتعيين لأنه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور: زيد أو يقال<sup>(٨)</sup>: عمرو فلا<sup>(٩)</sup> يقال: لا ولا نعم ولا أحدهما عندي.

واعلم أن أم نوعان متصلة ومنقطعة، فالمتصلة<sup>(١٠)</sup> هي المسبوقة بهمزة الاستفهام<sup>(١١)</sup>

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٠٤، مغني اللبيب ١/ ١٧٥.

(٢) في أ: دخولها.

(٣) في أ: قبلها.

(٤) في ج: الأمثال، تحريف.

(٥) في ب: لألوف، تحريف.

(٦) في أ: إحدى، تحريف.

(٧) في أ: لسؤال، تحريف.

(٨) يقال: ساقطة من جـ.

(٩) في ج: فهو لا يقال.

(١٠) في حاشية ج: «وتسمى المعادلة ومعنى المعادلة المساواة، وهو أن يكون ما بعد أم مساوياً لما بعد الهمزة اسم، فما بعد أم كذلك، وإن كان بعدها فعل فما بعد أم كذلك فهذا معنى المعادلة فافهم».

(١١) الاستفهام: ساقطة من ب جـ.



يطلب بها، وبأَم التعيين كما مثلنا، أو بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنَسَ صَعِثُوكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وسميت أم فيهما متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر، والفرق [٩٧ب] بينهما أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جواباً، لأن المعنى عليها ليس على الاستفهام، والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب، لأنه خبر ولا تقع إلا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر، بخلاف أم التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك.

وأما <sup>(١)</sup> المنقطعة فهي الخالية من ذلك، ومعناها الإضراب كبل، ولم يتعرض لها المؤلف وتخصص بالجمل، نحو ﴿أَمْ هَلْ سَسَوَى الظُّلُمَاتِ﴾ [الرعد: ١٦]، أي بل هل.

(و) (أو) موضوعة لأحد الشئين أو الأشياء مبهماً مفيدة <sup>(٢)</sup> (للتخير) بعد الطلب، وقيل <sup>(٣)</sup>: ما يمتنع فيه الجمع مع قبله فالأول، (أو) <sup>(٤)</sup> (الإباحة) بعد الطلب أيضاً <sup>(٥)</sup> وقيل: و <sup>(٦)</sup> ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله، فالأول (نحو: تزوج هنداً أو أختها). ويمتنع الجمع بينهما، ومن التخيير آيتا <sup>(٧)</sup> الكفارة <sup>(٨)</sup> أو الفدية <sup>(٩)</sup>.

(و) الثاني (جالس العلماء) <sup>(١٠)</sup> أو الزهاد، ويجوز الجمع بينهما، وإذا دخلت لا

(١) في أ: فأما.

(٢) في ج: نفيده.

(٣) في ب: قيل، ج: قبل، تصحيف.

(٤) في ب: و.

(٥) أيضاً: ساقطة من ب.

(٦) و: ساقطة من ب ج.

(٧) في ب: آية، ج: إيتاء، تحريف.

(٨) ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْمَاءٍ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

(٩) ﴿قَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضٌ أَوْ يَدٌ أَدَّى مِنْ رَأْسِهِ فِدْيَةً مِنْ صِيَارٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ زَكَاةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١٠) في ب: العباد.

الناحية امتنع فعل الجمع، نحو ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِثْمًا أَوْ كَقُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي لا تطع واحداً منهما، لأنها تدخل للنهي عما كان مباحاً<sup>(١)</sup>، وكذا حكم النهي الداخل على التخير، (و) مفيدة (لشك) من المتكلم بعد الخبر وشك<sup>(٢)</sup> المخاطب ناشئ<sup>(٣)</sup> عنه، [(أو الإبهام) على السامع بعد الخبر أيضاً مع علم المتكلم بالحال ويعبر<sup>(٤)</sup> عنه]<sup>(٥)</sup> بالتشكيك، أي إيقاع السامع في الشك، (أو التفصيل) في ذي<sup>(٦)</sup> النسبة (بعد الخبر) فالأول نحو: ﴿لَيْسَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، والثاني نحو: ﴿إِنَّا وَإِيَّاكُمْ﴾ لَعَلَى هُدًى ﴿أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٧)</sup> (سبأ: ٢٤)، والثالث نحو: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥]، أي: قالت اليهود كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقد تأتى للتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، والإضراب، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، [أي: بل يزيدون]<sup>(٨)</sup>، ولمطلق<sup>(٩)</sup> الجمع، كقوله<sup>(١٠)</sup>:

١١٨ - لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا.

أي وعليها.

(وإنما بكسر الهمزة) المسبوبة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخير أو

- (١) مباحاً: ساقطة من أ.
- (٢) في أ: الشك.
- (٣) في أ: فاش، تحريف.
- (٤) في ج: يعب، تحريف.
- (٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
- (٦) في أ: ذكر.
- (٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ ج.
- (٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
- (٩) وفاقاً للكوفيين والأخفش والجزمي وابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، مغني اللبيب ٨٨/١.
- (١٠) في أ: كقولك.
- (١١) وصلته «وقد زعمت ليلي بأنني فاجر». قاله توبة بن الحمير، وهو من الطويل، ديوانه ٣٧.

الاباحة، (و) بعد (الخبر) الشك أو الإبهام أو<sup>(١)</sup> التفصيل (نحو تزوج إِمَّا هنداً وإِمَّا أختها) مثال للتخيير (وبقية الأمثلة واضحة) تعلم إِمَّا فقهاً وإِمَّا نحواً، أو نحو [٩٨] جاء إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو، ونحو ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ، وقد يستغنى عن إِمَّا الثانية بإلا<sup>(٢)</sup> ٣٦٨٧، (كقوله):

١١٩<sup>(٣)</sup> - فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنِيَّ مِنْ سَمِينِي  
وَالْإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَقِينِي.

وقد يستغنى عنها وعن الواو بأو نحو قام إِمَّا زيد أو عمرو، وقد يستغنى عن الأولى، كقوله:

١٢٠<sup>(٤)</sup> - سَقَّتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِمَّا<sup>(٥)</sup> مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا.

(وقيل<sup>(٦)</sup>) أنها غير عاطفة كالأولى وإن أفادت ما أفادته<sup>(٧)</sup> أو، و (أن العطف إنما هو بالواو) لثلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون احدهما لغواً، (وأن إِمَّا حرف تفصيل كالأولى)، فإنها حرف تفصيل لا عطف باتفاق<sup>(٨)</sup>، واختار هذا القول ابن مالك<sup>(٩)</sup> ، وأجيب بأن الواو تعطف إِمَّا الثانية على إِمَّا الأولى، وإِمَّا تعطف ما بعدها على ما

(١) في أ: و.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٨٩، مغني اللبيب ٨٦/١.

(٣) قاله المثقب العبدى، وهو من الوافر، ديوانه ٢١١.

(٤) قاله النمر بن تولب، وهو من المتقارب، شعره ١٠٤.

(٥) في ج: وإن، تحريف.

(٦) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٨٤/١ - ٨٥: «وإِمَّا العاطفة عند أكثرهم أعني إِمَّا الثانية في نحو قولك: (جاءني إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو)، وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله: ياليتما أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة وأيما إلى نار». وقال في شرح القطر ٣٤٤: «... وقد تضمن سكوتي عن إِمَّا أنها غير عاطفة وهو الحق، وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: عدها في جروف العطف سهو ظاهر».

(٧) في أ: أفادت.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٤٨٨، مغني اللبيب ٨٥/١.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، شرح العمدة ٦٠٧.

بعد<sup>(١)</sup> إما المتقدمة، قال ابن هشام<sup>(٢)</sup> : «وعطف<sup>(٣)</sup> الحرف على الحرف غريب». (ويل) موضوعة (للإضراب<sup>(٤)</sup> غالباً)، وشرط العطف بها أفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي، ومعناها بعد الأولين صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف (نحو: قام زيد بل عمرو)، أي بل قام عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام، ولا بعده، والإخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا صرف عنه ببل ومعناها بعد الآخرين<sup>(٥)</sup> تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما<sup>(٦)</sup> بعدها [نحو: ما قام زيد بل عمرو، أي بل قام عمرو، وزيد منفي عنه القيام، وأجاز المبرد<sup>(٧)</sup> مع هذا صرف حكم ما قبلها إلى ما بعدها]<sup>(٨)</sup> والمعطوف<sup>(٩)</sup> عليه كأنه مسكوت عنه، فعلى قوله نحو ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب، على معنى ما هو قاعداً، واستعمال العرب على خلاف ما أجازوه<sup>(١٠)</sup>.

(ولكن) موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها أفراد معطوفها ووقوعها [ب٩٨] بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو، وهي كبل بعدهما في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها<sup>(١١)</sup>، (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح)، أي لكن مررت بطالح، فإن وقعت بعد إيجاب أو أمر أو تلت واواً، أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء

(١) في أ: بعدها.

(٢) مغني اللبيب ٨٥/١.

(٣) في ب: وعطفه، تحريف.

(٤) في أ: للضراب، تحريف.

(٥) في ب: الآخرين، تحريف.

(٦) في ب: إلى ما.

(٧) ينظر: المقتضب ١٢/١.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٩) في ج: والعطف.

(١٠) ينظر: الجنى الداني ٢٥٤، شرح التصريح ١٤٨/٢.

(١١) في ب: تليت، تحريف.

للاستدراك<sup>(١)</sup>.

(ولا) موضوعة (لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها)، وقصره على المعطوف عليه، إذ لا يعطف بها إلا بعد إيجاب (نحو: جاء زيد لا عمرو)، فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمر. أو أمر نحو: اضرب زيدا لا عمراً، أو نداء نحو: يابن أخي لا ابن عمي، ومحل العطف بها ما إذا لم تقترب بعاطف، فإن اقترنت به، نحو: جاء زيد لا بل عمرو، فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة<sup>(٢)</sup>.

## التوكيد

(باب: التوكيد)، ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف<sup>(٣)</sup>، وعرفه ابن مالك في شرح الكافية<sup>(٤)</sup>: «بأنه تابع يقصد<sup>(٥)</sup> به كون المتبوع على ظاهره».

(والتوكيد ضربان): توكيد (لفظي) منسوب إلى اللفظ بحصوله من تكريره، (و) توكيد (معنوي) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته. (فاللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه)، وإنما يكون<sup>(٦)</sup> عند ارادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمتكلم الغلط، وهو جار في كل لفظ، (سواء كان اسماً نحو جاء زيد زيد، أو فعلاً) خالياً عن الفاعل (نحو) قولك:

١٢١ (٧) - أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٣٥، مغني اللبيب ٣٨٦/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٤٤/٢.

(٣) في ج: الكافي، تحريف. ينظر: اللسان مادة «أكد»، وأطلق سيويه والمبرد عليه الصفة، ينظر: الكتاب ٥/٢، المقتضب ٣/٣٤٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١١٦٩/٣.

(٥) في ب: مقصود.

(٦) في ج: يكو، تحريف.

(٧) البيت بتمامه «فأين إلى ابن النجاة ببغلي؟ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس». ينسب للكميت وليس في ديوانه، وهو من الطويل. الخصائص ٣/١٠٣، الأمل الشجرية ١/٢٤٣، همع الهوامع ٥/١٤٥ =

و مع فاعله المضمر (احبس احبس، أو حرفاً نحو قوله :

١٢٢ - (١) لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَيْتَةِ إِهْهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا).

ولا فرق في اللفظ المكرر بين أن يكون مفرداً كما تقدم، أو مركباً إضافياً أو مزجياً (أو جملة) اسمية أو فعلية، والأكثر اقترانها بالعاطف، نحو ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (٢) كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٣) قيل (٢): [١٩٩] وجريانه في كل لفظ مناف التعريف التابع بأنه كل ثان إعراب بإعراب سابقه من جهة واحدة. ثم التوكيد اللفظي ليس مقصوداً على إعادة الأول بعينه، بل يكون أيضاً تقوية الأول بموافق له معنى، نحو (سُبُلًا فِجَاجًا) ، لأن معنى الفجاج والسبل واحد وإن اختلفا لفظاً، قال الدماميني: «أو بموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ، وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان».

(و) التوكيد (المعنوي) وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وله (ألفاظ معلومة)، تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ آخر (وهو النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع، ألا ترى أن قولك جاء زيد ظاهر في نسبة المجيء إلى زيد، ويحتمل لأن يكون الجائي خبره أو متاعه أو غير ذلك، بارتكاب مجاز فإذا اتيت بالنفس والعين المعبر بهما عنها، وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل (٣) لحقيقة المؤكد.

(وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه (٤) يؤكد بها لرفع توهم الخصوص بما ظاهره العموم فإنك إذا قلت جاء أهل مكة احتمل مجيء الكل، وهو ظاهر،

(١) قاله جميل بيتية، وهو من الكامل، ديوانه ٧٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٦١٧/٢.

(٣) في جـ: لفعل، تحريف.

(٤) في جـ: هكذا.

واحتمل مجيء علمائهم وأشرفهم، فإذا أثبت<sup>(١)</sup> بما ظاهره العموم، بقولك<sup>(٢)</sup> :  
كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي، وعلم أن المراد لم  
يتخلف منهم أحد، وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما<sup>(٣)</sup> أو الهندان<sup>(٤)</sup> كلتاها أفاد  
ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن<sup>(٥)</sup> الجائي أحد<sup>(٦)</sup> الزيدين<sup>(٧)</sup> أو إحدى<sup>(٨)</sup> المرأتين،  
والتوكيد بجميع وعامة غريب<sup>(٩)</sup>.

(و) هذه الألفاظ كلها (بحسب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد) - بفتح الكاف -  
إفراداً وتشية وجمعاً تذكيراً وتأنثياً، ليرتبط وليدل على من هو له، (نحو جاء الخليفة  
نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها [٩٩ب] والقوم كلهم أو جميعهم، ولا<sup>(١٠)</sup> القبيلة  
كلها، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاها، (ولك أن تجمع بينهما) أي النفس والعين  
(بشرط أن تقدم النفس) على العين، لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها،  
(ويجب إفراد النفس والعين)، والأولى إفرادهما، (مع المفرد) المذكر والمؤنث، إذ  
يؤكد بهما كما تقدم، (وجمعهما) جمع قلة (على أفعل) - بضم العين - (مع المثني)  
المذكر والمؤنث أو ما في معناه، (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في تشية المذكر (جاء  
الزيدان) أو زيد و<sup>(١١)</sup> عمرو (أنفسهما أو أعينهما)، وفي تشية المؤنث جاءت الهندان أو  
هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما، وكان القياس نفساهما أو عيناها لكنهم عدلوا عن

(١) ٣٧٢٣ فإذا أثبت : ساقطة من جـ.

(٢) ٣٧٢٤ في ب جـ : بقولك .

(٣) ٣٧٢٥ في جـ : كلهما، تحريف .

(٤) ٣٧٢٦ في جـ : هندان .

(٥) ٣٧٢٧ إن : ساقطة من أ .

(٦) ٣٧٢٨ احد : ساقطة من أ .

(٧) ٣٧٢٩ في جـ : الزيدان، خطأ .

(٨) ٣٧٣٠ في أ : أحد، خطأ .

(٩) ٣٧٣١ ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٠ .

(١٠) ٣٧٣٢ لا : ساقطة من أب .

(١١) و : ساقطة من جـ .

ذلك في اللغة الفصحى<sup>(١)</sup> كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد، (و) تقول في جمع المذكر (جاء الزيدون) أو زيد وعمر وبكر (انفسهم أو أعينهم)، وفي جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى انفسهن أو أعينهن، وجمعها على أفعل مع الجمع واجب، ومع المثنى<sup>(٢)</sup> راجح لا واجب<sup>(٣)</sup> كما هو قضية كلامه، بل يجوز معه إفرادهما وتثنيتهما، نحو جاء الزيدان نفسهما أو عنيهما، و<sup>(٤)</sup> نفساهما أو عنيهما. والحاصل أن لفظ النفس والعين طبق المؤكد في الأفراد والجمع وأما التثنية فيجوز فيه الأفراد والجمع والتثنية، وكل وجه أفصح مما بعده.

(وكل وجميع وعامة يؤكد بها) أي بكل منها<sup>(٥)</sup> (المفرد) المذكر والمؤنث أن تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها، لأنها لرفع توهم إرادة الخصوص، فلا بد من القيد المذكور ليتمكن توهم إرادة البعض بالكل، فلا يقال: جاء زيد كله، لعدم الفائدة لأن زيد لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله، (والجمع) المذكر والمؤنث لصحة<sup>(٦)</sup> قيام الحكم ببعض أجزائه، (ولا يؤكد بها المثنى) استغناء<sup>(٧)</sup> بكلا وكلتا، (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته جاءت [١٠٠] القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم، وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن، و) أما (كلا وكلتا) فإنما (يؤكد بهما المثنى) خاصة لأنهما مثنيان معنى، فلا يستعملان في المفرد والجمع وإنما يؤكد بهما المثنى إن صح حلول المفرد محله ليتمكن توهم إرادة البعض بالكل، (نحو: جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاها)، فلا يقال:

(١) في أ: الفصحاء، تحريف.

(٢) في ج: الموثني، تحريف.

(٣) ينظر: شرح العمدة ٥٦١، ارتشاف الضرب ٦١١/٢.

(٤) في أ: أو.

(٥) في ج: منهما، تحريف.

(٦) في ج: الصحة، تحريف.

(٧) في ب ج: استغنى، تحريف.



اختصم الزيدان كلاهما إذ<sup>(١)</sup> لا يحتمل إرادة أحدهما، ولا بد مع ذلك أن يتحد معنى المسند<sup>(٢)</sup> إلى المؤكد<sup>(٣)</sup> فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما، (وإذا أريد تقوية التأكيد) عند احتياج المقام إليه (فيجوز أن يؤتى بعد كل) أي بعد لفظة كل (بأجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم بأجمعين وبعد كلهن بجمع، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُنَّ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والنساء كلهن جمع)، ولما كان الغالب في هذه الألفاظ<sup>(٤)</sup> أن لا يؤكد بها إلا بعد كل جيء بها غير مضافة إلى ضمير المؤكد كما مثل، والتوكيد بها بعد توكيد بالمرادف، وقيل<sup>(٥)</sup> أن كلا [ترفع احتمال التخصص وأجمع]<sup>(٦)</sup> ترفع احتمال التفرق، ورد<sup>(٧)</sup> بقوله تعالى ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٨)</sup> [الحجر: ٣٩]، إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد، فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت.

(وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالاً، أي (بدون كل) وهو وإن كان كثيراً في نفسه<sup>(٩)</sup> لكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها<sup>(١٠)</sup> مع كل<sup>(١١)</sup>، نحو: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، ﴿إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٥٩]، ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ

(١) في جـ: إن.

(٢) في أ: المؤكد.

(٣) في جـ: الموكل، تحريف.

(٤) في جـ: الأفاض، تحريف.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٣٧، ارتشاف الضرب ٢/٦١٥.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٧) في ب: وهو مردود.

(٨) أجمعين: ساقطة من جـ.

(٩) في نفسه: ساقطة من أ.

(١٠) في أ: بهما، تحريف.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٠٤، ارتشاف الضرب ٢/٦١١.

أَجْمَعِينَ» [النحل: ٩٠]، قال الدماميني<sup>(١)</sup>: وما صرح به في المغني من أنه إنما يؤكد بأجمع وأخواتها بعد التوكيد بكل سهو.

(وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه<sup>(٢)</sup> وهي أكتع وأبصع) - بالصاد المهملة - (وابتغ نحو جاء [١٠٠ب] الجيش كله أجمع أكتع أبصع ابتع، وجاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ابتعون)، والجمع<sup>(٣)</sup> توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل<sup>(٤)</sup>: كل منها توكيد لما قبله.

(وهي) أي ألفاظ<sup>(٥)</sup> التأكيد (بمعنى واحد)، أي متحدة المعنى، (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) إذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل، (لأن الشيء الواحد لا يعطف على نفسه)<sup>(٦)</sup>، بخلاف الصفات حيث<sup>(٧)</sup> يجوز أن تتعاطف<sup>(٨)</sup> لتعدد معانيها.

وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه، وهو كذلك، لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية، وذكرها دونه ضعيف، لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، بل قيل<sup>(٩)</sup>: لا معنى لها في حال الأفراد، وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء، وبصعاء ويتعاء، وبعد جمع بكتع وبصع وبتع، وظاهر كلام بعضهم<sup>(١٠)</sup> أنه يتعين الإتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر.

(١) ينظر: المنهل الصافي ٢/٦٣٦.

(٢) في جـ: وتوابعه، تحريف.

(٣) في أ: الجمع، تحريف.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦١٤.

(٥) في أ: الألفاظ.

(٦) خلافاً لابن الطراوة. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦١٣، شرح الألفية للمرادي ٣/١٦٩.

(٧) حيث: ساقطة من ب جـ.

(٨) في جـ: تمتعاطف، تحريف.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٦٦، ارتشاف الضرب ٢/٦١١.

(١٠) وهو ابن كيسان، ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦١١، شرح الألفية للمرادي ٣/١٦٦.

(والتوكيد) أي المؤكد - بكسر الكاف - (تابع للمؤكد) - بفتحها - (في رفعه) إن كان مرفوعاً (ونصبه) إن كان منصوباً<sup>(١)</sup> (وخفضه) إن كان مخفوضاً. (وتعريفه) إن كان معرفة، ولم يقل تنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف بإضافتها لضمير المؤكد لفظاً<sup>(٢)</sup>، وما لم يضاف منها فهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية، وإذا كان كذلك فلا تجري إلا على المعارف، (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البصريين) مطلقاً، وأجازه<sup>(٣)</sup> بعض الكوفيين<sup>(٤)</sup> إن كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار، والتوكيد<sup>(٥)</sup> من ألفاظ الإحاطة كصمت أسبوعاً كله وعليه جاء قوله:

١٢٣ - يَأَلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ.

بخلاف صمت وقتاً كله لانتفاء الشرط الأول<sup>(٧)</sup>، وبخلاف نحو صمت شهراً نفسه لانتفاء الشرط الثاني<sup>(٨)</sup>، واختاره ابن مالك<sup>(٩)</sup>، وصححه ابن [١٠١] هشام في توضيحه<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ج: منسوباً، تحريف.

(٢) في ج: لفضاً، تحريف.

(٣) في ب: أجاز، ج: جازه، تحريف.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، شرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، ارتشاف الضرب ٦١٢/٢.

(٥) في حاشية ج: «عطف على اسم كان».

(٦) وصلره «لكنه شافه أن قيل ذا رجب». قاله عبدالله بن مسلم الهذلي، وهو من البسيط، شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢.

(٧) في حاشية ج: «وهو كون النكرة محدودة فإن الوقت يصلح للقليل والكثير فاتفى التحديد».

(٨) في حاشية ج: «وهو كون التأكيد من ألفاظ الإحاطة وليست النفس من ألفاظ الإحاطة فلا فائدة في ذلك».

(٩) وتابعه ابنه بدر الدين، ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، شرح العمدة ٥٦٣، شرح ابن الناظم ٥٠٦.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٢٢/٣.

ولم يتعرض المؤلف للجزم إذ لا مدخل<sup>(١)</sup> له هنا لأن الألفاظ المذكورة لا يؤكد بها إلا الأسماء. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

## البَدَل

(باب البدل) ويسمى التكرير<sup>(٣)</sup>، (وهو التابع) شامل لجميع التوابع، وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الإثبات، فإن النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود، وليست مقصودة، والمعطوف بلا وبيل بعد النفي وبلكن ليس مقصوداً بالحكم قبله، بل المقصود به إنما هو ما قبله. وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم<sup>(٤)</sup>، وإن صدق عليه أنه مقصود به إذ المقصود به أنما هو المعطوف والمعطوف عليه، وخرج بقوله:

(بلا واسطة) المعطوف ببل بعد الإثبات، فإنه وإن كان هو المقصود بالحكم لكن بواسطة<sup>(٥)</sup>، وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم، وإنما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه، والبدل جار في الأسماء والأفعال وحكمه التشريك في الإعراب، ولهذا قال:

(وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم، لأنه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر، وسيأتي الكلام على بقية العشرة.

(١) في أ: محل، في الحاشية «مدخل خ».

(٢) والله أعلم: ساقطة من ب جـ.

(٣) البدل تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه ترجمة وتكريراً وتبييناً وتفسيراً. ينظر: الكتاب ١/٢٢٤، معاني القرآن ١/٥١.

(٤) في حاشية أ: «هو فقط».

(٥) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٣١.

(والبدل) من حيث هو (على أربعة أقسام:

الأول: بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدقا<sup>(١)</sup> عليه لا في المفهوم، (ويقال له بدل الكل من الكل) والأولى أن يقال بدل كل من كل<sup>(٢)</sup>، وسماه ابن مالك<sup>(٣)</sup> البدل<sup>(٤)</sup> المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي، وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا، (نحو جاء زيد أخوك)، فأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وإن اختلفا مفهوماً، (قال الله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، فصرراط الذين بدل من الصراط<sup>(٥)</sup> المستقيم بدل الشيء من الشيء<sup>(٦)</sup>. وقال تعالى ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [الله]<sup>(٧)</sup> [إبراهيم: ١-٢] في قراءة الجر<sup>(٨)</sup>، فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل مطابق، ولا يقال فيه: بدل كل، ولا يحتاج هذا البدل إلى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما.

(الثاني: بدل البعض من الكل) بأن يكون مدلول الثاني بعضاً من مدلول الأول (سواء كان البعض قليلاً أو كثيراً) أو مساوياً خلافاً<sup>(٩)</sup> لمن زعم<sup>(١٠)</sup> أنه لا يكون إلاّ فيما دون النصف، (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه)، وضربت زيدا رأسه،

(١) في أ: صدق.

(٢) قال ابن هشام في شرح القطر ٣٤٥: «وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال آل على كل، وقد استعمله الزجاجي في جملة، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس».

(٣) ينظر: التسهيل ١٧٢، شرح العمدة ٥٨٩، شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٢.

(٤) في ج: المبدل، تحريف.

(٥) في أ: صراط.

(٦) من الشيء: ساقطة من ج.

(٧) قرأ نافع وابن عامر برفع الهاء، والباقون بجرها، ينظر: التيسير ١٣٤، النشر ٢٩٨/٢.

(٨) قرأ نافع وابن عامر برفع الهاء، والباقون بجرها، ينظر: التيسير ١٣٤، النشر ٢٩٨/٢.

(٩) في حاشية ب: «خلافاً».

(١٠) هو الكسائي. ينظر: شرح العمدة ٥٨٩، شرح التصريح ١٥٦/٢.

(ولا بد من اتصاله بضمير يرجع) منه (المبدل)<sup>(١)</sup> منه) ليحصل الربط بينهما، (إما مذكور) ذلك الضمير (كالأمثلة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ أَلْبَيتٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> [آل عمران: ٩٧] ، فمن استطاع بدل بعض من الناس، والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم)، وجعل ابن مالك<sup>(٣)</sup> اتصاله به كثيراً لا شرطاً.

(الثالث: بدل الاشتمال) بأن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير الكلية والجزئية، سواء اشتمل الأول على الثاني أو العكس، وشرطه أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة<sup>(٤)</sup> إليه، (نحو أعجبنى زيد علمه)، وسلب عمرو ثوبه، وسمي بذلك لاشتمال<sup>(٥)</sup> معنى الكلام عليه<sup>(٦)</sup> ، فإنك إذا قلت أعجبنى زيد فمعلوم أن ذاته لم تكن معجبة<sup>(٧)</sup> لك، فكأنك قلت أعجبنى شيء من زيد، وهذا المعنى بطريق الاحتمال<sup>(٨)</sup> شامل للعلم وغيره، وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال.

(١) في ب جـ: للمبدل.

(٢) قال في مشكل إعراب القرآن ١/١٦٩: «قوله (من استطاع إليه سبيلاً) من في موضع خفض بدل من الناس وهو بدل بعض من كل، وأجاز الكسائي أن يكون من شرطاً في موضع رفع بالابتداء واستطاع في موضع جزم والجواب محذوف تقديره فعلية الحج، ودل على ذلك قوله (ومن كفر فإن الله) هذا شرط بلا اختلاف، والأول مثله وهو عند البصريين منقطع من الأول مبتدأ شرط والهاء فيه إليه تعود على البيت وقيل على الحج». قال ابن هشام في شرح القطر ٣٤٦: «... وكقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)، فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور، وقيل: فاعل بالحج أي: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، وقال الكسائي أنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف أي: من استطاع فليحج، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام، والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول».

(٣) ينظر: التسهيل ١٧٢، شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٢.

(٤) في ب: مشوقة.

(٥) في أ: لاشتماله.

(٦) عليه: ساقطة من أ.

(٧) في ب جـ: معجبة.

(٨) في أ: طريق الإجمال.

(ولا بد من اتصاله بضمير) يرجع إلى المبدل منه (إما مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى ﴿قِيلَ أَصْحَبُ الْأُخْدُوْدِ النَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥] فالنار بدل اشتمال من الأخدود والضمير العائد إليه مقدر (أي) النار (فيه)، وقيل<sup>(١)</sup>: لا تقدير والأصل ناره، ثم نابت أل عن الضمير، وجعل ابن مالك<sup>(٢)</sup> اتصاله بالضمير كثيراً لا شرطاً [١٠٢] كبديل البعض، ولا بد فيه من إمكان فهم معناه عند حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولذلك جعل نحو أعجبنني<sup>(٣)</sup> زيد أخوه<sup>(٤)</sup> بدل إضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول، وكذلك نحو أسرجت زيدا فرسه، لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله، وإن جاء شيء منه حمل على الإضراب أو<sup>(٥)</sup> الغلط.

(الرابع: البديل المباین) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه، (وهو ثلاثة أقسام: بدل الغلط) إن لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق<sup>(٦)</sup> إليه اللسان.

(وبدل النسيان<sup>(٧)</sup>) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده. (وبدل الإضراب) بأن قصد كل منهما قصداً صحيحاً (نحو رأيت زيدا الفرس)، هذا مثال يصلح<sup>(٨)</sup> للثلاثة، (لأنك أردت) أن تذكر المقصود بالنسبة بأن (تقول) ابتداءً (رأيت الفرس فغلطت) بأن سبق لسانك إلى غيره، (فقلت) رأيت (زيداً) الفرس، (فهذا بدل الغلط) بالإضافة أي بدل عما ذكر غلطاً، وهو المبدل منه لا المبدل، ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا<sup>(٩)</sup>

(١) وفاقاً للكوفيين. ينظر: معاني القرآن ٢٥٣/٣، شكل إعراب القرآن ٨٠٩/٢.

(٢) ينظر: التسهيل ١٧٢، شرح العمدة ٥٨٩.

(٣) في جـ: وأعجبنني.

(٤) في أ: أخوك.

(٥) في أ جـ: و.

(٦) في ب: يستبق.

(٧) في ب جـ: نسيان.

(٨) في أ ب: يصح.

(٩) في جـ: يقول، تحريف.

البدل<sup>(١)</sup> الغلط، ولا يقع هذا في فصيح الكلام<sup>(٢)</sup>. (وإن قلت رأيت زيدا) قاصداً الإخبار عن رؤيته (ثم لما<sup>(٣)</sup> نطقته به تبين) لك فساد ذلك القصد بأن (تذكرت أنك إنما رأيت فرساً) الأحسن الفرس، (فأبدلته) أي لفظ<sup>(٤)</sup> الفرس (منه) أي من زيد، (فهذا بدل نسيان)، أي بدل شيء ذكر نسياناً، وهذا<sup>(٥)</sup> يقع أيضاً في فصيح الكلام، ومتعلقه الجنان، وبدل الغلط متعلقه اللسان<sup>(٥)</sup>.

وكثير من النحويين لم يفرق بينهما فسمى التسميتين بدل الغلط<sup>(٦)</sup>. (وإن أردت الإخبار أولاً بأنك رأيت زيدا ثم بدا لك) أن تضرب [١٠٢ب] عنه من غير أن يتبين لك فساده بأن (تخبر<sup>(٧)</sup> بأنك رأيت الفرس) ويكون الأول في حكم المتروك، (فهذا بدل الإضراب). ويسمى أيضاً بدل البداء - بالدال المهملة وبالمدة -، لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال الأول، والأحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع بيل فيكون من عطف النسق، لأن بل تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد إلا أنه اضرب عنه، فيخرج الكلام عن كونه<sup>(٨)</sup> صدر عن غلط أو نسيان.

### تنبية:

ذكر بعض النحاة قسماً خامساً وهو بدل كل من بعض<sup>(٩)</sup>، واحتج له بقوله:  
 ١٢٤<sup>(١٠)</sup> - رَحِمَ اللَّهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ.

(١) في ج: لبدل، تحريف.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٩٧/٤، ارتشاف الضرب ٦٢٥/٢.

(٣) في ج: بما، تحريف.

(٤) في ج: لفض، تحريف.

(٥) في ج: السان، تحريف.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٦٦/٣.

(٧) في ب: تنخير، تحريف.

(٨) في ج: كونها، تحريف.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٢٥/٢، شرح التصريح ١٥٧/٢.

(١٠) قاله عبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من الخفيف، ديوانه ٢٠.



فيمن رواه<sup>(١)</sup> ينصب طلحة على أنه بدل من أعظما، وأجيب بأنه على تقدير مضاف، أي أعظم طلحة، أو على أن المراد بها الذات تسمية للكل بالجزء، وعلى كل فهو من بدل الكل، وأما نحو رأيت درجة الأسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال، لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات، وكذا قولك نظرت إلى التمر فلكه، فإن الفلك ملابس القمر بغير الكلمة.

ولما<sup>(٢)</sup> ذكر المؤلف<sup>(٣)</sup> أمثلة أقسام الأربعة المتعلقة<sup>(٤)</sup> بإبدال الاسم من الاسم أشار إلى إبدال الفعل من الفعل بقوله: (ومثال) إبدال (الفعل من الفعل قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٩٨-٩٩]، فيضاعف بدل كل من يلق، لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام، والفعلان مجزومان الأول بالحذف والثاني بالسكون، وقد أجرى الشاطبي<sup>(٥)</sup> الأقسام الأربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن، فبدل الكل كما مثل [١٠٣أ] وبدل البعض نحو إن تصل تسجد لله يرحمك، وبدل الاشتمال نحو:

١٢٥<sup>(٦)</sup> - ..... مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنِ.

وبدل الغلط نحو إن تأتينا تسألنا نعطك، وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى<sup>(٧)</sup> المقصود من الأولى نحو ﴿أَمَذْكُرِمَا تَعْلَمُونَ أَمَذْكُرِ يَنْعَلِمِ وَيَنْعِنِ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣]، وقوله:

(١) في أ: روى.

(٢) في أ: ولما أن.

(٣) في أ: المصنف.

(٤) المتعلقة: ساقطة من أ.

(٥) ينظر: شرح التصريح ١٦٢/٢، المشكاة الفتحة ٣٠٦.

(٦) قاله ابن مالك في الألفية ٣٥٣، والبيت بتمامه: «ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا بنا يعن».

(٧) المعنى: ساقطة من ب ج.

١٢٦ (١) - أَقُولُ لَهُ إِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا.

واعلم أنه إذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب كما تقدم، وفي (٢) واحد من التذكير والتأنيث، وفي (٣) واحد من الإفراد والثنائية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع، ولا تجب موافقته له في التعريف والتنكير والإظهار والإضمار، فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة كما تقدم، ومن التنكير نحو ﴿صِرْطٌ مُسْتَقِيمٌ صِرْطُ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، والنكرة من النكرة نحو ﴿مَفَازًا حَدَائِقَ﴾ [النبا: ٣١-٣٢] ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فهذه أربعة أقسام، والبدل أيضاً أربعة أقسام، وأربعة في أربعة ستة عشر، ويجوز إبدال الظاهر من الظاهر، والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك إياك، ومن الظاهر (٤) كرايت زيداً إياه، وخالف في ذلك ابن مالك (٥) فممنوع من وقوع الضمير بدلاً، فإن وقع في الكلام ما يوهم الثاني فهو توكيد، والثالث فمن وضع النحويين، وإبدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيداً. نعم، لا يبدل ظاهر من ضمير (٦) حاضر، إلا إذا أفاد الإحاطة (٧) نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾، فهذه أقسام أربعة أيضاً مع الأقسام الأربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت، وأمثلة جميع ذلك ظاهر لمن (٨) تأمل.

(١) وعجزه «ولا فكن في السر والجهر مسلماً» قاله نافع بن سعد الطائي، وهو من الطويل. مغني اللبيب ٥٥٧/٢، شرح الأشموني ١٣٢/٣، شرح التصريح ١٦٢/٢.

(٢) في: ساقطة من ب جـ.

(٣) في: ساقطة من ب جـ.

(٤) خلافاً للكوفيين وابن مالك، ينظر: الكتاب ٣٩٣/١، ارتشاف الضرب ٦٢٠/٢، همع الهوامع ٢١٧/٥.

(٥) ينظر: شرح العمدة ٥٨٥، شرح الكافية الشافية ١٢٨١/٣.

(٦) في أ: مضمر.

(٧) خلافاً للكوفيين والأخفش فقد أجازوه مطلقاً. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٨١/٣، ارتشاف الضرب ٦٢٢/٢.

(٨) في أ: إن.

## الأسماء العاملة عمل الفعل

(باب: الأسماء العاملة عمل الفعل. اعلم أن أصل العمل للأفعال) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة [١٠٣ب] واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل، وإنما لم يتعرض لاسم المصدر لندرة أعماله، بل منع البصريون<sup>(١)</sup> إعماله نظراً إلى أن أصل وضعه لغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك، ولا للظروف والمجرور المعتمدين للاختلاف في إعمالهما.

## المصدر

(الأول:) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل<sup>(٢)</sup>، وبدأ به لأنه أصل الفعل في الاشتقاق، ولأنه يعمل عمل فعله ماضياً وغيره، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، لكن بشرطين: وجودي وعدمي. أشار إلى الأول، بقوله:

(بشرط أن يحل محله فعل مع أن) المصدرية، إن أريد به المضي أو الإستقبال، (أو) فعل (مع ما) المصدرية، إن أريد به الحال فالأول (نحو: يعجبني ضربك زيداً غداً أو أمس) و<sup>(٣)</sup> التقدير (أي: إن تضرب زيداً) غداً أو إن ضربته أمس، (و) الثاني (نحو: يعجبني ضربك زيداً) الآن<sup>(٤)</sup>، التقدير (أي ما تضربه) الآن، فإن لم يحل محله مع ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع إعماله فلا يصح نصب زيد بضرباً في نحو ضربت ضرباً زيداً، ولا في نحو ضرباً زيداً خلافاً لابن

(١) خلافاً للكوفيين والبغداديين. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٧٢/٢، ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، شرح الشذور ٤١٠.

(٢) ينظر: التعريفات ١٢٠.

(٣) و: ساقطة من ب جـ.

(٤) في أ: إلا أن، تحريف.

مالك<sup>(١)</sup> في الثانية، ووجه ما ذهب إليه أن المصدر لما صار بدلاً من الفعل قام مقامه.

(وأما الشرط العدمي) فهو أن لا يكون المصدر مصغراً، فلا يقال: أعجبنى ضريك زيداً، ولا مضمراً فلا يقال<sup>(٢)</sup>: ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح، ولا محدوداً بالتاء فلا يقال: أعجبنى ضربتك أو ضربتاك أو ضرباتك زيداً، ولا موصوفاً قبل العمل، فلا يقال: أعجبنى ضربك الشديد زيداً، ولا مفصلاً من معموله بأجنبي فلا يقال: أن ﴿يَوْمَ بُلَى السَّارِئُ﴾ [الطارق: ٩] معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر، ولا مؤخراً عن معموله، فلا يقال: أعجبنى زيداً ضربك.

(وهو ثلاثة أقسام: مضاف) لما بعده (ومنون) [١٠٤] أي مجرد من ال والإضافة، (ومقرون بـ)، وعلى كل حال هو لا يعمل عمل فعله إذا وجد شرط العمل، (فإعماله مضافاً) إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه، أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلامهم (من إعمال القسمين) الباقيين<sup>(٣)</sup>، وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه كالمثالين المتقدمين في المتن.

وكفوله<sup>(٤)</sup> تعالى: ﴿وَلَوْ لَا<sup>(٥)</sup> دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أي ولولا أن يدفع الله الناس، أو أن دفع الناس، ومن إضافته إلى المفعول، قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، وقوله عليه السلام<sup>(٦)</sup>: «وَحِجُّ الْبَيْتِ مِنْ إِسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، وقد يضاف إلى الظرف توسعاً فيعمل فيما بعده الرفع والنصب

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، شرح العمدة ٦٩٢.

(٢) في جـ: يقول، تحريف.

(٣) في أ: الباقيتين، تحريف.

(٤) في أ: وقوله.

(٥) في جـ: لو.

(٦) صحيح مسلم ٤٢/١، سنن الترمذي ٥/٥.

نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرأ، (وعمله) حال كونه (منوناً<sup>(١)</sup> أقيس) من عمله مضافاً، أو مقروناً بأل لأنه حيثل تقوى شبهه بالفعل لكونه نكرة نحو ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤]، فإطعام مصدر منون فاعله محذوف، ويتيماً مفعول، والتقدير أو إطعامه يتيماً. (وعمله) حال كونه (مقروناً بأل شاذ) بعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل، وكان ينبغي أن لا تدخل عليه أل، لأنه مؤول بأن والفعل، وأل لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة الاسم ساغ<sup>(٢)</sup> ذلك (كقوله:

١٢٧ (٣) - ضَعِيفُ النِّكَايَةِ<sup>(٤)</sup> أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارُ<sup>(٥)</sup> يُرَاحِي الْأَجَلَ.

[والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل]<sup>(٦)</sup>، والنكاي<sup>(٧)</sup> مصدر مقرون بأل، وفاعله محذوف، وأعداءه مفعول، والتقدير ضعيف نكايته<sup>(٨)</sup> أعداؤه، واعتراض بأن الإضافة كالتعريف بأل [١٠٤ب]، فهلا<sup>(٩)</sup> بعد<sup>(١٠)</sup> معها<sup>(١١)</sup> المصدر عن الفعل، وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل، بخلاف المقرون بأل.

واعلم أن ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلاً فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل، وإن كان مفعولاً فهو مجرور اللفظ منصوب المحل. إذا علمت ذلك فلك في تابع

(١) في ج: منصوباً.

(٢) في أ: شاغ، تصحيف.

(٣) لم أقف على قائله، وهو من المتقارب. الكتاب ٩٩/١، شرح جمل الزجاجي ٢٧/٢، همع الهوامع ٧٢/٥.

(٤) في ج: الشكاية.

(٥) في ج: الفراءمر، تحريف.

(٦) ما بين المنعوقين ساقط من أج.

(٧) في ج: الشكاية.

(٨) في ج: شكايته.

(٩) في ج: فهل، تحريف.

(١٠) في ج: أبعد، تحريف.

(١١) في أ: بعدها، تحريف.

الفاعل الجر حملاً على اللفظ، والرفع حملاً على المحل نحو عجبت من ضرب زيداً الظريف بالجر، والظريف بالرفع، وفي تابع المفعول الجر أيضاً، الجر على اللفظ والنصب على المحل، نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر. وإن شئت والخبز بالنصب، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل.

### اسم الفاعل

(الثاني) من الأسماء التي يعمل عمل الفعل (اسم الفاعل)، ولو مثني ومجموعاً، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدث<sup>(١)</sup>. وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكر<sup>(٢)</sup>، ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمدحرج ومكرم ومستخرج، ويعمل عمل فعله لازماً ومتعدياً، (فإن كان) مقروناً (بأل عمل مطلقاً)، أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال وسواء اعتمد أو لم<sup>(٣)</sup> يعتمد (نحو: هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً)، لأنه حيثئذ صلة للموصول فهو فعل بحسب المعنى وإن [١٠٥أ] كان اسماً بحسب الصورة، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجرداً من أل عمل) عمل فعله (بشرطين):

أحدهما: (كونه للحال)، أي بمعنى الحال، تحقيقاً أو حكاية، (أو الاستقبال)، أي بمعناه لا بمعنى الماضي.

(و) ثانيهما: (اعتماده) ولو تقديراً (على) واحد من أمور خمسة، (نفي أو استفهام أو مخبر عنه) في الحال أو في الأصل، (أو موصوف) أو ذي حال (نحو ما ضارب زيد عمراً الآن، أو غداً) مثال اعتماده على نفي، (و) (نحو) (أضارب زيد عمراً الآن أو غداً)،

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٠.

(٢) في أ: ساكن.

(٣) في أ: لا.

مثال اعتماده على الاستفهام (و<sup>(١)</sup>) نحو (زيد ضارب عمرأ الآن أو غداً)، [مثال اعتماده على المخبر عنه (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرأ الآن أو غداً)]<sup>(٢)</sup> مثال اعتماده على الموصوف، [وجاء زيد راكبأ أبوه فرساً، مثال اعتماده على ذي حال]<sup>(٣)</sup>، ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهين زيد عمرأ أم مكرمه، أي أ<sup>(٤)</sup> مهين، ونحو ﴿تَخَلَّفَ الْوَنُومُ﴾ [النحل: ٦٩]، أي صنف<sup>(٥)</sup>، ونحو يا طالعأ جبلاً، أي يا رجل، ومحل إعمال اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف، فإن صغر أو وصف لم يعمل لمبايسته<sup>(٦)</sup> الفعل<sup>(٧)</sup> حيثئذ<sup>(٨)</sup>.

وإنما اشترط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه حيثئذ يشبه المضارع في معناه، كما أشبهه في اللفظ بجريانه عليه في الحركات والسكنات، واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لأن كلا منهما يقربه منه، ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني<sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup>، وإذا وجدا لا يتعين عمله بل يجوز إضافته إلى مفعوله الذي يليه تخفيفاً نحو هذا ضارب زيد الآن أو غداً، بخفض زيد بالإضافة، وإن شئت نصبته<sup>(١١)</sup>، وقد قرئ بالوجهين ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾<sup>(١٢)</sup> [الطلاق: ٣] فإن اقتضى مفعولاً آخر تعين نصبه نحو: أنت

- (١) و: ساقطة من جـ.
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
- (٤) أ: ساقطة من جـ.
- (٥) في جـ: ضعيف، تحريف.
- (٦) في أ: لمباينة.
- (٧) الفعل: ساقطة من جـ.
- (٨) ينظر: شرح جمل الزجاجة ٥٥٤/١، ارتشاف الضرب ١٨١/٣.
- (٩) في جـ: المعنى، تصحيف.
- (١٠) ينظر: مغني اللبيب ٥٩٨/٢.
- (١١) في ب: نصبه.
- (١٢) قرأ حفص بالغ بغير تنوين، وأمره بالخفض، والباقون بالتنوين ونصب أمره. ينظر: التيسير ٢١١، النشر ٣٨٨/٢.

كاس<sup>(١)</sup> زيداً ثوباً الآن أو غداً.

وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup> أن اسم الفاعل إذا<sup>(٣)</sup> كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل، [١٠٥ب] بل يجب إضافته لعدم جريانه بأنه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو الماضي، فهو مشبه له معنى لا لفظاً، فإن كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو: زيد معطي خالد درهماً أسس، فدرهماً منصوب بأعطى المقدر، كأنه لما قيل: زيد معطي خالد، قيل: ما أعطاه؟، فقيل: درهماً، أي: أعطاه درهماً.

### أمثلة المبالغة

(الثالث): من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة)، ولو مثناه ومجموعه، (وهي ما) حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير<sup>(٤)</sup> صيغته<sup>(٥)</sup> إلى صيغة<sup>(٦)</sup> أخرى<sup>(٧)</sup>، بأن (كان على وزن فعّال) - بتشديد العين -، (أو فعول) - بفتح الفاء -، (أو مفعال) - بكسر الميم -، (أو فعيل أو فعّل) - بفتح الفاء وكسر العين -، (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله، حتى عدم<sup>(٨)</sup> التصغير والوصف، (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان مقروناً بها (عمل مطلقاً)، أي ماضياً وحالاً ومستقبلاً، اعتمد أو لا، (نحو جاء الضراب) أو الضروب أو المضراب (زيداً) أمس أو الآن أو غداً، (وإن كان) الأنسب، وما كان (مجرداً منها)، أي من أل (عمل

(١) في جميع النسخ: كاسي، تحريف.

(٢) رحمه الله تعالى ساقطة من أ. تعالى: ساقطة من ب.

(٣) في أ: أن.

(٤) في ج: بتغير.

(٥) في ج: صفته، تحريف.

(٦) في ج: صفة، تحريف.

(٧) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٠.

(٨) في أ: عمل، تحريف، عدم: ساقطة من ب.



بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المعنى والاعتماد، ولو تقديرًا، على واحد مما مرَّ، (نحو ما ضراب زيداً عمراً)، وحكى سيويه<sup>(١)</sup> أما العسل فأنا شراب، وإنه لمخار بوائكها<sup>(٢)</sup>، وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: إن الله غفور ذنب العاصين وإن الله سميع دعاء من دعاه، وقال الشاعر:

١٢٨<sup>(٤)</sup> - حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ<sup>(٥)</sup> وَأَمِنْ<sup>(٦)</sup> مَا لَيْسَ يَنْجِيهِ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْأَقْدَارِ.

ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملها فيجوز إضافتها إلى مفعولها<sup>(٨)</sup>، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها، وعدها قسمًا ثالثًا على تقدير أن تكون صيغة<sup>(٩)</sup> المبالغة خارجة عن اسم الفاعل.

### اسم المفعول

(الرابع). من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعاً. وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه<sup>(١٠)</sup>، وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول [أ١٠٦] (نحو: مضروب) ومأكول ومشروب، ومن غيره على صيغة

(١) ينظر: الكتاب ٥٧/١، ٥٨.

(٢) في أ: لمتحاريون ائكها، تحريف.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٨/١، شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢.

(٤) لم أقف على قائله، وهو من الكامل. الكتاب ٥٨/١، المقتضب ١١٦/٢، الأمالي الشجرية ١٠٧/٢.

(٥) في ب: تضر، جد: تصبر، تحريف.

(٦) في ب: ومن، جد: امره، تحريف.

(٧) في أ: منجيه.

(٨) في ب: معمولها.

(٩) في أ: صفة، جد: صيغت، تحريف.

(١٠) ينظر: التعريفات ٢١، شرح الحدود النحوية ٩٢.

المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره نحو: مدحرج (ومكرم) ومستخرج.

(ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع<sup>(١)</sup> واحداً ونصب ما سواه، (وشرط عمله كاسم الفاعل) أي كشرطه، فإن كان صلة لآل عمل مطلقاً (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غداً، فعنده مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول، إذا قلت: زيد ضرب عبده. وإن كان مجرداً من آل عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديرأ، (و) ذلك (نحو زيد مضروب عبده) الآن أو غداً، (فعنده) مرفوع باسم المفعول لأنه (نائب الفاعل في المثالين)، ونحو هذا معط<sup>(٢)</sup> أبوه درهمأ الآن أو غداً، [كما تقول يعطي أبوه درهمأ]<sup>(٣)</sup>، ويجوز لك أن تحول إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه، لأنه صار فضلة فتقول: زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه، لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد، وهو حيثن جار مجرى الصفة المشبهة.

### الصفة المشبهة

(الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد)، من حيث أنها<sup>(٤)</sup> تشنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله، وإن كان الأصل أن لا تعمل النصب لمبايتها الفعل بدلالتها على الثبوت ويكونها مأخوذة من فعل قاصر، واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي، ويشترط لصحة عملها إذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال،

(١) في ب: يرفع.

(٢) في جميع النسخ: معطي، تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) أنها: ساقطة من أ.

لأنها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لأن ما لا يدل على حدث<sup>(١)</sup> لا تعلق له بالزمان، والمراد بها ما اشتق<sup>(٢)</sup> من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت (كحسن وظريف<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup>، فإن كلا منهما صفة<sup>(٥)</sup> مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، [١٠٦ب] إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث، فإذا أريد الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل وقيل: حاسن، وعلى هذا<sup>(٦)</sup> القياس فرح وفارح وجزع وجازع.

(ولمعمولها ثلاث حالات) لا يخلو عن أحدها<sup>(٧)</sup>، الأولى<sup>(٨)</sup>: (الرفع) له إما (على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) أو على البدلية من الضمير فيها<sup>(٩)</sup> بعد تحويل إسنادها<sup>(١٠)</sup> إليه.

(و) الثانية: (النصب) إما (على التشبيه بالمفعول) به (ان كان معرفة) بآل أو الإضافة (نحو: مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه و) عليه أو<sup>(١١)</sup> على (التمييز إن كان نكرة نحو: مررت برجل حسن وجهاً).

(و) الثالثة: (الجر على الإضافة) بالمضاف (نحو: مررت برجل حسن الوجه)، إلا إذا كانت الصفة بآل وهو عارٍ عنها<sup>(١٢)</sup> فلا تجره، فلا يقال: زيد الحسن وجهه،

(١) في ب: حدوث، تحريف.

(٢) في أ: انشق، تحريف.

(٣) في ب: ضريف، تحريف.

(٤) ينظر: التعريفات ٧٦، شرح الحدود النحوية ٩٢.

(٥) في أ: صيغة، تحريف.

(٦) في ج: هذه.

(٧) في أ: أحدهما، تحريف.

(٨) في أ: الأول، تحريف.

(٩) في ب: فيهما، تحريف.

(١٠) في ج: أسادها، تحريف.

(١١) في ج: و.

(١٢) في أ: عنهما، تحريف.

ولا زيد الحسن وجه أبيه، ولا زيد الحسن وجه، ولا زيد الحسن وجه اب، بالجر في شيء منها، لامتناع إضافة ما فيه أل إلى شيء من ذلك، والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري<sup>(١)</sup>، وذهب الكوفي<sup>(٢)</sup> إلى أن النصب على التمييز في الجميع، لأنه يجوز تعريفه.

واعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد<sup>(٣)</sup> في<sup>(٤)</sup> العمل ولا تنقص منه كإفرادها وتثنيها وتذكيرها وتأنيتها<sup>(٥)</sup> ست وثلاثون مسألة، لأن الصفة إما نكرة أو معرفة، وعلى كل إما ناصبة أو رافعة<sup>(٦)</sup> أو جارة، فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة، ومعمولها في كل واحد منها<sup>(٧)</sup>، إما بأل أو مضاف لما هي فيه أو للضمير، أو المضاف للضمير<sup>(٨)</sup>، أو مجرد من أل والإضافة، أو مضاف للمجرد منها، فهذه أيضاً ستة، وإذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستاً وثلاثين تمنع منها الأربع التي أشرنا إليها بالاستثناء [١٠٧]، والبقية جائزة، وإن تفاوتت في الحسن والقبح، وقد أنهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة<sup>(٩)</sup> ألف صورة ومائتين وست<sup>(١٠)</sup> وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات.

(ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى (عليها)، لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم، فلا يقال: زيد

(١) ينظر: الكتاب ١/١٠٣، شرح جمل الزجاجي ١/٥٧٠، شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٠٣، شرح جمل الزجاجي ١/٥٧٠، شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٧.

(٣) في ب: تزيل، تحريف.

(٤) في: ساقطة من ب.

(٥) في ج: تأنيتها، تحريف.

(٦) في أ: رافعة أو ناصبة.

(٧) في أ: منهما، تحريف.

(٨) في ب: للضمير.

(٩) في جميع النسخ: أربعة عشر، تحريف.

(١٠) في أب: ستة، تحريف.

وجهه حسن، وبهذا فارقت اسم الفاعل، (و) من وجوه الافتراق أيضاً، أن معمولها لا يكون أجنياً، بل (لا بد من اتصاله بضمير الموصوف إما لفظاً كما في: زيد حسن وجهه، أو<sup>(١)</sup> معنى نحو: مررت برجل حسن الوجه)، أي منه، فلا يقال: زيد حسن عمراً كما يقال زيد ضارب عمراً، لأن الصفة لازمة، وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حيث لا ضميره أو سببه<sup>(٢)</sup>، كما في اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه، ومما امتازت به أيضاً أنها للحال الدائم أي: الماضي المستمر إلى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل.

### اسم التفضيل

(السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه<sup>(٣)</sup>، فدخل في ذلك خير وشر لكونها في الأصل على أخير وأشر، فخفف بالحذف لكثرة الاستعمال، ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، سواء كان ذلك الفعل لازماً، (نحو أكرم وافضل) أو متعدياً<sup>(٤)</sup> كاعلم واضرب.

(ولا ينصب المفعول) له ولا معه ولا المفعول المطلق، (ولا المفعول به اتفاقاً)، لأنه الحق<sup>(٥)</sup> بأفعال الغريزة، فلا يقال: زيد اشرب الناس لبناً، وإنما يصل إليه بالحرف، فإن كان من متعد لاثنين [١٠٧ب] نصب الآخر بفعل مقلد نحو: زيد أكسى الناس للفقراء الثياب، [أي يكسوهم الثياب]<sup>(٦)</sup>، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧]، فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم،

(١) في ب: و.

(٢) في ج: سببه، تحريف.

(٣) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٣.

(٤) في ج: متعداً، تحريف.

(٥) في أ: ج: الحق.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

أي يعلم المضلين.

ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام<sup>(١)</sup> في شرحه على القطر، وفيه نظر بيناه في شرحنا<sup>(٢)</sup> عليه. ويرفع الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً نحو زيد أفضل منك.

(ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولو ضميراً منفصلاً، فلا يقال: جاءني أحد أحسن منه أبوه أو هو، إذ ليس فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله، (إلا في مسألة الكحل) فيجوز ذلك فيها إجماعاً<sup>(٣)</sup>، (وضابطها: أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه (وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل<sup>(٤)</sup>) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رجلاً اسم جنس تالي<sup>(٥)</sup> لنفي وموصوف باسم التفضيل، وبعده اسم مرفوع وهو الكحل، وهو أجنبي من الموصوف لعدم اتصاله بضميره، ومفضل<sup>(٦)</sup> على نفسه باعتبارين مختلفين إذ الكحل<sup>(٧)</sup> باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال، وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور، لأنه حيثئذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه، كأن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد، وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي، ولأننا لو لم نعرب المرفوع فاعلاً بل أعربناه مبتدأ ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل

(١) ينظر: شرح القطر ٢٧٨.

(٢) ينظر: مجيب النداء ٣٥٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣٢/١، المقضب ٤٨/٣، ارتشاف الضرب ٢٣٣/٣.

(٤) في ج: مفصل، تصحيف.

(٥) في ب: تالي، تحريف.

(٦) في أ: فضل، تحريف.

(٧) إذ الكحل: ساقطة من ب ج.

بين أفعال وَمَنْ بأجنبي، وهو الكحل. وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيويه<sup>(١)</sup> نحو: مررت برجل [١٠٨] أفضل منه أبوه.

(ويعمل) اسم التفضيل في التمييز نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٢٤] لأن التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرتل زيتاً، (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنهما<sup>(٢)</sup> يكفیهما<sup>(٣)</sup> راثحته<sup>(٤)</sup> من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم)، وفي الحال نحو أيضاً نحو زيد أحسن الناس متبسماً<sup>(٥)</sup>، ولذلك<sup>(٦)</sup> لا يستعمل إلا مع من أو اللام أو الإضافة، لأن الغرض منه الزيادة على غيره، وهو حاصل بأحدها، فلا يجوز استعماله باثنين منها<sup>(٧)</sup>، ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفها وعدمها.

### اسم الفعل

(السابع): من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثراً بعامل<sup>(٨)</sup>، وقد تقدم أنه مبني لشبهه بالحرف، (وهو ثلاثة أنواع):

الأول: (ما هو بمعنى الأمر، وهو الغالب)، ولهذا قدمه (كصه بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت، (ومه بمعنى انكف) لا بمعنى اكفف، فإذا قلت مه

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٣٢.

(٢) في أ: لأنه، ج: لأنها، تحريف.

(٣) في ج: يكفها، تحريف.

(٤) في ج: راثحة، تحريف.

(٥) في ج: نبسا، تحريف.

(٦) في ج: لديك، تحريف.

(٧) في أ: منهما، تحريف.

(٨) في ج: لعامل، تحريف.

فكأنك قلت انكف، (وأمين بمعنى استجب)، فإذا قلت آمين فكأنك قلت استجب.  
 (و) منه (عليك زيدا)، وهو في الأصل جار ومجرور، ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه)، فإذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت: الزم زيدا، قال تعالى ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] (ودونكه<sup>(١)</sup>) هو في الأصل ظرف مضاف إلى ضمير المخاطب، ثم نقل عن ذلك وصار<sup>(٢)</sup> (بمعنى خذ)، فإذا قلت دونك بكراً، فكأنك قلت: خذه، ومنه رويد زيدا<sup>(٣)</sup>، وهو منقول من مصدر أرو<sup>(٤)</sup> مصغراً تصغير الترخيم، ومعناه أمهل<sup>(٥)</sup>، فإذا قلت رويد زيدا فكأنك قلت: أمهل زيدا.

(و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه كهيئات - مثلث التاء<sup>(٦)</sup> -، وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون [١٠٨ب] على ما قيل<sup>(٧)</sup>، وكلها (بمعنى بعد)، ومن فتح التاء وقف بالهاء<sup>(٨)</sup>، ومن كسرهما وقف بالتاء<sup>(٩)</sup>، ومن ضمهما ففعل يقف بالهاء، وقيل يقف بالتاء<sup>(١٠)</sup>، (وشتان) - بفتح أوله وتشديد ثانيه - (بمعنى افرق).

(و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وذلك (نحو اوه) - بفتح الهمزة وتشديد الواو - بالحركات، (بمعنى اتوجع)، و يقال فيها أواه، (وأف) - بضم الهمزة وتشديد الفاء -، وفيها أربعون لغة<sup>(١١)</sup>، وكلها (بمعنى أتضجر)، وكون اسم الفعل بمعنى المضارع

(١) في ج: دونك.

(٢) في أ: فصار.

(٣) زيدا: ساقطة من ج.

(٤) في أ: رود، ج: أرواد، تحريف.

(٥) في أ: أهل، تحريف.

(٦) التاء: ساقطة من ب.

(٧) ينظر: شرح ابن الناطم ٨١١، ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣.

(٨) وفاقاً للفراء، ينظر: معاني القرآن ٣٩٨/٢.

(٩) وفاقاً للكسائي، ينظر: معاني القرآن ٣٩٨/٢.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٨١/٩، شرح الكافية الشافية ١٩٩٦/٤.

(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣.



وهو رأي ابن مالك<sup>(١)</sup> ومن تبعه<sup>(٢)</sup> ، وأما ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> فلا يرى ذلك، لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابتها فعل الأمر والماضي، ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأوه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مراداً بهما الإنشاء، وقد علمت فيما سبق أنها بنيت لشبهها<sup>(٤)</sup> بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا<sup>(٥)</sup> لما<sup>(٦)</sup> يقوله ابن الحاجب.

وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته، فقيل: مدلوله لفظ الفعل، فصح مثلاً اسم لاسكت، وهو الأصح<sup>(٧)</sup> ، وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد، وقيل<sup>(٨)</sup> : مدلوله المصدر، فصح اسم لقولك سكوتاً، واختاره ابن الحاجب<sup>(٩)</sup> ، وقيل<sup>(١٠)</sup> : مدلوله الفعل وهو الحدث والزمان، لأن<sup>(١١)</sup> دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع، فصح اسم بمعنى الفعل<sup>(١٢)</sup> ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله<sup>(١٣)</sup> - وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان: ما وضع من أول الأمر كذلك كهيئات وشتان، وما نقل من غيره<sup>(١٤)</sup> كعليك ودونك.

(١) ينظر: شرح العمدة ٧٣٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٤.

(٢) ومن تبعه: ساقطة من جـ.

(٣) ينظر: الكافية ٤٠٦، شرح الوافية ٢٩٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٧.

(٤) في جـ: بشبهها، تحريف.

(٥) لا: ساقطة من أ.

(٦) في جـ: لما لا، تحريف.

(٧) وفقاً للبصريين. ينظر: الكتاب ١/ ١٢٢، المقتضب ٣/ ٢٠٢، ارتشاف الضم ٣/ ١٩٧.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٧، شرح التصريح ٢/ ١٩٥.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٧.

(١٠) وفقاً للكوفيين، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٥٦، ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠.

(١١) في جـ: إلا أن، تحريف.

(١٢) في أ: فقيه معنى الفعل.

(١٣) رحمه الله: ساقطة من أ.

(١٤) في أ: غيره.

(ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه)، فيرفع الفاعل ظاهراً ومستراً، ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر، ومن ثم عدي حيهل بنفسه [١٠٩] لما كان بمعنى ائت<sup>(١)</sup> في نحو حيهل [الثريد، وبالباء<sup>(٢)</sup> لما كان بمعنى بمحل<sup>(٣)</sup> في نحو «إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر»<sup>(٤)</sup> . وبعلى لما كان بمعنى أقبل في نحو حيهل على كذا.

(ولا يضاف)<sup>(٥)</sup> كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، ولهذا قالوا في نحو بله زيد، ورويد زيد بالجر أنهما مصدران، والفتحة فيهما فتحة إعراب، ولكنه يخالف مسماه، فإن الفعل يعمل محذوفاً، ويتقدم معموله المنصوب عليه، واسم الفعل لا يعمل محذوفاً.

(ولا يتقدم معموله عليه)، بل يجب تأخيرها عنه لضعفه في العمل، فلا تقول: زيداً دونك كما تقول زيداً خذ، خلافاً للكسائي<sup>(٦)</sup> في إجازة ذلك إلحاقاً للفرع بأصله، (وما نون فكرة) كواها<sup>(٧)</sup> وويها، (وما لم نون) منه (فمعرفة) كنزال ودراك، وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه [نكرة، وفي حال عدم تنوينه]<sup>(٨)</sup> معرفة كصه ومه وأف، فصح مثلاً إذا أردت به اسكت سكوتاً ما نونته، وحكمت عليه بأنه نكرة، أو السكوت المعين وتركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة.

(١) في أ: ابت، تحريف.

(٢) في أ: الباء.

(٣) في أ: عجل، تحريف.

(٤) هذا الأثر قاله ابن مسعود في فضل عمر رضي الله عنه: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر، كان إسلامه نصراً، وإمارته فتحاً». ينظر: النهاية في غريب الحديث ١/٤٧٢، الفائق في غريب الحديث ١/٣٤٢، منهاج السنة النبوية ٦/٥٨.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) ويمتنعه البصريون. ينظر: الكتاب ١/١٢٨، معاني القرآن ١/٢٦٠، ارتشاف الضرب ٣/٢١٥.

(٧) في ج: كوها، تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

## التنازع في العمل

(باب: التنازع في العمل)، ويسمى أيضاً باب الأعمال<sup>(١)</sup>، (وحقيقته أن يتقدم عاملان) فعلان متصرفان أو شبههما أو فعل وشبهه، (أو أكثر) منهما، اتفاقاً في العمل، أو اختلافاً فيه، (ويتأخر) عنهما أو عنها. (معمول فأكثر ويكون كل واحد) من العاملين المتقدمين، (أو العوامل المتقدمة يطلب<sup>(٢)</sup> ذلك المتأخر)، بحسب المعنى أن يكون معمولاً على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع<sup>(٣)</sup>، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معاً، أو مع التخالف فيهما، مثال الفعلين في طلب الفاعلية، نحو: قام وقصد زيد، وفي طلب المفعولية، نحو قوله تعالى: ﴿هَاتُوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، فاتوني يطلب قطراً مفعولاً ثانياً، وأفرغ يطلبه<sup>(٤)</sup> مفعولاً به، وأعمل الثاني فيه، والأول في ضميره، وحذف لكونه فضلة، والأصل آتونه<sup>(٥)</sup> [١٠٩ب]، ولو أعمل الأول لقليل: أفرغه وفي طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية، نحو ضربت وأكرم زيدا، (وقولك ضربني وأكرمت زيدا)، وفي طلبهما معاً، نحو ضرب وأهان زيد عمرأ، ومثال<sup>(٦)</sup> تنازع الاسمين قوله:

١٢٩ (٧) - عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مِنْ<sup>(٨)</sup> أَجْرَتِهِ.

والمختلفين قوله تعالى ﴿هَاتُوْا أَمْوَالَكُمْ كِتَابَةً﴾ [الحاقة: ١٩]، وقد يتنازع ثلاثة معمولاً

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٣، ارتشاف الضرب ٣/ ٨٧.

(٢) في جـ: بطل، تحريف.

(٣) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٩.

(٤) في أ: يطلب.

(٥) في أ: توانيه، تحريف.

(٦) في أ: وأمثال، تحريف.

(٧) وعجزه «فلم اتخذ إلا فناءك موطئاً». لم أقف على قائله، وهو من الطويل. أوضح المسالك ٢/ ٢١،

شرح الأشموني ٢/ ٢٩٨، شرح التصريح ١/ ٣١٦.

(٨) من هذه الكلمة ساقطة من أ.

واحدًا، (و) ذلك (نحو اللهم صلّ وسلم وبارك على محمد)، وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعددًا كما في الحديث<sup>(١)</sup> «تَسْبَحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ»<sup>(٢)</sup> دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فتنازع ثلاثة<sup>(٣)</sup> في اثنين ظرف ونائب مصدر، وشرط التنازع أن يكون بين العاملين ارتباط، إما بعاطف، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو ﴿وَأَنْتُمْ كَأَنَّ يَقُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤] ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، وكون ثانيهما جواباً للأول كالأية التي ذكرها المؤلف ونحو ذلك من أوجه الارتباط قاله في المغني<sup>(٤)</sup>.

وقد علم مما<sup>(٥)</sup> قررناه أنه لا تنازع<sup>(٦)</sup> بين حرفين، ولا حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا جامد وغيره، ولا في معمول متقدم ومتوسط، ولا فيما إذا كان أحد العاملين مؤكداً للآخر<sup>(٧)</sup>، لأن الطلب للمعمول إنما هو الأول، وقد يعلم منه أيضاً امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميراً متصلاً، لكنه متصل بالثاني، وهو مع كونه متصلاً به لا يجوز أن يكون معمولاً للأول، كما لا يخفى سواء كان ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب.

(ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه، لكن لا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني من الثلاثة قاله المرادي<sup>(٨)</sup>، وقال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرى،

(١) صحيح البخاري ١٧/٢، صحيح مسلم ٤١٧/١.

(٢) في ب ج: تكبرون وتحمدون.

(٣) ثلاثة: ساقطة من ج.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦٦٠/٢.

(٥) في ب: بما.

(٦) في ب: يتنازع.

(٧) في ب: الآخر، تحريف.

(٨) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٥٩/٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٢/٣.

(وإنما الخلاف في الأولى) منهما (فاختار البصريون إعمال) الثاني المجاور (لقربه) من المعمول وكثرة استعماله [١١٠] في كلامهم نثراً ونظماً، (واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه)، والاحتراز<sup>(١)</sup> عن الإضمار قبل الذكر، وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث. ويتردد النظر في<sup>(٢)</sup> المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث<sup>(٣)</sup>، أو بالثالث لقربه بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران؟.

(فإن) تنازع اثنان و (أعملت الأول) في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثاني) المهمل (في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه)، مطابقاً له مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، لأن مرجعه وإن تأخر لفظاً متقدماً رتبة، لأنه معمول للأول، وجوز بعضهم<sup>(٤)</sup> حذف غير المرفوع وهو ضعيف، (فتقول: قام وقعد أخواك) بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع إلى أخواك لتقدمه رتبة (وضربني وأكرمته زيد، وضربني وأكرمتها أخواك) بإعماله أيضاً في الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده، (ومُرَّ بي)<sup>(٥)</sup> ومررت بهما أخواك، واللهم صل وسلم وبارك عليه، أي<sup>(٦)</sup>: على محمد) بإعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده.

(وإن أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين، وهو الراجع<sup>(٧)</sup>، (فإن احتاج الأول) المهمل (إلى مرفوع أضمرته) وجوباً أي: جئت به ضميراً مطابقاً للمتنازع<sup>(٨)</sup> فيه، فإن كان مفرداً استتر في الفعل، وإن كان مشئياً أو مجموعاً، برز ولا تحذفه لامتناع حذف العدة، وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر لمجيئه في غير هذا

(١) في ب: واحتراز، تحريف.

(٢) في: ساقطة من ج.

(٣) في أ ج: الثاني، تحريف.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦١٦، أوضح المسالك ٣/٢٧.

(٥) في ج: ضربني.

(٦) أي: ساقطة من ج.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٣٧، المقتضب ٣/١١٢، ارتشاف الضرب ٣/٨٨.

(٨) في ب: للمفرد.

الباب كما تقدم في باب الضمير، وفي هذا الباب كقوله:

١٣٠ (١) جَفُونِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي [لِغَيْرِ (٢) جَمِيلٍ (٣) مِنْ خَلِيلِي (٤) مُهْمَلٌ] (٥).

(وتقول) ضربني وأكرمني زيد، و(قاما وقعدا أخواك)، وأوجب الكسائي (٦) حذفه هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، ومنع الفراء (٧) إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل لما يلزم إعماله من حذف الفاعل أو (٨) الإضمار قبل الذكر، وأوجب إعمال الأول فإن اقتضى الثاني الفاعل أيضاً أضمرته، أو المفعول حذفته [١١٠ب] أو أضمرته، ولا يلزم حيثئذ محذور، ويروى (٩) عنه أيضاً تشريك الرافعين وإضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب نحو ضربني وأكرمني زيد هو، وضربني وأكرمت زيداً هو، (وإن (١٠) احتاج الأول (إلى منصوب أو مجرور حذفته (١١) وجوباً إن استغنى عنه (كالآية (١٢) ) المتقدمة في أول الباب كما أشرنا إليه ثم، (وقولك (١٣) ضربت وضربني أخواك، ومررت ومر بي أخواك)، ولا يجوز إضماره، لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الفاعل لكونه عمدة، فإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس

(١) قاله رجل من طيء، وهو من الطويل. شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥، مغني اللبيب ٢/٦٣٥، شرح التصريح ١/٣٢١.

(٢) لغير: ساقطة من جـ.

(٣) في جـ: جمل، تحريف.

(٤) في جـ: خليل، تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦١٧، ارتشاف الضرب ٣/٩٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/٤٢٢.

(٨) في ب: و.

(٩) في ب: يروي.

(١٠) في جـ: وهو، تحريف.

(١١) في ب: حذفه، تحريف.

(١٢) في ب: كالآية، تحريف. يعني في قوله تعالى في سورة الكهف ٩٦ (أتوني أفرغ عليه قطراً).

(١٣) في ب: كقولك.

كرغبت ورغب في الزيدان عنهما، أو<sup>(١)</sup> كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من<sup>(٢)</sup> باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقاً إياه، وظننت زيداً قائماً إياه<sup>(٣)</sup> وظنني<sup>(٤)</sup> إضماره مؤخراً<sup>(٥)</sup> عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الأول، ويكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وتأخير جزء من المعطوف عليه.

## التعجب

(باب: التعجب) وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل<sup>(٦)</sup> خفي سببها<sup>(٧)</sup>، وخرج به<sup>(٨)</sup> المتعجب منه عن نظائره أو قل<sup>(٩)</sup> نظيره. (وله) صيغ كثيرة تدل عليه، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ»<sup>(١٠)</sup>، ولله دره فارساً والمبوب له في النحو (صيغتان) وضعا<sup>(١١)</sup> لإنشاء التعجب لإطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه، وهما لازمان لصيغة الماضي:

(أحدهما: ما أفعل زيدا)، وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص، (نحو ما

(١) في ب: لو.

(٢) من: ساقطة من جـ.

(٣) في جـ: ظنني، تحريف.

(٤) في جـ: واجب، تحريف.

(٥) مؤخراً: ساقطة من جـ.

(٦) إلى هذه الكلمة ساقط من أ.

(٧) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٣.

(٨) في أب: بها، تحريف.

(٩) في جـ: قد، تحريف.

(١٠) صحيح مسلم ٢٨٢/١، سنن النسائي ١٤٦/١.

(١١) في جـ: وصيغاً.

أحسن زيداً، وما أفضله، وما أعلمه)، وما أكرمه، وإذا<sup>(١)</sup> أردت إعراب هذه الصيغة باعتبار<sup>(٢)</sup> الأصل<sup>(٣)</sup> قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن، وهو إنشاء التعجب، (فما مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف، ولهذا قال: (معنى شيء عظيم، وافعل فعل ماضٍ) بدليل اتصال نون الوقاية به، (وفاعله ضمير [١١١] مستتر فيه وجوباً يعود إلى ما)، ولهذا أجمعوا على اسميتها، (والاسم المنصوب) بأفعل (المتعجب منه) وهو زيداً (مفعول به)، لتعدي أفعل بهمة النقل، (والجملة الفعلية، و<sup>(٤)</sup> هي أفعل زيداً في محل رفع على أنها (خبر ما)، والتقدير شيء عظيم حسن زيداً، وهذا مذهب سيويه<sup>(٥)</sup>، وقيل<sup>(٦)</sup>: ما موصولة في محل رفع بأنها مبتدأ، وما بعدها صلة، والخبر محذوف، أي الذي جعله حسناً شيء عظيم، ورد باستقلاله كلاماً<sup>(٧)</sup> من غير افتقار إلى محذوف، وقيل<sup>(٨)</sup> ما استفهامية مبتدأ، والجملة بعدها خبر، قال الرضي<sup>(٩)</sup>: «وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه». وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾.

(والصيغة الثانية هي أفعل بزيد) - بكسر العين -، وهي كالأولى غير محصورة (نحو أحسن بزيد وأكرم به)، وإذا أردت إعرابها بحسب أصل التركيب، (فأفعل فعل) باتفاق ثم قال البصريون<sup>(١٠)</sup> (لفظه لفظ الأمر) وليس بأمر، إذ لا معنى للأمر هنا،

- (١) في أ: وان.
- (٢) باعتبار: ساقطة من ب، في ج: باعتبار، تحريف.
- (٣) في ب: بالأصل.
- (٤) و: ساقطة من أ.
- (٥) ينظر: الكتاب ٣٦/١.
- (٦) وفقاً للأخفش، ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٣٣، الجنى الداني ٣٣٥، مغني اللبيب ١/٣٩٢.
- (٧) في ج: كل ما.
- (٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٣٣، الجنى الداني ٣٣٥.
- (٩) شرح الكافية للرضي ٢/٣١٠.
- (١٠) ينظر: الكتاب ٢/٢٤٨، ارتشاف الضرب ٣/٣٤.



(ومعناه التعجب)، كأنك قلت ما أحسن زيداً، (وليس فيه ضمير) لأن الاسم المذكور بعده (و) هو (زيد فاعله).

والباء زائدة<sup>(١)</sup> لازمة، (وأصل: قولك: أحسن بزيد أحسن زيد) بصيغة الماضي، والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل، (أي: صار ذا حسن نحو أورد الشجر) أي: صار ذا ورق، (ثم غيرت صيغته) من الماضي (إلى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبري، والتزم ذلك، لأن في الأمر تعظيماً، والتعظيم يناسب معنى التعجب، (فقبح إسنادها إلى) الاسم (الظاهر فزیدت<sup>(٢)</sup> الباء في الفاعل) لإصلاح<sup>(٣)</sup> اللفظ، ولهذا التزمت إلا إذا كان الفاعل<sup>(٤)</sup> إن وصلت، وضعف هذا القول بأن الأمر بمعنى الماضي غير معهود، وبأن استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا قليل، وكذا<sup>(٥)</sup> زيادة الهاء في الفاعل، وقال جمع: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير راجع إلى المخاطب، والتزم إفراده وتذكيره لجريانه [١١١ب] مجرى المثل، ويزيد مفعوله، والباء للتعدية إن جعلت الهمزة للصيرورة، أو زائدة إن جعلت للتعدية، ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم، فلا يقال: ما زيداً أحسن [ولا زيداً ما أحسن]<sup>(٦)</sup>، ولا يزيد أحسن لتضمنهما معنى الإنشاء الموجب لعدم التصرف، ولا يتصرف فيهما أيضاً بإيقاع فصل بين العامل والمعمول، كالفصل بالحال والمنادى. نعم، يغتفر الفصل<sup>(٧)</sup> بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما أحسن بالرجل<sup>(٨)</sup> أن يصدق<sup>(٩)</sup>.

(١) في أ: زيادة، تحريف.

(٢) في أ: وزيدت.

(٣) في أ: لاصطلاح، تحريف.

(٤) الفاعل: ساقطة من ج.

(٥) قليل وكذا: ساقطة من ب.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ج.

(٧) في ج: الفضل، تصحيف.

(٨) في ج: ذو الرجل، تحريف.

(٩) ينظر: المقتضب ٤/١٨٧، شرح الكافية الشافية ٢/٣٠٩.

## العدد

(باب): حكم ألفاظ (العدد) تذكيراً وتأنيثاً. (اعلم أن الفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجري على القياس) دائماً (فيذكر مع المذكر<sup>(١)</sup> ، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحد والاثنان، وما كان على صيغة فاعل) من ألفاظ العدد، (تقول في المذكر واحد واثنان<sup>(٢)</sup>) (و) وجه<sup>(٣)</sup> ، (ثاني وثالث) وهكذا إلى عاشر، (و) تقول (في المؤنث واحدة واثنان أو ثنتان، (و) مقالة<sup>(٤)</sup> (ثانية وثالثة) وهكذا (إلى عشرة وكذا) الحكم (إذا ركب) هذه الألفاظ مع العشرة، (أو) مع (غيرها) بعد معجوزة العشرين فإنها تجري على القياس، (إلا أنك<sup>(٥)</sup> تأتي بأحد وإحدى) بإبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة<sup>(٦)</sup> ، (واحادي وحادية) للتخفيف (فتقول في المذكر) عندي (أحد عشر) رجلاً بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح، (واثنا عشر) رجلاً بتذكيرهما أيضاً، وإعراب الأول، (واحادي عشر) رجلاً (وثاني عشر) عبداً (وثالث عشر) غلاماً وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما<sup>(٧)</sup> ، (و) تقول (في المؤنث) عندي (احدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما على الفتح<sup>(٨)</sup> ، (واثنتا<sup>(٩)</sup> عشرة) جارية بتأنيثهما وإعراب الأول، (واحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث

(١) المذكر: ساقطة من جـ.

(٢) في جـ: اثنان، تحريف.

(٣) في أ: جزء.

(٤) في ب: مقابلة.

(٥) في أ: لأنك.

(٦) في حاشية ب: «واحدة».

(٧) في أ: وبنائهما.

(٨) على الفتح: ساقطة من جـ.

(٩) في جـ: اثنا.

الجزأين وبنائهما، ولك<sup>(١)</sup> في الشين<sup>(٢)</sup> من العشرة<sup>(٣)</sup> الإسكان والكسر [١١٢] (وتقول) إذا جاوزت العشرين<sup>(٤)</sup> في المذكر، عندي (واحد وعشرون) رجلاً، (واثنان وعشرون) غلاماً. (و) عندي<sup>(٥)</sup> الجزء (الحادي والعشرون، و) الجزء (الثاني والعشرون، و) هكذا إلى الجزء (التاسع والتسعين) بتذكير الأول، وفي المؤنث، عندي (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) المقالة<sup>(٦)</sup> (الحادية والعشرون والثانية والعشرون، و) هكذا (إلى) المقالة<sup>(٧)</sup> (التاسعة والتسعين) بتأنيث الأول.

(و) القسم (الثاني: ما يجري على عكس القياس)، أي على خلافه (فيؤنث مع<sup>(٨)</sup> المذكر، ويذكر مع المؤنث، وهو) من ألفاظ<sup>(٩)</sup> العدد (الثلاثة والتسعة وما بينهما) مطلقاً، أي<sup>(١٠)</sup> سواء أفردت عن العشرة، (نحو) عندي (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها، (وقوله تعالى) ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةً أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] ، أو ركبت مع العشرة، نحو: عندي ثلاثة عشر غلاماً [وأربعة عشر عبداً]<sup>(١١)</sup>، وهكذا (إلى تسعة عشر رجلاً) في المذكر (وثلاث عشرة) أمة، (وأربع عشرة) جارية (إلى تسع عشرة امرأة) في المؤنث، أو ركب<sup>(١٢)</sup> مع العشرين، وما بعده بالعطف، نحو عندي (ثلاثة وعشرون) رجلاً (إلى تسعة وتسعين) غلاماً في المذكر (وثلاث وعشرون)

(١) لك: ساقطة من جـ.

(٢) في أ: الشين، تحريف.

(٣) في ب: عشرة.

(٤) في ب جـ: عشرين.

(٥) في أ: عند، تحريف.

(٦) في جـ: المقامة.

(٧) في جـ: المقامة.

(٨) مع: ساقطة من جـ.

(٩) في جـ: ألفاف، تحريف.

(١٠) أي: ساقطة من أ.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(١٢) في أ: ركب من، تحريف.

أمة (إلى تسع وتسعين) جارية في المؤنث.

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت<sup>(٢)</sup> في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق<sup>(٣)</sup> نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث للفرق، انتهى.

ومحل ما ذكره المؤلف إذا كان المعدود مذكوراً، فإن حذف جاز حذف<sup>(٤)</sup> التاء مع المذكر كما في الحديث<sup>(٥)</sup> : «وَأَتْبَعَهُ بِسَبِّ مِنْ شَوَالٍ»، وحكى الفراء<sup>(٦)</sup> : أفطرنا خمساً.

(و) القسم (الثالث) : ما له حالتان وهو العشرة إن<sup>(٧)</sup> ركبت مع الآحاد (جرت<sup>(٨)</sup> على القياس) فتذكر مع المذكر [١١٢ب] وتؤنث مع المؤنث، (نحو: عندي (أحد عشر) رجلاً (واثنا عشر) غلاماً، (وثلاثة عشر) عبداً وهكذا (إلى تسعة عشر) بتذكير العشرة في المذكر، ونحو عندي إحدى عشرة أمة، واثنى عشرة<sup>(٩)</sup> وثلاث عشرة جارية وهكذا (إلى تسع عشرة) بتأنيث العشرة في المؤنث، (وإن أفردت جرت بخلاف القياس)، فتؤنث مع المذكر، وتذكر مع المؤنث، (نحو: عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشرة نسوة) بتركها، وأما قوله تعالى ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فعلى حذف مضاف، أي عشر حسنات أمثالها واكتسب فيه المضاف

(١) ينظر: شرح التسهيل ق ١٦٢.

(٢) في ج: أثبت.

(٣) في ج: لتوقف، تحريف.

(٤) جاز حذف: ساقطة من ج.

(٥) صحيح مسلم ٨٢٢/٢، سنن الترمذي ١٣٢/٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/١٥١.

(٧) في أ: إذا.

(٨) في أ: وجرت.

(٩) في ج: اثني عشر، تحريف.

من المضاف إليه التأنيث.

تنبيه: صرحوا بأن الفاظ العدد المفتقرة<sup>(١)</sup> إلى تمييز لا يثنى منها<sup>(٢)</sup> ولا يجمع إلا مائة وألف. وأن العشرين وأخواتها إذا استعملت<sup>(٣)</sup> مع النيف<sup>(٤)</sup> قبلها وجب عطفها، وقضية ذلك أنه لا يقال حادي عشرين [ولا ثاني عشرين]<sup>(٥)</sup> وهكذا<sup>(٦)</sup> من غير عطف، وكذا لا<sup>(٧)</sup> يقال ثالث عشري<sup>(٨)</sup> كذا، ولا رابع عشري<sup>(٩)</sup> كذا، لا بصيغة<sup>(١٠)</sup> التثنية ولا الجمع، وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي<sup>(١١)</sup> تلميذ العلامة ابن مالك، فقال في تعليقه له: أنه جرى في بعض المحافل<sup>(١٢)</sup> بدمشق المحروسة كلام في كتاب أرخ برابع عشري<sup>(١٣)</sup> رمضان فقرأ<sup>(١٤)</sup> القاريء عشري<sup>(١٥)</sup> بفتح الراء فرد عليه إنما هو عشري بكسر الراء.

(١) في جـ: المعتبرة، تحريف.

(٢) منها: ساقطة من ب جـ.

(٣) في جـ: استعملت، تحريف.

(٤) في جـ: النصف، تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) وهكذا: ساقطة من جـ.

(٧) لا: ساقطة من جـ.

(٨) في أ جـ: عشرين، تحريف.

(٩) في أ جـ: عشرين، تحريف.

(١٠) في جـ: لصيغة، تحريف.

(١١) هو شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل الحنبلي، ت ٧٠٩ هـ. ينظر بغية الوعاة ٢٠٧/١، شذرات الذهب ٢٠/٦.

(١٢) في ب: المحاق، تحريف.

(١٣) في جـ: عشرين، تحريف.

(١٤) في جـ: فقرأه.

(١٥) عشري: ساقطة من جـ.

والذي يظهر في ذلك أن كلا منهما<sup>(١)</sup> خطأ، لأن المراد من هذا التاريخ أنه كتب في يوم مضى قبله<sup>(٢)</sup> ثلاثة وعشرون يوماً، ورابع عشري<sup>(٣)</sup> لا يؤدي ذلك لا على الثانية ولا الجمع، لأن رابع ونحوه مضاف إلى عشري، فاضافته بمعنى اللام أو من أو في، و<sup>(٤)</sup> لا<sup>(٥)</sup> جائز أن يكون بمعنى اللام، لأن التقدير كتبت رابعاً لعشري كذا، ورابع العشري ما قبله ثلاثة وبعده [١١٣] ستة وعشرين<sup>(٦)</sup> يوماً، ونظير هذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة وبعده ستة وعشرون يوماً، ولا يخفى ما في هذا من فساد، ولا جائز أن يكون بمعنى من أو في لعدم صدق ضابط<sup>(٧)</sup> كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب، وإنه لحن<sup>(٨)</sup>، واشتهار<sup>(٩)</sup> وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب، لأن الرجوع في الصواب والخطأ في كل علم إلى أربابه، فما<sup>(١٠)</sup> صوبوه فهو الصواب، وما خطأوه فهو الخطأ، ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب التاريخ، بل نصوا على خلافه، ولا سماع<sup>(١١)</sup> ولا قياس يقتضيان ذلك. والله أعلم<sup>(١٢)</sup>.

(١) في أ: كليهما، في ب، كلاهما.

(٢) في ج: عبده، تحريف.

(٣) في ج: عشر، تحريف.

(٤) و: ساقطة من أ ج.

(٥) في ب: فلا.

(٦) في أ: ستة عشر، تحريف.

(٧) في ج: ضابطه.

(٨) في ج: لحق، تحريف.

(٩) في ج: اثبتهار، تحريف.

(١٠) في ج: عما.

(١١) في أ: لاسماعه، في ج: وللاسماء، تحريف.

(١٢) والله اعلم: ساقطة من ب ج.

## الوقف

(باب: الوقف) هو قطع النطق عند إخراج آخر<sup>(١)</sup> اللفظة<sup>(٢)</sup>. (يوقف) على الاسم (المنون المرفوع والمجرور) بالسكون (أي بحذف الحركة والتنوين) من غير إبدال (نحو: جاء زيد ومررت بزيد<sup>(٣)</sup>) بإسكان آخرهما.

(و) يوقف (على المنون المنصوب بإبدال التنوين) منه (ألفاً نحو رأيت زيدا)، إذ ليس في إبداله ألفاً ثقل، بخلاف المرفوع والمجرور، وما ذكره من التفصيل في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة<sup>(٤)</sup>، من ثلاث لغات.

والثانية<sup>(٥)</sup>: الوقف عليه مطلقاً بالحذف والإسكان، نحو هذا زيد، ورأيت زيد<sup>(٦)</sup> ومررت بزيد، ومنه قوله:

١٣١<sup>(٧)</sup> - أَلَا حَبْدًا غَنَمٌ وَحُسْنُ حَلِيدِهَا      لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا<sup>(٨)</sup> دَنِفَ.

والثالثة<sup>(٩)</sup>: الوقف عليه مطلقاً بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله، نحو هذا زيد ورأيت زيدا، ومررت بزيد.

(وكذلك) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفاً في الوقف، (تبدل نون إذن) الجوابية

(١) آخر: ساقطة من أ.

(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٤٨.

(٣) بزيد: ساقطة من جـ.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٢٨١، ارتشاف الضرب ١/٣٩٢.

(٥) هي لغة ربيعة. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٠، ارتشاف الضرب ١/٣٩٢.

(٦) في أ: زايد، تحريف.

(٧) لم أقف على قائله، وهو من الطويل، همع الهوامع ٦/٢٠٥، الدرر اللوامع ٢/٢٣٢.

(٨) في جـ: تقدير، تحريف.

(٩) في جـ: هادئما، تحريف.

(١٠) وهي لغة الأزد. ينظر: الكتاب ٢/٢٦٤، ارتشاف الضرب ١/٣٩٢.

(الفأ في الوقف) تشبيهاً لاذن باسم منون وبه قرأ السبعة ﴿وَلَنْ تَنَالُوا إِذَا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠] اختار ابن عصفور<sup>(١)</sup> تبعاً لبعضهم<sup>(٢)</sup> أن<sup>(٣)</sup> الوقف عليها بالنون، (وكذلك)<sup>(٤)</sup> نون التأكيد الخفيفة) إذا تلت فتحة تبدل ألفاً في الوقف ما لم يحصل لبس، نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] من نحو (لنسفن)، بخلاف [١١٣ب] ما إذا تلت<sup>(٥)</sup> ضمة أو كسرة فإنها إذا وقفت عليها تحذف، ويرد<sup>(٦)</sup> ما كان حذف لأجل إلحاقها كقولك في نحو: أخرجن ياهؤلاء، وأخرجن ياهذه، أخرجوا، وأخرجي، وكما يوقف على المنون المنصوب وإذا، نحو لنسفعاً بالألف (يكتبين)<sup>(٧)</sup> كذلك، إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الجاجب<sup>(٨)</sup> بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولهذا كتب أنا زيداً بالألف، لأن الوقف عليه كذلك، ونحو رحمة بالهاء لأن الوقف عليها كذلك، ومن النحاة<sup>(٩)</sup> من يكتب إذا<sup>(١٠)</sup> بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن، وهو الأولى<sup>(١١)</sup> للفرق بينها<sup>(١٢)</sup> وبين إذا التي للظرفية.

(ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه)، إذا لم يكن

- (١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٧٠/٢.
- (٢) وفانا للمازني والمبرد، ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٣/١، مغني اللبيب ٣١/١.
- (٣) إن: ساقطة من أ.
- (٤) في ب: وكذا.
- (٥) في أ: تليت.
- (٦) في ب: ورد.
- (٧) في ب: يكتبين، تحريف.
- (٨) ينظر: الشافية ٥٥١.
- (٩) روي ذلك عن المازني والمبرد وأما الفراء فيذهب إلى أنها إن عملت كبت بالألف ولا كبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف، ينظر: الجنى الداني ٣٥٩، مغني اللبيب ٣١/١.
- (١٠) في أ: اذن.
- (١١) في ج: الأول، تحريف.
- (١٢) في ج: بينهما، تحريف.



محذوف العين أو الفاء، [(نحو جاء قاض ومررت بقاض)]<sup>(١)</sup>، بإسكان آخرهما، فإن كان المنقوص محذوف العين كمرمى<sup>(٢)</sup> اسم فاعل من رمى<sup>(٣)</sup>، أو محذف الفاء كيفي<sup>(٤)</sup> علماً لم يوقف عليه إلا بالرد إلى الياء<sup>(٥)</sup> لثلا يكثر الحذف. (ويجوز إثباتها) أي الياء، كقراءة ابن كثير<sup>(٦)</sup> ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾<sup>(٨)</sup> [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

(ويوقف) على المنقوص المنون (في النصب بإبدال التنوين) منه (الفا)، ولا تحذف ياءه (نحو رأيت قاضياً)، ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جوارياً<sup>(٩)</sup> وقضية عبارة التسهيل<sup>(١٠)</sup> جواز الوجهين وإن الإثبات أجود، (فإن كان) المنقوص (غير منون) فالأفصح<sup>(١١)</sup> [في الرفع والجر]<sup>(١٢)</sup> الوقف عليه بإثبات الياء<sup>(١٣)</sup>، نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي) لعدم الموجب لحذفها، إذ الوقف يقتضي السكون، وذلك حاصل مع إثباتها، (ويجوز حذفها) على قلة، فيقال: جاء القاضي<sup>(١٤)</sup> ومررت بالقاض<sup>(١٥)</sup>،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٢) في أ.ج: كمر، تحريف.

(٣) في أ: رأى، ج: أرى، تحريف.

(٤) في أ: كيف، تحريف.

(٥) إلى الياء: ساقطة من ب.

(٦) والباقون يصلون بالتنوين، ويتنون بغير ياء. ينظر: التيسير ١٣٣، النشر ١٣٧/٢.

(٧) في ب: وكل، تحريف.

(٨) في ب: ولي، تحريف.

(٩) في أ.ب: جوارى.

(١٠) ينظر: التسهيل ٣٢٨.

(١١) في أ: فالأصح.

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٩٥، أوضح المسالك ٣/٢٨٨.

(١٤) في أ.ب: القاضي، تحريف.

(١٥) في أ.ب: القاضي، تحريف.

وعليه قراءة غير ابن كثير<sup>(١)</sup> ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِنُذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

(وإن كان منصوباً فالإثبات)<sup>(٢)</sup>، أي فيوقف عليه بإثبات الياء ساكنة [١١٤] (لا غير) نحو رأيت القاضي، وكلامه يقتضي أن الحذف منه بالإضافة، نحو: قاض مكة، كالمعرف<sup>(٣)</sup> منه بـأل، وكلام غيره يشعر<sup>(٤)</sup> بأن الحذف فيه أرجح من الإثبات، واستعمال لا غير في كلام المصنفين كثير، وله مسند<sup>(٥)</sup>، وإن قال في المغني<sup>(٦)</sup>: «إنه لحن»، وفي شرح الشذور<sup>(٧)</sup> بأن العرب لم<sup>(٨)</sup> تتكلم به (وإذا وقف على ما فيه تاء التأنيث، فإن كانت ساكنة لم تغير<sup>(٩)</sup>) عما كانت<sup>(١٠)</sup> عليه، نحو قامت مما فيه تاء لاحقة للفعل، لئلا يلتبس بها الضمير لو وقف<sup>(١١)</sup> بالهاء، ومثلها التاء اللاحقة للحرصوف<sup>(١٢)</sup> نحو ثمت وربت.

(وإن كانت متحركة في جمع) المؤنث<sup>(١٣)</sup> السالم (نحو المسلمات) والهندات، أو فيما ألحق به كعرفات وأذرعات (فالأصح<sup>(١٤)</sup> الوقف بالتاء) من غير إبدال لدلالاتها

(١) ابن كثير يقف بإثبات الياء والباقون يقفون بحذفها، ينظر: التيسير ١٩٢، النشر ٢/٢٩٨.

(٢) في ب: فبالإثبات.

(٣) في ج: كالحذف.

(٤) يشعر: ساقطة من جـ.

(٥) وله مسند: في جـ بياض.

(٦) مغني اللبيب ٢٠٩/١.

(٧) ينظر: شرح الشذور ١٠٦.

(٨) في أ: لا.

(٩) في أ جـ: تتغير.

(١٠) في جـ: كان.

(١١) في أ: لوقف، تحريف.

(١٢) في ب جـ: للحرف.

(١٣) في جـ: لمؤنث، تحريف.

(١٤) في جـ: فالأصح.

على التأنيث والجمعية معاً<sup>(١)</sup>، فكروها إبطال صورتها<sup>(٢)</sup>، (وبعضهم<sup>(٣)</sup> يقف) على ذلك<sup>(٤)</sup> (بالهاء)، أي بإبدال التاء هاءً كقول<sup>(٥)</sup> بعضهم<sup>(٦)</sup>: «دفن البناء من المكرماه»، ومثل هذا التاء تاء<sup>(٧)</sup> هيهات ولات فإنه يوقف عليها بالتاء<sup>(٨)</sup>، وبعضهم<sup>(٩)</sup> بالهاء.

(وإن كانت في مفرد فالأفصح<sup>(١٠)</sup> الوقف بالهاء)، أي بإبدالها هاء (نحو: رحمة وشجرة)، من كل اسم آخره تاء التأنيث قبله متحرك ولو تقديراً كصلاة وزكاة فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل، فإن<sup>(١١)</sup> كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً كأخت ومنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف، (وبعضهم<sup>(١٢)</sup> يقف) على نحو شجرة ورحمة (بالتاء) من غير قلب، ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحزمة<sup>(١٣)</sup> ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾<sup>(١٤)</sup> [الدخان: ٤٣] بالتاء<sup>(١٥)</sup>، وقول أبي<sup>(١٦)</sup> النجم<sup>(١٧)</sup>:

- (١) ينظر: الكتاب ٢٨١/١، ارتشاف الضرب ٤٠٤/١.
- (٢) فكروها إبطال صورتها: في جدياض.
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٠٤/١، أوضح المسالك ٢٩١/٣.
- (٤) في ج: عليه.
- (٥) في أ: لقول.
- (٦) ينظر: شرح المفصل ٦٩/٩، ارتشاف الضرب ٤٠٤/١.
- (٧) هذا التاء تاء: في جدياض.
- (٨) وفاقاً للفرء، ينظر: معاني القرآن ٣٩٨/٢.
- (٩) وفاقاً للكسائي، ينظر: معاني القرآن ٣٩٨/٢.
- (١٠) في أب: فالأصح.
- (١١) في أ: وإن.
- (١٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٨/١، أوضح المسالك ٢٩١/٣.
- (١٣) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب، أحد القراء السبعة، ت ١٥٦ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ٩٣/١، غاية النهاية ٢٦١/١.
- (١٤) ينظر: التيسير ٦٠، النشر ١٣٠/٢.
- (١٥) بالتاء: ساقطة من ب.
- (١٦) في أ: ابن، تحريف.
- (١٧) هو أبو الفضل قدامة بن عبيدالله، ت ١٣٠ هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٤٥/١، معجم الشعراء ٣١٠.

١٣٢ (١) - وَاللَّهُ أَتَجَاكَ بِكَفِّي<sup>(٢)</sup> مُسَلِّمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدَمَتْ  
كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْحَرَّةُ<sup>(٣)</sup> أَنْ تَدْعِي أُمَّتِ.  
(و قراءة<sup>(٤)</sup>) بعض السبعة في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾  
[الأعراف: ٥٦] (٥).

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه على هذه المقدمة جعله خالصاً لوجهه الكريم  
وموجباً للفوز لديه بمره وكرمه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة  
إلا بالله العلي العظيم<sup>(٦)</sup>.

(١) قاله أبو النجم، وهو من الرجز، رواية الديوان «تَجَاكَ» ينظر ديوانه ٧٦.

(٢) في جـ: بكف، تحريف.

(٣) في جـ: الحرة، ب: الحررت، تحريف.

(٤) في أب: وقد قرأ به.

(٥) قرأ بها ابن كثير بنظر: التيسير ٦٠، النشر ١٢٩/٢.

(٦) في أ: «والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على أسعد المخلوقات، وأشرف الكائنات، إمام المتقين، ورسول رب العالمين، سيدنا ونينا وشفيعنا محمد ﷺ، وعلى آله وأزواجه وذرياته وأهل بيته وأصحابه وأنصاره وأشياعه وأتباعه ومحبيهم إلى يوم الدين، تمت عشية الأحد ١٩ من شهر جمادى الأولى، خمسين ومائة والى يد الفقير حاجي محمد بن ناصر بن خزيم النجدي، غفر الله لوالديه، آمين».

في ب: «رب تفضل واقبل يا كريم، إنهاء مؤلفه تبييضاً والحمد لله، في ٢٣ ج سنة ١١٥٢».



رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## المصادر والمراجع

### الكتب المخطوطة:

- حاشية على مجيب النداء: لأبي محمد عبدالله بن محمد اليتوشي «ت ١٢٢١هـ»، مخطوطة دار صدام، برقم (٦١٣١).

- شرح التسهيل: لابن مالك، مصورة مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد: لأبي اسحاق محمد بن إبراهيم السفاقي «ت ٧٤٢هـ» مصورة الدكتور حاتم صالح الضامن عن نسخة المكتبة الظاهرية.

### الرسائل الجامعية:

- ركن الدين الاسترياذي وكتابه البسيط في شرح الكافية: تح. حازم سليمان الحلبي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

- مجيب النداء إلى شرح قطر الندى: للفاكهي، تح. محمد أمين عواد الكبسي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- المنهل الصافي: للدمايني، تح. فاخر جبر مطر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

### الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.

- الآثار الخطية في المكتبة القادرية: تأليف / د. عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة المعارف، بغداد، ط ١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- الأجرومية: لمحمد بن محمد بن داود الصنهاجي «ت ٧٢٣هـ»، «مطبوع ضمن مجموع مهمات المتن»، تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط ٤، ١٣٦٩هـ/١٩٤٩م.

- ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي «ت ٧٤٥هـ»، تح. د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤-١٤٠٩هـ/١٩٨٤-١٩٨٩م.

- أسرار العربية: لأبي بركات الأنباري «ت ٥٧٧هـ»، تح. محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى

- بدمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار الشعب، ١٩٧٠م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تح. علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧١م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج (ت ٣٧٧هـ)، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الأعلام: لخبر الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٧٩م.
- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تح. عبدالله البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠١م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف: لمحمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون، تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط ٤، ١٣٦٤هـ/١٩٤٩م.
- الأمالي الشجرية: لأبي السعادات هبة الله بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٤٥٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- الأمالي النحوية: لأبي عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح. د. فخر الدين صالح سليمان قدارة، بيروت، ١٩٨٩م.
- إنباء الرواة على إنباء النحاة: لعلي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٥٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات بن الأنباري، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط ٤، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشرة الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٦، ١٩٨٠م.
- الإيضاح العضدي: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح. د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة التأليف، مصر، ط ١، ١٣٨٩هـ/١٩٧٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تح. د. موسى بني العليلي، مطبعة العاني،

بغداد، ١٩٨٢م/١٩٨٣م.

- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي «ت ٣٣٧هـ»، تح.

د. مازن مبارك، دار النقاش، بيروت، ط ٤، ١٩٨٢م.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، عني بتصحيحه المعلم رفعت بيكله الكليسي، طبع بمطابع وكالة المعارف الجليلة، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لعماد الدين ابن كثير الدمشقي «ت ٧٧٤هـ»، تح. أحمد محمد شاكر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ.

- البحر المحيط: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (لا، ت).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي «ت ٩١١هـ»، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (لا، ت).

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروز آبادي «ت ٨١٧هـ»، تح. محمد المصري، مطبعة الفيصل، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ط ١، ١٩٨٧م.

- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد المرتضى الزبيدي «ت ١٢٠٥هـ»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (لا، ت).

- تاريخ ابن خلدون: لعبد الرحمن بن خلدون المفري «ت ٨٠٨هـ»، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر: لمحي الدين عبد القادر العيدروسي، صححه الأستاذ محمد رشيد افندي، مطبعة الفرات، بغداد، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.

- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي: لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري «ت ١٣٥٣هـ»، دار الكتب العلمية، (لا، ت).

- تحفة الغريب شرح مغني اللبيب: لمحمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بالدمايني «ت ٨٣٨هـ»، طبع بهامش المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية، مصر، ١٣٠٤هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تح. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، ١٣٧٧هـ/١٩٦٧م.



- التعريفات: لعلي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، قدم له الدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، (لا، ت).
- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: لجلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- التوطئة في النحو: لمحمد بن محمد بن عمر الشلويني (ت ٦٤٥هـ)، تح. يوسف أحمد مطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمر وعثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تح. اوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥م.
- الجامع الصغير في النحو: لابن هشام الانصاري، تح. د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٠٤-١٣٦٦هـ/١٩٣٥-١٩٥٠م.
- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تح. د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط ١، ١٩٨٤م.
- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ)، تح. محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد الحميد قطامش، المؤسسة المصرية للطباعة الحديثة، ط ١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح. طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- حاشية الدمنهوري على متن الكافي: للدمنهوري، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٤٤هـ.
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح: مطبوع بهامش شرح التصريح للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح. محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢-١٩٥٦م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني، تح. محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد بن أمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- الدر المصون في علوم القرآن المكنون: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ٧٥٦هـ، تح. د. أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٩٨٦م.
- ديوان أبي فراس الحمداني: تح. سامي الدهان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، آذار، ١٩٤٥م.
- ديوان أبي النجم العجلي: لعلاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.
- ديوان أعشى همدان: تح. حسين عيسى أبو ياسين، الرياض، ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس: تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٤م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تح. د. عبد الحفيظ الطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٤م.
- ديوان توبة بن الحمير: تح. د. خليل إبراهيم العطية، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان جرير: تح. د. نعمان طه أمين، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩-١٩٧٢م.
- ديوان جميل بثينة: تح. د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط٢، ١٩٦٧م.
- ديوان الحطيئة: تح. د. نعمان طه أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان ذي الرمة: تح. د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق، ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- ديوان رؤبة: (مجموع أشعار العرب) نشرة وليم بن الورد، لبيخ، ١٩٠٣م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: تح. د. أحمد طلعت، دار الفكر للجمع، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
- ديوان سلامة بن جندل: تح. د. فخر الدين قباوة، حلب، ١٩٦٨م.
- ديوان السؤال: (صنعه نفطويه)، تح. الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- ديوان العباس بن الأحنف: دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات: تح. د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان العجاج: تح. د. عزت حسن، مكتبة الشرق، بيروت، ١٩٧١م.

- ديوان عمرو بن كلثوم: تحد. د. اميل بديع يعقوب، بيروت، ١٤١١هـ.
- ديوان ليلى الاخيلية: تحد. د. خليل ابراهيم العطية، وجيل العطية، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.
- ديوان المثقب العبدى: تحد. حسن كامل الصيرفي، القاهرة، ١٩٧١م.
- ديوان النابغة الذبياني: تحد. د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م.
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري: تحد. د. عبد القدوس ابو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحد. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- سنن ابن ماجة: لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحد. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب المصرية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.
- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.
- سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحد. أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- سنن النسائي: لأحمد بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، (لا، ت).
- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحد. شعيب الأرناؤوط ومأمون الصاغرجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م.
- الشافية: لابن الحاجب (مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون)، تصحيح أحمد سعد علي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٤، ١٤٦٤هـ/١٩٤٩م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- شرح ابن عقيل: لعبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحد. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- شرح أشعار الهذليين: صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسن السكري (ت ٢٧٥هـ)، تحد. عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، (لا، ت).

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٨هـ)، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٢، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.
- شرح ألفية ابن مالك: لأبي عبدالله محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تح. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (لا، ت).
- شرح ألفية ابن مالك: لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكوذي (ت ٨٠١هـ)، تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط ٣، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
- شرح ألفية ابن مالك: للمراي المعروف بابن أم قاسم، تح. د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦-١٣٩٧هـ/١٩٧٦-١٩٧٧م.
- شرح التسهيل: لابن مالك، تح. د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الانجلو مصرية، ط ١، (لا، ت).
- شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبدالله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي، مصر، (لا، ت).
- شرح جمل الزجاجة: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تح. د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شرح الحدود النحوية: لعبدالله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تح. د. زكي فهمي الألوسي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٨م.
- شرح ديوان الفرزدق: لعبدالله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ١، ١٩٣٦م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٢م.
- شرح ديوان ليلى بن ربيعة: تح. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح شذور الذهب: لابن هشام الانصاري، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط ٨، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: لابن مالك، تح. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- شرح الكافية: لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترياذي «ت ٦٨٦هـ»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تح. د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٨٢م.
- شرح اللوحة البدرية: لابن هشام الأنصاري، تح. د. هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- شرح اللمع: لابن برهان عبد الواحد بن علي الأسدي «ت ٤٥٦هـ»، تح. د. فائز فارس، مطابع كويت تايمز التجارية، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش «ت ٦٤٣هـ»، المطبعة المنيرية، مصر، القاهرة، (لا، ت).
- شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب، تح. د. موسى بني العلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شعر ابن ميادة: تح. محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٧٠م.
- شعر أبي زيد الطائي، تح. د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر تأبط شراً: لسليمان القرغولي، وجبار تبيان، النجف، ١٩٧٣م.
- شعر النعمان بن بشير الأنصاري: تح. د. يحيى الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد، (لا، ت).
- شعر النمر بن تولب: صنفه د. نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٩م.
- الشعر والشعراء: لابن قتيبة عبد الله بن مسلم «ت ٢٧٦هـ»، تح. أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك، تح. د. طه محسن، آفاق، جمهورية العراق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري «ت ٢٥٦هـ»، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري «ت ٢٦١هـ»، تح. محمد فؤاد

- عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي «ت ٩٠٢هـ»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام «ت ٢٣١هـ»، تح. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي «ت ٣٧٩هـ»، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، نشره محمد سامي أمين، مصر، ط ١، ١٩٥٤م.
- العبر في خبر من غبر: للذهبي، تح. د. صلاح الدين المنجد، طبع بمطابع التراث العربي، الكويت، ١٩٦٠م.
- العقد الفريد: لابن عبد ربه، أحمد بن محمد «ت ٣٢٨هـ»، تح. أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (طبعة اوفسيت)، بيروت، ١٩٦٥م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري «ت ٨٣٣هـ»، عني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.
- الغرة المخفية في شرح الدررة الألفية: لابن الخباز «ت ٦٣٩هـ»، تح. حامد محمد العبدلي، دار الانبار، بغداد - الرمادي، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الفائق في غريب الحديث: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري «ت ٥٣٨هـ»، تح. علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي وشركائه، ط ٢، (لا، ت).
- فهرس دار الكتب المصرية: لتصنيف فؤاد سعيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م.
- فهرس الكتب الموجودة في المكتبة الأزهرية: مطبعة الأزهر، ١٣٦٦هـ/١٩٤٨م.
- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد: لعبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٤م.
- فهرست الكتب النحوية المطبوعة: تأليف د. عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- فهرست مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود: إعداد / علي حسين البواب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م.

- الكافية لابن الحاجب «مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون»: تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٤هـ/١٩٤٩م.
- الكامل في التاريخ: لابن الأثير، تح. أبي الفداء عبدالله القاضي، و د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الكتاب: لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر «ت ١٨٠هـ»، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العجلوني «ت ١١٦٢هـ»، دار إحياء التراث، بيروت، (لا، ت).
- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله بن إسماعيل المشهور بحاجي خليفة «ت ١٠٦٧هـ»، طهران، ط٣، ١٣٧٨هـ/١٩٧٤م.
- اللامات: للزجاجي، تح. د. مازن مبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٦٩م.
- لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور «ت ٧١١هـ»، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤-١٣٧٦هـ/١٩٥٥-١٩٥٧م.
- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني «ت ٥١٨هـ»، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.
- المحتسب في تبين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها: لابن جني، تح. علي النجدي، و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالوية «ت ٣٧٠هـ»، عني بنشره، ج، برجستراسر، دار الهجرة، (لا، ت).
- المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي: لأسامة ناصر النقشبندي، مديرية الآثار العامة، بغداد، ١٩٦٩م.
- المستقصى في أمثال العرب: للزمخشري، اعتناء / محمد عبد الرحمن خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدرآباد الدكن، الهند، ط١، ١٩٦٢م.
- مسند الإمام أحمد: لأبي عبدالله أحمد بن حنبل «ت ٢٤١هـ»، المطبعة الميمنية، ١٣١٣هـ.

- المشكاة الفتحة على الشمعة المضية: للسيوطي، تح. هشام سعيد النعيمي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن بن أبي طالب القيسي «ت ٤٣٧هـ»، تح. د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.
- المطول على التلخيص: لسعد الدين التفتازاني «ت ٧٩١هـ»، مطبعة أحمد كامل سلطان بايزيد، استانبول، ١٣٣٠هـ.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء «ت ٢٠٧هـ»، تح. محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء: لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي «ت ٦٢٦هـ»، دار المستشرق، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، (لا، ت).
- معجم الشعراء: لمحمد بن عمران المزرياني «ت ٣٨٤هـ»، تح. عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- معجم المصنفين: لمجموعة من علماء الهند، حيدر آباد الدكن، ١٩٣٤م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف إلياس سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.
- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار: للذهبي، تح. محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تح. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- مفردات الفاظ القرآن: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني «ت ٥٣٨هـ»، تح. صفوان عدنان داودي، دار العلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- المفصل في علم العربية: للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط ٢، (لا، ت).
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لشمس الدين السخاوي، تح. عبدالله محمد الصديق، وعبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد، دار الأدب العربي، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد «ت ٢٨٥هـ»، تح. محمد عبد الخالق



عضيمة، دار الكتب، بيروت، (لا، ت).

- المقرب: لابن غضفور الاشيلي، تح. د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.

- الموسوعة العربية الميسرة: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- الموطأ: للإمام مالك بن انس (ت ١٧٩هـ)، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البايي الحلبي وشركاؤه، مصر، ١٩٥١م.

- موقف النخاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح. د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- الشر في القراءات العشر: لابن الجزري، صححه / الشيخ محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (لا، ت).

- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، تح. طاهر أحمد الزاوي، وحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بمطابع وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تح. د. عبد العال مكرم سالم، وهارون عبد السلام، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

رَفَعُ

عبد الرحمن بن النجدي  
(سكنه الله) (الفرج) (الفرج)

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الفهرس مرتب حسب ورود السور في القرآن الكريم

رقم الآية رقم الصفحة

(1) الفاتحة

١٢٢	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١
٣٤٩، ١٦٥	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥
٤٠٠	﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾	٧ - ٦

(2) البقرة

١٠٠	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾	٣
١٠٧	﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾	٥
٣٨٨	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	٦
٢٢١	﴿ وَعَلَى أَنْصَرِيهِمْ غَشْوَةٌ ﴾	٧
٤٢٦	﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتَمُونَ فَأَخَذَكُمْ ﴾	٢٨
٣١٩	﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	٣٦
٢٧٧	﴿ يَطْمَئِنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾	٤٦
١٠٢	﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى ﴾	٥١
١٠٢	﴿ وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾	٥٣
١٠٠	﴿ فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَسْلًا ﴾	٦٠
٢٥٣	﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾	٧١
٢٥٣	﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾	٧١
٣١١	﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَنْ يَهْدِي اللَّهُ خَشْيَةَ اللَّهِ ﴾	٧٤
٣١٨	﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾	٨٩
٣٦٥	﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾	١٠٦
٢٨٠	﴿ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ ﴾	١٠٩
٢٠٦	﴿ وَإِذْ أَنْتَلَى إِلَهُكُمْ رَبُّهُمْ ﴾	١٢٤

١١١	﴿مَقَارِبُ إِبْرَاهِيمَ﴾	١٢٥
٩٦	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾	١٢٦
٤٣	﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾	١٢٨
٣٨٩	﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	١٣٥
	﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾	١٣٧
١٩٦	﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	١٧٣
٢١٥	﴿فَمَنْ عَفَى لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ﴾	١٧٨
٣٥٠، ١٠٦	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	١٨٤
١١١	﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾	١٨٧
١٠٢	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾	١٨٩
٢٥٤	﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	١٩٢
٣٧٧	﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	١٩٦
٣٦٥	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾	١٩٧
٣٥٦	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤
١٨٥	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾	٢١٥
٤٠٥	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾	٢١٧
٢٢٠	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾	٢٢١
٩٣	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾	٢٣٣
١٢٧	﴿إِلَّا أَنْ يَمُوتَ﴾	٢٣٧
٣١٩	﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾	٢٤٣
٢٢٣	﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَبِصْطٍ﴾	٢٤٥
٢٨٨	﴿فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٢٤٩
٣٥٠	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ﴾	٢٥٤
٣٠٩	﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّبَاعًا مَرْضَاتٍ لِلَّهِ﴾	٢٦٥
٣٧٣، ٢٣٩	﴿وَلِنْ كَاتٍ ذُو عُسْفَرٍ﴾	٢٨٠
٣٧٣	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٨١
٣٦٥	﴿وَلِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يَتَحَسَّبْكُمْ﴾	٢٨٤
٣٦٣	﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	٢٨٦

٢٨٦	﴿ أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾	١٦٥
	(3) آل عمران	
١٣	﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾	١٠٩
٣١	﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾	٣٦٩
٥٥	﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾	٩٥
٦٢	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾	٣٥٢، ٢٦١
٩٢	﴿ لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ ﴾	٣٥٢
٩٧	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ ﴾	٤٠١
١٠٣	﴿ فَأَصْبَحَتْ بَنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾	٢٣٤
١١٣	﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾	٧٧
١٥٥	﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾	٣٦٩
١٢٠	﴿ وَإِنْ تَصِيرُوا أَتَقِفُوا ﴾	٣٣٧
١٢٩	﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾	٣٣٧
١٤٢	﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾	٣٥٩
١٤٤	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	٢٤٤
١٨٠	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾	٢٨٦
١٨٦	﴿ لَتَسْلُكُنَّ ﴾	٩٣
	(4) النساء	
١٢	﴿ وَلَهُ رَأْحٌ ﴾	١٢٤
١٣	﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	٣٨٣
١٥	﴿ وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفِتْنَةُ ﴾	١٨٢
١٦	﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ ﴾	١٨١
١٧١	﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ﴾	٣٣١
١٧١	﴿ لَمْ يَأْتِ فِي السَّمَوَاتِ ﴾	٣٣١
٢٨	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾	٣٥٠
٢٨	﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾	١٩٣
٣٢	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا ﴾	١٠٨

١٠٩	﴿وَالْحَارِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾	٣٦
٢٤١	﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾	٤٠
٣٢٩	﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾	٦٦
٣٦٧	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ﴾	٧٨
٣١٦	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	٧٩
١١٠	﴿فَحْيُوا يَا أَحْسَنَ مِنْهَا﴾	٨٦
٣٢٠	﴿جَاءَكُمْ وَكَمْ حَصَرْتُمْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠
٢٣٤	﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	٩٦
٣٦٦	﴿مَنْ يَمَلْ سَوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾	١٢٣
٢٨٠	﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾	١٢٥
٣٠٣	﴿وَرَبَّعَبْنُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾	١٢٧
١٠٦	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا﴾	١٢٨
١٠٦	﴿فَلَا تُجِبِلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾	١٢٩
٣٦٥	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	١٣٣
٣٨٣، ٣٣٧	﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١٣٦
٣٤٢	﴿فِيمَا نَقُضِيهِمْ﴾	١٥٥
٣٣٠	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَاعَ الظَّنِّ﴾	١٥٧
١١٠	﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾	١٦٣
٣٠٠	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤
٣٥٦	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾	١٦٨
٣٥٦، ٢٦٢	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ﴾	١٧١

### (5) المائدة

١٩٣	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣
١٠٨	﴿وَالْحَصْنَتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	٥
١٠٠	﴿قَالَ رَبُّكَ لَنْ﴾	٢٣
١٨٩	﴿إِنَّا هُنَا قَالِعِدْوَتِ﴾	٢٤
١٥٩	﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾	٢٤
٣٣٧	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	٤٨

٢٥٢	﴿ فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾	٥٢
٢٥٢	﴿ فَرِيقًا كَذَّبُوا ﴾	٧٠
٢٠٦	﴿ وَحَسِبُوا أَن لَّا تَكُونُ فِئْتَةً ﴾	٧١
٣٥١	﴿ مِن أَوْسَطِ مَا تُطِيعُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾	٨٩
١٠٧	﴿ هَذَا يَأْتِيكَ الْكُفْرُ ﴾	٩٥
٢٩١	﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾	١٠٥
٧٥	﴿ وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا ﴾	١١٣
٤٠٥	﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا إِلَّا وَلَنَا وَهْ إِخْرَانَا ﴾	١١٤
٣٦٩	﴿ إِن كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾	١١٦
٣٣٧	﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾	١١٩

### (6) الأنعام

٣٦٩	﴿ وَإِن يَمَسَّكَ بَحِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	١٧
٢٨٦	﴿ أَتَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾	٢٢
١٨٩	﴿ وَهُمْ مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾	٢٥
١١٠	﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٤٥
٢٥٨	﴿ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ﴾	٥٤
٣٣٧	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾	٦٠
٧٧	﴿ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾	٦٦
٣٥٤	﴿ وَأَمْرًا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٧١
٢٥٨	﴿ وَلَا تَخَافُوكُمْ أَن كُنتُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾	٨١
١٠٢	﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾	٨٤
٣٦٤	﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾	١٥١
٤٣١	﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾	١٦٠
٢٦٠	﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	١٦٥
٤١٦	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾	١١٧

### (7) الأعراف

٣٨٤	﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَ مَا بَاسُنَا ﴾	٤
-----	---	---

٣٨٥	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾	١١
١٠٦	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾	٢٠
٢٥٢	﴿وَلَطِيقَا يَخْصِفَانِ﴾	٢٢
٤٣٩	﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾	٥٦
١٠٦	﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾	١٤٢
١٠٣	﴿لَنْ تَرِنِّي﴾	١٤٣
١٠٩	﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ﴾	١٥٠
٢٩٩	﴿ابْنِ أُمِّ﴾	١٥٠
٢٩٠	﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾	١٥٤
٣٨٨	﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ﴾	١٩٣
٢٤٦، ٤٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُمْنَالِكُمْ﴾	١٩٤
٢١٣	﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾	٢٠٤

### (8) الأنفال

٢٦٢	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾	٦
٢٥٨	﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾	٧
٣٥٦	﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	٣٣
٢٢٤	﴿وَالرَّكُوبَ أَصْفَلَ مِنْكُمْ﴾	٤٢

### (9) التوبة

٢٠٠	﴿وَلِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	٦
١١٣	﴿وَلَنْ يَخْشَى إِلَّا اللَّهَ﴾	١٨
٩٦	﴿وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا﴾	٢٤
٣٠	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦
١٩٢	﴿إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ﴾	٤٠
٣٦٣	﴿لَا تَحْزَنْ﴾	٤٠
٩٩	﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ﴾	٨١
٣٦٣	﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾	٨٢
٩٩	﴿وَمَاءَ الْمُعَذَّبُونَ مِنَ الْأَغْرَابِ﴾	٩٠

### (10) يونس

٣١٦	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	٤
٩٨	﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾	٢٥
١٨٩	﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَعِينُونَ إِلَيْكَ﴾	٤٢
٢٥٦	﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٦٢
٢٩٦	﴿يَقُولُونَ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ مَقَامِي﴾	٧١
٣١٢	﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١
٣٦٩	﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجَرٍ﴾	٧٢
٢٣٨	﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾	٩٩
٣٥١	﴿وَمَا اخِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	١٠٠

### (11) هود

٤٣	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨
١٠١	﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾	٧٣
٤٤	﴿وَلَا يُلْقِيَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَتَ﴾	٨١
٢٦٥	﴿وَلِإِنْ كَلَّلْنَا لَيُوقِيَنَّاهُمْ﴾	١١١
١٠٥	﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾	١١٤
٢٣٤	﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ﴾	١١٨

### (12) يوسف

٢٩٨	﴿يَتَابَتِ﴾	٤
٩٩	﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا مِنَّا﴾	٨
١٠٨	﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾	٩
٤٣	﴿لَئِنْ أَكَلَهُ اللَّذَنُوبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	١٤
٣٦٩	﴿إِنْ كَانَتْ قَبِيضَةٌ مِّمَّنْ قَبُلَ فَمُصَدِّقَةٌ﴾	٢٦
٢٠١	﴿وَقَالَ يَسُوءُ﴾	٣٠
٤٣	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٣١
٩٣	﴿لَيْسَ جَنَنٌ وَاسْكُونَا﴾	٣٢



٤٤	﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ ﴾	٣٣
٣٤٥	﴿ يَصْلِحْجِي السِّجْنِ ﴾	٣٩
٢١٣	﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾	٤١
٢٩٠	﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّرْعَةِ يَاقَعُزُّونَ ﴾	٤٣
٣٣٥	﴿ قُلْتُ خَشِيَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾	٥١
١٠٩	﴿ كَمَا أَمْنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ ﴾	٦٤
١٠٤	﴿ وَتَحْفَظْ أَخَانَا ﴾	٦٥
٩٩	﴿ وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ ﴾	٦٨
١٢٤	﴿ إِنَّ لَهُ أَابَا ﴾	٧٨
١٠٤	﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَيْكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا ﴾	٨١
١١٣	﴿ إِنَّهُ مِنْ بَيْنِ وَبَيْنِ ﴾	٩٠
٩٩	﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾	٩٤

## (13) الرعد

٤٣٦	﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾	٧
٤٣٦	﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾	١١
٤٣٧	﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾	٩
٣٨٨	﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾	١٦
	﴿ أَكُلُّهَا دَابَّةٌ وَظُلُمَاتٌ ﴾	٣٥
		٢٢٩

## (14) ابراهيم

٤٠٠	﴿ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١﴾	٢٠١
٣٦٢	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ ﴾	١٩

## (15) الحجر

١٦٤	﴿ وَضَعْنَا الْوَارِثُونَ ﴾	٢٣
٣٩٦	﴿ نَسَجَدَ لِلْكَافَّةِ كُلُّهُمْ آجِمُونَ ﴾	٣٠
٣٩٦	﴿ وَلَا غَوِيَّةٌ لَهُمْ آجِمِينَ ﴾	٣٩

٣٩٦	﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٤٣
٣٣٠	﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾	٥٦
٣٩٧	﴿ إِنَّا لَمُنَجِّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٥٩
١٢٣	﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾	٩١

### (16) النحل

٢٥٧	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	١٨
٢٩١	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِرٌ ﴾	٣٠
١٩٩	﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾	٥٨
٤١٠	﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾	٦٩
٤٣٦، ٧٢	﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾	٩٦
٣١٦	﴿ أَنْ أَنْتِجَ مَلَّةً يُزْهِيمَ حَبِيبًا ﴾	١٢٣
٢٦٠	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾	١٢٤
٢٤١	﴿ وَلَا تَلُكْ فِي صَبَقٍ ﴾	١٢٧

### (17) الإسراء

٢٩٢	﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُرْفِهِ ﴾	١٣
١٦٧	﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾	٢٣
٣٠٩	﴿ وَلَا تَقْلُبُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾	٣١
٣١٧	﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾	٣٧
٢٣٨	﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ﴾	٥٠
٣٣٧	﴿ ءَامِنُوا بِهِ ﴾	١٠٧
٣٦٦، ٢٠٦	﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	١١٠

### (18) الكهف

٣٨٩	﴿ لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾	١٩
٤٣٥	﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا ﴾	٢٠
١٢٣	﴿ وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	٢٥
١١٠	﴿ وَمَا كُنْتُمْ مَتَّخِذِ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾	٥١

١١٠	﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾	٥٥
١٠٩	﴿حَتَّىٰ أَتِلْعَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾	٦٠
٤٢٢	﴿مَا تَوَقَّأَفْرِغَ عَلَيْهِ وَظُرًا﴾	٩٦

## (19) مريم

٣٦١	﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	٤
٣٢٢	﴿وَاسْتَعْلَ الرُّأْسُ شَيْئًا﴾	٤
٢٤١	﴿وَلَمْ أَكُ يَفِيًّا﴾	٢٠
٢٤٠	﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩
٢٥٧	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٠
٢٣٦	﴿وَأَوْصِنِي بِالْعَزَاوَةِ وَالزَّكَاوَةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١
٢١٨	﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ﴾	٤٦
١٠	﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَنتَهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩

## (20) طه

٢٥٥	﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُوا أَوْ يَخْشَوْا﴾	٤٤
١١٨	﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا لَسَجَرِينَ﴾	٦٣
٣٥٩، ٢٣٤	﴿وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	٨١
٣٥١	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ﴾	٨٩
٣٥٦، ٣٥٢	﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾	٩١

## (21) الأنبياء

٢٠٢	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	٣
٣١٧	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَمِينَ﴾	١٦
٣٣٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢
١٩٣	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾	٣٠
٢٨٧	﴿سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذْكُرُهُمْ﴾	٦٠
٢٨٣	﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنْطِفُونَ﴾	٦٥
٢٦٢	﴿قُلْ إِنَّمَا يُرِيتُكَ إِلَٰهَ انْتَهُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	١٠٨

(22) الحج

٣٤٧	﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾	٩
١٠٣	﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا﴾	٣٧
٢١٣	﴿ضَرَبَ مِثْلَ﴾	٧٣

(23) المؤمنون

٨٣	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	١
٣٣٧	﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	٢٢
١٩٠	﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	٣٣
٣٣٥	﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠
٢٦٤	﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ نَالٍ﴾	٥٥
٢٣٩	﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾	١١٥
١١٣	﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ﴾	١١٧

(24) النور

٣٠٣	﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	٤
١٢٢	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾	٢٢
١١٠	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٣٠
١٠٨	﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾	٣١
١٠٣	﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ﴾	٣٢
١٩٢	﴿فِيهَا مَضْجَعُ الْمَصْبِاحِ فِي زُجَاجٍ﴾	٣٥
٣٠٣	﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾	٣٧
١٨٣	﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَى عَلَى بَطْنِهِ﴾	٤٥
١٨٣	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَى عَلَى أَرْبَعٍ﴾	٤٥
٧٥	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾	٦٣

(25) الفرقان

٢٠١	﴿وَقَالَ الْفَالِجُ لِسُورَةٍ﴾	٨
٢٨٠	﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾	٢٣

٣٨٣	﴿ لِنُخَبِّئَ بِهِ بَلَدَهُ قَبْرًا وَنُفِثَ بِهِ ﴾	٤٩
١٩٦	﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾	٥٤
٤٠٤	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾	٦٩-٦٨

## (26) الشعراء

١١١	﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾	٤٨
٤٧٢	﴿ قَالُوا لَا ضَرَرَ ﴾	٥٠
٩٦	﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ﴾	٦١
١٠٠	﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَابِيَةً تُبْعَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾	١٢٩-١٢٨
٤٠٤	﴿ أَمَذْكُرُ بِمَا تُكَلِّمُونَ أَمْذَكُرُ بِأَنفُسِهِمْ وَبَيْنَ ﴾	١٣٣-١٣٢
١٠٧	﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾	٢١٧

## (27) النمل

٢٠٦	﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾	١٦
٢٢٠	﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾	٦٠
٣٠	﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ ﴾	٨٨

## (28) القصص

١١٥	﴿ وَلَا تَخَافِ وَلَا تَحْزَنْ ﴾	٧
٣٥٤	﴿ فَالْقَلْبَةُ أَلْزَمَتْهُمَا فَلَمْ يَلْقَا وَلَا يَرْجِعَا ﴾	٨
٣٨٥	﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾	١٥
٣١٥	﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ﴾	٢١
٢٢٣	﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾	٦٨
٣١٦	﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾	٧٩

## (29) العنكبوت

١٥٢، ١٠٦	﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾	٢٠١
١٠٤	﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَكَاتِ ﴾	٤٤
٣٣٢	﴿ وَلَا تَجْعَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِيَهُمْ مِنْ أَحْسَنُ ﴾	٤٦
٢٥٨	﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْزَلْنَا ﴾	٥١

### (30) الروم

٩٨	﴿وَيَوْمَ إِذْ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٤
٢٣٩	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧
٣٧٠	﴿وَلَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦
٢٣٧	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٧

### (33) الاحزاب

٣٣٧	﴿وَمِنْكَ وَفِي نَفْسِكَ﴾	٧
١٠٤	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾	٤٠
٦٢	﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾	٥٦

### (34) سبا

٤٢	﴿يَعْلَمُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْدَرٍ أَوْ تَوَسَّلَ﴾	١٣
٣٨٩	﴿وَلَا آؤُا إِلَيْنَا كُنْهَ لَمَّا هَمَّ بِذِكْرِ الْوَيْحِ﴾	٢٤
٢٢٩	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١
٢٢٩	﴿أَنخَرُوا صَدْرَهُمْ﴾	٣٢
٣٤٥	﴿بَلْ مَكْرُ الْيَلِيلِ﴾	٣٣
١٦٦	﴿إِنَّا كَرِهْنَا لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ﴾	٤٠
٢٧٤	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ دَفَعُوا فَلَاقَتَهُ﴾	٥١

### (35) فاطر

٣٥٩	﴿لَا يَفْضُلُ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾	٣٦
-----	--------------------------------------	----

### (36) يس

١٠٥	﴿إِذَا أَرْسَلْنَا إِلَيْنَهُمُ الْمُنْتَنِينَ﴾	١٤٠
-----	---	-----

### (37) الصافات

٢٧٨	﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَيْتَاءَ مَرَصَاتٍ﴾	٦٩
١١٠	﴿سَلَّمُوا عَلَى سُجُودٍ فِي الْمَلَكِينَ﴾	٧٩
٣٨٩	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُ﴾	١٤٧

١١٠ ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ ١٨١

(38) ص

٤٤ ﴿فَنَادُوا وَلَآتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ٣

١٢٤ ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ ٢٣

٢٥١ ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ ٣٣

١٨٣ ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْهِ﴾ ٧٥

(39) الزمر

٢٩٦ ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ ١٦

١٢٢ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ٢١

٢٢٣ ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ ٤٢

٢٩٦ ﴿قُلْ يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ ٥٣

٢٩٦ ﴿بِمَحْضَرِّ عَلَى مَا فَرَّطْتُ﴾ ٥٦

١٨١ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدُوهُ﴾ ٧٤

(40) غافر

١٠٥ ﴿رَبَّنَا آمَنَّا أَتَيْنَاكَ﴾ ١١

٤٣٧ ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ الْفَلَاقِ﴾ ١٥

٤٢ ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ ٢٠

٢٠٦ ﴿فَأَنَّى ءَايَسْتَ اللَّهَ تَنَكُرُونَ﴾ ٨١

(41) فصلت

١٨١ ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ سَوَاءٌ﴾ ١٠

١٨١ ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ ٢٩

٢٥٨ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ ٣٩

٢٢٩ ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ ٤٦

٤٠٧ ﴿لَا يَسْتَعْمِلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ ٤٩

### (42) الشورى

٩٦	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ ﴾	٣٢
	﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾	٥١
٣٥٥		
٤٠٥	﴿ صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ صِرَاطُ اللَّهِ ﴾	٥٣، ٥٢

### (43) الزخرف

٢٧٨	﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً ﴾	١٩
٢٩٦	﴿ يَتَعَبَّدُونَ لَهُ لَا خَرَفَ عَلَيْهِمْ ﴾	٦٨
١٩٠	﴿ وَفِيهَا مَا قَشَتُ لَهُمُ الْأَنْفُسُ ﴾	٧١
٣٦٢	﴿ لِيَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِتْنَتُكَ ﴾	٧٧

### (44) الدخان

٢٥٦	﴿ وَالْكَاتِبِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾	٣، ٢
٤٣٨	﴿ إِنَّكَ سَجَرَةٌ ﴾	٤٣

### (45) الجاثية

٥٠	﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا ﴾	١٤
٢٣٧	﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾	٢٥

### (46) الاحقاف

٣٣٢	﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	٣٥
-----	--	----

### (47) محمد

٢٧٧	﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾	١٩
٧٧	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾	٢٢
٢٢٨	﴿ أَمْرًا عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾	٢٤

### (48) الفتح

١٢٣	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَمَلٍ بَيْنَهُمْ أَبَدًا ﴾	١٢
-----	---	----



٢٠٦	﴿ شَعَلْتَنَّا آمَولَنَا وَأَهْلُونَا ﴾	١١
١٠٢	﴿ وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾	٢٠
٢١٨	﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾	٢٩

## (49) الحجرات

٢٥٨	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾	٥
٣١٦	﴿ لَحَمَّ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾	١٢

## (50) ق

٢٢١	﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾	٣٥
-----	-------------------------	----

## (51) الذاريات

٢١٣	﴿ قِيلَ الْفَرَّصُونَ ﴾	١٠
٢٣٧	﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ ﴾	٢٠
٢٥٨	﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ نَبَلٍ مَا أَتَاكُمْ نَبِطْفُونَ ﴾	٢٣
٢٢٩	﴿ سَلَّمَ قَوْمٌ مُشْكُرُونَ ﴾	٢٥

## (52) الطور

١٨٤	﴿ وَالسَّيْفِ الْمَرْفُوعِ ﴿٥٠﴾ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴿٥١﴾ ﴾	٦٠٥
٢٥٩	﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	٢٨

## (53) النجم

١٠٧	﴿ وَمَوْبَا أَلَقَى الْأَعْلَى ﴾	٧
١٠٧	﴿ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾	١٥

## (54) القمر

١٣٢	﴿ يَوْمَ يَسْعَى الدَّاعِ ﴾	٦
١٣٣	﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾	٨
٣٢٣	﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	١٢
٢٠٦	﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ ﴾	٤١
٣٠٠	﴿ فَأَنذَرْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ ﴾	٤٢

### (55) الرحمن

٣٣٨	﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾	٦
٣٣٨	﴿وَرَدَّهُ كَالِدِهَانِ﴾	٣٧
٢١٣	﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ﴾	٤١

### (57) الحديد

١٨٤	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦
٣٥٢	﴿لِيَكُنْ لَا تَأْسَرَا﴾	٢٣

### (58) المجادلة

١٨١	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	١
١٠٢	﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَائِدَهُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	١
٤٣	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٢
١١٠	﴿فَاطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾	٤

### (59) الحشر

١٨٣	﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	١
١٨١	﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾	١٠

### (60) الممتحنة

٢٧٧	﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ﴾	١٠
٩٧	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾	١٢

### (61) الصف

٣٨٣	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُجَاهِدُونَ﴾	١١
-----	--	----

### (63) المنافقون

٢٥٧	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُتَفَقِّهِينَ لَكَاذِبُونَ﴾	١
-----	--	---

## (64) التغابن

﴿وَيَعْلَمُ مَا تُشِيرُونَ وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ ٤  
٣٤٩، ١٩٠

## (65) الطلاق

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ ٢  
٣٦٦  
﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ ٣  
٤١٠، ٢٩١  
﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٤  
٩٧  
﴿وَالَّتِي يَنْسَن مِنَ الْمَحِيضِ﴾ ٤  
١٨٢  
﴿وَأَنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ﴾ ٦  
١٠٥  
﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ ٧  
٣٦٢

## (66) التحريم

﴿إِنْ تَوَبَّ﴾ ٤  
١١٥

## (67) الملك

﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١  
١٦٥  
﴿يَسْأَلُكُمْ فِي الْكُفْرِ أَهْسَنُ عَمَلًا﴾ ٢  
٢٨٥

## (68) القلم

﴿وَأَنَّكَ لَکَلِّ شَيْءٍ عَظِيمٌ﴾ ٤  
٢٦٠  
﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ ١٤  
١٠٤

## (69) الحاقة

﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَیْنَةَ أَيَّامٍ﴾ ٧  
٤٣٠  
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ١٣  
٢٥١  
﴿فَذُكِّرْتُمْ وَاحِدَةٌ﴾ ١٤  
٣٠١  
﴿هَاقُمُ اقْرَءْ وَكُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقُرْآنُ﴾ ١٩  
٤٢٢  
﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ ٤٤  
٣٠٣

(70) المعارج

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَذَرَيْنَهُ قَرِيبًا﴾ ٢٧٧ ٧-٦

(71) نوح

﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ٣٠٣ ١٧

﴿مِمَّا حَاطَ بِهِمْ﴾ ٣٤١ ٢٥

(72) الجن

﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ ٢٥٨ ١

﴿وَأَنَّهُمْ كَانَتْ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ ٤٢٣ ٤

﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ ٤٢٣ ٧

﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلشَّيْطَانِ﴾ ٣٠٦ ٩

(73) المزمل

﴿إِن لَّدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ ٢٥٥ ١٢

﴿كَأَآرْسَلْنَا إِلَىٰ رُسُلًا ۖ فَجَعَلْنَاهُمْ فِرْعَوْنُ الرَّسُولِ﴾ ١٩٢ ١٦، ١٥

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ﴾ ٣٥١، ٢٦٧ ٢٠

﴿يُجَادُّهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ ٢٧٨ ٢٠

(74) المدثر

﴿وَلَا تَنْتَنُ تَسْكُرُ﴾ ٣٦٥، ٤٣ ٦

(75) القيامة

﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ ٢٠٤ ٩

﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّارَ﴾ ٢٠٠ ٢٦

(76) الانسان

﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ ٣٦١ ١

﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ ٣٩٠ ٣

﴿وَأَعْلَلًا وَاسْمِيرًا﴾ ١٥٢ ٤

١٥٢	﴿قَوَّارِيرًا قَوَّارِيرًا﴾	١٦، ١٥
١٧٩	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾	٢٠
٣٨٩	﴿وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ مَائِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	٢٤

### (78) النبا

١٨٧	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ الَّذِي تُرْفِدُهُ مَخَلَّفُونَ ﴿٣﴾﴾	٣، ٢، ١
٣٩٣	﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿١﴾ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٢﴾﴾	٥، ٤
٤٠٥	﴿مَقَارًا حَنَاقٍ﴾	٣٢، ٣١

### (79) النازعات

١٦٤	﴿أَنَا وَرَبِّكُمْ﴾	٢٤
٤٢	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾	٢٦

### (80) عبس

٣٨٥، ٣٨٤	﴿ثُمَّ أَمَّا نَفْعُ الْفَاقِمِرُ ﴿١﴾ ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَشْرَرُ ﴿٢﴾﴾	٢٢-٢١
٣٦١	﴿لَمَّا يَفِضَ مَا أَمَرُ﴾	٢٣

### (81) التكوير

١٠٩	﴿عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾	٢٠
-----	--------------------------------	----

### (82) الانفطار

٤٢٧	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	١٧
-----	---------------------------------------	----

### (83) المطففين

١٩٨	﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ﴾	٦
١٢٣	﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿٢﴾﴾	١٩، ١٨

### (84) الانشقاق

١٨٨	﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾	٤
٣٣٧	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾	١٩

### (85) البروج

٤٠٢	﴿قِيلَ اصْحَبِ الْاُخْدُوْدَ﴾ ﴿١﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُوْدِ﴾ ﴿٢﴾	٥، ٤
٢٢٧	﴿وَهُوَ الْغَفُوْرُ الْوُدُوْدُ﴾ ﴿١٥﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيْدُ﴾ ﴿١٦﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيْدُ﴾ ﴿١٧﴾	١٦، ١٥، ١٤

### (86) الطارق

٢٦٤	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤
-----	---	---

### (90) البلد

٤٠٨	﴿أَوْ اِطْعَمُوْهُ فِيْ يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	١٤
-----	--	----

### (94) الانشراح

٣٦١، ٤٣	﴿اَلْاَنْشِرَاحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١
---------	---------------------------------	---

### (95) التين

١١١	﴿فِيْ اَحْسَنِ تَقْوِيْمٍ﴾	٤
-----	----------------------------	---

### (96) العلق

٤٣٥	﴿لَنَسْفَعًا﴾	١٥
-----	---------------	----

### (97) القدر

٣٣٨	﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥
-----	------------------------------	---

### (98) البيعة

٨٤	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾	١
----	------------------------------------	---

### (99) الزلزلة

٢٩٨	﴿اِذَا زُلْزِلَتِ الْاَرْضُ﴾	١
-----	------------------------------	---

٣٢٢	﴿مِنْشَقَّالْ دَّرَءِ خَيْرٌ﴾	٧
-----	-------------------------------	---

(103) العصر

١٩٣

﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِذَا الْإِنْسَانُ لَقِي خُسْرًا ۝٢﴾

٢، ١

(112) الإخلاص

٢٢٣

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾

١

٣٦١، ١١٢

﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٢﴾

٤-٣

رَفَعُ

## ثانياً: فهرس الحديث الشريف

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### الصفحة

### الحديث

إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده.....	٢٧٥
أعوذ بك من الخيانة فإنها بثت البطانة.....	٤٧
التمس ولو خاتماً من حديد.....	٢٤٠
إن الله ملككم أياهم.....	١٦٨
إن لكل شيء شره.....	٥٨
إن يكن فلن تسلط عليه.....	٢٤٢، ١٦٨
أو مخرجي هم.....	٢٠٢
تريدون أن ترجعي إلى رفاعه.....	١٠٦
تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين.....	٤٢٣
توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ورجليه.....	٣٨٥
خمس صلوات كتبهن الله.....	٢٢٠
سبحان الله إن المؤمن لا ينجس.....	٤٢٦
فصلى رسول الله - ﷺ - قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً.....	٣١٨، ٤٦
فلا تجدون عالماً أعلم من عالم المدينة.....	٣٤٥
قد قامت الصلاة.....	٧٥
كل الصيد في جوف الفرا.....	١٩٣
كما تكونوا يولّ عليكم.....	٣٥٠
لا أحد أغير من الله.....	٢٧٤
لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض.....	٣٦٥، ٤٦
لا حول ولا قوة إلا بالله.....	٢٧١
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن.....	٤٦



- ليبك إن الحمد والنعمة لك ..... ٢٥٩
- ليس من أمراً مصيام في امسفر ..... ٤٦
- من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل افضل ..... ٤٧
- اناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ..... ٤٧
- هجيراً أبي بكر لا إله إلا الله ..... ٢٢٣
- واتبعه بست من شوال ..... ٤٣١
- وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ..... ٤٠٧
- يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ..... ٣٤٠
- يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ..... ٤٧
- يوشك أن يقع فيه ..... ٢٥٢

رفع  
عبد الرحمن النخعي  
أسكنه الله الفردوس

## ثالثاً: فهرس الأمثال والأقوال

### الصفحة

### الأمثال والأقوال

٤٢١	إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر وعلي
٣١١	استوى الماء والخشبة
٥٤	أفطرنا خمساً
٢٢٦	اليوم خمر
٥٤	أما العسل فأنا شراب
٢٤٧	إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية
٢٤٧	إن ذلك نافعك ولا ضارك
٧٥	إن الكذوب قد يصدق
٢٥٧	إن الله غفور ذنب العاصين وإن الله سميع دعاء من دعاه
٥٤	إنه لمنحار بوائكها
٥٤	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٢١٩	تمرة خير من جرادة
٤٣٨، ٥٥	دفن البناء من المكرماء
٥٥	السمن منوان بدرهم
٢٢٠	شرُّ أهر ذا ناب
٥٥	على التمرة مثلها زيداً
٣١٨	عليه مائة بيضاً
٢٧٥، ٥٤	قضية ولا أبا حسن لها
٢٣٠	كل صانع وما صنع
٥٤	لا تأكل السمك وتشرب اللبن
٤٢٩، ٥٥	ما أحسن بالرجل أن يصدق
٢٤٤	ما مسيء من أعتب

٧٤ .....	ما هي بنعم الولد
٧٤ .....	نعم السير على بشن العير
٢٩٧ .....	يا أم لا تفعلني

رَفْعُ

رابعاً: فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
الأزهري خالد	١٤
الاستريادي	٣٦
الاشيلي	٣٥
ابن آجروم	٩
احمد بن محمد بن عبد السلام	١٢
الأخفش	٥٣، ٣٤
أبو الأسود الدؤلي	٦٦
البطويس بن إبراهيم	١٢
البعلي «أبو الفتح»	٣٦
التفتازاني	٣٧
أبو جعفر «القاريء»	٢١٥
ابن الحاجب	٣٥
ابن مكنوم	١١
الحديدي شهاب الدين	١٢
الحسيني محمد بن أحمد	١٢
الحلاوي	١٣، ٩
الحطاب الرعيني	١٥
حاجي خليفة	١١
حفص	٤٥
حمزة	٢٨٧
أبو حيان	٣٦
الخليل بن أحمد	٣٤

٣٧	الدمامي
١٠	الراعي
٣٥	الراغب الاصفهاني
٣٦	الرضي الاستريادي
٣٥	الزجاجي
٣٥	الزمخشري
١٧٣	زين العابدين
٤٤	سعيد بن جبير
٣٦	السفاقي
٣٤	سيويه
٣٤	السيرافي
٩	السيوطي
١١	الصنهاجي، أبو عبد الله
٣٥	الشلوبي، أبو علي
٢٢	الشيراوي
٣٧	الشهاب الحلبي
٣٤	الصنبي
٤٥	عاصم
٢١١	ابن عامر
٣٣٣، ٣٥	ابن عصفور
٦٦	علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»
١٤	علي السني
١٤	علي السهوري
١٤	علاء الدين الأوسي
١٥	ابن غازي
٤٤	أبو عمرو بن العلاء
١١	ابن العماد

١٤	العمرىطى (شرف الدين)
٣٥	الفارسى «أبو على»
١٨	الفاكهى (عبد الله)
٣٤	الفراء
١٨٩، ٤٨	الفرزدق
٤٤	ابن كثير
٣٦٥، ٣٤	الكسائى
٣٣٥	ليد
٣٤	المازنى
١٢	المالكى الشاذلى
٣٦	ابن مالك
٣٦	ابن ابن مالك «بدر الدين»
٣٢٦، ٣٤	المبرد
٣٦	المرادى
١٢	المغربى، أبو عبد الله
١٢	المكى ابن ظهيرة
٣٧	المكودى
١٥٢	نافع
٣٧	النجم سعيد
٤٩	أبو النجم العجلى
٣٦	ابن النحاس
١٧١	النعمان بن المنذر
٣٧	ابن هشام الأنصارى
٣٥	ابن هشام الخضر اوى
٨٣	ورث
٣٤	يونس



رفع  
عبد الرحمن الرعيني  
أسكنه الله الفردوس  
فهرس الموضوعات

٥	المقدمة
٦	القسم الأول: الدراسة
٩	التمهيد (في أصول الكتاب)
٩	١. ابن آجروم (صاحب المقدمة الجرومية)
١٥	٢. الحطاب الرعيني (صاحب متممة الجرومية)
١٨	٣. الفاكهي (صاحب متممة الجرومية)
	كتاب الفواكه الجنية
٢٥	اسم الكتاب وتوثيق نسبه
٢٦	تأريخ تأليف الكتاب
٢٧	منهج المؤلف في الكتاب
٣١	مذهبه النحوي
٣٤	موارده
٤١	شواهد الكتاب
٤١	١. القرآن الكريم وقراءاته
٤٥	٢. الحديث النبوي الشريف
٤٨	٣. الشواهد الشعرية
٥٣	٤. الشواهد الثرية
٥٥	٥. اللغات واللهجات
٥٦	وصف النسخ المعتمدة
٥٩	منهج التحقيق
	القسم الثاني: النص المحقق
٦١	المقدمة
٦٧	الكلام وما يتألف منه الكلام
٧٥	الفعل وأقسامه



٧٦	الماضي
٧٨	المضارع
٨٠	الامر
٨١	الحرف
٨٣	الإعراب والبناء
٩٥	علامات الإعراب
١١٥	جميع ما تقدم من المعربات
١١٨	المتنى
١٢٠	جمع المذكر السالم
١٢٤	الأسماء الستة
١٢٧	الامثلة الخمسة
١٣١	الإعراب التقديري
١٣٦	الممنوع من الصرف
١٥٤	النكرة والمعرفة
١٥٨	الضمير
١٧٠	العلم
١٧٦	اسم الإشارة
١٨٠	الاسم الموصول
١٩٢	المعروف بالأداة
١٩٥	المضاف إلى واحد من المعارف الخمسة
١٩٥	المرفوعات من الأسماء
١٩٧	الفاعل
٢٠٧	المفعول الذي لم يسم فاعله
٢١٧	المبتدأ والخبر
٢٣١	العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
٢٣٣	كان وأخواتها
٢٤٣	الحروف المشبهة بليس

٢٥٠	أفعال المقاربة
٢٥٤	إن وأخواتها
٢٦٩	لا التي لنفي الجنس
٢٧٦	ظن وأواتها
٢٨٨	المنصوبات من الأسماء
٢٨٩	المفعول به
٢٩١	الاشتغال
٢٩٢	المنادى
٢٩٦	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٣٠٠	المفعول المطلق
٣٠٣	المفعول فيه
٣٠٨	المفعول لاجله
٣١١	المفعول معه
٣١٥	المشبه بالمفعول به
٣١٥	الحال
٣٢٠	التمييز
٣٢٦	الاستثناء
٣٣٦	المخفوضات من الأسماء
٣٣٦	حروف الجر
٣٤٣	الإضافة
٣٤٩	إعراب الأفعال المضارعة
٣٧٢	التوابع
٣٧٢	النعت
٣٧٨	عطف البيان
٣٨١	عطف النسق
٣٩٢	للتوكيد
٣٩٩	البدل

٤٠٦	الاسماء العاملة عمل الفعل
٤٠٦	المصدر
٤٠٩	اسم الفاعل
٤١١	أمثلة المبالغة
٤١٢	اسم المفعول
٤١٣	الصفة المشبهة
٤١٦	اسم التفضيل
٤١٨	اسم الفعل
٤٢٢	التنازع
٤٢٦	التعجب
٤٢٩	العد
٤٣٤	الوقف
٤٤١	المصادر والمراجع
٤٥٣	الفهارس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس